

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

كلية : أصول الدين والشريعة والحضارة الإسلامية

قسم : العقيدة ومقارنة الأديان

جامعة الأمير عبد القادر

للعلوم الإسلامية

ابن حزم وآراؤه العقديّة

بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير في العقيدة الإسلامية

الإشراف :

الدكتور : بشير بوجناتة

من إعداد الطالب :

عبد الملك بن عباس

السنة الجامعية : 1999 / 2000 م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
مَا أَشْرَأَ مَا أَشْرَأَ

إلى الوالدين الكريهين :

لما هما من الأفضال على التي لا أستطيع إحصاءها

إلى رفيقة الدرب في الحياة :

زوجتي

وإلى صغيرتي (ريان) :

رمز الأمل و المستقبل

الاسلامية

شكراً وتقديراً

الحمد لله رب العالمين، و الصلاة و السلام على خاتم الأنبياء و المرسلين، فحمد الله على نعمه ، و نشئ عليه ثناء يليق بجلاله على ما يسر من أسباب لإتمام هذا البحث ، و نسأله تعالى أن يوفقنا للصواب في كل قول و عمل .

و يطيب لي أن أتقدم بالشكر و التقدير الى كل الذين ساعدوني من قريب أو من بعيد في إنجاز هذا العمل، سواء بالتنبيه و التوجيه ، أو بإرشادي إلى مصادر البحث، أو بالمساعدة المادية في إخراج هذا العمل .

و أخص بالشكر أستاذي الدكتور بشير بوجنانة الذي تفضل بالإشراف على هذه الرسالة، و الذي لم يبخل على بنصحه و توجيهه لإكمال هذا البحث ، و تنبهي إلى مواطن الضعف و التقصير .

كما أتوجه بالشكر الى زميلي الأستاذ محمد لعور الذي شجعني على الاستمرار في هذه الدراسة رغم الصعوبات التي واجهتني أثناء العمل .

و نسأل الله تعالى أن يعصمنا من كل خطأ و زلل ، و يوفقنا للصواب في كل قول و عمل ، و يهدينا إلى الصراط المستقيم .

المقدمة

تعتبر دراسة علم الكلام من أبرز الدراسات التي تعبر عن الروح الإسلامية في محتواه نظرا لارتباطه الوثيق بالجانب العقائدي، لا سيما ما يتعلق بالذات الألهية من صفات تليق بجلالها، وهذا خلاف ما نلمسه في دراسات الفلسفة الإسلامية التي هي في محتواها أقرب إلى العقلية اليونانية، على الرغم مما تركته من رصيد ضخم عبر من خلاله الفلاسفة الإسلاميون عن أصالة تفكيرهم في المعارف الإنسانية، وقدرتهم على فهم العقلية اليونانية، ومحاولة إحتوائها داخل الثقافة الإسلامية، ورفع التعارض بينها وبين عقيدة التوحيد.

حقا! لقد كان مجهود علمائنا القدامى في مجال علم الكلام مجهودا ضخما، لا يقدر حقه إلا من إطلع على خباياه، وكلف نفسه عناء البحث والتنقيب، خاصة إذا علمنا أن الدراسات الكلامية ما زالت بحاجة إلى بذل طاقات جديدة حتى تصل إلى غاياتها، فهناك ذخائر تراثية بحاجة إلى همم الباحثين لدراستها وتقويمها وفق مقتضيات المناهج الحديثة.

ولهذا إرتأينا أن نسهم بجهد ولو يسير في دراسة جزء من هذه الذخائر التي تركها أسلافنا الأجلاء وإستنباط آراء عقديّة تساهم في إبراز المرحلة الزمنية في تاريخنا الثقافي. فموضوع هذه الرسالة هو " ابن حزم و آراؤه العقديّة " .

لقد كانت الأندلس في ظل الدولة الأموية على عقيدة السلف المعادية للكلام و الجدال في الدين، فقد حرص الأمويون على حماية المجتمع من المذاهب المنحرفة و الفرق الغالية، و حملوا الناس على عقيدة أهل السنة و الجماعة و التمسك بها، فظلت بعيدة عن الصراعات المذهبية و المجادلات الكلامية. و في بداية القرن الخامس أخذ المذهب الأشعري ينشر بذوره الأولى بالأندلس، و خاصة بعد عودة الباجي من المشرق و الذي أصبح يمثل رأس الأشعرية.

و إذا كان المشرق الإسلامي قد شهد خصومات كبيرة بين الحنابلة و المتكلمين من المعتزلة و الأشاعرة، و الذي تحول إلى قتال دموي اضطر معه الكثير من الأشاعرة إلى مغادرة بغداد، فإن الغرب الإسلامي قد شهد هو الآخر هجوما عنيفا على مذاهب المتكلمين يحمل لواءه فقيه قرطبة ابن حزم الذي اتهمهم بخبث المقالة، و فساد الدين و الإبتعاد عن عقيدة السلف.

و لا عجب فقد كان موقف ابن حزم من مختلف الملل و النحل هو موقف " الفصل " بينها، و كشف ضعف أدلتها، و بيان تهافت نتائجها، و قد رام إلى تحقيق هذه النتائج بأن أطلق اسم " الفصل " على أهم كتبه في " الملل و الأهواء و النحل " تعرض فيه لمختلف القضايا العقائدية سواء المتعلقة بالديانتين اليهودية و النصرانية أو المتعلقة بالديانة الإسلامية، و انتقد الفرق الإسلامية مع الإنتصار للفرقة الناجية.

لهذا كان من أسباب اختيارنا لهذا الموضوع هو اماطة اللثام عن آرائه العقديّة، و دراستها دراسة موضوعية خاصة و قد اختلفت وجهات النظر حولها، و تباينت مواقف الدارسين لها بين مؤيد

ومعارض مما يطرح عدة تساؤلات من بينها: هل التزمت الظاهرية بحرفية النصوص وظاهر الألفاظ في العقيدة كما التزمت بهما في الفقه؟ أو ما موقف ابن حزم من الأسماء و الصفات ؟ وعلى الرغم من كون ظاهريه ابن حزم قد لفتت انتباه الدارسين والباحثين ،وقدمت حولها عشرات من الرسائل ،ومع ذلك فهي مازلت بحاجة الى البحث والتنقيب لأن ابن حزم عالم موسوعي كتب في مختلف الميادين ،من فقه وأصول وفلسفة وادب وكلام وغيرها .

و قد أثارت آراء ابن حزم الكلامية جدلا بين الدارسين له وهي لا تعدو أن تكون ثلاثة :

1- إتجاه يرى أن ابن حزم قد التزم بمنهجه الظاهري في الفقه والعقائد، لاسيما وأنه يعيد نفس المبادئ الكلامية ذات الحجج التي أوردها في مؤلفاته الفقهية ،و بذلك يكون أول من طبق المذهب الظاهري في المباحث العقديّة . و قد ذهب الى هذا الرأي المستشرق جولد تسبير و كذلك محمد أبو زهرة في كتابه ابن حزم حياته و عصره و آراؤه و فقهه .

2- إتجاه يرى أن ابن حزم لم يلتزم بمنهجه الظاهري في أصول الدين كما التزمه في الفقه ،ففي مبحث الأسماء والصفات ذهب الى تأويلها على طريقة المعتزلة ،و يستند أصحاب هذا الرأي على انتقادات ابن تيمية لآراء ابن حزم في الصفات إذ يقول : " و إن كان أبو محمد بن حزم في مسائل الإيمان والقدر أقوم من غيره ،وأعلم بالحديث وأكثر تعظيما له ولأهله من غيره ،لكن قد خالط من أقوال الفلاسفة والمعتزلة في مسائل الصفات ما صرفه عن موافقة أهل الحديث في معاني مذهبهم في ذلك ،فوافق هؤلاء في اللفظ وهؤلاء في المعنى " (1). وقد ذهب إلى هذا الرأي أحمد بن ناصر الحمد في كتابه ابن حزم وموقفه من الالهيات .

3- إتجاه يرى ان مواقف ابن حزم الكلامية لا تتسم بنفس التشدد الذي طبع مواقفه الفقهية لأن فيها انفتاح على المذاهب اليونانية من جهة والاعتزال من جهة اخرى،فمواقفه الكلامية تتوسط بين الجمود الذي طبع المذهب المالكي والانفتاح الذي طبع المذهب الاعتزالي فهي تقترب من مواقف متكلمي الأشاعرة .

لهذا كان اختيارنا لهذا الموضوع الذي يندرج في محاولة انصاف آرائه العقديّة ،ومقارنتها مع آراء المتكلمين .و قد توخيت تحقيق الأهداف الآتية :

1- محاولة انصاف آرائه العقديّة ،ودراستها دراسة موضوعية من غير تعصب ولا تحيز ثم مقارنتها قدر الإمكان بأفكار مخالفيه .

2- الكشف عن منهجه الظاهري في العقيدة وإنزاله منزلته بين سائر المناهج العقديّة .

3- إبراز إجهاداته في مجال الدراسات العقديّة ،ومساهمته في تأسيس تاريخنا الثقافي .

منهج البحث : أما المنهج الذي اعتمدنا عليه في هذا البحث فهو منهج المقارنة بين النصوص ،

بالنصوص وحدها هي خير دليل على صحة الرأي أو بطلانه ،وعلى إثبات الحكم أو نفيه، كما أن

المقارنة هي الوسيلة التي تسمح بتحديد عناصر الموضوع بكل دقة ،ومعرفة آراء المخالفين مع ذوقها .

نقد المصادر : وقد اعتمدنا عند عرض آراء ابن حزم العقديّة على كتابه **الفصل في الملل والأهواء والنحل** بالدرجة الأولى ثم كتابه **الدرّة فيما يجب إعتقاده** وهو كتاب مختصر جامع في أصول الدين عرض فيه ابن حزم آراءه العقديّة، و كتابه **المحلّي**، و كتابه **الأصول والفروع**، و كتابه **الإحكام في أصول الأحكام**، ومما يجدر بنا ذكره أن آراء ابن حزم العقديّة لا يقتصر وجودها على كتبه العقديّة فحسب بل إننا نجدها ماثورة في كتبه الفقهية و الأصولية كما نجدها في كتابه **التقريب لحد المنطق** . وقد كان ابن حزم شديد الإنكار على أصحاب الكلام عامة ،وعلى الأشاعرة خاصة إذ اعتبرهم لا يمثلون أهل السنة والجماعة ، ولكن الناظر في مؤلفات ابن حزم العقديّة يجدها لا تخلو من مسائل خالف فيها الجمهور ووافق المعتزلة ، ومسائل خالف فيها ظاهرية ، وأخرى تمسك فيها بظاهرية وخالف الجمهور ، ولهذا رأينا من الواجب العودة إلى مؤلفات المتكلمين لمعرفة آرائهم ، ومؤلفات أخرى تعرض آراء السلف .

أما الدراسات الحديثة فاعتمدنا على كتاب لمحمد أبي زهرة بعنوان **ابن حزم حياته و عصره و آراؤه و فقهه** و هو كتاب شامل عن حياة ابن حزم عرض فيه آراءه العقديّة دون التطرق الى التفصيل. و قد استفدنا منها عند كتابة رسالتنا .

و دراسة لأحمد بن ناصر الحمد بعنوان **ابن حزم و موقفه من الإلهيات** و هي رسالة دكتوراه من جامعة أم القرى ،اقتصر فيها على مباحث الإلهيات دون السمعيات والنبوات وهدفها كما قال : " ابراز آراء ابن حزم في هذا الجانب الهام و الكشف عن معتقده ، ليرى أصحاب العقول ، كيف قاد ابن حزم مبدأ الإستقلال ، مع فرط ذكائه و سعة اطلاعه و إدراكه، و قوة حفظه و معرفته بالحديث و الفقه واستنباطه للأحكام من الكتاب و السنة إلى الوقوع في الأخطاء الكثيرة في الإعتقاد و مخالفة أهل السنة و الجماعة في الكثير من مسائل العقيدة " (1). وهذه الدراسة لها علاقة مباشرة بدراستنا، و قد استفدنا منها الكثير، و مع ذلك فهي لا تخلو من التحيز، و يظهر ذلك في انتصار صاحبها لآراء ابن تيمية أما دراسة سالم يفوت بعنوان **ابن حزم و التفكير الفلسفي بالمغرب و الأندلس** وهي دراسة حاول صاحبها أن يؤكد أن منهج ابن حزم النقدي يهدف إلى إقامة علوم الشرع على القطع واليقين ، وضبط القواعد المتبعة في العلوم الشرعية بالمعقول المتمثل في علوم الأوائل من بينها المنطق للحفاظ على هوية الشرع . لقد اعتمد صاحب هذه الدراسة على أسلوب التحليل المعرفي الإستملوجي الرامي إلى الكشف عن طبيعة المفاهيم الأساسية التي يركز عليها المذهب الظاهري، وهي دراسات تهدف إلى نقد العقل الديني وتفكيك آلياته . كما أكد أن منهج ابن حزم النقدي كان تمهيدا لظهور المدرسة الفلسفية بالمغرب ومقدمة لها ، والتي ظهرت فيما بعد على يد ابن تومرت وابن باجة وابن رشد وغيرهم . ويؤخذ على هذه الدراسة كونها أشادت بمواقف ابن حزم الكلامية دون مقارنتها بعقيدة السلف ، وانتقادها للاتجاه السلفي ووصفه بأنه ضد الموازين العقلية. وقد استفدنا من هذه الدراسة خصوصا فيما يتعلق بدقيق الكلام .

وهذه الرسالة تحتوي على سبعة فصول وخاتمة .

أما الفصل الأول : فقد أشرنا فيه إلى عصر الإمام ابن حزم ، وذكرنا الحالات السياسية والاجتماعية والعلمية والدينية لما لها من أثر كبير في تكوين شخصية ابن حزم ، وتوجيه أفكاره ومواقفه ، كما أشرنا في هذا الفصل إلى التعريف بابن حزم من ناحية إسمه ونسبه ومكانته العلمية وشيوخه وتلاميذه ووفاته . كما تعرضنا إلى دراسة منهجه بالتفصيل وموقف العلماء والباحثين من ظاهريته .

أما الفصل الثاني: فتعرضنا خلاله إلى موقف ابن حزم من مسلك المتكلمين في إثبات حدوث العالم بدليل الجزء الذي لا يتجزأ، وذكرنا الأدلة التي أستدل بها على وجود الله تعالى مفضلاً إياها على غيرها لكونها أدلة عقلية وشرعية في آن واحد .

أما الفصل الثالث : فقد تناولنا فيه الكلام عن أحكام الصفات، وإثبات تنزيه الله عز وجل عن الجسمية والمكانية والزمانية والحركة والصورة ، وإثبات الماهية والصفات والأسماء .

أما الفصل الرابع : يشتمل على تمهيد في تقسيم الصفات ثم الكلام في الصفات بالتفصيل، وهو الفصل الذي أخذ حيزاً كبيراً من الرسالة ، نظراً لأهميته وإختلاف الإسلاميين فيه، وفي هذا الفصل يظهر مدى صحة إدعاء ابن حزم في الإلتزام بظاهريته في الصفات .

أما الفصل الخامس : تعرضنا فيه لموقف ابن حزم من خلق الأفعال ، مقارنة مع مذهب المعتزلة والأشاعرة، كما تناولنا مبحث الإستطاعة ، والقضاء والقدر، والهدى والإضلال ، والتحسين والتقيح العقليين ، وبيننا فيه ردود ابن حزم وهو ينتقد آراء خصومه مستدلاً على صحة مذهبه بما جادت به قريحته .

الفصل السادس : يشتمل على موقف ابن حزم من منكرى النبوات ، وحقيقة النبوة ، ونبوة النساء، كما تطرقنا إلى موقفه من المعجزات للإستدلال بها على صحة مدعي النبوة ، وموقفه من مدعي الكرامات والسحر ثم رأيه في وجه الإعجاز .

الفصل السابع : وهو الفصل الأخير من هذه الرسالة ، وقد تناولنا فيه مباحث الإيمان ، وبيننا موقف ابن حزم من مفهوم الإيمان ، والفرق بينه وبين الإسلام، وموقفه من مرتكب الكبيرة وغيرها من مباحث الإيمان .

أما الخاتمة: اشتملت على أهم النتائج التي توصلنا إليها ، مرتبة حسب ترتيب الفصول .

الفصل الأول :

ابن حزم عصره وحياته

- 1 . **المبحث الأول :** الحالة السياسية .
- 2 . **المبحث الثاني :** الحالة الاجتماعية .
- 3 . **المبحث الثالث :** الحالة العلمية .
- 4 . **المبحث الرابع :** الحالة الدينية .
- 5 . **المبحث الخامس :** مولده ونسبه .
- 6 . **المبحث السادس :** نشأته .
- 7 . **المبحث السابع :** طلبه العلم . وفلسفته .
- 8 . **المبحث الثامن :** شيوخه . وتلاميذه .
- 9 . **المبحث التاسع :** مصنّفاته .
- 10 . **المبحث العاشر :** منهجه .

الفصل الأول

ابن حزم عصره وحياته .

لا يمكننا أن نتجاهل - ونحن بصدد دراسة شخصية ابن حزم - العصر الذي ظهر فيه والظروف التي لعبت دورا كبيرا في تكوينه النفسي والعلمي ، فالإنسان كائن اجتماعي بطبعه ولا يصح تناول شخصية عظيمة دون التطرق إلى النواحي السياسية ، والاجتماعية ، والعلمية ، والدينية التي كانت سائدة في تلك الفترة ، لهذا سيكون حديثنا مختصرا عند عرضنا لعصره .

المبحث الأول :

أحوال السياسة

سار الحكم بن عبد الرحمان الملقب بالمستنصر على سيرة أبيه فأخضع الافرنج ، وأعاد الحصون ، وقضى على الزعامات العربية لما تسببه من إثارة الفتن بين القبائل اليمينية والمضربية ، واستعان بالبربر من قبيلة زناتة ۱۱ فقد شجع هجرات القبائل المغربية من بلاد المغرب إلى بلاد الأندلس ، دعما لقواته ، وعملا بسياسة حفظ التوازن في المنطقة ، وألحق رجالهم بجنده ۱۱ (1) ودام حكمه ستة عشر سنة ، وتوفي سنة 366 هـ . وبوفاته انقضى العصر الذهبي ، وبدأ عصر الفوضى والاضطراب والتنافس على الخلافة ، فتولى ابنه هشام بن الحكم الخلافة ولم يبلغ السن العاشرة ، وكان ضعيف العقل ۱۱ قد عهد أبوه بحضور عدد من كبار رجال الدولة والجيش وأخذ عليهم العهد والإيمان بأن يوفوا له بما فيه ، وفي بادئ الأمر كانت السلطة الفعلية بيد وزيره جعفر المصحفي ، لكن محمد بن أبي عامر تمكن بجهد ودأبه من اكتساب عطف صبح والدته الخليفة هشام ، فأزاح المصحفي ، وانفرد بتدبير الأمور ، وحجر على الخليفة حتى أصبح لا يراه أحد إلا برأيه وإذنه ۱۱ (2) وأمر بالدعاء له عقب الدعاء للخليفة ، ولقب نفسه بالمنصور ، وكان رجل سياسة وحسن التدبير ، فعظم شأن العلماء وقربهم إليه ، وتابع الفتوحات الإسلامية وأدب كل من تطاولت نفسه للمهاجمة على ثغور المسلمين ، وكان يغزو بنفسه حتى أنه غزا أكثر من خمسين غزوة طوال مدة حكمه ، لم تنكس له راية ، فوصل إلى معاقل امتنعت على من كان قبله ، و كان محبا للعلم والعلماء و بعد وفاته تولى الحجابة ابنه عبد الملك الملقب بالمظفر ، وكان حسن السياسة محبا للعلم والعلماء ، سعد المسلمون بحكمه ، ولكن فترته لم تدم طويلا فتوفي سنة 398 هـ بعد سبع سنوات من توليه الحجابة ، فخلفه أخوه

(1) عبد العزيز فيلاي ، العلاقات السياسية بين الدولة الأموية في الأندلس ودول المغرب ، الشركة الوطنية للنشر

والتوزيع ، الجزائر ، ط 1982 م ص 240 .

(2) أسعد حومد ، محنة المغرب في الأندلس ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت طبعة أولى 1980 م ص 2

عبد الرحمان وتلقب بالناصر وكثرت أطماعه فأراد أن يستقل بالخلافة فأجبر الخليفة هشام المؤيد بأن يعهد إليه بالخلافة بعد وفاته، وما أن علم بنو أمية بالأمر حتى ثارت ثائرتهم فخلعوا هشام المؤيد وبايعوا محمد بن هشام بن عبد الجبار وتلقب بالمهدي ، وعندما رجع عبد الرحمان الحاجب من غزوه وجد الأمر قد أفلت من يده، فثار عليه جنده وقتلوه سنة 399 هـ وبموته إنتهت الدولة العامرية وفتح باب التنافس بين الأمويين في من يتولي الخلافة، ووقعت مهازل لاتنسى في تاريخ الأندلس (1) فقد كان المهدي أقل حنكة ومدارة إذ عمد إلى تهميش البربر وإهانة رؤسائهم وهم معظم قادة الجيش وأفراده وكانوا عماد الدولة العامرية ، فجمعوا قوتهم وهاجموا قرطبة وبايعوا سليمان بن الحكم الملقب بالمستعين وفرّ المهدي واستعان بالنصارى ودارت المعركة فإنهزم وقتل ، وأعيد هشام إلى الخلافة لكن المستعين عاد إلى قرطبة وقتل هشام سرا ، واستعان خيران العامري حاكم المرية (2) بالأدارسة لخلع المستعين ، فجاء علي بن حمود العلوي ودخل قرطبة سنة 407 هـ وقتل المستعين ، وقد خربت دور ابن حزم مع الخراب الذي شمل قرطبة ، وتحول الصراع إلى الأمويين والعلويين بعد ما كان داخل الأسرة الأموية، فأوجس خيران من ابن حمود خيفة وسعى لرد الأمر إلى بني أمية ، فبايع الناس عبد الرحمن بن محمد بن عبد الملك ولقبوه بالمرتضي سنة 408 هـ وعين ابن حزم وزيراً له ، ثم سار بجيشه يريد قرطبة فوقفت أمامه جيوش غرناطة (3) وعليها شيخ البربر زاوي بن زيري الصنهاجي حليف العلويين ، وإنهزم جيش المرتضي ووقع ابن حزم في الأسر ، ونجا المرتضي بنفسه لكن خيران دس له من يقتله غيلة ، وكان ذلك سنة 409 هـ وبقي الأمر بيد بني حمود ، وفي سنة 414 هـ ثار أهل قرطبة على ابن حمود وأرغموه على مغادرة قرطبة وبويع عبد الرحمان بن هشام المستظهر بالخلافة، وعين ابن حزم وزيراً له ، وبعد أشهر ثار عليه محمد بن عبد الرحمن المستكني وقتله سنة 414 هـ وإستقل بقرطبة ثم عاد الأمر إلى المعتلي بن علي بن محمود سنة 416 هـ ، ثم خلع المعتلي، وأعاد أهل قرطبة الأمر إلى بني أمية فبويع هشام بن محمد أخو المرتضي وعين ابن حزم وزيراً له، ولم تدم مدته إلا أربع سنوات فخلعه الجند سنة 422 هـ (4) ونودي في قرطبة بأن لا يبقى فيها أحد من بني أمية وبدأ عصر ملوك الطوائف وتوجه ابن حزم إلى ميدان العلم .

(1) الحميدي (أبو عبد الله) ، جنوه المقتبس في تاريخ علماء الأندلس ، حققه إبراهيم الأبياري ، الناشر دار الكتب الإسلامية ، دار الكتاب المصري القاهرة ، دار الكتاب اللبناني بيروت طبعة ثانية 1983 م أنظر الصفحات من 47 إلى 60 بنصرف .

(2) المرية كبيرة بالأندلس على الساحل الشرقي وهي كثيرة الخيرات وكانت المرية في أيام الملثمين مدينة الإسلام، واشتهرت بصناعة الحرير والحديد وبها مرفأ ومرسى للسفن. أنظر الحميري، صفة الأندلس عن الروض المعطار ص: 184.

(3) غرناطة: وهي أقدم مدن كورة البيرة من أعمال الأندلس وأعظمها وأحسنها ، وقد نالت شهرة كبيرة بمدرستها الموحية . معجم البلدان للحموي ج4، ص221.

(4) ص: 58، 60.

المبحث الثاني :

أحوال الإجتماعية

كانت بلاد الأندلس عبارة عن شبه جزيرة تموج بمختلف الجنسيات ((فكان فيهم العرب الخالص وهم الذين كان لتقافتهم وللغتهم ولأخيلتهم ولصورهم البيانية الرائعة السلطان الكامل ، لذلك كان للأندلس مظهر أدبي وفكري واحد ، وحدته تلك اللغة السامية لغة القرآن الكريم م(1) وكان غالبية العرب من اليمانيين والمضريين جاوا مع الفتوحات الإسلامية ((وحافظوا على أصولهم التي إنحدروا منها وحرصوا على أن يتميزوا بألقابهم العربية [...] وبدأ ثقلهم السياسي يضعف مع عبد الرحمن الناصر ، فقد كان ميالا إلى قيام سلطة مركزية قوية ، ورأى المنصور بن أبي عامر بعده خطر قيام سلطة طبقة تعتمد على الدم وحده طريقا إلى النبيل فقرر أن يهبط إلى بقية الناس ، وقضى نهائيا على نظام الجند القبلي (2) .

أما البربر فكانوا يتشكلون من عدة أصول أغلبهم من قبيلة زناتة حليفة الأمويين ، وقبيلة صنهاجة حليفة الفاطميين ، وقد استعان بهم عبد الرحمن الناصر لإعادة هيكلة الجيش ، وولاهم المنصور بن أبي عامر أعلى المناصب القيادية في الجيش ، وأغدق عليهم الأموال نظرا لولائهم له وثقته فيهم مما أثار حفيظة القبائل العربية التي فقدت إمتيازاتها ((وقد إتجه معظم البربر إلى الريف وامتزجوا بالسكان الأصليين ، ولعبوا دورا هاما في نشر الإسلام ، وأثرت القلة منهم البقاء في العاصمة تعمل في المهن المتواضعة ، على حين سمت بأخرين مواهبهم فتبوأوا أعلى المناصب وباشروا نفوذا سياسيا أو علميا أو أدبيا مرموقا ((3) كالفقيه المالكي يحي بن يحي الليثي ، والخطيب منذر بن سعيد البلوطي ، والشاعر ابن دراج القسطلبي وغيرهم . أما غالبية السكان فكانوا من أصل بلاد الأندلس ينحدرون من أصول مختلفة ، ففيهم اللاتينيون والقوطييون والرومانييون ، وكانوا يشتغلون بالحرف والتجارة والزراعة بحكم كونهم من السكان الأصليين للبلاد ، ومنهم من حافظ على ديانته ، ومنهم من اعتنق الإسلام واندمج في المجتمع الإسلامي .

كما كان الصقالبة يحتلون مكانة مرموقة في المجتمع ، رغم كونهم عبيدا أسندت لهم مهمة الحراسة ، أما السود فلم يكن عددهم كثيرا ، وقد اشتهروا بالقوة والاحتمال ، كما كانت بالأندلس جالية يهودية تمارس طقوس دينها بكل حرية ، وقد اعتنق بعضهم الإسلام وانصرفوا إلى جمع الثروات الكبيرة فاشتغلوا في مجال تجارة الذهب والرقيق ، والطب والصيدلة ، والتنجيم ، واعتنوا بدراساتهم

(1) أبو زهرة محمد ، ابن حزم ، حياته وعصره وفقهه ، مطبعة أحمد علي خيمر ، ط ثانية ص 106 .

(2) الطاهر أحمد مكي ، دراسات عن ابن حزم وكتابة طرق الحمامة ، مكتبة وهبة ط ثانية 1977 م ص 14 .

(3) المرجع نفسه ص 14 و 15 .

الدينية وتاريخهم القومي ، وتقلدوا مناصب مرموقة (1) فهذه العناصر المختلفة من الأجناس شكلت مجتمعا متحضرا وصفه المقرئ بقوله: «لأنهم عرب في الأنساب ، والعز ، والأنفة ، وعلو الهمم وفصاحة الألسن ، وطيب النفوس وإياء الضيم ، وقلة احتمال الذل ، والسماحة بما في أيديهم ، والنزاهة عن الخضوع وأتيان الدنيا» (2) وقد لعبت المرأة دورا كبيرا في الحياة الثقافية والسياسية ، وكانت الجوارح الشقروا لهن حظوة كبيرة عند الأمراء والعائلات الخاصة ، وخصوصا إذا كنّ تحسنّ الطرب والغناء ، وقد نافست قرطبة بغداد بمدرستها الموسيقية . حدث أن جرت مناظرة بين ابن رشد وأبي بكر بن زهر في المفاضلة بين قرطبة وأشبيلية في حضرة المنصور الثالث الموحيدي ، فرد ابن رشد في دفاعه عن قرطبة بقوله : ما أدرى ما تقول غير أنه إذا مات عالم بأشبيلية فأريد بيع كتبه حملت إلى قرطبة حتى تباع فيها ، وإن مات مطرب بقرطبة فأريد بيع آلاته حملت إلى إشبيلية (3).

عبد القادر للعلوم الإسلامية

(1) الطاهر مكي، دراسات عن ابن حزم، ص 16 .

(2) المقرئ ، نفع الطيب 4 / 146 .

(3) أنور الرفاعي، الإسلام في حضارته ونظمه، دار الفكر دمشق ط الثالثة 1986 م، ص 489 .

المبحث الثالث :

احكامه العلمية

لقد كانت الأندلس قبل أن يفتحها المسلمون جرداء من العلم عاطلة من الحكمة حتى دخلها المسلمون (1) وتمانت على ذلك أيضا لا يعني أهلها من العلوم إلا بعلم الشريعة وعلم اللغة إلى أن توطد الملك فيها لبني أمية وبعد أهلها بالفتنة فتحرك ذوق الهمم منهم بطلب العلوم وتنبهوا لإثارة الحقائق (2) (1). كانت الأندلس تتطلع إلى بناء حضارة تضاهي حضارة بغداد، فلم تدخر جهدا لتحقيق هذه الغاية السامية، فقام أمراء بني أمية بتشجيع العلماء وطلبة العلم، وأغدقوا عليهم العطايا، وقربوهم من مجالسهم فأقبل الناس على قراءة الكتب، وانتشر العلم في ربوع البلاد، وكثرت المدارس وعظم شأن المساجد. ولم يظهر هذا التقليد العلمي إلا في القرن الرابع الهجري على يد الخليفة عبد الرحمن الناصر، فقد ربط علاقات مودة مع بيزنطة وكان ذلك لأسباب سياسية بالدرجة الأولى، وثقافية بالدرجة الثانية، ولم يجد الإمبراطور البيزنطي هدية يرد بها الجميل خيرا من نسخة كتاب (ديوسقوريدوس) وهو كتاب الحشائش والنباتات وكان ذلك سنة 337هـ (2) وقام عبد الرحمان الناصر بإرسال عماله إلى كل الأمصار يشترون له الكتب ويستسخونها عن أصحابها قبل نزولها إلى الأسواق، وقد تولى ابنه الحكم الخلافة بعد وفاة أبيه واعتنى بالكتب، وكان يقوم بهذه المهمة إبان حكم أبيه، فقد ذكر صاعد أنه انتدب (في أيام أبيه، إلى عناية بالعلوم وإيثار أهلها، وأستجلب من بغداد ومصر وغيرها من ديار المشرق عيون التوليف الجلييلة، والمصنفات الغريبة في العلوم القديمة والحديثة، وجمع فيها بقية أيام أبيه ثم في مدة ملكه من بعده ما كان يضاهي ما جمعه ملوك بني العباس في الأزمان الطويلة، ونهياً له ذلك بفرط محبته للعلم وبعد همته في اكتساب الفضائل، وسمو نفسه إلى التشبه بأهل الحكمة من الملوك، فكثرت تحرك الناس في زمانه إلى قراءة كتب الأوتل وتعلم مذاهبهم) (3). وفي عهده بدأ يهود الأندلس دراسة التوراة والتلمود والتفقه في الشريعة اليهودية، فقد كانوا يلجأون إلى يهود بغداد، و يأخذون تاريخهم ومواقيت أعيادهم الدينية لسنوات قادمة، فساعدهم الخليفة على جلب مصنفات علماء اليهود من المشرق، وأزال عنهم الكلفة والمشقة، كما اعتنى الأندلسيون بالطب وكانت أكثر عنايتهم بالجانب العملي خدمة للملوك، أما صناعة أحكام النجوم فلم تكن صناعة رائجة نظرا لعلاقتها بالسحر والطلسمات، وكثيرا ما يختفي وراءها أصحاب الدعوات الباطنية، وقد اشتهر بها أبو عبيدة مسلم بن أحمد بن أبي عبيدة الليثي المعروف بصاحب القبلة لإسرافه في تحري القبلة أثناء صلواته، وكان على علم بحركات النجوم

(1) صاعد، طبقات الأمم، تحقيق العيد بوعلان، دار الطليعة للطباعة والنشر بيروت طبعة أولى 1985م ص 156

(2) سالم بطوت، ابن حزم والفكر الفلسفي بالمغرب والأندلس، المركز الثقافي العربي بالمغرب د.ت.ص 260

(3) طبقات الأمم، ص 162، 163.

الفصل الأول - ابن حزم عصره وحياته

والكواكب وصاحب الفقه والحديث (1) كما تعرضت كتب العلوم القديمة كالمنطق والفلسفة وعلم التنجيم، وغيرها من العلوم الأوائل إلى حرق بأمر من المنصور بن أبي عامر، وقد فعل هذا الصنيع من أجل إرضاء العامة وتقبيح لمذهب الخليفة الحكم، فقد كانت هذه العلوم مهجورة عند أسلافهم مذمومة بالسنتهم، وعندما عمت الفوضى وسيطر الثوار على قرطبة عمدوا إلى قصر الخليفة وأخرجوا ذخائره وخزائن كتبه، وبيعت بأثمان بخسة وانتشرت الكتب في ربوع الأندلس، و قال ابن حزم في رسالته: «و بلدنا هذا على بعده من ينبوع العلم، ونأبه عن محلة العلماء، فقد ذكرنا من تأليف أهله ما إن طلب مثلها بفارس والأهواز وديار ربيعة واليمن والشام، أعوز وجود ذلك، على قرب المسافة في هذه البلاد من العراق التي هي دار هجرة الفهم وذويه ومراد المعارف وأربابها» (2) والناظر في مؤلفات ابن حزم وابن عبد البر والباجي وابن حيان المؤرخ الكبير والحميدي يتعرف على الحالة العلمية لذلك العصر.

(1) طيفانك الأجر 15، 160 .

(2) ابن حزم، رسالة في فضل الأندلس وذكر رجالها، (رسائل ابن حزم الأندلسي) بتحقيق إحسان عباس المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، طبعة أولى 1981 م 187/2 .

البحث الرابع :

أحوال الدينيين

كان مذهب الأوزاعي (1) أول المذاهب ظهوراً بالأندلس ، فقد ذكر المقرئ (وإن أهل الأندلس كانوا في القديم على مذهب الأوزاعي ، وأهل الشام منذ أول الفتح ، ففي دولة الحكم بن هشام بن عبد الرحمن الداخل ، وهو ثالث الولاة بالأندلس من الأمويين ، إنتقلت الفتوى إلى رأي مالك بن أنس وأهل المدينة فانتشر علم مالك ورأيه بقرطبة والأندلس جميعاً بل والمغرب ، وذلك برأي الحكم وإختياره ، واختلفوا في السبب المقتضي لذلك فذهب الجمهور إلى أن سببه رحلة علماء الأندلس إلى المدينة ، فلما رجعوا إلى الأندلس وصفوا فضل مالك وسعة علمه ، ووجالة قدره ، فأعظموه كما قدمنا ذلك) (2) .

وهناك رواية ثانية تقول : إن الإمام مالك سأل بعض الأندلسيين عن سيرة ملك الأندلس فوصفه له سيرته ، فأعجبت مالكا ، وقال للمخبر نسأل الله تعالى أن يزين حرمنا بملككم ، فتميت المسألة إلى ملك الأندلس فحمل الناس على مذهبه ولم تكن سيرة بني العباس مرضية في ذلك الوقت (3) ثم كتب للمذهب أن ينتشر أكثر على يد الفقهاء السبعة بالبصرة وكاهم سمعوا من سحنون ، وقد نشطت دراسات علم فروع الفقه ، وأهملت دراسة أصوله ، وإكتفى الفقهاء بدراسة المدونة ، والمستخرجة لا يتعدونها إلى مصنفات أخرى ، وقد سئل عبد الله بن إبراهيم الأصيلي كيف صفة الفقيه عندكم بالأندلس ؟ فقال : يقرأ المدونة وربما المستخرجة فإذا حفظ أفنى ، فقال له سائله وهو شرقي : أجمعت الأمة على أن من هذه صفته لا يحل له أن يفتي (4) كما روى ابن حزم أن ابن المكوي سأله سائل ما المقدار الذي إذا بلغه المرء حل له أن يفتي ؟ فقال له : إذا عرف موضع المسألة في الكتاب الذي يقرأ حل له أن يفتي (5) مع ذلك فقد عرف المذهب فقهاء عظاماً مثل الباجي حيث أشاد به ابن حزم فقال : لو لم يكن لإصحاب المذهب المالكي بعد عبد الوهاب إلا مثل أبي الوليد الباجي لكفاهم (6) .

ومما تجدر الإشارة إليه أن المذهب الحنبلي لا وجود له كمذهب منظم له الفقهاء يدافعون عنه ، وكذلك مذهب الأحناف لم يكن له انتشار بالأندلس رغم كونه مذهباً رسمياً تبنته الدولة العباسية ، أما المذهب الشافعي فهو المذهب الذي كسب انتشاراً محدوداً بفعل اجتهاد بعض الفقهاء الذين قدموا من المشرق .

1 (هو أبو عمر عبد الرحمن بن عمرو ، إمام أهل الشام ، ولد ببعلبك سنة 88هـ ، ونشأ بالباق وسكن بيروت توفي سنة : 157هـ أنظر دوفيات الأعيان ج 3 ص 361 .

2 المقرئ ، نفع الطيب 230/3 .

3 المصدر نفسه ، ص 30

4 ابن حزم ، الأحكام في أصول الأحكام تحقيق إحسان عباس ، دار الأفاق الجديدة بيروت ، طبعة ثانية 1983م 129/5 .

5 المصدر نفسه ، ص 189

6 نفع الطيب 36/1 .

أما المذهب الظاهري فما إن أفلت شمسهُ بالمشرق حتى أشرقت بالمغرب يحمل لواءه الفقيه الظاهري ابن حزم ، وتعود البذور الأولى لهذا المذهب بالأندلس إلى بعض المحدثين الذين رجعوا من المشرق كبقية بن مخلد (1) وكان مجتهدا لا يقلد أحدا ، وكذا محمد بن وضاح (2) من الرواة المكثرين وتلميذه قاسم بن أصبغ البنياني (3) ، وابن جصور (4) وهو أول شيخ تلقى عنه ابن حزم الحديث قبل 400 هـ . وكان منذر بن سعيد البلوطي (5) خطيب الأندلس مجاهرا بمذهبه الظاهري ، وكذلك مسعود بن سليمان بن مفلت (6) المتوفي سنة 426 هـ يعيل إلى الظاهر ، وعنه أخذ ابن حزم المذهب الظاهري ، وقد انتشر هذا المذهب على يد ابن حزم حتى قال عنه أبو بكر بن العربي : ((هي أمة سخيقة تسورت على مرتبة ليست لها ، وتكلمت بكلام لم تفهمه ، تلقفوه من إخوانهم الخوارج ، حين حكم علي رضي الله عنه - يوم صفين ، فقالت لا حكم إلا لله ، وكانت أول بدعة لقيت في رحلتي كما قلت لكم القول بالباطن ، فلما عدت وجدت القول بالظاهر قد ملأ المغرب ، بسخيف كان من بادية إسبيلية يعرف بابن حزم ، نشأ وتعلق بمذهب الشافعي ، ثم انتسب إلى داوود ثم خلع الكل واستقل بنفسه)) (7) وقد عرف ابن العربي شيخ والده ، ابن حزم ، وهو أكثر منه علما .

أما في مجال الملل فقد عرفت الأندلس ، إلى جانب الإسلام ، الديانة النصرانية بمذهبيها الكاثولوكي ،

- 1) هو أبو عبد الرحمن من الحفاظ المحدثين وأمة الدين ، الزهاد الصالحين رحل إلى المشرق وروى عن أحمد بن حنبل وأبي بكر بن شيبه وغيرهما ، كتب المصنفات الكبار وبالغ في الجمع والرواية ثم رجع إلى الأندلس وانتشر ذكره وعلمه توفي سنة 276 هـ ، جنوة للفتيس ، ص 276
- 2) محمد بن وضاح بن بزيع سمع بالمشرق من أم بن أياس ، وأبي بكر بن شيبه وسمع بالبريقية من مسنون ، وبالأندلس من يحيى بن يحيى الليثي ، وحدث بالأندلس مدة طويلة توفي سنة : 268 هـ . جنوة المقتبس من 153-154
- 3) أبو محمد من بيانة ، إمام من أئمة الحديث ، حافظ مكثر مصنف سمع من محمد بن وضاح ورحل إلى المشرق وسمع من محمد بن اسماعيل الترمذي ومضر بن محمد صاحب ابن معين وغيرهما مات بقرطبة سنة 340 هـ - بغية الملتبس ص : 448
- 4) أبو عمر أحمد بن محمد ، محدث مكثر سمع الحسن بن سلمة صاحب النسائي ، وأحمد بن الفضل الدينوري وغيرهما بروى عنه ابن عبد البر وابن حزم ، ولد سنة : 319 هـ وتوفي سنة : 401 هـ وهو أول شيخ سمع منه ابن حزم قبل الأربعماتة . انظر جنوة للفتيس ص 173 ، بغية الملتبس ص 155 .
- 5) هو أبو الحكم منذر بن السعيد منسوب إلى فحص البلوط قرب قرطبة ، ولي قضاء الجماعة في عهد الحكم المستنصر بالله ، وكان عالما فقيها ، وأديبا بليغا ، وخطيبا على المنابر ، كان ماتا إلى القول بالظاهر قويا على الانتصار لذلك . مطمح الأنفس لابن خالان ص 237
- 6) أبو الخيار ، أديب ومحدث ، ظاهري المذهب ، وعنه أخذ ابن حزم القول بالظاهر توفي سنة : 426 هـ . انظر الضبي ، بغية الملتبس ص 453 ، وابن بشكوال ، الصلة ج 2 : ص 583 .
- 7) ابن العربي (أبو بكر) « العواصم من القواصم » تحقيق عمار طالبي ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر طبعة ثانية 1981م ج 2 ص 336 ، 337 .

وكان النصراني يتمتعون بحرية في أداء طقوسهم الدينية ، وبرهنوا على حسن معاشرتهم للمسلمين ، ولكن ما إن ضعف شأن المسلمين حتى إهتز ولاؤهم فناصروا إخوانهم بشمال الأندلس . أما اليهود فكانوا أقل عدداً قبل أن تتدفق إليهم هجرة يهود آسيا وإفريقيا ، وازداد نفوذهم في الشؤون الإدارية والمالية خصوصاً عندما أصبح إسماعيل بن النغريلة كاتباً عند أبي العباس وزير حبوس ثم لابنه باديس بقرطبة (وكان عنده من العلم بشرية اليهود والمعرفة من الانتصار لها والذب عنها ما لم يكن عند أحد من أهل الأندلس قبله وتوفي سنة 448 هـ (1)). أما ابنه يوسف فقد تطاول على المسلمين ، وكتب كتاباً في تناقض كلام الله ، ورد عليه ابن حزم برسالته " الرد علي ابن النغريلة " (2) وفي مجال الفرق الإسلامية فبلاد الأندلس ظلت بمنأى عن الفرق الغالية والحركات المتطرفة ، فهي لم تعرف المذاهب الاعتقادية كما هو الحال بالمشرق ، وإنما عرفت حماسة بعض المغامرين وسرعان ما اندثرت أراؤهم بوفاتهم وقد قال ابن حزم: (وأما علم الكلام فإن بلادنا وإن كانت لم تتجادب فيها الخصوم ، ولا اختلفت فيها النحل ، فقلّ لذلك تصرفهم في هذا الباب ، فهي على كل حال غير عرية عنه ، وقد كان فيهم يذهبون إلى الاعتزال ، نظار على أصوله ، ولهم فيه تأليف ، منهم خليل بن إسحاق ويحيى بن السعنية والحاجب موسى بن حدير ، وأخوه الوزير صاحب المظالم أحمد ، وكان داعية إلى الاعتزال لا يستتر بذلك) (3). كما كان قاضي قرطبة سعيد بن منذر معتزلياً في الأصول وظاهرياً في الفروع ، وكان ابنه حكم رأس المعتزلة وكبيرهم وأستاذهم ومتكلمهم ، وكذلك أخوه عبد الملك بن منذر كان متهماً بالاعتزال ، ويبدو أن مصنفات معتزلة الأندلس لم يكتب لها البقاء ، فقد ذكر ابن رشد ذلك بقوله : (وأما المعتزلة فإنه لم يصل إلينا في هذه الجزيرة من كتبهم شيء نقف منه على طرقهم التي سلوكها في هذا المعنى ، ويشبهه أن تكون طرقهم من جنس طرق الأشعرية) (4) مما يدل على أن مصنفاتهم قد اندثرت بالأندلس ، وأهم شخصية أثارت جدلاً واسعاً بالأندلس هي شخصية محمد بن عبد الله بن مسرة (5) ، قال عنه ابن الفرضي (6) : « أتهم بالزندقة فخرج فاراً ، وتردد بالمشرق مدة ، فأشتغل بملاكمة أهل الجدل ، وأصحاب الكلام والمعتزلة ثم انصرف إلى الأندلس فأظهر نسكا وورعا ،

(1) صاعد ، طبقات الأمم ، ص 207 .

(2) ابن حزم ، الرد على ابن النغريلة اليهودي ورسائل أخرى ، تحقيق إحسان عباس ، مكتبة دار العروبة القاهرية 1960م

(3) ابن حزم ، رسالة في فضل الأندلس ، (ضمن رسائل ابن حزم الأندلسي) 186/2 .

(4) ابن رشد (أبو الوليد) ، الكشف عن مناهج الأئمة ، (ضمن كتاب فلسفة ابن رشد) دار الأفاق الجديدة بيروت ط ثانية 1979 ص 60 .

(5) هو أبو عبد الله بن مسرة من أهل قرطبة ، سمع من أبيه ومن محمد بن وضاح ، أخرج إلى المشرق واشتغل بملاكمة أهل الجدل وأصحاب الكلام والمعتزلة ثم رجع إلى الأندلس فأظهر نسكا وورعا ، وكان قبيح المذهب متهماً بالزندقة توفي سنة : 319 هـ . ابن الفرضي تاريخ علماء الأندلس . ج 2 ص : 687 ، 688 .

(6) هو أبو الوليد عبد الله بن محمد ، كان حافظاً متقناً عالماً ذا حظ من الأدب سمع بالأندلس ومصر ومكة مات في فتنة البربر سنة : 400 هـ ، وهو أحد شيوخ ابن حزم الحميدي ، جنوة القتبس ص 254 ، 256 .

وإغتر الناس بظاهره فإختلفوا إليه وسمعوا منه ، ثم ظهر الناس على سوء معتقده وقبح مذهبه ، فإنقبض من كان له إدرارك وعلم ، وتمادى في صحبته آخرون غلب عليهم الجهل فدأنوا بنحلته ((1)) أما عن اعتقاده فكان يوافق المعتزلة في القول بالاستطاعة وإنفاذ الوعيد ، ويؤول القرآن تأويلا باطنيا ، ويدعوإلى محاسبة النفس وتصحيح الأعمال ، ويذهب بعض الدارسين له إلى القول « أن ابن مسرة ، أخذ الفلسفة الهرمسية والأنبازوقلية المنحولة وهي نفس الهرمسية من الدعاة الإسماعيليين ، هذا فضلا عن بعض الأصول التي إستقاها من الحلاج الصوفي الباطني الذي تحضر في فلسفته الأفكار الهرمسية والقرمطية حضورا قويا وبارزا)) (2) وقد اعتنى القاضي ابن زرب بطلب أصحاب ابن مسرة والكشف عنهم واستنابة من علم أنه يعتقد مذهبهم (3).

أما التشيع فلم يكن بالأندلس من يعتقه كمذهب اعتقادي بل كان يأخذ شكل تيار سياسي حليف العلويين، كما هو الحال في قبيلة صنهاجة حليفة الفاطميين ، وكان إسماعيل الرعيني يتعذهب بالمذهب الشيعي وقد أدركه ابن حزم ولم يلتق به، (4) في حين كان عدد الخوارج قليلا، يمارسون التجارة والمهن بحكم قربهم من المغرب . وقد تسربت الأشعرية إلى الأندلس في بداية القرن الخامس الهجري ، وقد كان إعتقاد أهل الأندلس على طريقة السلف من الفقهاء وأهل الحديث ، ولهذا نبذوا علم الكلام واكتفوا بالدراسات الفقهية إقتداء بإمامهم مالك بن أنس (5) وكان الباجي (6) يمثل رأس الأشعرية بالأندلس وقد هاجمه ابن حزم في كتابه الفصل .

(1) ابن الفرضي ، تاريخ علماء الأندلس ، تحقيق إبراهيم البياري ، دار الكتاب اللبناني ، بيروت ط أولى 1984م ، 688/2 ، وأنظر ابن حزم ، الفصل 4/198، 199 .

(2) سالم بخت ، ابن حزم والفكر الفلسفي ، ص 378

(3) النبهاني (أبو الحسن بن عبد الله) ، تاريخ لضاة الأندلس ، ت: لجنة احياء التراث العربي ، دار الأفاق الجديدة ، بيروت ط: 1980م ص 78 .

(4) الفصل 4/199، 200 .

(5) عبدالمجيد التركي ، مناظرات بين ابن حزم والباجي ، ترجمة عبدالصهور شاهين ، دار الغرب الإسلامي طبعة أولى 1986م ص 58 .

(6) أبو الوليد سليمان بن خلف المالكي الباجي ، يولد سنة : 403 هـ ورحل إلى المشرق سنة : 426 هـ فلقام بمكة مع أبي ذر الهروي ثلاثة أعوام يدرس الفقه ويقرأ الحديث ثم انتقل إلى بغداد والتقى بعلماتها روى عنه ابن عبد البر ، وله مجالس ومناظرات مع ابن حزم توفي سنة 474 هـ . انظر : ابن بشكوال ، الصلة ج 1 ص 197 ، ابن خالكان ، بوفيات الأعيان ج 2 ص : 408 ، جمال الدين بن تغري ، النجوم الزاهرة ج 5 ص 114 .

المبحث الخامس :

مولده ونسبه

1 - مولده :

هو الإمام الجليل، المحدث الفقيه النظارة فخر الأندلس (أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم ابن غالب بن صالح بن خلف بن معدان بن سفيان بن يزيد الفارسي مولى يزيد بن أبي سفيان)) (1) .
و ذكر صاعد بن أحمد (2) أن ابن حزم كتب إليه بخط يده « أنه ولد بعد صلاة الصبح وقبل طلوع الشمس من يوم الأربعاء آخر يوم من شهر رمضان ، وهو اليوم السابع من يونيو سنة أربع وثمانين وثلاثمائة ، بطلع العقرب)) (3) .

وتكاد جميع المصادر تجمع على تاريخ ميلاده الذي ذكره صاعد ، حتى قال عنه الشيخ أبو زهرة :
(لا يكاد الباحث الدارس يجد عالماً عظيماً قد عرف ميلاده بطريق التعيين ، ولكن يعرف وقت وفاته بالتعيين لأنه مغموراً ، ومات مشهوراً ، فكان وقت الولادة غير معلوم على وجه التحقيق ، ووقت الوفاة كان معلوماً ، وأن ابن حزم على غير ذلك ، فقد عرف وقت ولادته وعين لا بالسنة فقط بل بالشهر واليوم الذي ولد فيه)) (4) .

1 أنظر: صاعد « طبقات الأمم » ص 181 ، الضبي (أحمد بن يحيى) « بغية الملتزم تاريخ علماء الأندلس » دار الكتاب العربي ط 1967 م ص 415 .

ابن خالان (أبو نصر الفتح) « مطمح الأنفس ومرح التأنس في ملح أهل الأندلس » تحقيق محمد علي شوابكه ، دار عمار بمؤسسة الرسالة ، بيروت ط أولى 1983 م ص 279 .

ابن خلكان (أبو العباس شمس الدين أحمد) « وفيات الأعيان وأنباء الزمان » تحقيق محي الدين عبد الحميد ، النهضة المصرية « القاهرة » ط الأولى 1948 م 43/3 .

ياقوت الحموي « معجم الأندباء » دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط أولى 1991 م 546/13 .

الذهبي (شمس الدين محمد) « سير أعلام النبلاء » تحقيق شعيب الأرنؤوط ، محمد نعيم العرفوسي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت 184/18 . ابن كثير (أبي الفداء) « البداية والنهاية في التاريخ » دار الفكر ، بيروت ، دت 91/12 .

الحنبل (ابن عماد) « شذرات الذهب في أخبار من ذهب » تحقيق لجنة أحياء التراث العربي ، منشورات دار الأفاق الجديدة ، بيروت ، دت 299/3 .

(2) هو أبو عبد الله الحميدي ، فقيه عالم محدث عارف حافظ امام متقدم في الحفظ والإتقان رحل الى المشرق ، وروى عنه جماعة بمصر وبغداد ، وله عدة مصنفات اشتهر بها كتاب الجمع بين الصحيحين ، وكتاب جذوة الفقيين في تاريخ علماء الأندلس ، وفيه يكثر من الرواية عن ابن حزم ، توفي سنة: 488 هـ ابن عماد ، شذرات الذهب ج4 ص 141 .

(3) صاعد ، طبقات الأمم ، ص 183 .

(4) أبو زهرة « ابن حزم حياته وعصره » ص 22 .

2 - نسبه :

اتفق أكثر المؤرخين على أنه فارسي الأصل ، فصاعد يقف بسلسلة نسبه إلى يزيد الفارسي ، مولى يزيد بن أبي سفيان (1) ومما يؤكد ذلك افتخاره بأصله في قصيدة طويلة يقول فيها:

سما بي ساسان ودارا بعدهم فريش العي أعياصها والعنابس .
لما أخرجت حرب مراتب سؤدي ولا قعدت بي عن درى المجد فارس (2) .

« فجدّه يزيد أول من أسلم من أجداده ، أما جدّه خلف بم معدان هو أول من دخل الأندلس في صحابة ملك الأندلس عبد الرحمن بن معاوية بن هشام المعروف بالداخل » (3) واستوطن أباه في قرية منت لشم من إقليم الزاوية من عمل أونبة من كورة لبلة (4) غرب الأندلس ، فأسرته فارسية الأصل أموية الولاء ، عريقة في الإسلام إذ يعود إسلامها إلى عهد عمر بن الخطاب .

وقد طعن معاصره أبو مروان بن حيان ، المؤرخ الكبير ، في نسبه فيقول : ((وقد كان من غرائب إنتماؤه في فارس وإتباع أهل بيته له في ذلك بعد حقبة من الدهر تولى فيها أبوه الوزير المعقل في زمانه ، الراجح في ميزانه أحمد بن سعيد بن حزم لبني أمية أولياء نعمته ، لا عن صحة ولا به لهم عليه فقد عهده الناس حامل الأبوة ، مولد الأرومة من عجم لبلة ، جدّه الأدنى حديث العهد بالإسلام لم يتقدم لسلفه نباهة)) (5) . وممن تأثر بهذا الرأي من الباحثين الغربيين المستشرق الهولندي دوزي ، والمستشرق جولد تسيهر و المؤرخ الإسباني سانتشيث ألبرنس حيث يقول : ((ومن ثم كان ابن حزم تعرب ثقافة ، ولم يكن عربيا إسبانيا ، ابن أحد وزراء المنصور بن أبي عامر ، دكتاتور الأندلس ، وكان معاصروه وتلاميذه من شبه الجزيرة يرونه حفيد المولدين ، أي أنه ينحدر أبا من أصول إسبانية أسلمت ، وكانت الأم إسبانية على التأكيد)) (6) .

ومال طه الحاجري إلى إسبانية ابن حزم ، فلا يخدمنا نسبه الفارسي ولو نكره كبار المؤرخين كياقوت والذهبي والمقري وغيرهم ، فصناعة الأنساب كانت رائجة في الأندلس رواجها في العراق (7) .

(1) صاعد ، طبقات الأمم ، ص 181 ، الضبي ، بغية الملتصق ، ص 415 ، ابن خاقان ، مطمح ، ص 279 . ابن خلكان وفيات ، 43/3 . ياقوت ، معجم الأبناء ، 546/13 . الذهبي ، سير ، 184/18 .

(2) إحسان عباس ، تاريخ الأدب الأندلسي ، عصر سيادة قرطبة ، دار الثقافة بيروت ط 3 : 1973 م ص 304 .

(3) الذهبي ، سير أعلام النبلاء ، ج 18 ص 185 .

(4) لبلة : قسبة كورة بالأندلس كبيرة ، يتصل عملها . بلبل أكشونية ، تقع غرب قرطبة و هي مدينة ساحلية لها شهرة بزراعة الفواكه . معجم البلدان ج 5 ص 11 .

(5) ياقوت ، معجم الأبناء ، ج 13 ص 553 .

(6) سانتشيث ألبرنس ، ابن حزم قمة إسبانية ، ترجمة د. الطاهر محكي ، (ضمن كتابه دراسات عن ابن حزم وكتابه طوق الحمامة) ص 135 .

(7) طه الحاجري ، ابن حزم صورة أندلسية ، دار النهضة العربية بيروت 1982 م ص 14 .

إن إتهام ابن حيان ابن حزم في نسبه مخالف لما نقله أكثر المؤرخين الذين ترجموا له ، ومنهم تلامذته كالحميدي وصاعد ، كما أنه لم يتقل عن خصومه أنهم إتهموه بالكذب وتلفيق النسب رغم شدة معارضته لهم بل كان يتمتع بالهمة والأنفة وقد قال عنهم ابن خاقان: ((إن بني حزم فتية أدب وثنية مجد وحسب)) (1) فوالده أحمد بن سعيد بن حزم ، سكن قرطبة بالجانب الغربي ببلاط المغيث ، وأصبح أحد عظماء وزراء المنصور بن أبي عامر ثم لابنه المظفر بعده ، وكان ذا ثقافة واسعة وشخصية قوية من أهل العلم والأدب ، ولم يذكر ابن حزم شيئاً عن نسب والدته يتعلق بنسبها ، أو تكون فارسية الأصل ، أم لبيها أعجمية من عجم لبلة كما أتهمه ابن حيان في نسبه ؟ ((والظاهر أنها إسبانية الأرومة إستعربت مع من إستعرب من النساء في جيل سابق)) (2) .

(1) مطمح الأنفس ، ص 202 .

(2) عبد اللطيف شرارة ، ابن حزم رائد الفكر العلمي ، منشورات المكتب التجاري للطباعة بيروت د ت ص 36 ، 37 .

نشأة

لم يعرف في تاريخ علماء المسلمين، لا بالمشرق ولا بالمغرب، عالما بلغ درجة عالية من العلم نشأ نشأة ابن حزم بين الجوارح الحسان، فهن اللواتي علمنه القراءة والكتابة والتدرب على الخط وحفظ الأشعار ولقد دون ذلك في رسالته (طوق الحمامة) حيث قال: ((ولقد شاهدت من النساء وعلمت من أسرارهن ما لا يكاد يعلمه غيري، لأنني ربيت في حجورهن، ونشأت بين أيديهن، ولم أعرف غيرهن، ولا جالست الرجال إلا وأنا في حد الشباب وحين يتقبل وجهي، وهن علمنني القرآن، ورأيتني كثيرا من الأشعار، ودربنني على الخط، ولم يكن وكدي وأعمال ذهني منذ أول فهمي وأنا في سن الطفولة جدا إلا أعرف أسبابهن والبحث عن أخبارهن وتحصيل ذلك وأنا لا أنسى شيئا مما أراه منهن، وأصل ذلك غير شديدة طبعت عليها وسوء ظن في جهتهن فطرت به فأشرفت من أسبابهن على غير قليل)) (1). وقد مرض ابن حزم بخفقان القلب مما جعل عائلته توليه عناية خاصة، وهذا المرض سبب له إخراجا كبيرا وعنه يقول: ((أني لأصاب بالمصيبة الفادحة فأجد قلبي يتقطر وأحس في قلبي غصة أمر من العلقم تحول بيني وبين توفية الكلام حق مخارجه)) (2)، كما أصيب بمرض الطحال فسبب له من القلق والضجر وقلة الصبر الكثير. لم تكن هذه النشأة لتمر بسلام دون أن تتترك أثرا في تكوينه العاطفي المبكر فقد أحب جارية شقراء الشعر فما استحسن بعدها سوداء الشعر، كما أحب جارية كانت تحسن ضرب العود وأداء الغناء وكان سنه خمسة عشر سنة، أما الجارية التي استهوته فكانت في غاية الحسن والجمال اسمها نعم تزوجها ولكن شاعت الأقدار أن تأخذها، فحزن عليها ومكث سبعة أشهر لا يتجرد عن ثيابه، ولم يذوق طعم السعادة، منذ رحيلها، ورغم الهزات العاطفية إلا أن نفسه ظلت عفيفة طاهرة (3). ثم عهد به أبوه إلى ملازمة شيخ صالح، وعن ذلك يقول: ((أني كنت وقت تأجج نار الصبى وشرارة الحدائث وتمكن غزارة الفتوة مقصورا محظورا علي بين رقباء ورقائب، فلما ملكت نفسي، وعقلت صحبت أبا علي الحسين بن علي الفاسي في مجلس أبي القاسم عبدالرحمن بن أبي يزيد الأزدي (4) شيخنا وأستاذي رضي الله عنه، وكان أبو علي المذكور عاقلا عاملا، ممن تقدم في الصلاح والنسك الصحيح وفي الزهد في الدنيا والاجتهاد للأخرة، وأحسبه كان

(1) طوق الحمامة، (ضمن رسائل ابن حزم) 1/166.

(2) المعجم رقمه 1/111.

(3) المعجم رقمه 91، 130، 224، 251.

(4) هو أبو القاسم عبد الرحمن المصري، دخل الأندلس سنة 394. وكان أديبا حافظا للحديث وأسماء الرجال والأخبار سكن قرطبة وغادرها أيام الفتنة عاتدا إلى مصر، وتوفي سنة 410هـ. ابن حزم، طوق الحمامة ج1 ص 196، وابن

بشكوال، الصلحة ج1 ص 337

حضوراً لأنه لم تكن له امرأة قط ، وما رأيت مثله جملة علما وعملا ودينا ووروعا ، ففغني الله به كثيرا وعلمت موقع الإساءة وقبح المعاصي . ومات أبو علي رحمه الله في طريق الحج ؛ (1) وما إن غادر ابن حزم مدرسة الجواري إلى مجالسة العلماء، حتى بدأت الفتنة تكشر عن أنيابها وتندرج ببداية عصر الفتنة والاضطراب ، لقد عمت الفوضى وكثر القتل وتقهقرت المعايير الأخلاقية وعم النفاق السياسي ، وأصبح الوضع بقرطبة ينذر بانفجار ثورة عارمة . في سنة 399 هـ توفي المظفر عبد الملك بن أبي عامر وكان والد ابن حزم وزيراً له ، ثم تولى أخوه عبد الرحمن الحجابة وأراد نزع الخلافة من الأمويين ، فأرغم الخليفة هشام المؤيد على تنصيبه ولي العهد ، فثار عليه محمد بن هشام ابن عبد الجبار الملقب بالمهدي فخلع هشام المؤيد وقتل عبد الرحمن بن أبي عامر ، ففرب العامة وأخذ منهم جنداً ، وأثارهم على العامريين والقبائل البربرية، وقد أصيبت عائلة ابن حزم بالنكبات نتيجة هذه السياسة الانتقامية القائمة على إباحة السلب والنهب والتي انتهجها المهدي، وعن ذلك يقول ابن حزم:

«إنتقل أبي رحمه الله من دورنا المحدث بالجناب الشرقي في قرطبة في ربض الزاهرة إلى دورنا القديمة في جانب الغربي من قرطبة ببلاط المغيث في اليوم الثالث من قيام أمير المؤمنين محمد المهدي بالخلافة وانتقلت بإنتقاله وذلك في الجمادى الأخيرة سنة تسع وتسعين وثلاثمائة» (2). لقد إنتهبت العامة الزاهرة (3) وما كان فيها من الأموال والخزائن والأمتعة حتى اقتلعت أبواب القصور ولم تتج دور بني حزم من هذا النهب، وإن حظيت بنوع من السلامة مقارنة مع بني عامر الذين صودرت ممتلكاتهم وتعرضوا للتشريد والتكيد . وما أن ظهرت بوادر الإستقرار بقرطبة حتى قام هشام بن سليمان بن الناصر على المهدي ولكنه مني بهزيمة وضرب المهدي عنقه واجتمع البربر على سليمان بن الحكم وهو ابن أخي هشام بن سليمان ، ونصب نفسه إماماً عليهم واستعان بالنصارى وحاصر قرطبة واستولى عليها سنة 400 هـ وكثر القتل وأصاب خيار أئمة المساجد والمؤذنين ، وفرّ المهدي من قرطبة والتحق بالطليطلة (4) بجمع العدة ، واستعان بالأفرنج واستولى على قرطبة ولم يدخلها ثم أخذ يتبع أثر البربر، وحدثت بينهما معركة بوادي أرة وانهزم المهدي وعند انصرافه وثب عليه العبيد فقتلوه . أعاد أهل قرطبة هشام المؤيد إلى الخلافة ولم يغفر لبني حزم لكونهم ساندوا المهدي ، فيقول : «ثم شغلنا بعد قيام أمير المؤمنين هشام المؤيد بالنكبات وبإعداء أرباب دولته ، وأمتحننا بالإعتقال والترقيب والإغرام الفادح والإستتار ، وأرزمت الفتنة وألقت

(1) طوق الحامنة/1/ 273 .

(2) -المهدي نفسه/1/ 251 .

(3) الزاهرة مدينة متصلة بقرطنة بناها النصور بن أبي عامر لما استولى على دولة خليفته هشام، وكانت تضم قصور الأمراء والوزراء انظر: أبو عبد الله محمد الحميري ، صفة جزيرة الأندلس، تحقيق ليفي بروفنسال ط 1 ص 82 .

(4) طليطلة: مدينة كبيرة بالأندلس تقع على نهر تاجة شرق قرطبة وتخرج منها علماء أجلاء. الحموي معجم البلدان،

باعها و عمت الناس وخصتنا)) (1) واعتزل أبوه السياسية وانزوى في بيته ، وفي هذا العام رزق الإمام ابن حزم بمولود سماه يعقوب (2)، كما انتشر مرض الطاعون بقرطبة الذي نال من عائلة ابن حزم فقد توفي أخوه أبو بكر وهو ابن الاثنتين وعشرين سنة في سنة 401 هـ وبعده بسنة واحدة توفيت زوجة أخيه (3)، ولم يمر على وفاتها شهر حتى يصاب بفاجعة أخرى وهي وفاة والده سنة 402 هـ (4). وفي هذه المرحلة استولى سليمان بن الحكم على قرطبة وحكم على الخليفة هشام المؤيد بالإعدام شنقا ، وعاث جنده في المدينة فسادا يقول ابن حزم: ((ثم ضرب الدهر ضرباته وأجابنا عن منازلنا ، وتغلب علينا جند البربر فخرجت عن قرطبة أول المحرم سنة أربع وأربعمائة)) (5). غادر ابن حزم قرطبة وهي أحب مدينة إلى قلبه ، واتجه إلى مربة واختارها ملجأ له ، لأنها كانت تحت حكم خيران العامري الذي اعتقله مع صاحبه محمد بن إسحاق بعد وشاية من لم يتق الله من الباغين ، بأنهما يسعيان لإقامة دولة أموية ، ثم أطلق سراحهما بعد شهر ، وغربا إلى حصن القصر وأكرمهما صاحبه أبو القاسم عبد الله بن هذيل النحبي ، وفي هذه الأثناء أصبحت قرطبة تحت حكم علي ابن حمود الحسني ، وما إن ظهر أمير المؤمنين المرتضي عبد الرحمن بن محمد ببننسية حتى توجهوا إليه ، وأصبح ابن حزم وزيرا له ، وأسرع خيران صاحب المربة بمبايعة المرتضي ، الذي زحف بجيشه للإستيلاء على غرناطة التي كانت تحت شيخ البربر زاوي بن زيري الصنهاجي ، وانهزم جيش المرتضي الذي قتل غيلة بقادس (6) وأسرا بن حزم بيد الغرناطيين ثم أطلق سراحه ، فعاد إلى قرطبة بعد أن حكمها القاسم بن حمود وأشاع الأمان والطمأنينة بين الناس ، ولكن سرعان ما دب الخلاف بين آل حمود ، وأنفق أهل قرطبة على رد الأمر إلى بني أمية ، وبايعوا عبد الرحمن بن هشام سنة 414 هـ ، ولقب بالمستظهر (وكان في غاية الأدب والبلاغة والفهم ورقة النفس) (7) وله اثنتان وعشرون سنة ، وأصبح ابن حزم وزيرا له ، ولم تدم مدته أكثر من شهرين إذا قتل المستظهر حيث قام عليه أحد أفراد أسرته وهو محمد بن عبد الرحمن الملقب بالمستكفي (وكان في غاية التخلف وله ذلك أخبار يقبح ذكرها ، وكان متغلبا عليه طول مدته ، لا ينفذ له أمر) (8) وسجن ابن حزم مع ابن عمه المغيرة ، ولم يذكر المؤرخون متى أفرج عنهما ، وكانت قرطبة تعيش فوضى عارمة بعد أن فر

(1) طوق الحمامة 1/251

(2) ابن بشكوال ، الصلة 2/689 .

(3) طوق الحمامة ، 1/259، 260 .

(4) المصدر نفسه ، ص 251

(5) المصدر نفسه 1/251

(6) بقادس : جزيرة في غربي الأندلس . معجم البلدان ج4 ، ص 330.

(7) الحميدي ، حذوة المفتيس ، ص 1/57 .

(8) المصدر نفسه ، ص 58

منها يحيى بن علي الحسيني ، واتفق أهل قرطبة على رد الخلافة إلى بني أمية ، وبايعوا هشام ابن محمد المعتمد الذي كان مقبلاً بالبوننت وهو أخو المرتضى ودخل قرطبة سنة 420 هـ (1) ويذكر صاعد في طبقاته أن ابن حزم أصبح وزيراً له (2) ، ولم تطل مدته إذ ثارت عليه الجند فخلعته ، وتوفي ب (لا ردة) (3) سنة 427 هـ وأيقن ابن حزم أنه لا سبيل إلى مناصرة بني أمية الذين بدأ بزاولهم عهد ملوك الطوائف .

وقد ترك لنا ابن حزم وجهة نظره عن ملوك عصره وما اقترفوه في حق رعيتهم حيث يقول :
(وعمدة ذلك أن كل مدير مدينة أو حصن في شيء من أندلسنا هذه أولها عن آخرها ، محاربا لله تعالى ورسوله وساع في الأرض بفساد ، والذي ترونه عياناً من شتمهم الغارات على أموال المسلمين من الرعية التي تكون ملك من ضارهم ، وأباحتهم لجندهم قطع الطريق على الجهة التي يقضون على أهلها ، ضاربون المكوس والجزية على رقاب المسلمين ، مسلطون لليهود على قوارع طرق المسلمين في أخذ الجزية والضريبة من أهل الإسلام) (4) وعن علماء البلاط وما أكثرهم في كل عصر ومصر يقول : (أفلا تغالطوا أنفسكم ولا يغرنكم الفساق والمنتسبون إلى الفقه ، اللآبسون جلود الضأن على قلوب السباع ، المزينون لأهل الشر شرهم ، الناصرون على فسقهم ، فالمخرج لنا فيها الإمساك للأكسنة جملة واحدة إلا عن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر) (5) .

وفي هذه الفترة التي اعتزل فيها ابن حزم السياسة كلية ، ألف رسالته طوق الحمامة وهو بمدينة الشاطبة (6) بطلب من صديقه بالمرية .

(1) جنوة البعس/1/59 .

(2) طبقات الأمم ص 181 .

(3) لاردة: مدينة مشهورة بالأندلس شرقي قرطبة . معجم البلدان ج 5 ص 7 .

(4) ابن حزم ، رسالة التلميح لوجه التلميح ، (ضمن كتاب الرد على ابن النغريلة) ص 173 .

(5) المعجم لنفسك ص 174 .

(6) شاطبة: مدينة كبيرة في شرق الأندلس . أنظر معجم البلدان لياقوت ج 3 ص: 309 . 310 .

المبحث السابع :

طلب العلم

برغم النكبات التي أرغمت ابن حزم مرارا على مغادرة قرطبة ، وبرغم الضياع والتشرد وسياسة الطرد والاعتقال التي لحقتة فإنها لم تضعف من عزيمته في طلب العلم فحفظ القرآن في صباه وتعلم الأدب ورواية بعض الأشعار ، والنحو ، وأتقن ابن حزم القراءة والخط على أيدي الجوارى بعدها انتقل إلى مساجد قرطبة و لازم الشيوخ ، فكان أول سماعه للحديث سنة 399 هـ من أبي عمر بن الجسور (1) لمدة ثلاث سنوات ، و أبي القاسم عبد الله بن خالد الوهراني (2) سنة 401 هـ ، وهذا يخالف ما يرويه ياقوت عن أبي محمد بن العربي في قوله: ((و أقام أبو محمد في الوزارة من وقت بلوغه إلى إنتهاء سنة ستا وعشرين سنة ، وقال أنني بلغت إلى هذا السن ، وأنا لا أدري كيف أجبر صلاة من الصلوات)) (3) وفي الرواية ثانية أنه بلغ ستا وعشرين سنة ولا يعلم أن تحية المسجد واجبة ((4) وقد شكك الباحثون في صحة هاتين الروايتين فقال الإمام أبو زهرة: ((إن هذا السن لا تتفق مع السياق التاريخي ، ووجه عدم اتفاقها أنه ثبت أن ابن حزم تلقى عن أحمد بن الجسور الحديث ، ومستحيل أن يعرف رواية الحديث ولا يعرف تحية المسجد)) (5) والمعقول أن يكون في السادسة عشرة من عمره فوقع التصحيف من النساخ والدليل ما رواه عمر بن واجب قال: ((بينما عند أبي ببلنسية وهو يدرس المذهب ، إذا بأبي محمد بن حزم يسمعا ويتعجب ، ثم يسأل الحاضرين مسألة من الفقه جوب فيها فاعترض في ذلك ، فقال له بعض الحضار هذا العلم ليس من متحلاتك ، فقام وقعد ، ودخل منزله فعكف ، وكف منه وابل فما كف ، وما كان بعد أشهر قريبة حتى قصدنا إلى ذلك الموضوع ، فناظر أحسن مناظرة ، وقال فيها أنا أتبع الحق ، وأجتهد ولا أتقيد بمذهب)) (6) .

وفي هذه الرواية دليل على أن ابن حزم ناظر وقرر عدم التقيد بالمذهب ، وعمره آنذاك بين أربعة وعشرين وستة وعشرين سنة لأنه غادر قرطبة وهو في العشرين ومكث بالمرية أربع سنوات ثم انتقل إلى بلنسية (7) ومكث بها سنتين ، وكان ابن حزم قد أخذ المذهب المالكي على شيخه

(1) ابن بشكوال الصلة ص: 416، والضبي بغية الملتئم ص: 415.

(2) هو أبو القاسم عبد الرحمان بن عبد الله من أهل بجانة برحل الى المشرق ولقي أبا بكر الأبهري وكان رجلا

صالحا منقبضا بولد سنة: 338 هـ وتوفي سنة: 411 هـ . المصنف 6/67

(3) ياقوت ، معجم الأنبياء 240/12 .

(4) الذهبي ، سير أعلام النبلاء 18/199 .

(5) أبو زهرة ، ابن حزم ، حياته ، عصره وفقهه ص 33 .

(6) الذهبي ، سير أعلام النبلاء 18/191 .

(7) بلنسية: مدينة مشهورة تقع شرق قرطبة ، وهي مدينة بحرية تعرف بمدينة التراب أنظر معجم البلدان ج 1 ص: 490.

ابن دحون (1) فابتدأ بدراسة الموطأ لمدة ثلاث سنوات، ثم انتقل إلى المذهب الشافعي فاشتهر بذلك حتى وسم به ونسب إليه (2) واستقر على مذهب أهل الظاهر بعد أن أتم دراسة الفقه والحديث على شيوخه مسعود بن سليمان بن مفلت الذي كان يميل إلى الاختيار والقول بالظاهر. وبذلك يتضح لنا أن ابن حزم ابتدأ دراسته الفقهية في سن مبكرة ، و درس الأدب على شيخه أبي سعيد الفتى الجعفري فقرأ عليه معلقة طرفة بن العبد بشرحها (3) ، وتلقى المنطق والفلسفة على يد أستاذه محمد بن الحسن الملقب بابن الكتاني (4) فرسائله مشهورة ومتداولة (5) ، كما جرت بينه وبين ابن النغرالي مناظرات حول التوراة وتاريخ بني إسرائيل ، ولا يعقل أن يكون ابن حزم يجهل الفقه وينظر ابن النغرالي سنة 404هـ في أصول الديانة اليهودية (6) وهو في سن العشرين .

أخذ ابن حزم على نفسه العهد بمناصرة المذهب الظاهري ، وجال في المدن الأندلسية ينشر مذهبه فكثر أنصاره والمعجبون به ، وخشيه فقهاء الفروع . وفي مدينة ميورقة (7) أتاح واليها أحمد ابن رشيق الفرصة لابن حزم لنشر مذهبه التعليمي الظاهري وقد جرت بينه وبين بعض فقهاء المالكية مناظرات تحت رعاية حاكم ميورقة ابن رشيق ، ووقع المالكية في حرج أمام ذبوع صيت ابن حزم وكثرة المعجبين به ، فاستعانوا بالباجي العائد من المشرق محاطا بعلوم الكتاب والسنة ، ((فكلموه في ذلك فدخل عليه وناظره وشهر باطله وله معه مجالس كثيرة)) (8) . وللأسف لم تدون هذه المناظرات فنعلم الغالب من المغلوب، كل ما في الأمر، أن كل واحد منهما قد تمسك بمذهبه وتعصب له ، فبقي الباجي على مالكيته ، وابن حزم على ظاهريته ، وبعد موت ابن رشيق تآلب عليه الفقهاء وحرصوا عليه الحكام ((وشنعوا عليه ، وحذروا سلاطينهم من فتنته ، ونهوا عوامهم من الدنو منه فطفق الملوك يقصونه عن قريبهم ، و يسيرونه عن بلادهم إلى أن انتهوا به منقطع أثره ، بلدة من بادية لبلة وهو في ذلك غير مرتدع و لا راجع يبث علمه فيمن ينتابه من بادية بلده ، من عامة المقتبسين من أصاغر

- (1) - ابن دحون : هو أبو محمد عبدالله بن يحيى بن أحمد الأموي من أهل قرطبة ، كان فقيها عارفا بالفتوى حافظا للرأي على مذهب مالك ، توفي سنة : 431 هـ . أنظر الصلة لابن بشكوال ج 1 ص : 260 . طوق الحمامة 1/ 194 .
- (2) - نفع الطيب للمقري ج 2 ص : 78 .
- (3) - طوق الحمامة ج 1 ص : 194 .
- (4) - الكتاني : هو محمد بن الحسن المذحجي ، له مشاركة قوية في علم الأدب والشعر بولته تقدم في علوم الطب والمنطق ، وكلام في الحكم ورسائل في كل ذلك وكتب معروفة . توفي بعد الأربعمائة بمدة . وهو أحد شيوخ ابن حزم في المنطق ، أنظر بغية الملتبس ص : 67 .
- (5) - رسالة في فضل الأندلس (ضمن رسائل ابن حزم) ج 2 ص : 185 .
- (6) - أنظر الفصل 1/ 152 .
- (7) - ميورقة : مدينة بالأندلس فتحها المسلمون سنة 290 هـ . وهي مدينة ساحلية ، تقع شرقي الأندلس أنظر صفة الأندلس، من روض المعطار ص : 188 ، و معجم البلدان ج 5 ، ص 285 .
- (8) - المقري - نفع الطيب - 6/ 176 .

الطلبة، الذين لا يخشون فيه الملامة ، يحدثهم ، ويفقههم ، ويدارسهم، حتى كمل من مصنفاته وقربيعير ولم يعد أكثرها باديته لزهد الفقهاء فيها حتى لأحرق بعضها بإشيبيلية ومزقت علانية (1) (2) فعلى الرغم من سياسة التشنيع والدعاية المفرضة التي مارسها فقهاء البلاط لتثويبه صورته ، واستعمالهم العنف السلطوي والحرب النفسية كإحراق كتبه وتمزيقها علانية أمام الجماهير ، فقد استمر ابن حزم في نضاله مستهدفاً الفقهاء الذين سكتوا عن المظالم ، والحكام الذين استعانوا بالنصارى وسلموا لهم مدناً إسلامية ، وعندما علم فقيهننا بالفعل الشنيع الذي قام به المعتضد بن عباد من إحراق كتبه لم تزد نفسه إلا همة فقال:

إن تحرقوا القرطاس لا تحرقوا الذي
يسير معي حيث استقلت ركاتبي
دعوني من إحراق رق وكاغد
وإلا فعودوا في المكاتب ببدأة

تضمنه القرطاس بل هو في صدري
وينزل إن أنزل ويدفن في قبري
وقولوا بعلم كي يرى الناس من يدري
فكم دون ما تبغون لله من ستر (2) .

وفاته

استقر ابن حزم بباديته بعد أن ضرب عليه الفقهاء والحكام حصاراً مادياً ومعنوياً، ولم يستطع أن ينشر مشروعه لإنقاذ المجتمع الأندلسي من الإقتسامات الداخلية، لقد كان بحاجة إلى حماية لتحقيق طموحه، بكم زاد أسفه لزهد الناس في علمه، وهو القائل: إن كساد العلم أفته القرب، فكانت حياته كلها كفاحاً ونفياً وتشريداً حتى وافته المنية في شهر شعبان سنة ست وخمسين وأربعمائة (3) وعندما قامت دولة الموحدين أحرقوا كتب الفروع وثاروا على الفقه المالكي وحملوا الناس على ظاهر القرآن والسنة النبوية الشريفة، ووقف الخليفة المنصور الموحدي على قبر ابن حزم وقال: «عجبا لهذا الموضع يخرج منه مثل هذا العالم» ثم إتقت لمن حوله وأردف بقوله: «كل العلماء عيال على ابن حزم» (4).

(1) الذهبي، سير أعلام النبلاء 201، 200/18

(2) المصدر نفسه 205/8 .

(3) المصدر نفسه 209/18

(4) المقري، نفع الطيب ج 3 ص: 238.

المبحث الثامن :

١- شيوخه

لا شك أن أول أستاذ تلقى عنه ابن حزم مبادئ العلوم هو والده الذي أشرف على تربيته وتعليمه فقد كان أبو محمد متأثراً بشخصية والده الذي كان مصدراً لأخبار أمراء بني أمية بالأندلس ، كما لعبت الجوارى دوراً فعالاً في تكوينه المبكر . ومن أشهر شيوخه :

- 1 - أحمد بن عمر بن أنس العذري المعروف بابن الدلاني ، أبو عباس (1) .
- 2 - أحمد بن قاسم بن محمد بن قاسم بن أصبغ البياني - أبو عمر - محدث (2) .
- 3 - أحمد بن محمد بن أحمد بن سعيد المعروف بابن الجسور ، أبو عمر أول شيخ سمع منه ابن حزم قبل 400 هـ (3) .
- 4 - أحمد بن محمد بن عبد الله المقرئ ، أبو عمر الطلمنكي ، فقيه حافظ وثقة في الرواية (4) .
- 5 - حمام بن أحمد بن حمام القاضي القرطبي ، أبو بكر ، واحد عصره في البلاغة وفي سعة الرواية (5) .
- 6 - عبد الرحمن بن محمد بن أبي يزيد المعروف بالمصري ، أبو القاسم ، أديب وحافظ (6) .
- 7 - عبد الرحمن بن عبد الله الهمداني الوهراني ، المعروف بابن الجزار ، أبو القاسم (7) .
- 8 - عبد الله بن الربيع التميمي ، أبو محمد ، المحدث روى عنه ابن حزم سنن النسائي (8) .
- 9 - عبد الله بن محمد بن عثمان البطلبيوسي ، أبو محمد ، فقيه نحوي شاعر أديب توفي سنة 440 هـ (9) .

- (1) ابن الدلاني : من أهل المرية رحل إلى المشرق وجاور بالبیت الحرام أعواماً وسمع من أهل الرواية ، وصحبها نذر الهروي وسمع منه صحيح البخاري عدة مرات ، ثم رجع إلى الأندلس وحدث بها . سمع منه ابن عبد البر وابن حزم ، وكان مولده سنة : 393 هـ ووفاته سنة : 478 هـ أنظر : ابن بشكوال ، الصلة 69/1 .
- (2) البياني : محدث من أهل بيت الحديث ، يروي عن أبيه عن جده قاسم بن أصبغ ، توفي سنة : 430 هـ الضبي بغية الملتس ، ص 513 .
- (3) الذهبي سير أعلام النبلاء 18 / 157 ، 160 .
- (4) الطلمنكي : فقيه حافظ محدث منسوب إلى بلده وكان أساساً في القراءات مذكوراً ، وثقة في الرواية مشهوراً ولد سنة : 340 هـ وتوفي سنة : 428 هـ روى عنه ابن حزم وابن عبد البر . بغية الملتس ص 162 .
- (5) حمام بن أحمد محدث كان واحد عصره في البلاغة وفي سعة الرواية ، ضابطاً بما قيده يروي عنه الباجي وابن حزم وغيرهما ، ولد سنة 357 هـ وتوفي سنة : 421 هـ . الصلة 153/1 .
- (6) الصلة 337/1 . . طوق الحمامة 196/1 .
- (7) الصلة 627/2 .
- (8) التميمي : محدث سكن قرطبة وحدث بها قال الذهبي عند حديثه عن شيوخ ابن حزم (وأجود ما عنده من الكتب سنن النسائي يحملها عن ابن ربيع عن ابن الأحمر عنه) سير أعلام النبلاء 18 / 185 .
- (9) الصلة 266/1 .

- 10- عبد الله بن محمد بن يوسف القاضي المعروف بابن الفرضي، أبو الوليد توفي سنة 400 هـ (1).
 - 11 - عبد الله بن يوسف الرهوني المعروف بابن نامي، أبو محمد، توفي سنة 435 هـ (2).
 - 12- محمد بن حسن المذحجي المعروف بابن الكتاني، أبو عبد الله، شيخه في المنطق (3).
 - 13 - محمد بن سعيد بن محمد بن سعيد بن نبات، محدث توفي سنة 429 هـ (4).
 - 14 - مسعود بن سليمان بن مفلت، المعروف بأبي خيار، وعنه أخذ ابن حزم القول بالظاهر (5).
 - 15- أبو بكر يحيى بن مسعود المعروف بابن وجه الجنة، أعلى شيخ عند ابن حزم (6).
 - 16 - يوسف بن عبد الله بن عبد البر، أبو عمر، فقيه حافظ وعنه أخذ ابن حزم في الحديث توفي سنة 463 هـ (7).
 - 17 - يونس بن عبد الله بن مغيث القاضي، أبو الوليد، يميل إلى التصوف (8).
- وقد اقتصرنا على ذكر أشهر شيوخه دون التطرق إلى جميعهم، فعددهم كثير وبذلك يتحقق لدينا أن ابن حزم لم يكن بحاجة إلى الرحلة إلى المشرق لطلب العلم، فكثرة سماعه ومجالسة العلماء والفقهاء خولت له بأن يصبح إماما يشار إليه بالبنان.

2- تلاميذه

أما تلاميذه فعددهم قليل بسبب الحصار المضروب عليه من طرف العلماء والحكام، ولكن هؤلاء التلاميذ سرعان ما لمعت أسماؤهم وذاع صيتهم في الأفق وأصبحوا فخر الأندلس. من بينهم:

- 1) الحميدي، جنوة المقتبس، ج 1 ص 254، ابن حزم رسالة في فضل الأندلس 2 / 180.
- 2) ابن نامي كان رجلا صالحا خيرا فاضلا، وكان مجودا للقراءات حسن الخلق، ولد سنة: 348 هـ وتوفي سنة: 435 هـ ابن بشكوال، الصلة 2 / 0262.
- 3) بغية الملتبس، ص 67.
- 4) ابن نبات: كان مفتيا بالأثار جامعا للسنن، ثقة في روايته، صاحب كتابه ولد سنة: 335 هـ، توفي سنة: 429 هـ. الصلة 2 / 493، 492.
- 5) بغية الملتبس، ص 453.
- 6) وجه الجنة: من أهل قرطبة، صاحب قاسم بن أصبغ روى عنه ابن حزم وابن عبد البر، ولد سنة: 304 هـ وتوفي سنة: 402 هـ الصلة 2 / 627.
- 7) ابن عبد البر: كان إمامنا ثقة، مستقنا، علامة، متبحرا، صاحب سنة واتباع، كان أولا ظاهريا ثم تحول مالكيًا مع ميل إلى الفقه الشافعي في مسائل. وكان ينبسط إلى أبي محمد ابن حزم ويؤانسه، وعنه أخذ ابن حزم الحديث، ولد سنة: 368 هـ وتوفي سنة: 463 هـ. سير أعلام النبلاء 18 / 157، 160.
- 8) ابن مغيث: هو قاضي الجماعة بقرطبة من أعيان أهل العلم وكان زاهدا فاضلا يميل إلى التيق في التصوف وله فيه مصنفات، ومن كتبه كتاب النقطعين إلى الله عز وجل. بغية الملتبس ص 512، 513.

- 1- ابنه، أبو رافع وكان نبيًا فاضلاً وكان في خدمة المعتمد بن عباد صاحب إشبيلية (1) .
- 2- ابنه، أبو أسامة يعقوب بن علي ، روى عن أبيه وعن ابن عبد البر إجازة قال عنه ابن بشكوال : ((وكان من أهل النباهة والإستقامة من بيت علم وجمالة)) ولد سنة: 400 هـ ، وتوفي سنة 503 هـ (2) .
- 3- صاعد بن أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن صاعد ، أبو قاسم (3) .
- 4- عبد الله بن محمد بن العربي ، أبو محمد ، وكان ابنه أبو بكر الخصم اللدود لابن حزم (4) .
- 5- أبو عبد الله الحميدي ، عالم محدث له كتاب "جذوة المقتبس في تاريخ علماء الأندلس" يكثر فيه من الرواية عن ابن حزم ، وله كتاب الجمع بين الصحيحين * (5) .
- 6- أبو بكر بن الوليد الطرطوشي فقيه مالكي شهير قرأ الأدب على يد ابن حزم (6) .
- 7- أبو الحسن الشريح بن محمد بن شريح الرعيني والذي يعد آخر من روى عن ابن حزم إجازة ، وقد وقع الخلاف في الشريح لأن سنه لا تسمح بذلك فقد ولد سنة 451 هـ وكانت وفاة ابن حزم سنة 456 هـ والراجح أن شريح من تلامذة ابن حزم كما أكده كثير من المؤرخين، وإنما وقع الخطأ في تحديد سنة مولده (7) .

(1) وفيات الأعيان 329/3 .

(2) الصلة 689/2 .

(3) طبقات الأمم ص 184 .

(4) محمد بن العربي الوزير والد أبي بكر صاحب كتاب العواصم من القواصم ، قرأ عليه معظم مصنفاته ، توفي سنة: 493 هـ أنظر : شذرات الذهب ج4 ص 141 ، سير أعلام النبلاء 199/18 .

(5) بغية الملتصم ص 124 .

(6) أبو بكر الطرطوشي فقيه مالكي شهير صاحب كتاب سراج الملوك ، قرأ الأدب على يد ابن حزم في مدينة إشبيلية وصحب القاضي أبا الوليد الباجي وأخذ عنه مسائل الخلاف ، ثم رحل إلى المشرق سنة: 476 هـ وكان مولده سنة: 451 هـ ووفاته سنة سنة: 556 . المقرئ / نفع الطيب 88/2 .

(7) نفع الذهب، 363/2 ، ابن حجر - لسان الميزان - 198/4 .

المبحث التاسع :

مصنفاته

لقد ترك ابن حزم تراثاً ضخماً يزخر بمختلف العلوم والفنون، يشهد على مكانة صاحبه العلمية، فقد كان ابن حزم موسوعةً في مختلف العلوم، شهد بها الأعداء قبل الأصدقاء، قال صاعقة: أخبرني ابنه الفضل المكني أبو رافع أن مبلغ تواليفه في الفقه والحديث والأصول والنحل والمال وغير ذلك من التاريخ والنسب وكتب الأدب والرد على المعارض نحو أربع مائة مجلد تشمل على قريب من ثمانين ألف ورقة (1).

وقد تعرضت كثير من مؤلفاته للضياع، ولم يكتب لها البقاء لأسباب عديدة منها خصومة العلماء له وزهدهم فيها، ومنها ما تعرض للحرق من طرف حاكم إشبيلية.

وقد بلغ عدد مصنفاته المفقودة، حوالي تسعين عنواناً (2) ونحن لا نذكر إلا أشهر مصنفاته المطبوعة فقط فمن أراد الإحاطة بمؤلفاته المفقودة والمطبوعة فإننا نحيله إلى دراسة سعيد الأفغاني في كتابه ابن حزم والمفاضلة بين الصحابة (3) أو رسالة دكتوراه لأحمد بن ناصر الحمد، ابن حزم وموقفه من الإلهيات (4) ولا ننسى دراسات د. إحسان عباس في سلسلة رسائل ابن حزم الأندلسي (5).

- 1 - إبطال القياس والرأي والإستحسان والتقليد (6) ولخصه ابن حزم ونشر تلخيصه سعيد الأفغاني
- 2 - ملخص إبطال القياس والرأي والإستحسان والتقليد والتعليل (7). نشره سعيد الأفغاني.
- 3 - الأحكام في أصول الأحكام (8).
- 4 - الأخلاق والسير في مداواة النفوس (9).
- 5 - أسماء الخلفاء المهديين، والأئمة أمراء المؤمنين (10).

- (1) طبقات الأمم، ص 183.
- (2) أنظر: دراسة عن ابن حزم في كتاب الدرر فيما يجب اعتقاده لابن حزم ص 85.
- (3) سعيد الأفغاني، ابن حزم ورسالة المفاضلة بين الصحابة، دار الفكر بيروت ط ثانية 1969 م.
- (4) ابن حزم وموقفه من الإلهيات ص 71 وما بعدها.
- (5) رسائل ابن حزم الأندلسي، تحقيق إحسان عباس، الموسومة العربية للدراسات والنشر، ط أولى ص 80.
- (6) سير أعلام النبلاء 196/18.
- (7) نشر بتحقيق سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، ط ثانية 1969 م.
- (8) نشر بتحقيق أحمد شاكر بمطبعة السعادة 1345 هـ وأعاد تحقيقه إحسان عباس عن دار الأفاق الجديدة.
- (9) وقد نشر عدة مرات نشرها محمد هاشم أفندي، وأعادها عمر المحمصاني، وحققها إحسان عباس ضمن ابن حزم الأندلسي، 223/1.
- (10) نشر في ذيل جوامع السيرة، تحقيق إحسان عباس، بناصر الدين الأسد، دار المعارف مصر.

- 6 - الأصول والفروع (1) .
- 7 - أمهات الخلفاء (2) .
- 8 - البيان عن حقائق الإيمان (3) .
- 9 - التقريب لحد المنطق والمدخل إليه بألفاظ العامية والأمثلة الفقهية (4) .
- 10- تفسير ألفاظ تجرى بين المتكلمين في الأصول (5) .
- 11- التلخيص لوجوه التلخيص في المسائل النظرية وفروعها التي لا نص عليها (6) .
- 12- جمهرة أنساب العرب (7) .
- 13- جوامع السيرة (8) .
- 14- حجة الوداع (9) .
- 15- ديوان شعره (10) .
- 16- الرد على ابن النخيلة (11) .
- 17- الرد على الهاتف من بعيد (12) .
- 18- الرد على الكندي الفليسوف (13) .
- 19- رسالتان أجاب فيهما عن رسالتين سنل فيهما سؤال التعنيف (14) .
- 20- طوق الحمامة في الألفة والآلاف (15) .

- 1) نشر بتحقيق محمد عاطف العراقي، سهيل فضل الله، إبراهيم الهلال سنة 1978م هو عبارة عن ملخص أجزاء الفصل
- 2) نشرها إحسان بن عباس ضمن رسائل ابن حزم ج الثاني .
- 3) حققها إحسان بن عباس ضمن رسائل ابن حزم .
- 4) حققه إحسان عباس ضمن مجموعة رسائل ابن حزم .
- 5) حققها إحسان عباس ضمن مجموعة رسائل ابن حزم 4/409 .
- 6) محققة ضمن رسالة الرد على ابن النخيلة، تحقيق إحسان عباس .
- 7) نشرها عبد السلام هارون ، دار المعارف مصر ، 1382 هـ .
- 8) نشرها إحسان عباس وناصر الدين الأهد ، دار المعارف ، مصر .
- 9) نشرها ممدوح حقي دمشق سنة 1959 م ، وأعادها سنة 1966 م .
- 10) نشره إحسان عباس ضمن كتابه تاريخ الأدب الأندلسي ، عصر سيادة قرطبة، ص 304 .
- 11) حققها إحسان عباس ، مطبعة المدني ، القاهرة 1960 .
- 12) محققة ضمن مجموعة رسائل ابن حزم 4 ، ج ، 117/3 .
- 13) محققة ضمن مجموعة رسائل ابن حزم 4/363 ، تحقيق إحسان عباس .
- 14) نشره في سنة 71/3 .

- 15) نال هذا الكتاب شهرة عالمية فقد طبع لأول مرة بعناية المستشرق بتروف ، وأعيد ترجمته إلى الفرنسية بالجزائر ثم ترجم إلى الإنجليزية والروسية والألمانية والإيطالية والإسبانية ، أنظر تحقيق إحسان عباس ضمن رسائل ابن حزم الأندلسي 20/1 .

21- الفصل في الملل والأهواء والنحل (1) .

22- فصل في معرفة النفس بغيرها وجهلها بذاتها (2) .

23- فضل الأندلس وذكر رجالها (3) .

24- المعلى بالأثار شرح المعلى بالإختصار (4) .

25- مراتب الإجماع (5) .

26- المفاضلة بين الصحابة (6) .

27- النبذة الكافية في أصول أحكام الدين (7) .

28- الذرة فيما يلزم الإنسان إعتقاده والقول به في الملة والنحلة بإختصار وبيان (8) .

فهذه بعض مؤلفات ابن حزم وهي مطبوعة ومحققة ، ويوجد غيرها لم نذكره وهو موجود ضمن

مجموعة رسائل ابن حزم بتحقيق إحسان عباس ، وهناك دراسات متنوعة حول مؤلفاته المطبوعة والمفقودة .

(1) نشر عدة مرات في خمس مجلدات . وحققه محمد إبراهيم نصر عبد الرحمن عميرة .

(2) ضمن رسائل ابن حزم الأندلسي 441/1 .

(3) للمصدر نفسه 171/2 .

(4) طبع عدة مرات حققه الشيخ أحمد شاكر والشيخ عبد الرحمن الجزيري في 11 مجلدًا .

(5) نشر بتحقيق لجنة إحياء التراث العربي عن دار الأفاق الجديدة ، بيروت ، (مع نقد مراتب الإجماع لابن تيمية) .

(6) حققه سعيد الفغاني مع دراسة عن حياة ابن حزم ، دار الفكر ، بيروت .

(7) حققه أحمد حجازي الصفا بعنوان ، النبذ في أصول الفقه ، النشر : مكتبة الكليات الأزهرية ، القاهرة ط الأولى

1401 هـ ، 1981 م .

(8) حققها أحمد بن ناصر بن الحمد وسعيد بن عبد الرحمن القرظي ، مكتبة التراث ، مكة طبعة أولى 1988 م .

المبحث العاشر :

منهج

اعتمد ابن حزم في دراسة العقائد على ما تقره العقول من أحكام ضرورية ، وذلك عند معالجة مسائل الوجدانية و أدلة إثباتها ، وحقيقة النبوة وشروطها ، ودلالة المعجزة على صدق مدعي النبوة ، وغيرها من المسائل التي يقرها العقل والنقل كما اعتمد على النقل في تقرير ما صح عن النبي - صلى الله عليه وسلم- ، وما أقره القرآن الكريم على ظاهره دون تأويل ولا تعليل ، ولهذا وسم مذهبه بالظاهر مقارنة مع بقية المذاهب السنية .

النقل :

اختلف الباحثون القدامى والمحدثون في منهج ابن حزم في العقائد برغم شهرته بالمذهب الظاهري في الفروع فإنه وقع الخلاف في الأصول ، ذهب ابن تيمية إلى: ((أن ابن حزم وأمثاله من متكلمة الظاهرية يقولون أن أسماء الحسنی كالحي والعليم والتقدير بمنزلة أسماء الأعلام التي لا تدل على حياة ولا علم ولا قدرة . وقال لا فرق بين الحي وبين العليم ، وبين التقدير في المعنى أصلاً ، ومعلوم أن مثل هذه المقالات سفسطة في العقليات و قرمطة في السمعيات)) (1) . وهو نفس موقف الإمام الذهبي حيث يقول: ((وكان قد مهر أولاً في الأدب ، والأخبار والشعر ، وفي المنطق ، وأجزاء الفلسفة فأثرت فيه تأثيراً ليته سلم من ذلك ، ولقد وقفت له على تأليف يخص فيه على الإعتناء بالمنطق ، ويقدمه على العلوم ، فتألمت له ، فإنه رأس في علوم الإسلام متبحراً في النقل ، عديم النظر على ييس فيه ، وفرد ظاهريته في الفروع لا الأصول)) (2) فقد أرجع الذهبي بعض أسباب تأويل ابن حزم في الأسماء والصفات إلى دراساته الفلسفية والمنطقية التي حض على الإعتناء بها والتي تركت أثراً سلبياً في فكره ، خصوصاً وأنه اعتبر دراسة المنطق قاعدة أساسية لدراسة الإلهيات ، ونفس الشيء قال ابن كثير: ((إن ابن حزم مع ظاهريته في الفروع ، وعدم قوله بالقياس من أشد الناس تأويلاً في باب الأصول هو آيات الصفات ، وأحاديث الصفات)) (3) .

هذا بالنسبة لمواقف الإسلاميين القدامى من منهج ابن حزم في الأصول ، أي أنه لم يكن ظاهرياً بنفس الحدة والشدة كما هو معروف في الفروع ، ولعل بعض المستشرقين انتبهوا إلى هذه الفوارق الدقيقة في منهج ابن حزم ، ومن بينهم المستشرق الإسباني الكبير أسين بلاثيوس ، فهو يري أن مواقف ابن حزم الكلامية ، لا تتسم بنفس التشدد الذي طبع مواقفه الفقهية ومواقف السلف عامة بل فيها انفتاح

(1) ابن تيمية ، شرح العقيدة الإصفهانية ، النشر مكتبة الرشد ، الرياض ، العربية السعودية ، ط الأولى 1415 هـ . 1995 م ، ص 106 .

(2) الذهبي ، سير أعلام النبلاء ، 186/18

(3) ابن كثير ، البداية والنهاية ، 92/12 .

على المعطيات الهيلينية ، ممثلة في الاعتزال من جهة ، والمذاهب اليونانية كالأفلاطونية من جهة أخرى ، ولهذا كانت موافقة وسطا بين الجمود الذي طبع المذهب المالكي و الانفراج الذي طبع المذهب الاعتزالي والفلسفة المسرية (1) .

وفي مقابل الفريق الأول يقف الفريق الثاني مدافعا عن ظاهرية ابن حزم في الأصول و أخذه بحرفية النصوص ، أما تأويله بعض الصفات وموافقته المعتزلة أو الأشعرية ، فهذا لا يعني أنه لم يلتزم بمنهجه الظاهري ، فقد ذهب الشيخ محمد أبو زهرة إلى أن ((ابن حزم يأخذ بظواهر النصوص في الفروع والأصول معا ، فأخذ بها العقائد من غير تأويل كما ذكرنا ، فيأخذ بأقوال النبي - صلى الله عليه وسلم - في العقائد ، كما يأخذ في الأعمال ، ويستوي في ذلك عند حديث الأحاد مع الحديث المتواتر)) (2) فابن حزم يأخذ النصوص على ظاهرها في الفروع والأصول معا فهو ((يعتمد على النص يأخذ به ظاهرا وباطنا ، ولا يحاول التخلص من أحكامه لا بتأويل ولا تعلييل ، فهو يأخذ بظاهر النصوص الشرعية سواء كان ذلك في العقائد أم في الأحكام العمالية فلا يحاول تأويل ظواهر النصوص)) (3) .

ونجد^{من} المستشرقين من دافع عن ظاهرية ابن حزم في الأصول والفروع معا المستشرق الشهير جولد سهير ، صاحب أول دراسة عن ابن حزم فهو ((ينطلق في تناوله لمواقف الكلامية لفتينها من مسلمة أشار إليها في مقدمة دراسته ، مفادها أن الملامح المميزة لها ، لا تختلف عن تلك التي تميز موافقة الفقهية و الأصولية ، وهذا يعني وجود وحدة في الموقف ، تشمل الفقه والكلام ، خصوصا أن ابن حزم يكرر في نظره ويعيد نفس المبادئ الكلامية ، ذات الحجج التي ضمنها موافقاته الفقهية)) (4) وهنا تكمن الجدة عند ابن حزم في مباحثه الكلامية التي لم ينطرق إليها داود الظاهري عدا موقفه الشهير في مسألة خلق القرآن . ولهذا يرى جولد تسهير ((أن ابن حزم أول من طرقت أصول ومبادئ المذهب الظاهري على العقيدة ، إذا لا يمكن الإستغناء عن كتاب الفصل في محاولة فهم تصوراته ومواقفه من المسائل الفقهية والشرعية فهو يعالج مسائل العقيدة الدينية انطلاقا من نفس النظرة التي يعالج بها المسائل الفقهية والشرعية ، أي أن موقفه الكلامي العام منسجم وموقفه الفقهي ، وحتى عهده لم توجد محاولة ترمي إلى إقامة تصور كلامي على أسس ظاهرية)) (5) . ومما يجب التنبيه إليه هو أن جولد تسهير يريد أن يؤكد أن المذهب السني والظاهرية كفرقة منه هي إستمرار للموروث الجاهلي المترسب في الإسلام ، والقائم على تقديس الأعراف والتقاليد (6) أما المستشرق أرنالديز فهو

(1) سالم بلخوت ، ابن حزم والفكر الفلسفي ، ص 248 .

(2) ابن حزم ، حياته وعصره و آراؤه وفقهه ، ص 181 وأنظر: طه العاجري ، ابن حزم صورة أندلسية ، ص 126 .

(3) المصدر نفسه ، ص 178 .

(4) سالم بلخوت ، ابن حزم والفكر الفلسفي بالمغرب والأندلس ، ص 248 .

(5) المصدر نفسه ، ص 248 .

(6) المصدر نفسه ، ص 248 .

بدوره يؤكد (1) على أن نفس المبادئ التي ارتكز عليها الموقف الظاهري الحزمي في الفقه و الأصول ثم إعتادها فيما يخص المسائل الكلامية (2) (1) .

معنى الظاهرية .

الظاهرية مذهب نشأ على يد داود بن خلف الظاهري ، وقال عنه ابن النديم : ((أبو سايمان داود بن علي بن داود بن خلف الأصفهاني، وهو أول من إستعمل قول الظاهر، وأخذ بالكتاب والسنة وألغى ما سوى ذلك من الرأي والقياس وكان فاضلا صادقا ورعا. وتوفي داود سنة سبعين ومائتين)) (2)، كتب في الحديث إلا أن الرواية عنه عزيزة جدا .

والظاهرية تعني الأخذ بالنصوص على ظاهرها دون تأويل أو تعاليل ، لأن النص فيه بيان (1) فلا يحل لأحد أن يحيل آية عن ظاهرها ، ولا خبرا عن ظاهره لأن الله تعالى يقول : ﴿ بَلِسَانَ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ ﴾ الشعراء / 195 ، وقال تعالى ﴿ يَهْرَفُونَ الْكَلِمَ مِنْ مَوَاضِعِهِ ﴾ المائدة / 13 (3) وبذلك يكون (1) من أحال نصا عن ظاهره في اللغة بغير برهان من آخر ، أو إجماع فقد ادعى أن النص لا يبين فيه ، وقد حرف كلام الله تعالى ووحيه إلى نبيه -صلى الله عليه وسلم- عن مواضعه (4) .

فالمقصود بالظاهر عند ابن حزم (1) إنما هو حمل لفظ القرآن والسنة على ظاهرهما وموضوعهما ، فمن أراد صرف شيء من ذلك إلى تأويل بلا نص ولا إجماع فقد إفتري على الله تعالى وعلى رسوله -صلى الله عليه وسلم- وخالف القرآن ، وحصل في دعاوي وحرف الكلم عن مواضعه (5) ، فلا يجوز صرف اللفظ عن ظاهره إلا بشروط منها :

1 - إذا جاء نص آخر صحيح مخبر أنه على غير ظاهره فنتبع في ذلك بيان الله تعالى وبيان رسوله -صلى الله عليه وسلم- ، كما بين عليه السلام في قوله تعالى ﴿ وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ ﴾ الأنعام / 82 ، أن مراده تعالى به الكفر .

2 - أو بإجماع متيقن كإجماع الأمة على أن قوله تعالى ﴿ يَوْمَ يَكْفُرُ اللَّهُ فِيهِ أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكْرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَّاتِ ﴾ النساء / 11 . أنه لم يرد بذلك العبيد ولا بني البنات مع العاصب .

3 - وجود ضرورة مانعة من حمل ذلك على ظاهره ، كقوله تعالى ﴿ الَّذِينَ قَالُوا لَهْمُ النَّاسِ إِنْ النَّاسُ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ ﴾ آل عمران / 73 (1) فيبين الضرورة والمشاهدة ندري أن جمبع الناس لم يقولوا . أن الناس قد جمعوا لكم (6) .

(1) سالم ياقوت ، ابن حزم والفكر الفلسفي، ص 248 .

(2) ابن النديم (محمد بن اسحاق) - الفهرست ، المطبعة الرحمانية، مصر ، دت ص 303 .

(3) ابن حزم ، النبد في أصول الفقه، ص 36-37 .

(4) المصدر نفسه، ص 37 .

(5) المصدر نفسه، ص 37 .

(6) المصدر نفسه، ص 37، 38 .

وبما أن النصوص مبنية بذاتها فلا يجوز صرفها عن ظاهرها إلا إذا توفرت الشروط الثلاثة السابقة الذكر ، وقد عقد ابن حزم فصلا في الألفاظ الدائرة بين أهل النظر (1) ورأى أن هذا الباب، خاط فيه كثير ممن تكلم في معانيه ، وأوقع الأسماء على غير مسمياتها ، فكثرت المغالطات والشغب ، ومن الفائدة أن نذكر بعض معاني المصطلحات ذات العلاقة بمنهج ابن حزم في العقائد .

البيان : ومعناه عند ابن حزم هو كون الشيء في ذاته ممكنا أن تعرف حقيقته لمن أراد عامه .

والإبانه والتبيين : هو فعل المبين ، ومعناه إخراج المعنى من الإشكال إلى إمكان الفهم له بحقيقة وقد سمي على المجاز ما فهم منه الحق وإن لم يكن للمفهوم منه فعل ولا قصد إلى إلهام مبينا ، كقولنا : بين لي الموت أن الناس لا يخلدون . والمبين هو الدال نفسه (2) .

التأويل : ومعناه عند ابن حزم هو نقل اللفظ عما اقتضاه ظاهره و عما وضع له في اللغة إلى معنى آخر ، فإن كان نقله قد صح ببيهان وكان ناقله واجب الطاعة فهو حق وإن كان نقله بخلاف ذلك فهو باطل (3) .

المجاز : فيعرفه ابن حزم لغة الطريق الموصل بين الأماكن أو هو المسلك ، ثم استعمل فيما نقل عن موضعه في اللغة إلى معنى آخر ولا يعلم ذلك إلا من دليل من إتفاق أو مشاهدة . أما شرعا فيعرفه بقوله : «هو كل ما نقله الله تعالى أو رسوله صلى الله عليه وسلم عن موضعه في اللغة إلى مسمى آخر ومعنى ثان . فلا يجوز أن ننقل اللفظ عن موضعه في اللغة إلى مجاز إلا إذا جاء نص آخر أو إجماع متيقن ، أو ضرورة حس» (4) .

الإلهام : وقد أبطل ابن حزم القول بالإلهام حتى يسد الطريق على الباطنية الإسماعيلية والصوفية و عرف الإلهام بقوله : «علم يقع في النفوس بلا دليل ولا استدلال ولا إقناع ولا تقليد ، وهو إما فعل الطبيعة كنسج العنكبوت ، وبناء النحل وأخذ الصبي ثدي أمه ، وإما أن يكون أول معرفة النفس قبل أو أن يستدلها لنا ، كعلمنا أن الكل أكثر من الجزء» (5) فالمدعون للإلهام وإدراك ما لا يدركه غيرهم بأول عقله لا يتفق إثنان على ما يدعيه كل واحد منهم إلهاما أو إدراكا . (6) .

التقليد : رفض ابن حزم التقليد ، ويقول لمن قال بالتقليد ما الفرق بينك وبين من قلد غير الذي قلده أنت بل كفر من قلده أنت أو جهله ، فإن أخذ يستدل في فضل من قاده كان قد ترك التقليد

(1) ابن حزم ، الأحكام في أصول الأحكام ، 35/1 .

(2) المصدر نفسه ، ص 40 ، 41

(3) المصدر نفسه ، ص 44

(4) المصدر نفسه ، ص 48

(5) المصدر نفسه ، ص 40

(6) المصدر نفسه ، ص 17

وسلك في الطريق الاستدلال» (1). ولهذا «التقليد حرام ، ولا يحل لأحد أن يأخذ بقول أحد بلا برهان» (2) والمجتهد المخطئ أفضل عند الله تعالى من المقلد المصيب (3) فالنقل لا يجوز في الأصول ولا في الفروع .

القياس : قال ابن حزم: «لا ولا يحل القول بالقياس في الدين ولا بالرأي» (4) ويرى ابن حزم أن القياس حدث في القرن الثاني وهو الحكم فيما لا نص فيه بمثل الحكم فيما فيه نص أو إجماع ، وذلك لإتفاقهما في علة الحكم ، ويرد ابن حزم على قولهم فيما لا نص فيه ، أن هذا معدوم لأن الدين كله منصوص عليه ، ثانياً حتى لو وجد ذلك لما جاز أن يحكم بذلك لأنه دعوى بلا برهان ، وكذلك لا علة في أحكام الله تعالى (5) .

فالقياس مرفوض عنده في العقائد والفقہ ، وبناء على ذلك فإن ابن حزم يرفض مسلك المتكلمين القائم على الاستدلال بالشاهد على الغائب فقال: «اعلم أن قوما غلطوا في هذا النوع غلطا لم يخرجوا به من هذا المستتب إلا أنهم بسوء النظر ظنوا أنفسهم خارجين منه، فسموا فعلهم في هذا الباب باسم آخر ، و هو أن سموه الاستدلال بالشاهد على الغائب ، و بالحقيقة لو حصلوا البحث لعلموا أن الغائب عن الحواس من الأشياء المعلومة ليس بغائب عن العقل بل هو شاهد فيه كشهود ما أدرك بالحواس ولا فرق» (6). و صورة هذا الاستدلال عند المتكلمين هي من صور القياس الذي تظهر تطبيقاته في مباحث التوحيد والعدل، ففي مبحث الصفات يجب كونه تعالى قادرا لثبوت صحة الفعل منه ، و هكذا مع سائر صفاته (7) «فمن أجل قياس الثاني على الأول، ضمنوا الشاهد ما يبيح لهم إما تشبيه الغائب به أو تنزيهه عنه تنزيها مغاليا، مما جعل الفصل بين الشاهد و الغائب يصدر عن معاملة أو عن قياس ، وذلك ما وقع فيه على الخصوص المعتزلة» (8) وفي الحقيقة أن هذا النوع من الاستدلال سبق و أن انتقده الروائيون بإعتباره يوصل إلى نتائج ظنية لا يقينية (9) فالاستدلال بالشاهد على الغائب لا يصح

(1) الأحكام في أصول الأحكام 17/1، 18.

(2) النبد ص 71 .

(3) ابن حزم ، المحلى ، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي ، دار الأفاق الجديدة ، بيروت 1969/1

(4) المحلى 1/56 ، الأحكام 1/44 ، النبد ص 62 ، الدرر ص 416 .

(5) ابن حزم ، ملخص إبطال القياس و الرأي والاستحسان، تحقيق سعيد الأفغاني ، دار الفكر بيروت ، ط ثانية .

(6) التقريب لحد المنطق ص 166

(7) أنظر: القاضي عبد الجبار ، المحيط بالتكليف، تحقيق عمر السيد كراسي، دار المصرية لتأليف و الترجمة ص 168

(8) سالم بنقوت ، ابن حزم و نقد منهج المتكلمين ، مجلة دراسات عربية العدد 10-11 السنة الحادية و العشرون 1985 ص 47.

(9) MARIE BERNAND , LE PROBLEME DE LA CONNAISSANCE D'APRES LE MUGNI DU CADI (9) ABDAL GABBAR . SNED ALGER 1982 P 248

في مبحث الألوهية، و لهذا يوضح ابن حزم «أن الله تعالى يرى كثيرا من عباده و أطفالا من أطفالهم لا ذنب لهم، و هم يموتون جوعا و عطشا ، و عنده مخادع السموات و خزائن الأرض و لا يرحمهم بنقطة ماء، و لا لقمة طعام حتى يموت كذلك ، و لا يوصف من أجل ذلك بشح و لا بخل و لا ظلم و لا قسوة ، بل هو أرحم الراحمين، و الرحيم الكريم ، و الذي لا يظلم و لا يجور كما سمي نفسه، فيبطل قياسهم الفاسد في الصفات الغائب عندهم على الشاهد» (1).

المبرر الواحد: يأخذ ابن حزم بحديث الأحاد مع الحديث المتواتر في العقائد ، وقد خالف بذلك طائفة من العلماء الذين يرون أن الخبر الواحد يفيد العمل و لا يفيد العلم ، أي يأخذون به في الأحكام الشرعية و لا يأخذون به في العقائد . وبذلك يكون ابن حزم أوجب الإيمان بأمر غيبية كثيرة ثبتت بأحاديث الأحاد (2).

فظاهرية ابن حزم مشروع متكامل في مواجهة المذاهب الفقهية ، و المذاهب الاعتقادية ، و ليس صحيحا ما ذهب إليه الدكتور عبد الحلیم عويس بأن الظاهرية مذهب فقهي له أصوله و فروعه كبقية المذاهب كون ابن حزم لم يشغل نفسه بالباطنية إلا بقدر لا يزيد عن غيرها من الفرق الضالة ، أو لأن الظاهرية نشأت على يد داود قبل الباطنية (3) . و ليس صحيحا كذلك ما راه الأستاذ العقاد أن البواعث التاريخية لنشأة الظاهرية هي أن هذا المذهب نشأ ليقاوم الباطنية من الناحية الفكرية و يبطل القول بالإمام المستتر ، وأن ابن حزم لا يبطل الاجتهاد بل يوجبه على جميع المسلمين و ينكر أن يختص به إمام واحد يفتي به و لا يبين لعامة المسلمين أدلته من نصوص الآيات و الأحاديث (4) فظاهرية ابن حزم مشروع متكامل في العقائد و الأحكام الشرعية و إن كانت تظهر شدة ابن حزم في الفروع أكثر منها في الأصول ، وقد دافع ابن حزم عن إنتمائه إلى أهل الحديث حيث قال: «وإن أصحاب الظاهر من أهل الحديث رضي الله عنهم أشد إتباعا و موافقة للصحابة رضوان الله عليهم منهم» (5) . و لا أحد ينكر معارضة ابن حزم لأراء المعتزلة و الخوارج و الأشعرية في الناحية الكلامية، و لا يعني ذلك أنه أسس فرقة كلامية ، بل هو إتجاه ينتمي إلى مدرسة الحديث و إذا كان ابن حزم لم يشغل نفسه بالمجادلات مع الباطنية ، فلا يعني ذلك أن خطرهم كان بعيدا عن الأندلس فلقد فكر الفاطميون في

(1) الفصل . ج 2 ص 179.

(2) الجويني (عبد الملك) ، البرهان في أصول الفقه ، ت عبد العظيم محمود النقيب، دار الوفاء، مصر ط الأولى 1412 هـ 1992 م ، ج 1 ص 388 . و أنظر: محمد الخوري بك ، أصول الفقه، دار إحياء التراث الإسلامي، بيروت، ط السابعة ، 1412 هـ 1991 م، ص 228 .

(3) عبد الحلیم عويس ، المذهب الظاهري نشأته و مناهجه الأصولية و أشهر رجاله ، الملحق السابع عشر للفكر الإسلامي وزارة الشؤون الدينية ، الجزائر 1983 م ص 8 .

(4) عباس محمود العقاد ، التفكير فريضة إسلامية ، المكتبة المصرية ، بيروت ، دت ص 104 .

(5) ابن حزم ، النبذ ص 37 .

غزو بلاد الأندلس غربا ، كما فكروا في غزو مصر شرقا ، لتكوين دولة إسلامية يسودها المذهب الشيعي ، وأخذوا يمهدون لذلك بإرسال دعايتهم وجواسيسهم تحت غطاء التجارة أو السياحة الصوفية ، وإن لم تلق هذه العمليات سوى نجاحا ضئيلا (1) ، وقد كانت صنهاجة خليفة الفاطميين بالمغرب هاجر جزء منها إلى الأندلس ولعل ابن حزم أدرك خطر الدعوة الفاطمية فواجهها بقلمه قبل أن يستفحل خطرها ، ووضع خطوطا عريضة لمنهجه إذ يقول : «واعلموا أن دين الله تعالى ظاهر لا باطن فيه ، وجهر لا ستر تحته ، كله برهان لا مسامحة فيه ، وإتهموا كل من يدعوا أن يتبع بلا برهان ، وكل من ادعى للديانة سرا وباطنا فهي دعاوي ومخارق ، واعلموا أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - لم يكتم من الشريعة كلمة فما فوقها ولا أطلع أخص الناس به من زوجة أو ابنة أو عم أو ابن عم أو صاحب على شيء من الشريعة كتمه عن الأحمر والأسود ورعاة الغنم ، ولا كان عنده - عليه السلام - سر ولا رمز ولا باطن غير ما دعى الناس كلهم إليه [...] إياكم وكل قول لم يبين سبيله ولا وضح دليله ولا تعوجا عما مضى عليه نبيكم - صلى الله عليه وسلم - وأصحابه رضي الله عنهم » (2) .

وعن موقفه من الشيعة والصوفية فقد انتقد منهجها إذ لا برهان على صحته ولا دليل . وينسب كل المنكرات والبدع إليهما فيقول : «واعلموا أن كل من كفر هذه الكفرات الفاحشة ممن ينتمي إلى الإسلام فإنما عنصرهم الشيعة والصوفية ، فإن من الصوفية من يقول أن من عرف الله تعالى سقطت عنه الشرائع ، وزاد بعضهم و إتصل بالله تعالى» (3) . وإذا كان هذا الكلام صادقا على غلاة الصوفية ، فإن ابن حزم قد رفض مناهجهم فأبطل الإلهام والقول بالإمام وضيق دائرة التأويل والمجاز ، و ألزم الأخذ بالظاهر في الأصول والفروع ، و الإلتزام بالقرآن والسنة . وبناء على ما سبق ذكره ، فإن ابن حزم دعى إلى الإلتزام بالظاهر في العقائد والفقهاء فالنصوص مبينة وواضحة «فصحح أن البيان : إنما هو حمل لفظ القرآن والسنة على ظاهرهما وموضوعهما ، فمن أراد صرف شيء من ذلك إلى تأويل بلا نص ولا إجماع فقد إفتري على الله تعالى وعلى رسوله ، صلى الله عليه وسلم - وخالف القرآن وحصل الدعاوي وحرف الكلم عن مواضعه» (4) .

مكانة العقل :

مكانة العقل عند الظاهرية عموما ، وعند ابن حزم خصوصا ، من المسائل التي أثارها خصومهم قديما وحديثا ، وكثيرا ما كان المذهب الظاهري ينعت بأنه ضد الموازين العقلية أو أنه ضيق دائرة العقل لفسح المجال أمام النص ، والجدير بالذكر أن ابن حزم ترك مصنفات كثيرة تحدد وظيفة

(1) محمد بن عميرة « نور زناتة في الحركة المذهبية بالمغرب الإسلامي » المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ،

ط 1984 م ص 184 ، 185 .

(2) الفصل 2/ 116 .

(3) المنظر في فقهنا ص 188 .

(4) النبذ ص 38 .

العقل ومهامه في مختلف الميادين ، والناظر في كتبه الأصولية كالأحكام في أصول الأحكام وكتاب (النبد) ورسالة (إبطال القياس) أو كتابه في المنطق (التقريب لحد المنطق...) أو كتابه (الفصل) و(المحلى) يكتشف هذه الحقيقة ظاهرة جلية، وقد إهتم ابن حزم بموضوع العقل ، نظرا لوظيفته في إثبات الحقائق الكونية، من الحدوث ، وإثبات وجود الله تعالى وصحة المعجزات، وفهم خطاب الشارع إذا لا يصح التكليف بما لا نقدر على فهمه و غيرها.

فابن حزم لم يحجر على العقل ولم يبلغ أحكامه و لم يتزمت بالنص ، بل إنك تراه يشن حملة عنيفة على مبطلي الحقائق من الملل والنحل ، بما فيها طوائف من المسلمين اختلفوا في إثبات حقائق الأشياء ، سواء منهم من قال إنها تثبت بالخبر أو من قال تثبت بالإلهام ، أو من جعلها تدرك بقول الإمام كغلاة الشيعة ، أو من لجأ إلى التقليد معلنا عن إنتهاء العقل في البحث في الشرعيات ، فما ترك الأولون للأخريين شيئا ، فكل ما خطر للخلف فقد أجاب عنه السلف .

ويعرف ابن حزم العقل لغة فيقول : «هو المنع، نقول عقلت البعير أي نعقله عقلا ، والعقال هو الرباط» والعقل بمفهومه الإصطلاحي هو قوة بها نميز الأشياء ، أو هو استعمال الطاعات والفضائل ، وهو غير التمييز، لأن التمييز استعمال ما ميز الإنسان فضله ، فكل عاقل مميز وليس كل مميز عاقل ، ويستدل ابن حزم على الفرق بين العقل والتمييز بقوله تعالى: ﴿ وَيَجْعَلُ الرِّجْسَ عَلَى الَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ ﴾ يونس/ 100 ، ولهذا فالعقل ليس هو التمييز لأن من فقد التمييز وقع في الجهل أو الجنون (1). ويتطرق ابن حزم إلى إثبات حجبة العقل التي اختلف الناس فيها ، فمنهم من قال أن الأشياء لا تدرك إلا بالخبر كغلاة المحدثين والحشوية ، ومنهم من قال أن حقائق الأشياء لا تدرك إلا بالإلهام كغلاة الصوفية والباطنية ، وفريق آخر قال لا تدرك إلا بالإمام كغلاة الشيعة ، ومنهم من قال لا تدرك الا بالتقليد ك بعض المذاهب السنية . وينتقد ابن حزم هذه المناهج : فأهل الخبر لا يمكنهم معرفة الخبر الصحيح من الخطأ إلا بالعقل ، وأهل الإلهام يبطل منهجهم بقول خصمهم بأنه ألهم ببطلان قولهم ، ومن قال بالإمام فلينتظر عودة إمامه بعد غيبته الطويلة ، أما من قال بالتقليد فليس تقليد شخص معين أولى من تقليد غيره وهو باطل لم يأمر به الشرع . فإذا ثبت بطلان اعتماد هذه المناهج كبديل عن العقل ، وأنه لا يمكنها أن تحل محله ، أو تقوم بوظيفته «صح أن العقل إنما هو مميز بين صفات الأشياء الموجودات ، وموقف لمستدل به على حقائق كينيات الأمور الكائنات وتمييز المحال منها» (2).

ويدافع ابن حزم عن الأحكام العقلية فمن الاستدلال ما يؤدي إلى مذهب صحيح ، إذا كان الاستدلال صحيحا مرتبا على مقدمات صحيحة ، وهذا كلام لا جدال فيه وقد أشاد ابن حزم إلى أنه أحكم قواعد في كتابه (التقريب لحد المنطق...) وكثيرا ما حث الباحثين على الإطلاع عليه ، وقد تكون

(1) ابن حزم ، الأحكام في أصول الأحكام 50/1 .

(2) المدعي ، رقمه - 28، 27/1 .

المقدمات فاسدة فتترتب عنها نتائج فاسدة ، فالراجع إلى المذهب لا بد أن يكون أحد استدلاليه فاسدا ، وقد يكونان معا فاسدين فينتقل من مذهب فاسد إلى مذهب فاسد ، أو يكون أحدهما فاسدا فينتقل من الفاسد إلى الصحيح أو العكس ، من مذهب صحيح إلى مذهب فاسد ، والذي يريد ابن حزم تأكيده هو أنه لا يجوز أن يكونا صحيحين معا أبدا . فإذا اختلف اثنان على حكم واحد فلا يجوز أن نقول أنهما على حق بل إن أحدهما صحيح والآخر خطأ .

ويقرر ابن حزم أن الله قد أودع في الإنسان العلم بالبدهييات، «فصحة ما أوجبه العقل عرفناه بلا واسطة وبلا زمان» ولم يكن بين أول أوقات فهمنا وبين معرفتنا بذلك مهلة البتة ، ففي أول أوقات فهمنا علمنا أن الكل أكثر من الجزء ، وإن كل شخص فهو غير الشخص الآخر ، وأن الشيء لا يكون قائما قاعدا في حال واحدة [...] وبهذه القوة عرفنا صحة ما توجبه الحواس وكلمنا لم يكن بين أول أوقات معرفة المرء و بين معرفة به مهلة و لا زمان فلا وقت لإستدلال فيه ، ولا يدري كيف وقع له ذلك ، إلا أنه فعل الله عز وجل في النفوس فقط (1). ويضرب ابن حزم مثلا على ذلك بالطفل إذا أعطيته تمرتين بكى و إذا زدته ثلاثة سرتة وهذا علم منه بأن الكل أكثر من الجزء ، وكذلك إذا أجبرته على الوقوف و القعود معا بكى ونزع إلى القعود علما منه أنه لا يجتمع الضدان ، قائما قاعدا معا ، وإذا سألته عن شيء غائب أجابك بأنه لا يعرفه ، وهذا علم بأنه لا يعرف الغيب ، فهذه كلها أوائل العقل (2) .

فإذا وقع الخلاف بين العلماء فليس منشؤه اختلافهم في هذه البديهييات ، وإنما منشؤه مقدمات غير برهانية يظنونها مقدمات يقينية ، أو لجهلهم بطرق الاستدلال ، أو يعرض «للمن غبن عقله ولم ينعم النظر فمال بهوى أو تهور بشهوة أو أحجم لفرط جبنه . أو لمن كان جاهلا بوجوه طرق الإستدلال الصحيحة لم يطالعها ولا تعلمها [...] وأكثر ما يقع ذلك فيما أخذ من مقدمات بعيدة فكان الطريق المؤدي من أوائل المعارف إلى صحة المذهب المطلوب طريقا بعيدا كثير الشعب ، فيكل فيها الذهن الكليل و يدخل مع طول الأمر وكثرة العمل ودقته ، السامة ، فيتولد فيها الشك والخبال والسهو ، كما يدخله ذلك على الحساب في حسابه» (3) .

كما يقرر ابن حزم أن الحواس تخطيء فيزل العقل في حكمه ، والخطأ إنما مصدره في الحواس لا في المحسوس وقد يدخل أيضا على الحواس فيرى المرء بعينه شخصا فرما ظنه زيدا وكابر عليه حتى إذا تثبت فيه علم أنه عمرو، وهكذا يعرض في الصوت المسموع وفي المشموم وفي الملموس وفي المدوق [...] فكذلك يعرض في الاستدلال، وليس شيء من ذلك بموجب بطلان صحة إدراك الحواس

(1) الإحكام ص 16 .

(2) الفصل 5/1 .

(3) ابن حزم ، الأحكام .. 15/1 .

ولا صحة إدراك العقل الذي به علمت صحة ما أدركته الحواس ، ولولاه لم نعلم أصلاً» (1) فقد يخطئ الحس ولا يعني ذلك أنه لا يصح إعتماده كأصل من أصول المعرفة ، بل إن الحس والعقل لا يمكن إستغناء أحدهما عن الآخر ، وقد إنتبه محمد إقبال إلى هذا السبق عند ابن حزم فقال: «وفي كتاب التقريب في حدود المنطق ، يؤكد ابن حزم أن الحس أصل من أصول العلم ، وابن تيمية يبين في كتابه المسمى "نقد المنطق" أن الإستقرار هو الطريقة الوحيدة الموصلة إلى اليقين ، وهكذا أقام المنهج التجريبي القائل بان الملاحظة والتجربة هما أساس العلم وأصله ، لا تفكير النظري» (2) ويعتقد الفيلسوف إقبال أن روجر بيكون قد تأثر بابن الهيثم و ابن حزم فيقول: «ومن أين إستقى روجر بيكون ما حصله في العلوم ؟ من الجامعات الإسلامية في الأندلس والقسم الخامس من الكتاب الذي خصصه للبحث في البصريات هو في الحقيقة الأمر نسخة من الكتاب المناظر لابن الهيثم ، وكتاب بيكون في جملته ، شاهد ناطق على تأثره بابن حزم» (3).

وعندما أثبت ابن حزم أن العقل والحس هما أساس المعرفة أكد أن أحكامهما يقينية إذا سلما من العوارض ، ولهذا كان ابن حزم يكثر من القول ما لم يخالفه نص من القرآن أو ما صح من الحديث أو الإجماع أو الضرورة الحسية ، أو ما لم يخالفه المشاهدة ، وبذلك يسير ابن حزم في مناهجه العقلية والتجريبية على أساس أن لله تعالى سننا في الكون وفي الأشياء لا تتحول ولا تتبدل إلا بمخارق يكون منه سبحانه ليثبت لعباده أنه سبحانه الفاعل المريد المختار (4).

ويقدم ابن حزم نظرتة عن الكون فيقول: «الطبايع والعادات مخلوقة لله سبحانه وتعالى ، خلفها عزوجل ، فرتب الطبيعة على أنها لا تستحيل أبداً ولا يمكن تبديلها عند كل ذي عقل ، كطبيعة الإنسان بأن يكون ممكناً له التصرف في العلوم والصناعات إن لم تعترضه أفة ، وطبيعة الحمير والبيغال بأنه غير ممكن منها ذلك ، وكطبيعة البر ألا ينبت شعيراً ولا جوزاً ، وهكذا كل ما في العالم ، والقوم مقرون بالصفات وهي الطبيعة نفسها ، لأن من الصفات المحمولة في الموصوف ما هو ذاتي به لا يتوهم زواله الا بفساد حامله وسقوط الإسم عنه ، كصفات الخمر التي إن زالت عنها صارت خلا وبطل إسم الخمر عنها ، وهكذا كل شئ له صفة ذاتية» (5) . وبهذا الموقف ينتقد ابن حزم الأشعرية في موقفها من قانون السببية.

(1) ابن حزم، الأحكام 15/1 .

(2) محمد إقبال، تجديد التفكير الديني في الإسلام، ترجمة عباس محمود لجنة التأليف والنشر، القاهرة ط ثالثة

1968م ص 148

(3) المصدر نفسه ص 148، 149 .

(4) أبو زهرة، ابن حزم ، حياته وعصره ... ص 153 .

(5) ابن حزم ، الفصل في الملل و الأهواء النحل، دار الفكر ، طبعة 1400هـ/1980م د 16/5 .

الفصل الثاني

وجود الله تعالى

أولاً ابن حزم على وجود الله :

1 . **المبحث الأول** : موقف ابن حزم من دليل الجواهر الفردة

2 . **المبحث الثاني** : دليل تنامي العالم

3 . **المبحث الثالث** : دليل الحركة

4 . **المبحث الرابع** : دليل العلية أو السببية

5 . **المبحث الخامس** : دليل العناية أو التسخير

6 . **المبحث السادس** : دليل الاختراع

7 . **المبحث السابع** : دليل النظام أو الإتيان

8 . **المبحث الثامن** : دليل اللغة

9 . **المبحث التاسع** : دليل الأنفس

10 . **المبحث العاشر** : منهجه في هذه الأدلة

المبحث الأول

موقف ابن حزم من دليل اجواهر المفردة

تمهيد:

إن أهم ما يتميز به مذهب ابن حزم في مسألة قدم العالم وحدوثه هو حرصه الشديد على إقامة أدلته على اليقين بدل الظن والتخمين ، ورفضه الأدلة الظنية ولو كانت لخدمة القضايا العقديّة ، ويظهر ذلك جلياً في موقفه من الجزء الذي لا يتجزأ . فقد ذهب المتكلمون إلى القول أن هذا العالم مكون من جواهر وأعراض "وأن الأجسام تنحل إلى أجزاء صغار لا يمكن البتة أن يكون لها جزء ، وأن تلك الأجزاء جواهر لا أجسام لها ، وذهب النظام وكل من يحسن القول من الأوائل إلى أنه لا جزء وإن دق إلا وهو يحتمل التجزيء أبداً بلا نهاية وأنه ليس في العالم جزء لا يتجزأ ، وأن كل جزء إنقسم الجسم إليه فهو جسم أيضاً وإن دق أبداً" (1) . وقد أنكر ابن حزم قول المتكلمين الذين يثبتون الجزء الذي لا يتجزأ واعتبره دعوى ساقطة لا يبرهان عليها ، وهي من المسائل التي وقع الخلاف فيها بين فلاسفة اليونان ، فذهب طاليس (2) وشيعته إلى أن الأجسام تتجزأ دائماً دائماً بلا نهاية فلا وجود لجزء لا يتجزأ وذهب ديمقريطس (3) إلى أن الأجسام تتجزأ إلى جزء لا يتجزأ ، وأنها غير متناهية في الكثرة ولكنها متناهية من ناحية تجزئها . أما أرسطو (4) فيرى أن الجسم يتجزأ إلى جزء لا يتجزأ بالفعل ، ويتجزأ إلى ما لا نهاية بالقوة ، فالأجسام متناهية بالفعل وغير متناهية بالقوة (5) .

(1) الفصل 92/5

(2) طاليس: (حوالي 624 - 547 قبل الميلاد) أول فيلسوف إغريقي من مطبة وهي نهر يوناني ، وكان يعد في التراث القديم واحد من الحكماء السبعة ، أتقن طاليس المعرفة الرياضية والفلكية لمصر و بابل ، وأنبأ بالكسوف الذي وقع في 585 ق م . و اعتبده الماء العنصر الأولي لجميع ما يوجد في العالم . أنظر الموسوعة الفلسفية ، وضع لجنة من العلماء و الأكاديميين السوفياتيين ، ترجمة سمير كرم ، دار الطليعة بيروت ط سادسة 1987 ص 284 .

(3) ديمقريطس: ولد في أبديرا باليونان و يعتبر مؤسس للنظرية الذرية كنب في علم الكون و في الإدراك الحسي و علم الحيات و النظرية الذرية و نال شهرة بالفضل أماله الفكرية . أنظر الموسوعة الفلسفية المختصرة نقلها عن الإنجليزية : فواد كامل ، جلال العشري ، عبد الرشيد الصادق - دار القلم بيروت د.ت ص 279 .

(4) أرسطو: هو أشهر فلاسفة اليونان الأكدميين ، يلقب بالمعلم الأول ، و لذ في اسطا غيرا من مقدونيا سنة 384 ق م و توفي سنة 322 ق م تعاطى في بدايته الطب ثم اشتغل بالفلسفة ، و تتلمذ على شيخه أفلاطون و نقض فلسفة أستاذه . أنظر : دائرة معارف القرن العشرين ، محمد فريد وجدي ، دار الفكر ، بيروت ، ج 1 ص 164 .

(5) الأراء الطبيعية لفلوطاوس (ضمن كتاب أرسطو طاليس في النفس) تحقيق عبد الرحمن بدوي ، دار القلم بيروت ، ط ثانية 1980 ، ص 118

و يعد العلاف (1) أول من أدخل الجوهر الفرد في علم الكلام ، ووظفه للبرهنة على قدرة الله المطلقة و إحاطته بكل شيء ، وكان يقول : «إن الجسم يجوز أن يفرقه الله سبحانه و يبطل ما فيه من الاجتماع حتى يصير جزء لا يتجزأ ، وأن الجزء الذي لا يتجزأ لا طول له ، ولا عرض له ، ولا عمق له ، ولا اجتماع فيه ، ولا افتراق ، وأنه قد يجوز أن يجمع غيره وأن يفارق غيره» (2) .

و قد تورط العلاف بقده في قدرة الله تعالى ، إذ رأى أن كل ما خرج إلى الفعل لا يستطيع الله فعل خلافه (3) على حين وظف علماء الكلام مسألة الجزء الذي لا يتجزأ في مبحث حدوث العالم .

أدلة القائلين بالجوهر الفرد و نقد ابن حزم لهم :

لخص ابن حزم حجج القائلين بالجوهر الفرد في خمس حجج منتقدا لها، إذ يعتبر ابن حزم من نفاة الجزء الذي لا يتجزأ.

الحجة الأولى: و تتمثل في قولهم : «أخبرونا إذا قطع الماشي المسافة التي مشى فيها ، فهل قطع ذا نهاية أو غير ذي نهاية ، فإن قلتم قطع غير ذي نهاية فهذا محال. وإن قلتم قطع ذا نهاية فهذا قولنا» (4) وهذا يعني أننا لو افترضنا أن الأجزاء تتجزأ إلى ما لا نهاية لكان الماشي الذي يقطع مسافة محدودة و متناهية يقطع ما لا نهاية له ، وهذا محال . ويرد ابن حزم على هذا الاعتراض بقوله : «و أننا لم نرفع النهاية عن الأجسام كلها من طريق المساحة ، بل نثبتها و نعرفها و نقطع على أن كل جسم فله مساحة أبدا محدودة و لله الحمد ، وإنما نفينا النهاية عن قدرة الله تعالى على قسمة كل جزء وإن دق و أثبتنا قدرة الله تعالى على ذلك» (5) فلم ينف ابن حزم النهاية الفعلية للأجسام ، فهذا ثابت يؤكد العيان ، فالأجسام تتجزأ إلى جزء لا يتجزأ بالفعل ، وإنما نفى النهاية التصورية للأجسام ، فكل جزء يتجزأ إلى ما لا نهاية بالقوة ، و أما مثلهم الذي اعترضوا به ، فإن الماشي الذي قطع المسافة فهي محدودة و متناهية و لم يتكلف بتجزئتها إلى ما لا نهاية .

الحجة الثانية: و تتمثل في قولهم أنه لا بد أن يلي الجرم من الجرم الذي يليه جزء ينقطع ذلك الجرم فيه ، و يوافقهم ابن حزم بأن كل جرم له نهاية ، ولكن كل جرم يحتمل الإنقسام إلى ما لا نهاية أي أنه

(1) العلاف : أبو الهذيل محمد بن الهذيل مولى عبد القيس ، كان شيخ البصريين في الاعتزال ، و من أكبر علمائهم . وهو صاحب مقالات في مذهبهم و محالس و مناظرات . و كان قوي الحجة ولد سنة 131 هـ و توفي سنة 235 هـ . سر من رأى . ابن خلكان ، و فيات الأعيان ، ج4 ص 265 ، كما ذكره القاضي عبد الجبار في الطبقة السادسة من كتابه طبقات المعتزلة ، ص 254 .

(2) الأشعري (أبو الحسن) ، مقالات الإسلاميين و اختلاف المسلمين ، تحقيق محي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية بيروت ط 1995م ، 14/2 .

(3) ابن الروندي ، فضيحة المعتزلة ، تحقيق عبد الأمير الحميم ، طبعة عويدات ، بيروت ، 1975م ، ص 106

(4) الفصل 93/5

(5) المصدر نفسه ، ص 93

متحيز، بالعودة إلى ما لا نهاية (1)، «هذا يردده لنا أثر الفكر الأرسطي واضحا في ردود ابن حزم على ماصومه فالأجسام لا تسدوا بنفسها إلى ما لا نهاية بالقوة، و تنقسم إلى جزء لا يتجزأ بالفعل.

الحجة الثالثة : فلها أهمية كبرى، وقد اعترف ابن حزم بأنها «من أقوى شبههم التي شغبوا بها»

و صورتها أن الله ألف أجزاء الجسم و هو قادر على تفريقها إلى أجزاء لا تتجزأ، فمن أنكر ذلك فقد نسب العجز إلى الله عزوجل و من اعترف بأن الله يقدر على تفريقها فقد اعترف بالجزء الذي لا يتجزأ (2) وهذه حجة قال بها العلاف المعتزلي من قبل: «إن الجسم يجوز أن يفرقه الله سبحانه و يبطل ما فيه من الاجتماع حتى يصير جزء لا يتجزأ، وإن الجزء الذي لا يتجزأ لا طول ولا عرض له ولا عمق، ولا اجتماع فيه ولا افتراق، و أنه يجوز أن يجمع غيره» (3).

و ينتقد ابن حزم حجة العلاف تلك بقوله: «ولم تكن قط أجزاء العالم متفرقة ثم جمعها الله عزوجل و لا كانت له أجزاء مجتمعة ثم فرقتها الله عزوجل، إكن الله عزوجل خلق العالم بكل ما فيه بأن قال له كن فكان أو بأن قال لكل جرم منه إذا أراد خلقه كن فكان ذلك الجرم» (4).

فالله تعالى خلق أجراما مجتمعة ثم فرقتها وفق إرادته، كما جمع أجراما كانت متفرقة وفق مشيئته، أما القول بأنه خلق أجزاء العالم متفرقة فهذه دعوى باطلة لا برهان عليها، لا من الشرع، ولا من العقل، قال تعالى: ﴿ إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ النحل /40 و لفظة (شيء) تقع على الجسم والعرض، و لم يقل أنه ألف أجراما من أجزاء متفرقة، «وإن الله تعالى قادر على أن يخلق جسما لا ينقسم و لكنه لم يخلقه في بنية هذا العالم ولا يخلقه، كما أنه تعالى قادر على أن يخلق عرضا قائما بنفسه و لكنه تعالى لم يخلقه في بنية هذا العالم ولا يخلقه، لأنهما مما رتبته الله عزوجل محالا في العقول» (5)، فقد أنكر ابن حزم قول العلاف الذي يقول بتناهي قدرة الله عزوجل على تقسيم الأجزاء إلى ما لا نهاية، فهذا قدح في قدرة الله المطلقة، لا يجوز لأي مسلم اعتقاده أو القول به.

الحجة الرابعة: و يوردها ابن حزم بقوله: «وأيما أكثر أجزاء الجبل أو أجزاء الخردلة أو أجزاء

الخردلتين، قالوا: فإن قلتم بل أجزاء الخردلتين وأجزاء الجبل» (6) وفي هذا الجواب إقرار بتناهي الأجزاء إلى جزء لا يتجزأ، و يرد ابن حزم على هذا الاعتراض بأن الجبل إذا لم يجزأ والخردلة إذا

(1) الفصل 94/5

(2) المصدر نفسه، ص 94

(3) الأشعري، مقالات الإسلاميين 14/2

(4) الفصل 94/5

(5) المصدر نفسه، ص 95

(6) المصدر نفسه، ص 96

لم تجزأ فلا أجزاء لها، فالجبل جزء والخردلة جزء، أما إذا قسمنا الخردلة على سبعة أجزاء ثم قسمنا الجبل جزأين، فالخردلة أكثر أجزاء من الجبل (1) ومن هنا دخلت عليهم الشبهة فقد شبهوا الكمية المنفصلة بالكمية المتصلة، وهذا ما اعترض به ابن رشد على الأشاعرة إذ ظنوا (لأن ما يلزم في المنفصلة يلزم في المتصلة، وذلك أن هذا يصدق في العدد «(2) لأننا في العدد نقول: هذا عدد أكثر من ذلك، أما في الكمية المتصلة فنقول هذا الكم أعظم من ذلك. وينبئ ابن حزم إلى أن هناك فرقا بين الانقسام بالقوة، وهذا لا نهاية له لأنه انقسام في حدود الإمكان والتصور، أما الانقسام الذي له نهاية فهو في الأشياء التي خرجت إلى الفعل، ويدافع ابن حزم على مذهبه في الجزء الذي لا يتجزأ بأن هناك من لم يفهم غرضه إذ إتهمه الخصوم بالتناقض في أقواله وحججه، فهو يثبت نهاية الأجسام والأزمان في رده على الدهرية، بينما نجد في الحقيقة يتمذهب بالجزء الذي يتجزأ إلى ما لا نهاية حيث يقول :

«إن الدهرية أثبتت وجود أشخاص قد خرجت إلى الفعل لا نهاية لعددها، ووجود أزمان خرجت إلى الفعل لا نهاية لها، وهذا محال ممتنع» (3) فكل ما خرج من القوة إلى الفعل فهو متناهي العدد والكمية. «وأما ما لم يخرج إلى حد الفعل بعد من شخص أو زمان أو تجزي فليس شيئا، ولا هو عددا ولا معدودا ولا يقع عليه عدد، ولا هو شخص بعد ولا زمان ولا جزء وكل ذلك عدم» (4) فإنقسام الجزء إلى ما لا نهاية هو في حدود الإمكان لا في الفعل، وهذا يتعلق بحدود قدرتنا، فقد تصغر أجزاء الخردلة عند تقسيمها حتى تصل إلى جزء لا يمكننا أن نستمر في تقسيمه، أما قدرة الله عز وجل فهي مطلقة وبقية غير متناهية، وهو قادر على تقسيم الخردلة إلى ما لا نهاية .

الحجة الخامسة : فيلخصها ابن حزم بقوله: «دهل لأجزاء الخردلة كل أم ليس لها كل ؟ وهل

يعلم الله عدد أجزائها أم لا يعلمه ؟ فإن قلتم لا كل لها، نفيتم النهاية عن المخلوقات الموجودات، وهذا كفر وإن قلتم ان الله تعالى لا يعلم عدد أجزائها، كفرتم، وإن قلتم أن لها كلا، وأن الله تعالى يعلم أعداد أجزائها أقررتم بالجزء الذي لا يتجزأ» (5) وهذا الدليل مبني على أصل وهو إحاطة الله بكل شيء وهو نوع من الاستدلال بالشاهد على الغائب، كما يقيس العلم الإلهي على العلم البشري، فأصحاب الجزء الذي لا يتجزأ يعتقدون أن الأجزاء متناهية، وغير قابلة للإنقسام اللامتناهي، لأن علم الله يحيط بكل شيء، وهو أمر يترتب عنه ضرورة تنامي الأشياء حتى يكون علم الله محيطا بها» (6) .

(1) الفصل 97/5

(2) ابن رشد «الكشف عن مناهج الأدلة» (ضمن فلسفة ابن رشد) ص 50

(3) الفصل 96/5

(4) - المصدر نفسه ص 97

(5) - المصدر نفسه ص 98

(6) سالم بطوت «ابن حزم والفكر الفلسفي» ص 334

و عند ابن حزم أن هذا تمويه ظاهر ، مبني على مغالطات وجب التنبيه إليها وهو أنهم أقحموا لفظة كل حيث لا يوجد كل، وسألوا هل يعلم الله تعالى عدد ما لا عدد له ؟ وهم في ذلك كمن سأل هل يعلم الله تعالى عدد شعر لحية الأحمس أم لا ؟ وهل يعلم جميع أولاد العقيم أم لا ؟ وهل يعلم كل حركات أهل الجنة و النار أم لا ؟ فهذه السؤالات كسؤالاتهم ولا فرق، (1). وهي من قبيل السؤال: هل يعلم الله بالمعدوم أم لا ؟ وما حملهم على هذا التمويه إلا كونهم لم يميزوا بين ما هو في حد الإمكان و القوة، وبين ما خرج إلى الفعل، فأولاد العقيم إنما وجودهم بالقوة و التوهم، أما الوجود الفعلي فلا أه لاد للعقيم، وكذلك عدد شعر لحية الأحمس لا وجود لها في الفعل، و علم الله بالأشياء على ما هي عليه، لا على خلافها، لأن من علم بالأشياء على خلاف ما عليها فقد جهلها و هذه الصفة لا تليق بالله عز وجل . كما أبطل ابن حزم قول المتكلمين بأن العرض لا يبقى وقتين ، وذلك أنه لو بقي وقتين لشغل مكانا ، ورأي ابن حزم أن حجتهم ضعيفة ودعوى كاذبة ، إذ ما الفرق بينهم وبين من قال لو بقي العرض وقتا واحدا لشغل مكانا ، أو بين من قال يبقى وقتين ولا يبقى ثلاثة أوقات، إذ لو بقي ثلاثة أوقات لشغل مكانا ، فإن أبطلوا بقاءه وقتنا لزمهم أنه ليس باقيا أصلا ، فهو معدوم ، وبذلك وقعوا في التخليط بنفيهم الأعراض (2).

من خلال ردود ابن حزم على أصحاب القول بالجواهر الفرد ، يظهر لنا جليا أن القول به لا يصلح كدليل على حدوث العالم ، فالنظام المعتزلي (3) رغم كونه ينكر الجزء الذي لا يتجزأ فإنه كان يقول بحدوث العالم مقدما برهانا شهيرا على حدوثه في غاية الطرافة ، وهو كما ذكره ابن الرواندي (4) في كتابه " فضيحة المعتزلة " قال : «وجدت الحر والبرد ، مع ما هما عليه من التضاد و التناقض مجتمعين في جسد واحد ، فعلمت أنهما لم يجتمعا بأنفسهما إذ كان شأنهما التضاد ، وأن الذي جمعهما هو الذي اخترعهما مجتمعين ، وقهرهما على خلاف ما في جوهرهما ، فجعل اجتماعهما مع تضادهما يدل على أن الذي جمعهما مخترع لهما» (5) . وكذلك ابن حزم ، رغم كونه ينكر الجواهر الفرد فقد قدم براهين شهيرة على حدوث العالم ، كما تعرض لمذهب الدهرية ونسفه بحجج عقلية ، وبين فساد مذهبهم بأدلة قلما نجد لها مثيلا عند المتكلمين .

(1) الفصل 5/98

(2) المصدر نفسه 5/100.

(3) النظام : هو أبو اسحاق إبراهيم بن سيار ، كان متكلمنا شهيرا أنبيا ، و له كتب كثيرة في الاعتزال و الفلسفة و هو أحد رؤوس المعتزلة توفي سنة 231 هـ . ابن حجر ، لسان الميزان ، ج1 ، ص 164 رقم الترجمة 176 .

(4) ابن الرواندي : هو أبو الحسين أحمد بن يحيى من أهل مرو الروذ و لم يكن في نظرائه في زمانه أحق منه بالكلاد و لا أعرف بدقيقه و جليله و كان في أول أمره حسن السيرة ثم إنسلخ من ذلك كله و كان علمه أكثر من عقله ، و له كتاب في طعنه الرسل و إبطال رسالتهم ، و كتاب في فضيحة المعتزلة و نقضه الخاطئ و فيات الأعيان ج1 ص 78 .

(5) ابن الرواندي ، كتاب فضيحة المعتزلة ، ص 117، 118.

ومما يدعم القول بعدم صلاحية الجوهر الفرد، كدليل على حدوث العالم أن معظم فلاسفة الإسلام الذين أنكروا الجزء الذي لا يتجزأ إنتهوا إلى القول بقدوم العالم، أو القول بحدوثه، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على عدم صلاحية القول بالجوهر الفرد. فإذا كان النظام وابن حزم ينكران الجزء الذي لا يتجزأ، ومع ذلك كانا يذهبان إلى القول بحدوث العالم، فإن ابن سينا قدرد وأنكر الجوهر الفرد لكنه إنتهى إلى القول بقدوم العالم على أسس فلسفية تختلف عما نجده عند المعتزلة (1). وكذلك ابن رشد فهو ينكر الجزء الذي لا يتجزأ ولكنه إنتهى إلى القول بقدوم العالم على مبادئ فلسفية شبيهة بالمبادئ التي اعتمدها أرسطو، إن لم تكن هي نفسها. ومما يجدر ذكره هو أن هذا النقد الذي وجهه ابن حزم لأصحاب الجزء الذي يتجزأ لا نجد له مثيلاً عند المتكلمين الذين أنكروا الجوهر الفرد، فقد أطل عند عرض آراء المدافعين عنه، مع الإكثار من أدلتهم، ثم أعقبها بنقده اللاذع إلى درجة الإطناب، وقد إمتدت عقلانية ابن حزم بالأندلس وتركت بصماتها واضحة في مواقف فيلسوف قرطبة ابن رشد من مسألة الجوهر الفرد، إذ شن هذا الأخير، حملة شنيعة على علماء الكلام عموماً وعلى الأشاعرة خصوصاً، مؤكداً عدم صلاحية الجوهر الفرد كدليل لإثبات حدوث العالم، وعن ذلك يقول: «بأن وجود جوهر غير منقسم ليس معروفاً بنفسه وفي وجوده أقاويل متضادة شديدة التعاند، وليس في قوة صناعة الكلام تخليص الحق منها، وإنما ذلك لصناعة البرهان. وأهل هذه الصناعة قليل جداً، والدلائل التي يستعملها الأشعرية في إثباته خطيبة في الأكثر» (2). فطريقة المتكلمين غير برهانية لأنها لا تقوم على مقدمات صحيحة إلى جانب أنها طريقة مستعصية على كثير من الناس، فهي بعيدة عن منهج القرآن عند سياقه الآيات الدالة على قدرة الله عزوجل، والآيات الدالة على العناية والإتقان التي تمتاز بالسهولة والنساطة، ولهذا ينتقد ابن رشد مسلكهم بقوله: «فطريقتهم التي سلكوا في بيان حدوث الجزء الذي لا يتجزأ - وهو الذي يسمونه الجوهر الفرد - طريقة معتاصة تذهب على كثير من أهل الرياضة في صناعة الجدل فضلاً عن الجمهور، ومع ذلك فهي طريقة غير برهانية ولا مفضية بيقين إلى وجود الباري» (3)، كما أن إنكار ابن حزم قول الأشاعرة في الجزء الذي لا يتجزأ أيده الطوم الرياضية الحديثة (4). وبهذا يتأكد لنا أن مسألة الجوهر الفرد لا علاقة لها بقضية حدوث العالم أو قدمه، وإنما تصلح في مجال إثبات قدرة الله عزوجل المطلقة وإحاطته بكل شيء. وقد التمس ابن حزم براهين فلسفية وشرعية للبرهنة على حدوث العالم، مفضلاً إياها على أدلة المتكلمين القائمة على إثبات الجزء الذي لا يتجزأ.

(1) يحي هويدى، دراسات في علم الكلام والفلسفة الإسلامية، ص 194، 195.

(2) ابن رشد، الكشف مناهج الأدلة، ص 50.

(3) نفس المصدر ص 47/48.

(4) محمد إقبال، تجديد التفكير الديني في الإسلام، ترجمة (عباس محمود) مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر القاهرة، ط الثانية 1968م ص 45.

المبحث الثاني :

وليس تنتهي العالم

البرهان الأول :

دليل التناهي :

يقوم هذا الدليل على النظر في الموجودات باعتبارها متناهية، يقول ابن حزم: «لأن كل شخص في العالم و كل عرض في شخص وكل زمان ذلك متناه ذو أول، نشاهد ذلك حسا و عيانا. لأن تنتهي الشخص ظاهر بمساحته بأول جرمه وآخره وأيضا بزمان وجوده، وتنتهي العرض المحمول ظاهر بين بتناهي الشخص الحامل له. وتنتهي الزمان موجود بإستئناف ما يأتي منه بعد الماضي وفناء كل وقت بعد وجوده إستئناف آخر يأتي بعده، إذ كل زمان فنهايته الآن، و هو حد الزمانين، فهو نهاية الماضي وما بعده ابتداء للمستقبل» (1) فهذا الدليل يقوم على أساس إثبات تنتهي جرم العالم، وعلى أساس تنتهي الزمان الذي هو مركب من أجزاء متناهية بعدها، فهناك ماض، وحاضر، ومستقبل، كما يقوم على تنتهي الأعراض المحمولة في الأجسام مثل الحركة واللون والطول وغيرها و التي تنتهي بتناهي حاملها. ومما يجدر بنا ذكره أن هذا الدليل يقوم على مقدمة يراها ابن حزم ضرورية لصحة بقية البراهين، وهي استحالة وجود ما لا يتناهي بالفعل.

مسألة استحالة وجود ما لا يتناهي بالفعل :

تحتل هذه المسألة أهمية كبيرة في الفكر اليوناني و الإسلامي معا ، فعلى أساسها نظر اليونانيون إلى إنقسام المادة، إذ تباينت آراء فلاسفة اليونان في قضية الجوهر الفرد، منهم من قال بالإنقسام اللامتناهي كما هو الحال عند ثاليس و فيثاغورس (2) و شبيعتهما، ومنهم من قال بالإنقسام المتناهي : أي إنقسام الجسم الى جزء لا يتجزأ كما هو الحال عند لو، قيس و ديموقريطس، أما أرسطو فإليه يرجع الفضل في التطرق إلى هذه المقدمة ، وهي استحالة وجود ما لا يتناهي بالفعل، و رأيه أن إنقسام المادة هو إنقسام نهائي بالفعل، وأن أي جسم أو إمتداد يقبل الإنقسام إلى ما لا نهاية بالقوة فقط، أي بالذهني والتصور. أما الزمان والحركة وكل ما لا تجتمع أجزاءه معا فهي غير متناهي بالفعل، فمن الممكن أن يكون الزمان و الحركة معا لا بداية و لا نهاية لهما، لأن أجزاءها لا يجتمع السابق منها اللاحق بالفعل. و من ثم ذهب أرسطو إلى استحالة وجود أشياء لا نهاية لها بالفعل، إذا كانت متسلسلة

(1) ابن حزم ، الفصل 14/15،

(2) فيثاغورس: عاش حوالي 580 - 500 ق م و هو فيلموف يوناني ، تقوم فلسفته على الميثالية و الرمزية الرياضية و إضفاء صفات صوفية على الأعداد ، كما يقول بتناسخ الأرواح ، و لهذا كانت الفيثاغورية - بالإضافة الى كونها مدرسة فلسفية و رياضية - أخوة دينية و تنظيميا سياسيا للأستقراطية . الموسوعة الفلسفية ، لعلماء الصوفيات ص 327.

ومتواصلة مثل الإمتداد الجسمي، لكن المتكلمين تعاملوا مع كل الموجودات على أساس أنها متسلسلة ولها إمتداد وبالتالي يستحيل وجود ما لا يتناهي بالفعل. فالزمان عندهم يستحيل وجوده لا متناهيًا بالفعل، وإنما يمكن تصوره بلا نهاية في حدود الإمكان أي بالقوة، وهذا الانحراف عن خط أرسطو ترتب عنه نتائج مخالفة لما قال به ودافع عنه، فالزمان والحركة والجرم كلها قديمة عند أرسطو بينما هي حادثة عند المتكلمين، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أصالة علماء الكلام في أبحاثهم وحسن اختيار المقدمات التي تخدم عقيدتهم. وبعد العلاف أول من استعمل عبارة إستحالة وجود ما لا يتناهي بالفعل، ولكنه لم يحسن استعمالها إذ عممها على كل شيء، بما في ذلك مقدمات الله عزوجل -حسب إتهام ابن الروندي له- فأوصلته إلى نتائج تقدر في قدرة الله عزوجل، وإن كان الخياط (1) انتصر له و برآه من هذا الإتهام (2) وكذلك استعمل الكندي هذا المفهوم فقال: «أنه لا يمكن أن يكون جرم أزلي ولا غيره مما له كيفية لا نهاية له بالفعل، وأن ما لا نهاية له إنما هو في القوة» (3)، إن الدليل الذي استعمله ابن حزم في إثبات تناهي العالم يكاد يكون مطابقا لما قاله الكندي في كتابه «إلى المعتصم بالله في الفلسفة الأولى» يقول: «فكل محمول في الجرم من كم أو مكان أو حركة أو زمان الذي هو مفصول بالحركة، وجملة كل ما هو محمول في الجرم بالفعل فمتناه أيضا إذ الجرم متناه، فجرم الكل متناه، وكل محمول فيه متناه أيضا» (4) والكندي في هذا النص يثبت تناهي الزمان والحركة والجرم بالفعل، كما يثبت عدم تناهيهما بالقوة.

وإذا كان ابن حزم قد استعمل نفس الدليل الذي استعمله الكندي لإثبات حدوث العالم فلا يعني ذلك أنه متأثر بأفكاره الفلسفية، فقد عرف المتكلمون مبدأ أرسطو في استحالة وجود أشياء غير متناهية بالفعل قبل الكندي، إذ استعمله العلاف والنظام وغيرهما، كما عرفوه أي المتكلمون -من كتاب ليحي النحوي استدل به على حدوث العالم فمن ذلك قوله: «وكل جسم متناه، والعالم جسم، فالعالم إذن متناه. وكل جسم متناه فقوته متناهية، فالعالم إذن قوته متناهية» فالدليل التناهي كان معروفا عند المسيحيين والمسلمين على حد سواء (5) وليحي النحوي كتاب الرد على برقلس (6).

(1) الخياط: هو أبو الحسين عبد الرحيم و هو أستاذ أبو القاسم البلخي و له كتب كثيرة في النقوض على ابن الرواندي وغيره و من أشهرها كتاب الانتصار و الرد على ابن الرواندي الملحق و بعد الخياط من الطبقة الثامنة للمعتزلة . طبقات المعتزلة، ص 296.

(2) ابن الروندي، فضيحة المعتزلة، ص 113

(3) الكندي، كتاب الكندي إلى المعتصم في الفلسفة الأولى، (ضمن كتاب رسائل الكندي الفلسفية)، تحقق محمد عبد الهادي أبو ربيعة، دار الفكر العربي، القاهرة، ط الثانية 1978م ص 47

(4) المصدر نفسه، ص 49، 50

(5) يحي هويدي، دراسات في علم الكلام، ص 137

(6) تاريخ الحكماء، مختصر الزوزني المسمى بالمنتخبات المنقطات، من كتاب أخبار العلماء بأخبار الحكماء لجمال الدين القفطي، مكتب المشي، بغداد، ومؤسسة الخاتجي، مصر، دت ص 89

البرهان الثاني :

دليل الحدوث على التناهي في الكم المنفصل :

وقد سماه أحد الباحثين بدليل الطبيعة والمقدارية (1) فإذا كان البرهان الأول يتناول تناهي العالم من الناحية الكيفية ؛ أي من ناحية كونها أشياء وأجساما، فإن هذا الدليل يقوم على أساس تناهي العالم من ناحية الكم المنفصل، أي ما هو قابل للإحصاء كالعدد، يقول ابن حزم : «كل موجود بالفعل فقد حصره العدد و أحصته الطبيعة [...] وحصر العدد وإحصاء الطبيعة نهاية صحيحة. إذ ما لا نهاية له فلا إحصاء له ولا حصر له، إذ ليس معنى الحصر والإحصاء إلا ضم طرفي المحصي المحصور. والعالم موجود بالفعل، وكل محصور بالعدد محصي بالطبيعة. فهو ذو نهاية، فالعالم كله ذو نهاية [...] فصح من كل ذلك أن ما لا نهاية له لا يسبيل إلى وجوده بالفعل» (2) و كذلك فما هو قابل للبعدية فهو ذو نهاية لأن ما لا نهاية له لا بعد له «فعلى هذا لا يوجد شيء بعد شيء أبدا. و الأشياء كلها موحودة بعضها بعد بعض، فالأشياء كلها ذات نهاية» (3) ويؤكد ابن حزم على أن أدلته التي إستعملها لإثبات حدوث العالم ذات طابع قرآني، فهذان الدليلان - تناهي العالم من الناحية الكيفية ، و تناهي العالم من الناحية الكمية - قد نبه الله تعالى عليهما و حصرهما بحجته البالغة إذ يقول تعالى: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ عِنْدَهُ بِمِقْدَارٍ﴾ (الرعد/8) و هذا الدليل الثاني، مبني على مقدمة ضرورية و يجب التسليم بها مسبقا، وهي استحالة وجود ما لا ينتهي بالفعل، فهو يقوم على إثبات نهاية العالم بالإحصاء والعدد. وإذا بحثنا عن أصول هذا الدليل قبل ابن حزم فإننا نجد أن العلاف قد سبقه إلى استعمال نفس الآيات القرآنية، وعنده أن كل محدث محدود، و كل أجزاء العالم متناهية، وكل ما فعله الله ونجز محدود العدد وأدلته على ذلك أن الكل مجموع الأجزاء، وكل جزء محدود، ومجموع المتناهيات متناه، وهو بهذا يصل إلى أن الجواهر الفردة «أو الأجزاء التي لا تتجزأ هي الأخرى عدد متناه على أساس أن لها كلا، وكل كل فهو حاصر لأجزائه فهي متناهية به» (4) و من الآيات التي استدل بها العلاف قوله تعالى: ﴿وَأَحْصَى كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًا﴾ (الجن/28) و قوله تعالى: ﴿وَكَانَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ مُّعِيبًا﴾ (النساء/26). كما نجد الكندي يبرهن على نهاية الأعداد بالفعل، أما الأعداد اللامتناهية فهي بالقوة فقط. فيقول: «و جميع خلق الله عز وجل، معدودات، فهي متناهية بالفعل، وإن كانت تخرج بقدرة الله خروجاً دائماً جل ثناؤه، ما أحب خروجها وكونها، فهي أيضا بالفعل متناهية، لأن كل ما خرج منها إلى الفعل وصار شيئاً فمعدود،

(1) سالم بقوت، ابن حزم و الفكر الفلسفي، ص 336

(2) الفصل 1/15

(3) المذهب، فخره ص 16

(4) أنظر يحي هوذي، دراسات في علم الكلام والفلسفة الإسلامية، ص 184، 185

والعدد متناه بالفعل، وإنما يقال أنها لا نهاية لها أيضا في القوة، أي الله جل ثناؤه، يمكن أن يخرجها إخراجا دائما، ما أحب جل ثناؤه، وكلما خرج منها شيء فهو محدود، والمحدود متناه (1). فالأعداد عند الكندي متناهية بالفعل، وإنما توصف باللامتناهية بالقوة والإمكان، فأبي عدد نطقه على شيء ما في هذا الكون فهو محدود ومتناه بالفعل. وهكذا يتبين لنا جليا أن الأدلة التي استعملها ابن حزم كانت معروفة عند المتكلمين، فليس شرطا أن يكون ابن حزم قد استقى معلوماته من العلاف أو الكندي ولكن المؤكد أن ابن حزم استوعب هذه الأدلة جيدا، ووظفها بدقة وبراعة في منظومته الكلامية حتى كادت فانتسب إليه بعد أن تخلى عنها المتكلمون، وتحمسوا لدليل الجزء الذي لا يتجزأ مع ضعفه وعدم صلاحيته كدليل على حدوث العالم.

البرهان الثالث :

دليل تناهي العالم باستناد الى قابلية الزيادة :

يقوم هذا الدليل على اعتبار أن الموجودات لها قابلية الزيادة في العدد والمساحة، يقول ابن حزم: (وما لا نهاية له فلا سبيل إلى الزيادة فيه، إذ معنى الزيادة إنما هو أن نضيف إلى ذي النهاية شيئا من جنسه يزيد ذلك في عدده أو في مساحته، فإن كان الزمان لا أول له يكون به متناهيا في عدده الآن، فإذا ن كل ما زاد فيه ويزيد مما يأتي من الأزمنة منه، فإنه لا يزيد ذلك في عدد الزمان شيئا) (2)، وفي شهادة الحس أن ما مضى من الأعوام أقل زمانا مما مضى من القرون، فإذا ثبت أن الزمان يقبل الزيادة والنقصان والتساوي، وهذا لا يقع إلا في ذي نهاية، فالزمان متناه ضرورة. ويضرب ابن حزم مثلا على ذلك بقوله: «فلا شك في أن الزمان منذ كان إلى وقت الهجرة جزء للزمان منذ كان إلى وقتنا هذا، وبلا شك أيضا في أن الزمان منذ كان إلى وقتنا هذا كل للزمان منذ كان إلى وقت الهجرة، ولما بعده إلى وقتنا هذا، فلا يخلو الحكم في هذه القضية من أحد ثلاثة أوجه لا رابع لها: إما أن يكون الزمان منذ كان موجودا إلى وقتنا هذا أكثر من الزمان منذ كان إلى عصر الهجرة وإما يكون أقل منه، وإما أن يكون مساويا له، فإن كان أقل منه فمعنى ذلك أن الجزء أصبح أكثر من الكل وهذا محال، فإن كان مساويا له فالكل مساو للجزء، وهو محال، فما بقي إلا الاحتمال الثالث وهو الصحيح، وهو أن الزمان منذ كان موجودا إلى وقتنا هذا أكثر من الزمان منذ كان إلى عصر الهجرة. فالزمان كل وجزء وهما واقعان في كل ذي أبعاد، وكل ما له كل وجزء فهو متناه فالزمان متناه» (3).

يرى ابن حزم أن الله تعالى قد نبه على هذا الدليل وحصره في قوله تعالى :

(1) رسائل الكندي، ج2 ص 99-101

(2) الفصل 16/1

(3) المعنى والفلسفة، ص 16، 17.

الفصل الثاني _____ وجود الله تعالى

(بَيَّيْدَ فِيهِ الْخَلْقَ مَا بِيَهَاءَ) فاطر / 1. ويهدف هذا الدليل إلى إثبات نهاية الزمان، وقد قال به معظم المتكلمين الذين أثبتوا حدوث العالم، وهو بمثابة رد علماء الكلام على أرسطو الذي قال بعدم الزمان والحركة والجرم، وطرأته أن المتكلمين استعملوا نفس المقدمات التي استعملها أرسطو وهي استحالة ما لا ينتهي بالفعل، لكنهم خالفوه في النتائج خدمة لأغراض عقديّة، وانتهوا إلى إثبات حدوث الزمان والحركة والجرم، فتعاملوا مع الزمان وكأنه سلسلة من أجزاء وهي ماضٍ، وحاضر، ومستقبل، وبالتالي يستحيل وجود زمان لا نهايةً بالفعل، وهو المفهوم الذي تبناه ابن حزم ودافع عنه بكل قوة، وهو ما نجد له إمتداداً عند الغزالي وغيره.

وقد ذكر الكندي أدلة متعددة على نهاية الزمان قال: «والزمان كمية فليس يمكن أن يكون زمان لا نهاية له بالفعل، فالزمان ذو أول متناهٍ» (1)، وربط الزمان بالجرم فقال: «والزمان زمان جرم الكل، أعني مدته، فإن كان الزمان متناهياً فإن إنية الجرم متناهية إذ الزمان ليس بموجود» (2).

وعن إرتباط الجرم والزمان والحركة يقول: «ولا جرم بلا زمان، لأن الزمان إنما هو عدد الحركة، أعني أنه مدة تعدّها الحركة، فإن كانت حركة كان زمان، وإن لم تكن حركة لم يكن زمان» (3)، ولا يوجد زمان بلا جرم، ولا جرم بلا حركة، والزمان حادث، فالجرم والحركة حادثان ومتناهيان. كما نجد أن الكندي قد استعمل نفس الدليل الذي استعمله ابن حزم فيما بعد، والقائم على الزيادة في العدد والمساحة فكل الأجرام المتساوية إذا أزيد على واحد منها جرم كان أعظمها، وكان أعظم مما كان قبل، أن يزداد عليه ذلك الجرم، وكل جرميين متناهي العظم إذا جمعا كان الجرم الكائن عنهما متناهي العظم، وهذا واجب أيضاً في كل عظم وفي كل ذي عظم» (4)، فالجرم يقبل الزيادة والنقصان والتساوي ولا يكون ذلك إلا في ذي نهاية، فالجرم متناه.

البرهان الرابع :

دليل الإحصاء

هذا الدليل له علاقة مباشرة بالدليل الثاني الذي يقوم على أساس تناهي العالم من ناحية الكم المنفصل، فكل ما هو قابل للعدّ والإحصاء من الموجودات في هذا الكون فهو متناه، كما له علاقة بالدليل الثالث القائم على الزيادة، إذ كل موجود يقبل الزيادة والنقصان والتساوي فهو متناه حادث ودليل الإحصاء هو في الحقيقة برهان الخلف، إذ يقتصر عكس المطلوب لتكون النتيجة من المحال والتخليط، يقول ابن حزم: «إن كان العالم لا أول له ولا نهاية له، فالإحصاء منا له بالعدد والطبيعة إلى

(1) كتاب الكندي إلى المعنصم، ضمن رسائل الكندي الفلسفية، ص 19.

(2) المصدر نفسه، ص 50.

(3) المصدر نفسه، ص 50، 51.

(4) المصدر نفسه، ص 47.

ما لا نهاية له من أوائل العالم الماضية محال لا سبيل إليه، إذ لو أحصى ذلك لكان له نهاية ضرورة [...] وقد تيقنا وقوع العدد والطبيعة في ما خلا من العالم حتى بلغنا إلينا بلا شك، فإن قد أحصى العدد والطبيعة كل ما خلا من أوائل العالم إلى أن بلغنا إلينا، فكذا الإحصاء منا إلى أولية العالم الصحيح موجود ضرورة بلا شك. وإذا ذلك كذلك فلعالم أول ضرورة: (1) وهذا الدليل له طابع قرآني قال عنه ابن حزم: وقد نبه الله تعالى على هذا الدليل وحصره في قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا كَلِّمْ شَيْءٍ مَّعَدًّا﴾ الجن/28، وقد سبق أن تطرقنا إلى أصل هذا الدليل عند العلاف الذي وظف الأدلة الشرعية إلى جانب الأدلة الفلسفية لإثبات الجزء الذي لا يتجزأ، كما وجدنا صورته عند الكندي في رسالته في الفلسفة الأولى، وقد سبق وأن تحدثنا عنه عند تطرقنا لأدلته .

البرهان الخامس :

دليل التضايف :

يقوم هذا الدليل على مفهوم الإضافة ، وهو أشبه بالبرهان الثاني والثالث والرابع، إذ لا يكون العدد و الإحصاء و الزيادة إلا في الموجودات التي تقبل الإضافة، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن أدلة ابن حزم متشابهة و تصب في خانة الزيادة والنقصان، سواء في الكمية المتصلة أو الكمية المنفصلة . يقول ابن حزم: «لا سبيل إلى وجود ثان إلا بعد أول ، ولا وجود ثالث إلا بعد ثان وهكذا أبدا . ولو لم يكن لأجزاء العالم أول لم يكن ثان، ولو لم يكن ثان لم يكن ثالث. ولو كان الأمر هكذا لم يكن عدد ولا معدود، وفي وجودنا جميع الأشياء التي في العالم معدودة إيجاب أنها ثالث بعد ثان، وثان بعد أول و في صحة هذا وجوب أول ضرورة:» (2) ما يلاحظ في هذا الدليل أنه لا يخرج عن صور الأدلة السابقة، و يؤكد ابن حزم عن طابعه القرآني أن الله قد نبه عليه في قوله تعالى ﴿وَأَمَّا كَلِّمْ شَيْءٍ مَّعَدًّا﴾ الجن/28 و بهذا يثبت ابن حزم أن أدلته عقلية و نقلية .

هذه البراهين التي اعتمدها ابن حزم تعرف بالأدلة الفلسفية في مقابل أدلة المتكلمين، فبعد أن أثبت بأن العالم له أول، وأنه يستحيل أن يكون قديما، انتقل إلى البرهنة على أن له محدثا أخرجه من عدم إلى الوجود. يقول ابن حزم: «إذا كان ذو أول فلا بد ضرورة من أحد ثلاثة أوجه لا رابع لها وهي: إما أن يكون أحدث ذاته وإما أن يكون حدث بغير أن يحدثه غيره و بغير أن يحدث هو نفسه، وإما أن أحدثه غيره، فإن كان هو أحدث ذاته فلا يخلوا من أحد أربعة أوجه لا خامس لها وهي: إما أن يكون أحدث ذاته وهو معدوم وهي موجودة، أو أحدث ذاته وهو موجود وهي معدومة، أو أحدثها وكلاهما موجود أو أحدثهما وكلاهما معدوم، وكل هذه الأوجه محال معتنع لا سبيل إلى شيء منها، لأن الشيء ذاته هي هو وهو هي، وكل ما ذكرنا من الوجوه يوجب أن يكون الشيء غير ذاته

(1) الفصل 18/1

(2) المصدر نفسه، ص 18

وهذا باطل محال و باطل بالمشاهدة والحس (1) ، ولا يمكن أن يكون العالم قد حدث من غير أن يخرج غير من العدم إلى الوجود، فإذا تبين استحالة خروجه بنفسه لأن ذلك يتطلب أن يكون الشيء مغايرا لذاته، فلم يبق إلا أن يكون العالم قد أخرجه غيره من العدم إلى الوجود. ومهما دافعنا عن براعة ابن حزم في استعماله الأدلة الفلسفية على تنامي العالم، واستطاعته أن يبسطها حتى أصبحت أكثر سهولة ووضوحا، فإن هذا لا ينسنا الاعتراف بسبق الكندي الى استعمالها مع إختلاف بسيط في الإصطلاحات، أما المضمون فيكاد يكون صورة واحدة ، وإليك ما قاله الكندي في كون المعلول لا يمكن أن يكون علة ذاته، لتجد صورته مطابقة تماما لما قاله ابن حزم، قال الكندي: «إن كان الشيء ليسا (معدوما) وذاته ليس ،فهو لا شيء و ذاته لا شيء، ولا شيء لا علة ولا معلول لأن العلة والمعلوم إنما هي مقولان على شيء وله وجود ما، فهو إذن لا علة كون ذاته، إذ ليس هو علة مطلقا، وقد قيل إنه علة كون ذاته، وهذا خلف لا يمكن» (2) لأنه لا شيء أي معدوم، و المعدوم لا علة ولا معلول وكذلك «فليس يمكن أن يكون علة كون ذاته لأنه أيضا إذ هو ليس ،لا شيء ،ولا شيء لا علة ولا معلول [...] فهو لا علة كون ذاته، لأن المتغايرين هي التي يمكن أن يعرض لأحدها ما لا يعرض للآخر، فإذا عرض له أن يكون ليس وعرض لذاته أن تكون أيضا، فذاته هي لا هو، وكل شيء فذاته هي هو، فهو لا هو، وهو هو، وهذا خلف لا يمكن [...] وكذلك يعرض أن كان أيضا و ذاته ليس، أعنى أن تكون ذاته غيره، إذ عرض له ما عرض لذاته، فيجب من ذلك أن يكون هو هو، هو لا هو ،وهذا خلف لا يمكن أيضا، فليس إذن يمكن أن يكون أيضا وذاته ليس» (3) وبقي الاحتمال الرابع وهو اعتبار الشيء موجودا، وذاته موجودة فيقول: «وكذلك أيضا يعرض أن كان أيضا، و ذاته ليس، وكان علة كون ذاته، لأنه إن كان علة ذاته المكونة لها، فذاته معلولته، والعلة غير المعلول، فقد عرض له إذن أن يكون علة ذاته، وعرض لذاته أن تكون معلولته، فذاته هي لا هو، وكل شيء فذاته هي هو، فيجب إذن من هذا الفن أن يكون هو لا هو، وهو هو، وهذا خلف لا يمكن» (4) وبهذا القدر يبطل قولهم أن العالم قديم أوجد ذاته بنفسه ،فلا خالق أوجد المخلوق ،ولا علة لمعلول . وأدلة الكندي في هذا الفن أدلة رياضية ذات منطلقات عقلية أراد من خلالها أن يبرهن على أن العلة تكون خارجة عن ذات المعلول ،وقد ساق فرضيات من أجل إثبات نقيض القضية ،ويسمى برهان الخلف ،ليثبت أن المعلول لا يمكن أن يكون علة ذاته ،فالعالم لا يمكن أن يكون أوجد ذاته بنفسه .فهنالك أوجه شبه بين مسلك ابن حزم في الاستدلال على حدوث العالم و مسلك الكندي ،مما يرجع لدينا إطلاع ابن حزم على آراء الكندي والإستفادة منها ،يقول احسان عباس «وبعد البحث وجدت ما يؤيد وجود صلة بين بعض الأفكار

(1) الفصل، 1/21

(2) كتاب الكندي الى المعتصم بالله في الفلسفة الأولى، ص 59

(3) المصدر نفسه ص 59

(4) المصدر نفسه ص 59

عند كل منهما إلا أن ابن حزم لم يذكر الكندي فيما أعلم، إلا في نقل واحد في كتاب الجمهرة: (1) .
وعن حجج الكندي قال صاعد: «ومن كتبه المشهورة كتاب التوحيد المعروف بقم الذهب، ذهب فيه إلى مذهب أفلاطون من القول بحدث العالم في غير زمان هذا، ونصر هذا المذهب بحجج غير صحيحة بعضها سفسطائية وبعضها خطيبة، وهي كتب قد نفقت عند الناس نفاقاً عاماً قلما ينتفع بها في العلوم لأنها خالية من صناعة التحليل، التي لا سبيل إلى معرفة الحق من الباطل في كل مطلوب إلا بها» (2) ولعل هذا النقد الذي وجهه صاعد للكندي هو ما يمثل الفرق الدقيق بين مسلك ابن حزم ومسلك الكندي رغم اتفاقهما في الأدلة، فقد اعتمد ابن حزم عند عرضه لمادته الكلامية على أسلوب التحليل، والاستعانة بالفلسفة الأرسطية كمرجعية فكرية لبناء الجانب الفيزيقي للكون، وهو ما ظهر في مسائل عديدة، كمفهوم الزمان والمكان، والحركة، والجسم، والخلاء والملاء، ونهاية جرم العالم.. الخ. فقد أطل عند عرضها «ويمكن القول بصفة عامة أن جوهر النقد الذي وجهه ابن حزم للكندي يتعلق بالطريقة التي سلكها هذا الأخير في الاستدلال والنظر، والتي هي طريقة متشعبة بأساليب المتكلمين، لا سيما المعتزلة الذين استوعب الكندي مناهجهم وكفيتهم في تناول قضايا علم الكلام» (3) ولعل هذا ما قصده صاعد في نقده للكندي .

(1) أنظر إحسان عباس، الرد على ابن النفريّة ورسائل أخرى، ص 35، 40.

(2) مطبقات الأمم ص 135، 136.

(3) سالم بطوت/ ابن حزم والفكر الفلسفي، ص 303.

المبحث الثالث

وليس الحركة

وينسب هذا الدليل إلى أرسطو الذي يرى أن الحركة قديمة أزلية، وبإثباتها يثبت المحرك الذي لا يتحرك (فيقول: «إن هاهنا شيئاً يتحرك الحركة دائمة غير متغير، وهذا هو المحرك على الاستدارة وليس ينال هذا بالقوة حسب، ولكن وبالفعل ظاهر، فإن كانت السماء تتحرك حركة دائمة أزلية فالمحرك لها بهذه الصفة، وإن كان هاهنا شيء يحرك بأن يتحرك، فيجب أن يوجد شيء يحرك من غير أن يتحرك، هو جوهر، وذاته فعلية» (1) وبعد أن أثبت أرسطو وجود محرك لا يتحرك، انتقل إلى توضيح علاقته بالموجودات وكيفية تحريكها، فرأى أن السماء تتحرك بشوق وإشتياق إلى المحرك الأول (2).

أما عند المسلمين فقد لخص ابن حزم اختلاف المتكلمين في الحركة والسكون، إذ ذهب معمر ابن عمرو العطار أحد شيوخ المعتزلة إلى نفي الحركة في العالم وأثبت السكون، بينما ذهب طائفة إلى القول بأن السكون هو عدم الحركة والعدم ليس شيئاً، ومنهم من قال أن السكون هو ترك الحركة وترك الفعل ليس فعلاً وليس معنى. أما أبو بكر بن كيسان الأصم (3) فأبطل الحركة والسكون معا، وقال إنما يوجد متحرك وساكن فقط وقال هشام بن الحكم (4) أحد شيوخ الإمامية، بعد أن أثبت الحركة والسكون: أن الحركات أجسام وقد كان يرى أن الأعراض أجسام وهذا القول هو مذهب ابن صفوان (5). وبعد أن رد ابن حزم على اعتراضات هذه الطوائف مبينا ضعف مذهبهم، انتصر للطائفة التي أثبتت الحركة والسكون وأعتبرتهما عرضاً، وهو مذهب الأشاعرة والماتريدية وطوائف من المسلمين الذين يثبتون الأعراض. وينتقد ابن حزم مذهب الذين أثبتوا السكون ونفوا الحركة بأنهم خالفوا الحس والمشاهدة، لأن السكون هو الإقامة في المكان، والحركة هي نقلة عن ذلك المكان، وأما الذين قالوا أن السكون هو عدم الحركة، والعدم ليس شيئاً، فهذا القول غير صحيح، لأنه عقب الحركة إقامة موجودة ظاهرة، فهي وإن كان معها بوجودها عدمت الحركة فليست هي عدمها، كما أن القيام معنى صحيح موجود، وإن كان قد عدمت معه سائر الحركات والأعمال من القعود والاضطجاع، أما

(1) مصطفى غالب، في سبيل موسوعة فلسفية، دار ومكتبة الهلال، بيروت ط 1405 هـ / 1985 م ص 39، 40.

(2) يوسف كرم، تاريخ الفلسفة اليونانية، ص 181.

(3) الأصم: هو أبو بكر عبد الرحمان كان من أفصح الناس وكان جليل القدر، وقد نعت عليه المعتزلة لنيه الأعراض وإزدرائه بعلي بن أبي طالب ذكره القاضي في الطبقة السادسة. أنظر: الطبقات المعتزلة ص 267.

(4) ابن الحكم: هو أبو محمد هشام بن حكم مولى بني شيبان، تحول إلى بغداد من الكوفة وهو من أصحاب أبي عبد الله جعفر محمد الصادق ومن متكلمي الشيعة الإمامية، وكان حاذقاً بصناعة الكلام توفيقاً بعد نكبة الرامكة وقبل في خلافة المأمون. ابن النديم، الفهرست، ص 218.

(5) الفصل 5 / 55، 56.

من نفى الحركة والسكون معا، فهو مذهب فاسد مخالف للحس والمشاهدة، فكلنا يعلم أن الجسم يتحرك وينتقل إلى جهة أخرى أو يبقى في مكانه ساكنا لا يتحرك، ونعلم ضرورة الفرق بين سكونه وحركته (1). هذه الآراء تبين لنا موقف المتكلمين من الحركة، فمن نفاها فقد نفى دليل الحركة كبرهان قوي على حدوث العالم ومن أثبتها بصورتها الصحيحة، أثبت صحة هذا الدليل على الحدوث، وهو من أدلة الفلاسفة.

وقد استعمل ابن حزم هذا الدليل وبرهن به على وجود الباري عز وجل حيث يقول: «أن ما نراه من آثار الصنعة التي لا يشك فيها ذو عقل، ومن بعض ذلك تراكيب الأفلاك وتداخلها ودوام دورانها على اختلاف مراكزها، ثم أفلاك تداو برها واليون بين حركة أفلاك التداوير والأفلاك الحاملة لها، ودوران الأفلاك كلها من غرب إلى شرق، ودوران الفلك التاسع الكلي بخلاف ذلك من شرق إلى غرب، وإدارته لجميع الأفلاك مع نفسه، كذلك فحدث من ذلك حركتان متعارضتان في حركة واحدة وبالضرورة نعلم أن لها محركا على هذه الوجوه المختلفة» (2) ومما يحدر ذكره أن أرسطو استعمل هذا الدليل ليرهن به على وجود الله عز وجل، وليس على حدوث العالم، لأن الحركة عنده قديمة منذ الأزل، وقد استعمله ابن حزم ليثبت به الباري تعالى، أما مسألة حدوث العالم فقد برهن عليها بأدلة أخرى، بخلاف الماتريدي الذي برهن على حدوث العالم بدليل الحركة إذ يقول بأن الجسم: «لا يخلو من حركة أو سكون، وليس لهما اجتماع، فيزول من جملة أوقاته نصف الحركة ونصف السكون، وكل ذي نصف متناه، على أنها لا يجتمعان في القدم لزم حدث أحد الوجهين، وببطلانه أن يكون محدثا في الآخر، وفي ذلك حدث ما لا يخلوعه» (3).

(1) الفصل 5/56.

(2) المنصور بن منصور، 22/1، وج 2 ص 119.

(3) أبو منصور الماتريدي، كتاب التوحيد، تحقيق د.فتح الله خليف، دار المشرق، بيروت لبنان ط الثالثة 1982م ص 12.

المبحث الرابع

وليل العلية أو السببية

يعتبر هذا الدليل من أقوى الأدلة على إثبات وجود الله تعالى، و يعد من البراهين السهلة التي تناول استعمله العلماء و الجمهور، لما له من تأثير على النفس والعقل معاً، و صورته كما عرضه ابن حزم «والأثر مع المؤثر من باب المضاف فإن لم يكن مؤثر لم يكن أثر، فوجب بذلك أنه لا بد لهذه الآثار الظاهرة من مؤثر أثرها» (1) ولا بد أن يكون المؤثر ليس مؤثراً فيه. و ليس هو شيئاً مما في العالم فهو بالضرورة الخالق عز وجل. وكذلك الحركة فلا بد لها من محرك «فتركيب أعضاء الإنسان والحيوان من إدخال العظام المحدبة في المقعرة، وتركيب العضل على تلك المداخل، والشد على ذلك بالعصب والعروق صناعة ظاهرة لا شك فيها لا ينقصها إلا رؤية الصانع فقط» (2) ويقول في موضع آخر «لا ومنها ما نرى في ليف النخل والدوم من النسيج المصنوع يقينا بنبرين وسدى كالذي يصنعه النساج ما تنقصنا إلا رؤية الصانع فقط، و ليس هذا البينة من فعل طبيعة ولا بنسج ناسج ولا بناء ولا صانع أصباغ مرتبة، بل هو صناعة صانع مختار قاصد» (3) ودليل العلية يكاد أن يكون دليلاً عاماً شائعاً عند المتكلمين يقول الباقلاني «ويبدل على علمنا بتعلق الفعل بالفاعل في كونه فاعلاً كتعلق الفاعل في كونه فاعلاً بالفعل، فإن تعلق الكتابة والصناعة بالكاتب والصانع كتعلق الكاتب في كونه كاتباً بالكتابة، فلو جاز وجود فعل لا من فاعل، وكتابة لا من كاتب، وصورة وبنية محدثة لا من مصور لجاز وجود كاتب لا كتابة له، وصانع لا صناعة له، فلما استحال ذلك وجب اقتضاء الفعل الفاعل ودلالته عليه كإقتضاء الفاعل في كونه فاعلاً، لوجود الفعل وحصوله منه» (4)

(1) الفصل 1/22

(2) المصدر نفسه، ص 88

(3) المصدر نفسه، ص 83

(4) الباقلاني (ابو بكر) ، الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به ، تحقيق محمد زاهد الكوثري، مكتبة

الخانجي بالقاهرة، طبعة الثالثة 1413هـ/1993م ص 18

المبحث الخامس

دليل العناية أو التسخير

يعتبر دليل العناية من أشهر الأدلة على وجود الله عز وجل، وأكثرها إقناعاً، فقد عني به القرآن الكريم، وذكره بأساليب متعددة **﴿ وَعَدَّ الْمُتَكَلِّمُونَ مِنْ آدِلَةِ الشَّرْعِ، قَالَ عَنْهُ ابْنُ رَشْدٍ، فِي مَعْرَضِ رَدِّهِ عَلَى آدِلَةِ الْمُتَكَلِّمِينَ، «وَقُلْنَا: الطَّرِيقُ الَّذِي نَبِّهَ الْكِتَابَ الْعَزِيزَ عَلَيْهَا، وَدَعَا الْكُلَّ مِنْ بَابِهَا إِذَا اسْتَقْرَى الْكِتَابَ الْعَزِيزَ وَجَدَتْ تَتَحَصَّرُ فِي جَنْسَيْنِ: أَحَدُهُمَا طَرِيقُ الْوُقُوفِ عَلَى الْعِنَايَةِ بِالْإِنْسَانِ وَخَلْقِ جَمِيعِ الْمَوْجُودَاتِ مِنْ أَجْلِهَا وَلِنَسْمِ هَذِهِ دَلِيلَ الْعِنَايَةِ. وَالطَّرِيقَةُ الثَّانِيَةُ مَا يَظْهَرُ مِنْ إِخْتِرَاعِ جَوَاهِرِ الْأَشْيَاءِ مِنَ الْمَوْجُودَاتِ، مِثْلَ إِخْتِرَاعِ الْحَيَاةِ فِي الْجَمَادِ، وَالْإِدْرَاكَاتِ الْحَسِّيَّةِ وَالْعَقْلِ وَلِنَسْمِ هَذِهِ دَلِيلَ الْإِخْتِرَاعِ(1)﴾**، ومعنى ذلك أن من نظر إلى الموجودات وجدها موافقة لتحقيق حاجيات الإنسان، وملائمة لاستمرار النوع البشري، فالكون وما فيه من الموجودات المسخرة لخدمة الإنسان نيين لنا عناية الله عز وجل بهذا الكائن البشري، وأن هذه الموجودات لم توجد صدفة بل وجدت من فاعل قاصد وحكيم. والمتأمل في القرآن الكريم يجد آيات كثيرة تتكلم عن دليل العناية وكيف سخر الله الكون خدمة للإنسان، منها قوله تعالى: **﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَهَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا﴾** (الاسراء/70).

وعن تسخير الطبيعة للإنسان يقول عز وجل: **﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً لَكُمْ مِنْهُ شَرَابٌ وَمِنْهُ شَجَرٌ فِيهِ تُسِيمُونَ ﴿١﴾ يُبْدِي لَكُمْ بِهِ الرَّزْمَ وَالزَّيْتُونَ وَالنَّخِيلَ وَالْأَعْنَابَ وَمِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴿٢﴾ وَسَفَرًا لَكُمْ إِلَى الْمَصَارِ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ مُسْفَرَاتٍ بِأَمْرِهِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴿٣﴾﴾** (النحل/10/12). وقد أشار ابن حزم إلى هذا الدليل بقوله: **﴿ومن ذلك ما يظهر في الأصباغ الموضوعه في جلود كثير من الحيوان وريشه ووبره وشعره وظفره وقشره على رتبة واحدة و وضع واحد لا تخالف فيه كأصباغ الحجل والشفافين (اليمام) والسمان والبيزاة وكثير من الطير والسلاحف والحشرات والسمك لا يختلف تنقيطه البتة ولا تكون أصباغه موضوعه إلا وضعا واحدا كأذناب الطواويس وفي السمك والجراد والحشرات نوعا واحدا كالذي بصور بيننا...﴾** (2) فهذه الحيوانات والحشرات بمختلف ألوانها وأشكالها وأحجامها بعضها يكون غذاء لبعض، ومنها ما تكون متعة وأنسا للإنسان، وبوجودها وتكاثرها يكمن سر التكامل البيئي. أليست هذه آية عظيمة على أنها لها صانعا حكيمًا ومختارًا، إن هذا الدليل سهل تناوله، يفهمه العلماء كل حسب تخصصه و مجال بحثه، ويفهمه العامة حسب ما تدركه عقولهم، وكل ميسر لما خلق له.

(1) ابن رشيد الكشاف عن مناهج الأئمة ص 60

(2) الفصل 1: 22، 23.

المبحث السادس

وليس الإختراع

وقد عدا ابن حزم هذه الدليل من أدلة الشرع، والآيات القرآنية التي تتضمن معنى الإختراع كثيرة مثل قوله تعالى ﴿ فَالْيَنْظُرِ الْإِنْسَانُ مِمَّ خُلِقَ ﴿٥٠﴾ خُلِقَ مِنْ مَّاءٍ دَافِقٍ ﴿٥١﴾ يَخْرُجُ مِنْ بَيْنِ الصَّلْبِ وَالتَّرَائِبِ ﴾ الطارق / 5، 7. وقوله تعالى ﴿ أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ ﴿٢٠﴾ وَإِلَى السَّمَاءِ كَيْفَ رُفِعَتْ ﴿٢١﴾ وَإِلَى الْجِبَالِ كَيْفَ نُصِبَتْ ﴿٢٢﴾ وَإِلَى الْأَرْضِ كَيْفَ سُطِّعَتْ ﴾ الغاشية / 17-20. ويقوم هذا الدليل على اعتبار الموجودات مخترعة ومسخرة لنا، وهذا الإختراع والتسخير ليس مجرد صدفة أو فعل طبيعة، بل هو من فعل مخترع فاعل حكيم، سخر لنا كل ما نحتاجه في دنيانا، وهذا كله معلوم بالمشاهدة لأننا نرى في الموجودات أجساما جامدة ثم تحدث فيها الحياة فنعلم أن هذه الأجسام ما أصبحت حية إلا بفعل فاعل أحدث فيها الحياة وعن هذا الدليل يقول ابن رشد: «ولذلك كان واحدا على من أراد معرفة الله حق معرفته أن يعرف جواهر الأشياء ليقف على الإختراع الحقيقي في جميع الموجودات، لأن من لم يعرف حقيقة الشيء لم يعرف حقيقة الإختراع» (1).

وإنه لعسير على الإنسان العادي أن يعرف جواهر الأشياء ليقف على حقيقتها، فكيف ينسني لفلاح أو بناء أو موظف في شركة أن يقوم بجهد لمعرفة جواهر الأشياء حتى يقف على الإختراع الحقيقي في جميع الموجودات؟ بل إن هذا ضرب من المحال وتكليف بما لا يطاق، والناظر إلى منهج القرآن في الاستدلال يجده قد عرض الآيات التي تتحدث عن مظاهر الكون عرضا إجماليا، مثل قوله تعالى ﴿ فَالْيَنْظُرِ الْإِنْسَانَ إِلَى طَعَامِهِ ﴿١﴾ أَنَا صَبَبْنَا الْمَاءَ صَبًّا ﴿٢﴾ ثُمَّ شَقَقْنَا الْأَرْضَ شَقًّا ﴿٣﴾ فَأَنْبَتْنَا فِيهَا حَبًّا ﴿٤﴾ وَعِنَبًا وَقَضْبًا ﴿٥﴾ وَزَيْتُونًا وَنَخْلًا ﴿٦﴾ وَحَدائقَ غَلْبًا ﴿٧﴾ وَفِكْمًا وَابًّا ﴿٨﴾ مَتَاعًا لَكُمْ وَلِأَنْعَامِكُمْ ﴾ عبس / 24-32. وعن نشأة الإنسان يقول الله تعالى ﴿ وَالْقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ سَلَالَةٍ مِنْ طِينٍ ﴿١﴾ ثُمَّ جَعَلْنَاهُ نَظْفًا فَرَارٍ مَكِينٍ ﴿٢﴾ ثُمَّ خَلَقْنَا النَّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظْمًا فَكَسَوْنَا الْعِظْمَ لَحْمًا ثُمَّ أَنْشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنَ الْخَالِقِينَ ﴾ المؤمنون / 12-14.

فالإنسان أعظم آية على وجود الله عز وجل، فقد خلقه في أحسن صورة، وهيا له من الأعضاء ما يضمن له الاستمرار في الحياة، وقد أشار ابن حزم إلى هذا الدليل دون إطالة لأنه كان معروفا عند سائر المتكلمين، حيث قال: «ثم تراكيب أعضاء الإنسان والحيوان من إدخال العظام المحدبة في المقعرة وتركيب العضل على تلك المداخل والشد على ذلك بالعصب والعروق صناعة ظاهرة لا شك فيها لا ينقصها إلا روية الصانع فقط» (2).

(1) الكشف عن مناهج الأدلة، ص 60.

(2) الفصل 1/22.

الفصل الثاني وجود الله تعالى

ومن ثم فإن هناك اختلافا بينا بين العلماء وعامة الناس في فهم الدليل، رغم أن الأدلة القرآنية وردت مجملة حتى يفهمها الجميع، ويتفاضل بعضهم على بعض في الغوص في معانيها، فبعضهم يكتفي بالمعرفة الأولى المبنية على المشاهدة دون أن يعرف حقيقة الأشياء وهم جمهور الناس أما «العلماء فيزيدون على ما يدرك من هذه الأشياء بالحس ما يدرك بالبرهان، أعني من العناية والاختراع» [...] والعلماء ليس يفضلون الجمهور في هذين الاستدلاليين من قبل الكثرة فقط بل ومن قبل التعمق في معرفة الشيء الواحد نفسه» (1)

(1) محمد هشام سلطان، العقيدة والفكر الإسلامي، مكتبة رحاب الجزائر، ط الثانية 1988م ص 60.

المبحث السابع

دليل النظام أو الإتقان

لا يختلف دليل النظام كثيرا عن الدليلين السابقين، فهو يعتمد على ظاهرة الإتقان البادية في الموجودات، والتي تدل دلالة قطعية على أن هذا الكون له إله مبدع أتقن كل شيء، ويستحيل أن يكون هذا النظام الجاري في الكون، وأن يكون هذا الإتقان البديع نتيجة لقوة عمياء، أو يكون مصدرها المادة الصماء التي لا حياة فيها ولا شعور، كما يتوهم الماديون، وقبلهم الدهريون الذين أثبتوا الصناعة، وأنكروا الصانع، وقد أحتوى القرآن الكريم على كثير من الآيات التي تتحدث عن دليل الإتقان، منها قوله تعالى ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَإِخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَالْعُلُكِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِمَا يَنْفَعُ النَّاسَ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ مَاءٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِنْ كُلِّ دَابَّةٍ وَتَصْرِيفِ الرِّيَمِ وَالسَّمَابِ الْمَسْفُورِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ البقرة/164.

ففي هذه الآية حثنا الله عز وجل على النظر في ملكوت السموات والأرض وما فيهما من موجودات الدالة على وحدانيته وعظيم قدرته، فهذا الإتقان الموجود في الكون لهو أعظم آية على وجود الله عز وجل، وكذلك قوله تعالى ﴿الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَوَاتٍ طِبَاقًا مَا تَرَى فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِنْ تَفَوتٍ، فَأَرْجِعِ الْبَصَرَ هَلْ تَرَى مِنْ فُتُورٍ﴾ الملك/3. قال ابن كثير في قوله تعالى ﴿مَا تَرَى فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِنْ تَفَوتٍ﴾ الآية، أي بل هو مصطحب مستوى ليس فيه اختلاف ولا تنافر ولا مخالفة ولا نقص ولا عيب ولا خلل، لهذا قال: ﴿فَأَرْجِعِ الْبَصَرَ هَلْ تَرَى مِنْ فُتُورٍ﴾ الآية أي أنظر إلى السماء فتأملها هل ترى فيها عيبا أو نقصا أو خلافا أو فطورا (1)، فمن تأمل خلق السموات والأرض، وتعاقب الليل والنهار، وما خلق الله من الكائنات بمختلف أنواعها وأحجامها، علم أن لهذا الكون خالقا فاعلا حكيما، أوجد هذه الكائنات في أحسن صورة وأكمل إتقان، وهذا الإتقان الموجود في الكائنات بمختلف أشكالها من الدوافع التي حثت ابن حزم على الاستدلال بها على وجود الباري سبحانه وتعالى، وعن ذلك يقول: ﴿وَمِنْ ذَلِكَ مَا يَظْهَرُ فِي الْأَصْبَاغِ الْمَوْضُوعَةِ فِي جُلُودِ مِنَ الْحَيَوَانِ وَرِيْشِهِ وَوَبْرِهِ وَشَعْرِهِ وَظَفْرِهِ وَقَشْرِهِ عَلَى رَتْبَةٍ وَاحِدَةٍ وَوَضْعٍ وَاحِدٍ لَا تَخَالَفُ فِيهِ، كَأَصْبَاغِ الْحَجَلِ وَالشَّفَافِينِ (الِيَمَامِ) وَالْبِزَاةِ وَكَثِيرٍ مِنَ الطَّيْرِ وَالسَّلَاحِفِ وَالْحَشْرَاتِ وَالسَّمَكِ وَلَا يَخْتَلِفُ تَنْقِيطُهُ الْبَيْتَةَ، وَلَا تَكُونُ أَصْبَاغُهُ مَوْضُوعَةً إِلَّا وَضْعًا وَاحِدًا كَأَذْنَابِ الطَّوَاوِيسِ وَفِي السَّمَكِ وَالْجِرَادِ وَالْحَشْرَاتِ نَوْعًا وَاحِدًا كَالَّذِي يَصُورُهُ الْمَصُورُ بَيْنَنَا﴾ (2).

هذا الإبداع والإتقان يظهر جماله في المخلوقات بمختلف أنواعها وأحجامها مما يستحيل معه أن يكون من صنع الصدفة التي لا تعقل ولا تقصد إلى تحقيق حكمة في فعلها، وبذلك يقرر ابن حزم

(1) ابن كثير، تفسير ابن كثير، دار الثقافة، الجزائر، ط الأولى 1410هـ/1990، مجلد 7/38.

(2) الفصل 1/22، 23.

أنه «و بالضرورة والحس نعلم أن لذلك صانعا مختارا يفعل ذلك كله كما شاء، ويخصيه إحصاء لا يضطرب أبدا عما شاء من ذلك، وليس يمكن البتة في حس العقل أن تكون هذه المختلفات المضبوطة ضبطا لا تفاوت فيه من فعل طبيعة، ولابد لها من صانع قاصد إلى صنعة كل ذلك» (1) وبعد دليل الإتيان من أدلة الشرع الدالة على وجود الباري سبحانه وتعالى .

جمعية الأمير عبد القادر للعطوم الإسلامية

المبحث الثامن

وليل اللغة

إهتم ابن حزم باللغة إهتماما كبيرا نظرا لأهميتها، فهي أداة التعلم، والتفاهم، والتوضيح، وهي مرآة عاكسة للفكر، فلا يمكن تصور وجود فكر بلا لغة، لذا كانت عنايته بها كبيرة، وقد ذكر الذهبي أن لابن حزم خمس رسائل في هذا الباب وهي:

- 1- مؤلف في الظاء والضاد
- 2- شيء من العروض
- 3- تسمية الشعراء الوافدين على ابن أبي عامر
- 4- التعقيب على الاقليلي في شرحه لديوان المتنبّي
- 5- بيان الفصاحة والبلاغة (1).

ويعرف ابن حزم اللغة بأنها ألفاظ يعبر بها عن المسميات وعن المعاني المراد إفهامها، ولكل أمة لغتها (2) فاللغة هي ألفاظ واقعة على المسميات بغية التعبير بها عن المعاني والأفكار التي يراد إيصالها إلى المخاطب، فمعرفة ضرورية للإنسان لأن «من جهل اللغة، وهي الألفاظ الواقعة على المسميات، وجهل النحو الذي هو اختلاف الحركات الواقعة لاختلاف المعاني، فلم يعرف اللسان الذي به خاطبنا الله تعالى ونبيننا عليه السلام، ومن لم يعرف ذلك اللسان لم يحل له الفتيا فيه، لأنه بفتي بما لا يدري» (3) فمن لا يعرف اللغة لا يمكنه معرفة خطاب الشارع، لأن اللغة كما قال ابن جني هي عبارة «عن أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم» (4).

وتطرق ابن حزم إلى مشكلة أصل اللغة التي واجهت الفكر الإنساني قديما وحديثا حتى أن بعض المفكرين اعتبرها من المباحث الميتافيزيقية، فقد أعلن الأستاذ -فندريس- أن مشكلة أصل اللغة لا تدخل في اختصاص العالم اللغوي، وأن أصل اللغة كأصل اليد تعوزه تماما الأدلة التاريخية، لهذا رأى علماء اللغة أن البحث في مشكلة أصل اللغة لا فائدة من ورائه، وليس هناك دليل قاطع يرجح رأيا آخر (5)، وإذا نظرنا إلى موقف ابن حزم من هذا الموضوع نجد موقفا ينطلق من مسلمات عقائدية، فمبحث نشأة اللغة خاض فيه فلاسفة اليونان من قبل، واختلف فيه علماء الكلام إلى قسمين:

(1) سير أعلام 197/18.

(2) الإحكام في أصول الأحكام 46/1.

(3) الضمير رقمه 193/5.

(4) ابن جني، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت، دت ج 1 ص 33.

(5) الأخلاق والسياسة عند ابن حزم د صلاح بسبوني رسلان، مكتبة نهضة الشرق، جامعة القاهرة دت ص 87.

ذهب فريق إلى أن أصل اللغة هو مواضعة واصطلاح ،أي أن اللغة بدأت بالمواضعة في صورة بسيطة ،ثم أخذت في التطور لتلبية حاجيات الإنسان ،وقد عد ديموقريطس من كبار مؤيدي هذه النظرية ، والى هذا الرأي مال المعتزلة ،حيث اعتبروه منسجما مع العقل (1) ،وقد ذكر السيوطي حجتهم العقلية بقوله : «وعمدت المعتزلة أن اللغات لا تدل على مدلولاتها كالدلالة العقلية ،ولهذا المعنى يجوز اختلافها ،ولو ثبت توقيفاً الله تعالى لكان ينبغي أن يخلق الله العلم بالصيغة ،ثم يخلق العلم بالمدلول ،ثم يخلق لنا العلم بجعل الصيغة دليلاً على ذلك المدلول ،ولو خلق لنا العلم بصفاته لجاز أن يخلق لنا العلم بذاته ،ولو خلق لنا العلم بذاته لبطل التكليف ،وبطلت المحنة» (2) .

أما الفريق الثاني فيرى أن اللغة توقيف من الله عز وجل ،ألهم الإنسان المفردات ،وعلمه الأسماء وممن قال بهذا الرأي ابن جنبي ،وهو ما يتفق تماماً مع تفسير ابن عباس في قوله تعالى : «**وعلم آدم الأسماء كلها**» البقرة / 31 .قال «وعلمه كل شيء ،علمه القصعة والقصيعة ،والفسوة والفسبوة ،كما روي عنه أنه قال : هي هذه الأسماء التي يتعارف بها الناس ،إنسان ،ودابة وأرض ،وسهل ،وبحر ، وجبل ،وحمار وما أشباه ذلك ،من الأمم وغيرها» (3) قال ابن جنبي : «إن الله سبحانه وتعالى علم آدم أسماء جميع المخلوقات ،بجميع اللغات ،العربية والفارسية ،والسريانية ،والعبرانية ،والرومية ،وغير ذلك من سائر اللغات ،فكان آدم وولده يتكلمون بها ،ثم إن ولده تفرقوا في الدنيا ،وعلق كل منهم بلغة من تلك اللغات فغلبت عليه ،واضمحل عنه ما سواها ،لبعد عهدهم بها» (4) .وقد دافع ابن حزم على كون اللغة توقيفاً من الله تعالى ،مستعملاً أدلة سمعية وعقلية ،فمن السمع قوله تعالى «**وعلم آدم الأسماء كلها**» البقرة / 31 .و أما من العقل فهو «أن الكلام لو كان اصطلاحاً لما جاز أن يصطلح عليه إلا قوم قد كملت أذهانهم ،وتدربت عقولهم ،وتمت علومهم ،ووقفوا على الأشياء كلها الموجودة في العالم ،وعرفوا حدودها ،واتفاقها ،واختلافها ،وطبائعها ،وبالضرورة نعلم أن بين أول حدود الإنسان وبين بلوغه هذا الصفة سنين كثيرة جداً ،يقتضي في ذلك تربية وحيلة وكفالة من غيره ،إذ المرء لا يقوم بنفسه إلا بعد سنين من ولادته ،ولا سبيل إلى تعايش الوالدين والمنكفئين والحضان إلا بكلام يتفاهمون به مراداً فهم فيما لا بد لهم منه ،فإذا يقوم معاشهم من حرث أو ماشية أو غرس...» (5) ، وكذلك الاصطلاح يقتضي وقتاً لم يكن موجوداً قبله لأنه من عمل المصطلحين ،وكل عمل لا بد أن يكون له أول ،فكيف كانت حال المصطلحين على وضع اللغة قبل اصطلاحهم ؟

(1) الأخلاق والسياسة عند ابن حزم ص 83 .

(2) السيوطي (جلال الدين) المزهري في علوم اللغة وأنواعها تعليق :محمد جاد مولى بك ،محمد أبو الفضل

ابراهيم علي محمد الجاوي ،المكتبة العصرية ،بيروت ط 1987م مجلد 20/1 .

(3) المصدر نفسه 28/1 ،29 .

(4) الخصائص ج 1 ص 41

(5) ابن حزم ،الإحكام 29/1 .

فهذا من الممتنع ضرورة (1). ولا ينكر ابن حزم اصطلاح الناس على إحداث لغات أخرى بعد أن كانوا يتكلمون لغة واحدة توقيفية من الله عز وجل، معنى ذلك أن النوع الإنساني حادث وأن له محدثاً علمه الأسماء وحقائق الأشياء، ويرى ابن حزم أنه لا سبيل إلى بقاء أحد من الناس ووجوده دون كلام والكلام حروف مؤلفة، والتأليف فعل فاعل ضرورة لا بد له من ذلك، وكل فعل فله زمان ابتدئ فيه، لأن الفعل حركة تعدها المدد، فصح أن لهذا التأليف أولاً، والإنسان لا يوجد دونه، وما لا يوجد قبل ما له أول فله أول ضرورة، فصح أن للمحدث محدثاً بخلافه، وصح أن ما علم من ذلك مما هو مبتدأ من عند الخالق تعالى مما ليس في الطبيعة معرفته دون تعلم (2)، فقد اعتبر ابن حزم أن اللغة توقيفية من الله عز وجل، وفيها دليل على حدوث العالم وأن له محدثاً أحدثه من العدم وقد وظف ابن حزم الدليل للاستدلال بلحلي ضرورة النبوة، فالإنسان بحاجة إلى التعلم ابتداء من غيره.

عبد القادر للعطوم الإسلامية

(1) ابن حزم، الأحكام، 30/2.

(2) المصدر نفسه، 30/1.

المبحث التاسع

وليل الأنفس

إن الإنسان هو أعظم آية على وجود الله عز وجل، وهو ذلك المخلوق العجيب الذي كرمه الله على سائر خلقه، إنه عالم صغير مملوء بالأسرار، وقد إهتم ابن حزم بموضوع الإنسان وكتب رسائل عديدة تكشف بعض جوانبه الخفية، فكتب رسالة في مداواة النفوس، ورسالة في معرفة النفس بغيرها وجهلها بذاتها، أما رسالته طوق الحمامة في الآفة والآلاف، فقد نالت شهرة عالمية فتنافس على ترجمتها كبار المستشرقين إذ ترجمت إلى عدة لغات عالمية، ونالت قسطا كبيرا من الأبحاث والدراسات (1).

وقد تناول ابن حزم موضوع النفس من خلال تجاربه الخاصة، فهي المدبرة للجسد، وهي الحساسة والغافلة والعالمة، أما الجسد فموات لا حياة فيه، وجماد لا حركة له إلا أن تحركه النفس، وهو في هذا المنحى يبرهن على صحة القول المشهور (من عرف نفسه عرف ربه) وهو قول أشتهر عند معظم الملل والنحل (2)، وقد نبه القرآن الكريم إلى النفس، وحث على اكتشافها ومعرفة أسرارها والتعمق في أغوارها وكشف علاقتها بالجسد قال تعالى ﴿ وَفِي أَنْفُسِكُمْ أَفَآءًا تَبْصِرُونَ ﴾ الذاريات/21.

وقد استدلل ابن حزم بالنفس على وجود الله عز وجل، واعتبرها برهانا قاطعا على حدوث النوع الإنساني، ففي رسالته (معرفة النفس بغيرها وجهلها بذاتها) يدور حوار هادئ مع الذات، تجيب فيه النفس عن الأسئلة التي تراودها، وهذه الأسئلة تدور على محورين: المحور الأول تظهر فيه النفس القدرة الفائقة في معرفة أسرار الجسد، وما يليها من الموجودات في العالم الخارجي من أرض، ماء وهواء وسائر الأجرام (مميزت أجناس كل ذلك وأنواعه وأشخاصه، وحققت صفات كل ذلك الذاتية والغيرية، وفرقت كل ذلك بالفروق الصحيحة، ثم تخطيت كل ذلك إلى الأفلاك البعيدة وما فيها من الأجرام النيرة، فعرفت كيفية أدوارها، ووقفت على حقيقة مدارها، وضبطت كل ذلك وأشرقت عليه) (3)، فهي على إطلاع واسع بمختلف العلوم والمعارف، فبعد أن بحثت في العلوم العقلية والطبيعية انتقلت إلى مجال علم الفلك تبحث عن أسرار هذا الكون، ولم تكتف بهذا القدر بل أخذت تنبش أخبار القرون البائدة تبحث عن أسباب قوة ملكهم وضعفهم واندثارهم، فقد نالت من كل علم ومعرفة حظا كبيرا.

(1) أنظر مقامة احسان عباس في طوق الحمامة، (ضمن رسائل ابن حزم الأندلسي) 20/1.

(2) أبو المنصور الماتانيدي، كتاب التوحيد، ص 102.

(3) ابن حزم، فصل في معرفة النفس بغيرها وجهلها بذاتها، (رسائل ابن حزم الأندلسي) 1-113.

الفصل الثاني وجود الله تعالى

أما المحور الثاني فيظهر ابن حزم عجز النفس عن معرفة حقائقها، وأسرار ذاتها، وجهلها بنفسها، فعلى الرغم من توغّلها في معرفة تاريخ الأمم الغابرة، وارتقائها في طلب المعرفة إلى معرفة الأفلاك القاصية فهي جاهلة بنفسها لا تعرف حقيقة ذاتها، ولا محلها من الجسد، ولا كيفية تحريكها لأعضاء الجسدية، ولا تتذكر أين كانت قبل حلولها في الجسد، ولا من أين أقبلت، فكان أولى بها أن تعرف ذاتها قبل أن تعرف غيرها (1) وبعد أن يبين ابن حزم عجز النفس عن معرفة حقيقتها، يطرح هذا السؤال الذاتي: فما قطع بك عن معرفة ذاتك وصفاتك، ومكانك وبدء شأنك، ومحلّك وتنقلك، وكيف تعلقت بهذا الجسد وكيف تصرفك له وكيف تنقلك عنه؟ وعند الإجابة عن هذه الأسئلة التعجيزية، تظهر حقيقة الإنسان الذي إطلع على حقائق كثيرة، ولكنه لا يزال يجهل حقيقة نفسه، فهي لا تفعل ولا تقعد إلا بإرادة خالقها. وفي ذلك يقول: «فتدبر هذا فأيقنت أنه لو كان علمها ما علمت بقوتها وطبيعتها دون مادة من غيرها لكان المعجز لها مما جهلته أسهل عليها من الممكن لها مما علمت، فاعترفت بأن لها مدبراً علمها ما علمت من البعيدات فعلمته، وجهلت ما لم يطلعها طلعة من القريبات فجهلته» (2). ويعلق ابن حزم على هذا الدليل بقوله: «فيا لك برهانا على عجز المخلوق ومهانتة وضعفه وقلته، نعم وعلى أن النفس لا تفعل ولا تقعد إلا بقوة وإرادة من قبل غيرها لا تتجاوزها ولا تتعداها، والله الأمر كله» (3) فالنفس من أعظم الأدلة على وجود الله سبحانه وتعالى.

- (1) ابن حزم، فصل في معرفة النفس بطورها... (صنعت رسائل ابن حزم الأندلسية) ج 1، ص 445.
- (2) المعبر النفس، الصفحة.
- (3) المعبر نفس، ص 446.

المبحث العاشر :

منهج في هذه الأدلة

إن هذه الأدلة التي قدمها ابن حزم لإثبات حدوث العالم يمكن تصنيفها إلى صنفين : أدلة فلسفية وأدلة ذات طابع قرآني، وإن القاسم المشترك بينها أنها أدلة حاول ابن حزم أن يجعلها عقلية وشرعية في أن واحد.

الصنف الأول: وهو ما اعتبرناه من الأدلة الفلسفية، سلك ابن حزم عند عرضه دليل حدوث العلم بتناهي مكوناته سواء من الناحية الكمية أو الناحية الكيفية، وقد استعمل الكندي براهين مماثلة، واستدل بها على حدوث العالم، وكذلك فعل أبو منصور الماتريدي (1) لكن طريقة ابن حزم في استعمال هذه البراهين تختلف عن طريقة الكندي الذي ساقها معزولة عن سياقها العام، همه الوحيد إجتناح مواقف أرسطو في قدم العالم، دون اعتبارها براهين شرعية أساسها آيات قرآنية، إضافة إلى صعوبة الأسلوب الذي عالجها به . أما ابن حزم فقد وظف براهينه في سياقها العام، فبعد أن رد اعتراضات الدهرية القائمة على المغالطة في المنهج مع نظرتهم الضيقة إلى الكون و التي أدت بهم إلى إنكار الباري، أخذ في تأسيس قواعد بديلة عن اعتراضاتهم و شغبهم، مستعينا في ذلك بأراء أرسطو في الطبيعيات وإن كان لا يوافق في القول بقدم العالم، و تظهر براعة ابن حزم في ردوده على مذهب الرازي (2) في العلم الطبيعي، فقد كان هذا الأخير ينتصر للفلاسفة القدماء الذين جاؤا قبل سقراط، مع ميله إلى آراء أفلاطون، و اعتقاده أن أرسطو هو الذي أفسد الفلسفة و حرفها عن أصولها، و لهذا صنف كتبها على مذهب أنبدوقليس و فيثاغورس و أشياعهما أصحاب الاتجاه الغنوصي في الفلسفة، قال عنه صاعد : (وكان شديد الانحراف عن أرسطو طاليس عائباً له في مفارقتة، فعلمه أفلاطون وغيره من متقدمي الفلاسفة في كثير من آرائهم، وكان يزعم أنه أفسد الفلسفة وغير كثيرا في أصولها) (3). وينتقد ابن حزم مفهوم المكان المطلق و الزمان المطلق و النفس الكلية التي قال بها الرازي، مستعينا بأراء أرسطو وبفلسفته في الطبيعيات دون أن يوافق في النتائج في قدم العالم و قدم الزمان ، ولهذا فصل ابن حزم مفهوم الزمان و المكان و أثبت حدوثهما من خلال ردوده على الدهرية و على مذهب الرازي، ثم استدل على حدوث العالم بالبراهين الخمسة التي ساقها كنتيجة حتمية بعد أن عرض آراء القائلين بقدم العالم ، و نرى أن هناك اختلافا بيننا في سياق توظيف الأدلة بين ابن حزم و الكندي.

(1) الكندي «كتاب الكندي إلى المعتصم» ص 47، 50، الماتريدي «كتاب التوحيد» ص 12

(2) أبو بكر الرازي طبيب المسلمين غير مدافع، وأحد المشهورين في المنطق و الهندسة و غيرها من علوم الفلسفة. ألف كتابا كثيرا في الطب، توغل في العلم الإلهي، و انتحل مذاهب خبيثة توفي 361 هـ. انظر: صاعد «طبقات الأئمة» ص 95. و انظر: القفطي «تاريخ الحكماء» ت جوليوس ليار، ألمانيا 1903م ص 371.

(3) صاعد، طبقات الأئمة ص 96 .

أراد ابن حزم من براهينه أن تكون أدلة عقلية و شرعية معاً، فالبراهين الخمسة أساسها آيات قرآنية مثل قوله تعالى: ﴿وَأَمْصَوْ كُلَّ شَيْءٍ عَدَاً﴾ الجن/28 وقوله تعالى: ﴿وَكَانَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ مُّبِينًا﴾ النساء/126 و قوله تعالى: ﴿وَكَلُّ شَيْءٍ عِنْدَهُ بِحِفْظٍ﴾ الرعد/8. و يرى أحد الباحثين «أن حجج و براهين ابن حزم على حدوث العالم، هي أساسا براهين شرعية، قاعدتها و منطلقها آيات قرآنية، أشرنا إليها، حقا، إن الضرورات الكلامية و الجدلية، أضفت عليها صبغة سجالية جدلية، إلا أن هذا لا ينزع عنها صبغتها الرامية إلى البحث عن دلائل و مرتكزات للقضايا المتعلقة بجليل الكلام، من النص الديني نفسه، دون ما أي هاجس توفيقى» (1). وبذلك تكون حجج ابن حزم تعكس محاولة إضفاء المعقولية على النص نفسه و استنباط أدلة عقلية منه أي التمرکز داخل الشرع مع محاولة تأسيسه عقليا، وهو المشروع الذي دافع عنه ابن رشد في الاستدلال على وجود الله (2).

المنصف الثاني: وهي الأدلة التي جاء ذكرها مجتمعة في القرآن الكريم، وكلها تحت الإنسان

على استعمال عقله لاكتشاف دلائل قدرة الله تعالى و بيان عظمتة و حكمته، و عنايته بمخلوقاته، إذا كان القرآن الكريم كتاب الله المسطور فإن الكون كتابه المنظور، ولهذا بحثنا تعالى على استعمال العقل والنظر، و تدبير القرآن و فهم معانيه.

وقد استدلل ابن حزم على وجود الله تعالى بما في الفلك من نظام عجيب، و صنعة متقنة، و نقلة

زمانية، و حركة دورية، وهي أدلة لها شواهد قرآنية من مثل قوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ ﴿۱۷﴾ وَإِلَى السَّمَاءِ كَيْفَ رُفِعَتْ ﴿۱۸﴾ وَإِلَى الْجِبَالِ كَيْفَ نُصِبَتْ ﴿۱۹﴾ وَإِلَى الْأَرْضِ كَيْفَ سُطِحَتْ﴾ العاشية 17-19. و تتمثل قوة هذه الأدلة في كونها مستمدة من المحسوس سهولة التناول،

ليست مستعصبة الفهم على كثير من الناس، فهي أشد قوة و رسوخا في الذهن و نظرا لكثرتها و تكرارها فهي أدلة تخاطب العقل و القلب معاً، و تتببه الإنسان من غفلته و تحذ من غطرسته و قال

تعالى: ﴿عَالِمَاتُمْ أَشَدَّ خَلْقًا أَمِ السَّمَاءَ بَنَمَا ﴿۲۰﴾ رَفَعَ سَمَكَمَا نَسَوْنَا مَا ﴿۲۱﴾ وَ أَعْطَشَ لَبِئَمَا وَ أَعْرَجَ هُمَا ﴿۲۲﴾ وَ الْأَرْضَ بَعْدَ ذَلِكَ دَحَمَا ﴿۲۳﴾ أَعْرَجَ وَنَمَا مَاعَهَا وَ مَرَعَمَا ﴿۲۴﴾ وَ الْجِبَالَ أَرْسَمَا ﴿۲۵﴾ مَتَاعَمَا لَكُمْ وَ أَنْعَمَكُم﴾ النازعات/27، 33. و قد استدلل ابن حزم بحركة الأفلاك و دورانها على وجود الله

(وهذه هي طريقة أرسطو في استدلاله على المحرك الأول، و التشابه ظاهر في طريقة الاستدلال، لكن ابن حزم و إن تأثر بأرسطو فلم يقتف أثره تماما لأنه يختلف عنه من حيث أن الأخير لا يرى أن الله خالق للعالم، و إنما هو علة له» (3). بينما يرى ابن حزم أنه لا بد ضرورة من مؤشر ليس مؤشرا فيه، وليس هو شيئا مما في العالم فهو بالضرورة الخالق الأول الواحد تبارك و تعالى» (4). و بذلك تظهر براعة ابن حزم في توظيفه الأدلة الشرعية و الأدلة العقلية للبرهنة على حدوث العالم.

(1) سالم بغوث، ابن حزم والفكر الفلسفي ... ص 337.

(2) انظر الوهدر الخمسة من 338.

(3) ابن حزم و موقفه من الإلهيات ص 137.

(4) الفصل 22:1.

الفصل الثالث

تنزيه الذات و الصفات

البحث الأول: نفي الجسمية و المكاتية و الزمانية و الحركة

البحث الثاني: نفي الصورة

البحث الثالث: الماهية

البحث الرابع: الصفات

البحث الخامس: الأسماء

البحث الأول

الجسمية و المكانية و الزمانية و الحركة

(1) نفي الجسمية :

يرى ابن حزم أن من توحيده الله عز وجل و نفي التشبيه عنه نفي الجسمية، فقد ذهبت طائفة إلى القول بأن الله تعالى جسم محدود و عريض عميق طويل، طوله مثل عرضه، و عرضه مثل عمقه، نور ساطع له قدر من الأقدار، بمعنى أن له مقدارا في طوله و عرضه و عمقه لا يتجاوزه في مكان دون مكان كالسيكة الصافية يتلأل كاللؤلؤة المستديرة من جميع جوانبها، ذو لون و طعم و رائحة و مجسة لونه هو طعمه، و هو رائحته، و هو مجسته، و هو نفسه، لون لم يثبت لونا غيره، و أنه يتحرك و يسكن و يقوم و يقعد؛ (1) و هو قول هشام بن الحكم.

و قد لخص ابن حزم أدلة المجسمة على صحة مذهبها بقولها: ((أنه لا يقوم في المعقول إلا جسم أو عرض، فلما بطل أن يكون تعالى عرضا ثبت أنه جسم، كما أن الفعل لا يصح إلا من جسم، و البارئ فاعل، فوجب أنه جسم، كذلك يجوز وصفه بأنه جسم لا كالأجسام كما نصفه بأنه حي لا كالأحياء، و عليم لا كالعلماء، ثم أن الله عز وجل وصف نفسه بصفات يدل ظاهرها على التجسيم مثل الوجه، و العين و اليد و القدم و غيرها؛ (2). و يرى ابن حزم أن مفهوم الجسم في اللغة يطلق على الطويل العريض العميق المحتمل للقسمه ذي الجهات الست التي هي فوق و تحت و وراء و أمام و يمين و شمال، فلا يعقل جسم إلا وهو مؤلف طويل عريض عميق (3) و هذا المفهوم لا يختلف عن مفهوم المتكلمين، فقد ذهب الباقلاني إلى أن حقيقة الجسم أنه مؤلف مجتمع بدليل قولهم رجل جسيم و زيد أجسم من عمرو؛ (4).

وينتقد ابن حزم المجسمة فيقول: ((وأما قولهم أنه لا يقوم في المعقول إلا جسم أو عرض، فهذا قسمة ناقصة وإنما الصواب أنه لا يوجد في العالم إلا جسم أو عرض وكلاهما يقتضي بطبيعته وجود محدث له فالضرورة نعلم أنه لو كان محدثها جسما أو عرضا لكان يقتضي فاعلا فعله ولا بد، فوجب بالضرورة أن فاعل الجسم والعرض ليس جسما ولا عرضا، وهذا برهان يضطر إليه كل ذي حس بضرورة العقل ولا بد، وأيضا فلو كان البارئ تعالى عن إحادهم جسما لإقتضى ذلك ضرورة أن يكون له زمان ومكان هما غير ذلك، وهذا إبطال التوحيد و إيجاب الشرك معه تعالى لشئتين سواء، وإيجاب أشياء معه غير مخلوقة وهذا

(1) الأشعري، مقالات الإسلاميين 281/1

(2) أنظر: الفصل 117/2، 118.

(3) 118، 117/2، 118.

(4) الباقلاني (أبو بكر) "تمهيد الأوائل و تلخيص الدلائل" تحقيق عماد الدين أحمد حيدر، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط أولى 1407 هـ 1987 م ص 220، و أنظر: الجويني "الإرشاد" ص 61.

كفر (1) ، أما قولهم بأن الباري تعالى جسم، بمعنى أنه شيء غير مؤلف فيرده ابن حزم بقوله: «لو كان الشيء و الجسم بمعنى واحد لكان العرض جسما لأنه شيء، و هذا باطل يتعين و الحقيقة هي أنه لا فرق بين قولنا شيء و قولنا موجود و حق و حقيقة و مثبت فهذه كلها أسماء مترادفة على معنى واحد» (2) .
و بناء على ذلك أم يحزم ابن حزم أن نعصف الله تعالى بالجسمية قياسا على كونه حيا لا كالأحياء و شيئا لا كالأشياء لأنه «لم يأت نص بتسميته تعالى جسما، و لا قام البرهان بتسميته جسما، بل البرهان مانع من تسميته بذلك، و لو أتانا نص بتسميته جسما لوجب علينا القول بذلك» (3) .

و أما قول المجسمة أننا نسمي الله فاعلا كما نسمي أنفسنا فاعلين فإنه يوجب تشبيها، فيرد عليهم ابن حزم بأن هذا لا يوجب تشبيها لأنه اشتراك في التسمية فقط أما التشبيه «فيكون بالمعنى الموجود في كلا المتشبهين لا بالأسماء، و هذه التسمية إنما هي اشتراك في العبارة فقط» (4) . أما النص من القرآنية والأحاديث النبوية التي توهم التجسيم فإن لها وجوها ظاهرة خارجة على خلاف ما اعتدوه و تأولوه .
وقد استفاد ابن حزم من ردود المتكلمين ، و لا سيما الباقلائي والمعتزلة رغم انتقاده لهم بالطريقة في تقرير الحقائق .

2) نفي المكانية و الزمانية عنه تعالى:

المكان عند ابن حزم هو «المحيط بالمتمكن فيه من جهاته أو من بعضها، و هو ينقسم إلى قسمين : إما مكان يتشكل المتمكن فيه بشكله كالبر أو الماء في الحابية و ما أشبه ذلك. إما مكان يتشكل هو بشكل المتمكن فيه كالماء لما حل فيه من الأجسام و ما أشبهه» (5) ، أما الزمان فيعرفه بأنه «مدة وجود الجرم ساكنا أو متحركا أو مدة وجود العرض في الجسم، و يعمله أن نقول هو مدة وجود الفلك و ما فيه من الحوامل و المحمولات» (6) ، و مفهوم الزمان الذي قال به ابن حزم هو محل الاتفاق بين المتكلمين، و قد قال به الكندي من الفلاسفة، و هو مذهب أرسطو، و قد أنكر ابن حزم مقولة المكان و الزمان المطابقين التي قال بها الرازي لأن القول بها يؤدي إلى إثبات قدماء مع الله عز وجل (7) ، و ذهب ابن حزم إلى القول أن من توحيد الله عز وجل و نفي التشبيه عنه، نفي المكانية و الزمانية عنه تعالى، فقال: «إن الله تعالى لا في مكان ولا في زمان أصلا و هو قول الجمهور من أهل السنة و به نقول و هو الذي لا يجوز نفيه» (8) .

(1) الفصل 117/2

(2) المصدر نفسه، ص 118

(3) المصدر نفسه، ص 118

(4) المصدر نفسه، ص 180

(5) المصدر نفسه، ص 25/1

(6) المصدر نفسه، ص 25

(7) المصدر نفسه، ص 25

(8) المصدر نفسه، ص 185/2

واستدل على نفي المكان بقوله تعالى: ﴿أَلَا إِنَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ مُّحِيطٌ﴾ (فصلت/54) فقال: ((فهذا يوجب ضرورة أنه تعالى لا في مكان إذ لو كان في المكان لكان المكان محيطاً به من جهة ما، أو من جهات و هذا منتهى عن الباري تعالى بنص الآية المذكورة، و المكان شيء بلا شك، فلا يجوز أن يكون شيء في مكان و يكون هو محيطاً بمكانه هذا محال في العقل يعلم امتناعه ضرورة)) (1) كما أنه ((لا يكون في مكان إلا ما كان جسماً أو عرضاً في جسم هذا الذي لا يجوز سواه، و لا يتشكل في العقل و الوهم غيره البتة، وإذا انتفى أن يكون الله عز وجل جسماً أو عرضاً فقد انتفى أن يكون في مكان أصلاً)) (2)، و كذلك ((وما كان في مكان فإنه متناهٍ بتناهي مكان و هو ذو جهات ست أو خمس متناهية في مكانه و هذه كلها صفات الجسم)) (3) و الله تعالى منزّه عن الجسمية.

و استدل على نفي المكانية و الزمانية عنه بقوله تعالى: ﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَا آدَنُو مِنْ ذَلِكَ وَ لَا أَكْثَرُ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا﴾ (المحاذلة/7) قال ابن حزم: ((فإنما أضاف تعالى الأينية المكانية إليهم لا إليه، بنص الآية، و لو كان تعالى في مكان، لكان متحداً بذلك المكان، تعالى الله عن ذلك، و لو كان عز وجل في مكان لم يكن في آخر، و هذه الآية موجبة نص ما قلنا، و هو تعالى خالق الأمكنة و الأزمنة كلها، فقد صح أنه لا في مكان و لا في زمان، ولو كان في زمان لكان ذا مبدأ، و لو كان ذا مبدأ لكان محدثاً، و المحدث يقتضي محدثاً، تعالى الله عن ذلك)) (4) و قد قال تعالى: ﴿هُوَ الْأَوَّلَ وَالْآخِرَ وَالظُّهُرَ وَالْبَاطِنَ﴾ (الحديد/3).

(3) نفي الحركة عنه تعالى:

مفهوم الحركة عند ابن حزم هو نقلة من مكان إلى مكان (5)، و هذا المفهوم للحركة هو مذهب المتكلمين، قال ابن تيمية: ((إن لفظ الحركة و الانتقال و التغير و التحول و نحو ذلك ألفاظ مجملة، فإن المتكلمين إنما يطلقون لفظ الحركة على الحركة المكانية، و هو انتقال الجسم من مكان إلى مكان بحيث يكون قد فرغ الحيز الأول و شغل الثاني، فأكثر المتكلمين لا يعرفون للحركة معنى إلا هذا)) (6). أما الفلاسفة فيطلقون الحركة على كل ما فيه تحول من حال إلى حال، و خروج من القوة إلى الفعل كما هو مذهب أرسطو (7) و هو الحركة عندهم على أربعة أنواع:

- (1) الفصل 8/158
- (2) محمد بن عظمة و المفصلة
- (3) المصدر نفسه، 8/188
- (4) ابن حزم، الدرر، ص 230، الفصل 2/123
- (5) الفصل 5/56، 57
- (6) ابن تيمية، شرح حديث النزول، المكتب الإسلامي، بيروت، ط السابعة 1412هـ/1991م، ص 179
- (7) المصدر نفسه، والصفحة

الحركة في الكم: و لها أربعة أوجه: التخلخل و هو ازدياد حجم الجسم من غير أن ينضم إليه جسم آخر، والتكاثف و هو عكس التخلخل، والنمو و هو زيادة الحجم مثل نمو النبات، و الذبول و هو عكس النمو. الحركة في الكيف: و هو تحول الشيء من صفة إلى صفة أخرى مثل اسوداد العنب و تغير طعمه أوراحته.

الحركة في الوضع: كحركة الفلك على نفسه فإنه لا يخرج عن مكانه، و كحركة الرحي فإنها لا تنتقل إلى حيز آخر.

الحركة في الأين: و هي الحركة المكانية، أي انتقال جسم من حيز إلى حيز آخر، و هي التي يتناولها المتكلمون في مباحثهم، فلا يطلقون اسم الحركة إلا على النقلة المكانية (1).

و أما أهل اللغة يطلقون لفظ الحركة على جنس الفعل، فكل من فعل فعلا فقد تحرك عندهم، لهذا يسمون أحوال النفس حركة، و يقولون تحركت فيه المحبة، و تحركت فيه الحمية، و تحرك غضبه، و سكن غضبه (2)، و قد أبطل ابن حزم قول من يصفون الله تعالى بالحركة فيقول: «إن الضرورة توجب أن كل متحرك فذ و حركة، و إن الحركة لمتحرك بها و هذا من باب الإضافة [...] فلو كان كل محرك متحركاً لوجب وجود أفعال لا أوائل لها و هذا قد أبطلناه فيما خلا من كتابنا بعون الله تعالى لنا و تأييده إيانا، فوجب ضرورة وجود محرك ليس متحركاً ضرورة و لا بد و هو الباري تعالى محرك المتحركات [...] لا إله إلا هو [...] و كل ذي حركة فهو ذو عرض محمول فيه فصح أنه تعالى ليس جسماً و لا متحركاً» (3). و يؤكد ابن حزم أن الباري لا تلحقه الحوادث فيقول: «إن الحركة و السكون مدة، و المدة زمان و قد بينا فيما خلا من كتابنا إن الزمان محدث فالحركة محدثة و كذلك السكون، و الباري تعالى لا يلحقه الحدث إذ لو لحقه محدثاً يقتضي محدثاً، فالباري تعالى غير متحرك و لا ساكن» (4)، و يوضح ابن حزم نقطة هامة في منهجه و هي: «أنه ليس كل ما نفي عن الله عز وجل و جب أن يوقع عليه ضده، لأننا ننفي عن الله تعالى السكون و لا يحل أن يسمى الله متحركاً، و ننفي عنه الحركة و لا يجوز أن يسمى ساكناً» (5).

(1) أنظر ابن تيمية «شرح حديث النزول» ص 180، و الأيجي، المواقف، ص 169، 170

(2) نفس المصدر ص 180

(3) ابن حزم الفصل 119/2

(4) المصدر نفسه ص 119

(5) المصدر نفسه ص 124

المبحث الثاني:

الصورة

نفي الصورة:

ذهب ابن حزم إلى نفي الصورة عن الله تعالى فقال: ((ان الصورة توجب أن كل الصورة في المتصور لمتصور، و هذا من باب الإضافة، فلو كان كل مصور متصورا لوجب وجود أفعال لا أوائل لها وهذا باطل، فوجب وجود مَصَوِّرٍ ليس مَتَّصِرًا ضرورة ولا بد، و هو الباري تعالى مَصَوِّرُ المصورات لا إله إلا هو، و كل جسم فهو ذو صورة، فصح أنه تعالى ليس جسما؛(1) ، و نفي الصورة عن الله تعالى هو نفي التشبيه و التمثيل، لأن الصورة لا تكون إلا في شيء مركب، قال البيهقي: ((الصورة هي التركب و المصور هو المركب، قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ مَا غَرَّبَكَ بِرَبِّكَ الْكَرِيمِ ﴿٥﴾ الَّذِي خَلَقَكَ فَسَوَّاكَ فَعَدَلَكَ ﴿٦﴾ فِي أَوْصُوَّةٍ مَا شَاءَ رَكَّبَكَ﴾ الإنظار / 6-8 . و لا يجوز أن يكون الباري مصورا و لا أن يكون له صورة، لأن الصورة مختلفة، و الهيئات متضادة، و لا يجوز إتصافه بجمعها لتضادها، و لا يجوز إختصاصه ببعضها إلا بمخصص لجواز حميعها على من حاز عليه بعضها، فإذا أختص ببعضها اقتضى مخصصا خصصه به، و ذلك يوجب أن يكون مخلوقا و هو محال فاستحال أن يكون مصورا، و هو الخالق الباري المصور؛(2) ، و لذلك قال الفلاسفة الإسلاميون بنفي الصورة عن الله، لأنها توهم التجسيم، قال الفارابي في الموجود الأول: ((و لا أيضا له صورة، لأن الصورة لا يمكن أن تكون إلا في مادة، و لو كانت له صورة لكانت ذاته مؤتلفة من مادة و صورة، و لو كان كذلك لكان قوامه بجزئية الذين منهما أتلف، و لكان لوجوده سبب، فإن كل واحد من أجزاءه سبب لوجود جملة، وقد وضحت أنه سبب أول؛(3) ، أما ما جاء في الحديث عن أبي هريرة عن النبي -صلى الله عليه و سلم- قال: ﴿خَلَقَ اللهُ أَدَمَ عَلَى صُورَتِهِ، طُولُهُ سِتُونَ ذِرَاعًا، فَلَمَّا خَلَقَهُ قَالَ: إِذْهَبْ فَسَلِّمْ عَلَيَّ أَوْ لَانِكَ نَفْسٌ مِنَ الْمَلَائِكَةِ، جُلُوسٌ، فَاسْتَمِعَ مَا يَحْيَوْنُكَ، فَإِنَّمَا تَحْيَيْتُكَ وَ تَحْيِيَةُ ذُرِّيَّتِكَ، فَقَالَ السَّلَامُ عَلَيْكُمْ، فَقَالُوا: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَ رَحْمَةُ اللهِ، فزادوه، و رحمة الله، فكل يدخل الجنة على صورة آدم، فلم يزل الخلق ينقص بعده حتى الآن؛(4).

(1) الفصل 2/119

(2) البيهقي، كتاب الأسماء و الصفات، تحقيق، محمد زاهد الكوثري، دار احياء التراث العربي، بيروت د. ت، ص 289.

(3) الفارابي، المدينة الفاضلة وكتاب الملة، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر د. ت، ص 4.

(4) أنظر: صحيح البخاري: كتاب الاستئذان باب بدء السلام ج 7 ص 125، صحيح مسلم: كتاب الصلاة باب النهي عن ضرب الوجه ج 8 ص 32، مسند الإمام أحمد ج 2 ص 251، 315، 323، 463، 519.

و للعلماء فيه وجهان :

1- هناك من حمل الضمير الوارد في (صورته) على المضروب، كما في رواية أبي هريرة أن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال ﴿ إذا قاتل أحدكم فليجنب الوجه فإن الله خلق آدم على صورته ﴾ (1) قال ابن خزيمة ((توهم بعض من لم يتحر العلم أن قوله على (صورته) يريد صورة الرحمن عز ربنا وجل عن أن يكون هذا معنى الخبر بل معنى قوله خلق آدم على صورته الهاء في الموضع كناية عن اسم المضروب والمشتوم ، أراد -صلى الله عليه وسلم- أن الله خلق آدم على صورة هذا المضروب الذي أمر الضارب باجتنابه وجهه بالضرب والذي فبح وجهه ، فزجر -صلى الله عليه وسلم- أن يقول ووجهه من أشبه وجهك لأن وجه آدم شبيه وجه بنيه)) (2)

2- وهناك من اعتبر أن الضمير الذي في (صورته) عائد إلى الله سبحانه وبه قال ابن حزم: ((فهذه اضافة ملك يريد الصورة التي تخيرها الله سبحانه ليكون آدم مصور عليها ، وكل فاضل في طبقته فإنه ينسب إلى الله عز وجل كما تقول بيت الله عن الكعبة ، والبيوت كلها بيوت الله تعالى [...] وكما تقول في جبريل وعيسى -عليهما السلام- روح الله ، والأرواح كلها لله عز وجل ملك له. وكالقول في ناقة صالح -عليه السلام- ناقة الله والنوق كلها لله عز وجل)) (3) ، إلا أن هناك اعتراضاً على هذا التأويل : فالصورة لا تضاف إلى الله كإضافة خلقه إليه ، خصوصاً عند من اعتبرها من الصفات القائمة بالذات ، فهي مثل صفة السمع والبصر والكلام وغيرها من الصفات .

وبقي وجه آخر ، ضمن من حمل إضافة الصورة إلى الله تعالى ، وهو اعتبار الصورة صفة ، فقد وصف الله نفسه بأنه حي ، قادر ، مرید ، سميع ، بصير ، و وصف آدم بأن له سمعا وبصرا وكلاما وإرادة وقدرة وإن كانت صفات الله قديمة ، وصفات الإنسان حادثة ، والاشتراك في الأسماء والصفات لا يعني الاشتراك في الذات ، وقد سنل الشبلي -رحمه الله- عن معنى الحديث فقال: ((خلقه الله على الأسماء والصفات لا على الذات)) (4) .

وأما ما جاء في إحدى الروايات بلفظ (على صورة الرحمن) مثل رواية ابن خزيمة قال : حدثنا يوسف بن موسى قال ثنا جرير عن الأعمش عن حبيب بن أبي ثابت عن عطاء بن أبي رباح عن عمر قال : قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم- : ﴿ لا تقبحوا الوجه فإن ابن آدم خلق على صورة الرحمن ﴾ وروى الثوري هذا الخبر مرسل غير مسند حدثناه أبو موسى محمد بن المنثري قال ثنا عبد الرحمن بن مهدي قال

(1) سبق تخريجه في هذا الفصل . ص 74

(2) ابن خزيمة ، كتاب التوحيد ، وإثبات صفات الرب (عز وجل) ، تعليق محمد خليل هراس ، دار الجيل بيروت ومكتب الكليات الأزهرية القاهرة ، ط 1408 هـ / 1988 م ، ص 37

(3) ابن حزم ، الفصل 167/2 ، 1268 ، وانظر ابن خزيمة (كتاب التوحيد) ص 39

(4) الغزالي (أبو حامد) ، كتاب الإملاء في اشكالات الإحياء ، (ضمن ملحق إحياء علوم الدين للغزالي) ، دار المعرفه بيروت لبنان ، ط 38 .

ثنا سفيان عن حبيب بن أبي ثابت عن عطاء قال رسول -صلى الله عليه وسلم- : «لا يقبح الوجه فإن ابن آدم خلق على صورة الرحمن» وفي سند الحديث مقال ،قال عنه ابن خزيمة : «والذي عندي في تأويل هذا الخبر إن صح من جهة النقل موصولا ،فإن في الخبر عللا ثلاثا ،إحداهن أن الثوري قد خالف الأعمش في إسناده ،فأرسل الثوري ولم يقل عن ابن عمر ،والثانية ،أن الأعمش مدلس لم يذكر أنه سمعه من حبيب بن أبي ثابت ،والثالثة ، أن حبيب بن أبي ثابت أيضا مدلس لم يعلم أنه سمعه من عطاء . فإن صح هذا الخبر مسندا - بأن يكون الأعمش قد سمعه من حبيب بن أبي ثابت . وحبيب قد سمعه من عطاء بن أبي رباح وصح أنه عن ابن عمر على ما رواه الأعمش- فمعنى هذا الخبر عندنا أن إضافة الصورة إلى الرحمن في هذا الخبر إنما هو إضافة الخلق إليه ،لأن الخلق بضاف إلى الرحمن إذ الله خلقه وكذلك الصورة تضاف إلى الرحمن لأن الله صورها»(1) ،وبذلك يكون معنى الخبر: أن ابن آدم خلق على الصورة التي خلقها الرحمن حين صور آدم ثم نفخ فيه الروح (2) وقال البيهقي معلقا على هذه الرواية : «ويحتمل أن يكون لفظ الخبر في الأصل كما روينا في حديث أبي هريرة فأداء بعض الرواة على ما وقع قلبه من معناه»(3) ، وقد سبق ذكر حديث أبي هريرة الذي أخرجه البخاري .

وذهب ابن قتيبة إلى إثبات الصورة لله ،فقال : «والذي عندي -والله تعالى أعلم- أن الصورة استب بأعجب من اليدين والأصابع والعين ، وإنما وقع الألف لتلك لمجبتها في القرآن ووقعت الوحشة من هذه لأنها لم تأت في القرآن ، ونحن نؤمن بالجميع ولا نقول في شيء منه بكيفية ولا حد»(4) .

والى هذا الرأي مال الدكتور أحمد بن ناصر الحمد في دراسته عن " ابن حزم وموقفه من الإلهيات " بعد أن عرض موقف ابن حزم في نفي الصورة فقال : «فلهذا نقول أن لله تبارك وتعالى صورة يعرفها من عبده إذا راه يوم القيامة وهي صورة تليق بجلاله وعظمته لا تشبه المخلوقات ولا يحيط بها الإدراك ، ولا يعرف كنهها إلا هو تعالى وتقدس عن مشابهة الممكنات»(5) . واستدل على صحة قوله بما ورد من الأحاديث الصحيحة التي جاء فيها ذكر الصورة . فعن أبي سعيد الخدري -رضي الله عنه- أن أناسا في زمن النبي -صلى الله عليه وسلم- قالوا : يا رسول الله هل نرى ربنا يوم القيامة ؟ قال النبي -صلى الله عليه وسلم- : نعم ، هل تضارون في رؤية الشمس بالظهيرة ، ضوء ليس فيها سحاب ، قالوا : لا . قال صلى الله عليه وسلم - : ما تضارون في رؤية الله عز وجل يوم القيامة إلا كما تضارون في رؤية أحدهما ، إذا كان يوم القيامة أذن مؤذن تتبع كل أمة ما كانت تعبد ، فلا يبقى من كان يعبد غير الله من الأصنام

(1) ابن خزيمة ، كتاب التوحيد ، ص 38، 39.

(2) البيهقي ، ص 39.

(3) البيهقي ، الأسماء والصفات ، ص 291.

(4) ابن قتيبة ، تأويل مختلف الحديث ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، د.ت. ، ص 150.

(5) ابن حزم ، وموقفه من الإلهيات ، د أحمد بن ناصر الحمد ، طبع شركة العسكان ، الرياض ، طبعة أولى 106 هـ .

1986م . ص 182 .

والانكساب إلا يتساقطون في النار، حتى إذا لم يبق إلا من كان يعبد الله برا وفاجرا وغبرات أهل الكتاب فيدعى اليهود فيقال لهم : ما كنتم تعبدون ؟ قالوا : كنا نعبد عزيرا ابن الله، فيقال لهم : كذبتُم ما اتخذ الله من صاحبة ولا ولد، فماذا تبغون ؟ قالوا : عطشنا ربنا فاسقتنا، فيشار ألا تردون ؟ فيحشرون إلى النار ، كأنها سراب يحطم بعضها بعضا، فيتساقطون في النار ، ثم يدعى النصارى فيقال لهم : ما كنتم تعبدون ؟ قالوا : كنا نعبد المسيح ابن الله، فيقال لهم : كذبتُم ، ما اتخذ الله من صاحبة ولا ولد، فيقال لهم : ماذا تبغون ؟ فكذلك مثل الأول . حتى إذا لم يبق إلا من كان يعبد الله من بر أو فاجر ، أتاهم رب العالمين في أدنى صورة من التي رأوه فيها فيقال : ماذا تنتظرون ، تتبع كل أمة ما كانت تعبد قالوا : فارقنا الناس في الدنيا على أفقر ما كنا إليهم ولم نصاحبهم ، ونحن ننتظر ربنا الذي كنا نعبد، فيقول : أنا ربكم فيقولون : لا نشرك بالله شيئا، مرتين أو ثلاثا (1) .

والناظر في هذه المسألة يرى أن موقف ابن حزم في نفي الصورة عن الله تعالى موافق لما ذهب إليه أكثر العلماء ، و يظهر ذلك جليا في معارضتهم لابن قتيبة، حيث شاروا عليه و طرحوا قوله (2). أما الصورة المذكورة في الحديث فقد أولها العلماء وفق ما تقتضيه اللغة وبوحبه التنزيه، فحملوا الصورة على معنى الصفة فتوضع الصورة موضع الصفة، أو أن المذكور من المعبودات ، في أول الحديث ، إنما هم صور وأجسام كالشمس والقمر والطواغيت ونحوها، ثم لما عطف عليها ذكر الله سبحانه خرج الكلام فيه على نوع من المطابقة، فقيل يأتيهم الله في صورة كذا، إذ كانت المذكورات قبله صوراً وأجساماً (3) فالله عز وجل ليس بذي صور ولا هيئة، لأن الصورة تقتضي الكيفية وهي عن الله وعن صفاته منفية .

(1) صحيح البخاري: كتاب المواقيت باب فضل صلاة العصر ج1 ص 139، وك التوحيد، باب قول الله تعالى (وحوه يومئذ ناضرة) ج8 ص 179، 181. وصحيح مسلم: كتاب الإيمان باب معرفة طريق الروبة ج1 ص 112، 114، سنن أبي داود: كتاب السنن باب في الروبة ج1 ص 233، 234، رقم الحديث: 4730، 4731، ولم يذكر فيه لفظ الصورة. سنن الترمذي: أبواب صفة الجنة، باب ما جاء في أهل الجنة ج2 ص: 316 حديث رقم: 2072، دون ذكر الصورة. سنن ابن ماجه: المقامة، باب فيما أنكرت الجهمية ج1 ص 63، 64 حديث رقم: 177، 178، 179، 180.

(2) الغزالي «الإملاء في إشكالات الأحياء» (ضمن ملحق أحياء علوم الدين) 5/32، 33.

(3) البيهقي «الأسماء والصفات» ص 296/297.

المبحث الثالث :

الماهية

ذكر الأشعري، في مقالاته، اختلاف المرجحة في ماهية الباري عز وجل إلى فريقين :

قال قائلون : لله ماهية لا ندركها في الدنيا ، وأنه يخلق لنا في الآخرة حاسة سادسة فندرك بها ماهيته .

وقال قائلون منهم بإنكار ذلك ونفيه (1). كما ذكر ابن حزم اختلاف المعتزلة في ماهية الله عز وجل إلى فريقين : ذهب فريق منهم إلى أن الله تعالى لا ماهية له . وذهب ضرار بن عمرو (2) إلى أن الله تعالى له ماهية لا يعلمها غيره (3) وأن المؤمنين يرونها يوم القيامة بحاسة سادسة (4) .

ومذهب أهل السنة هو إثبات ماهية الله عز وجل، إذ يرى ابن حزم أن ماهيته تعالى هي أنيته نفسها (5) وأنية الشيء هي إثبات وجود الشيء فقط ، وهي جواب السائل بهل؟ أما الماهية فهي جواب السائل بما هو أو هو سؤال عن حقيقة الشيء وذاته ، فمن أبطل الماهية فقد أبطل حقيقة الشيء التي سأل عنها بما هو ؟ (6) وقد إحتج من أنكر الماهية بقوله: أن الماهية لا تخلو من أن تكون هي الله ذاته ، أو تكون غيره ، فلو قلنا إن الماهية هي غيره ، فقد أثبتنا أن الماهية أزلية مع الله تعالى وهذا شرك . وإذا قلنا أنها هي الله وأنها نجهلها ولا نعلمها ، فمعنى ذلك أننا لا نعلم ما الله عز وجل وهذا كفر به ، وكذلك الأمر لو كانت له ماهية لكانت له كيفية (7) .

ويجيب ابن حزم على هذه الاعتراضات المبنية على الجهل بحدود الكلام، ووقوع الأسماء على المسميات لأن الماهية جواب سؤال السائل بما هو ؟ وهو سؤال عن حقيقة الشيء وذاته ، ومن أنكر الماهية فقد أبطل حقيقة الشيء التي سأل عنها . وفيما يتعلق بالباري فإن من سأل عن الماهية كمن سأل عن الأنية والجواب في كليهما واحد ، لأن من أثبت وجود الله فقد أثبت وجود ماهيته .

وأما احتجاجهم، بأنه لو كانت له ماهية لكانت له كيفية ، فيرد ابن حزم عليه بقوله: (وقد بينا وبان لكل ذي عقل أن السؤال بما هو الشيء غير السؤال بكيف هو الشيء ؟، وأن المسؤول عنه بإحدى اللفظتين

(1) مقالات الإسلاميين 234/1.

(2) ضرار بن عمرو : معتزلي جلد ، له مقالات خبيثة قال : يمكن أن يكون جميع من يظهر الإسلام كفاراً في الناطق، لجواز ذلك على كل فرد منهم في نفسه، و له مقالات ينفرد بها عن المعتزلة إذ يخالفهم في خلق الأفعال و أن الأحسام أعراض مجتمعة. ابن حجر ، لسان الميزان 3/ص 239-240 .

(3) الفصل 2/174.

(4) البغدادي(عبد القاهر) الفرق بين الفرق منشورات دار الأفاق الجديدة ، بيروت ، ط الخامسة 1402هـ/1982م ص 201، 202.

(5) الفصل 2/174.

(6) الماهية بنفسها ص 174.

(7) الله بنفسه ص 174.

المذكورتين غير المسؤول عنه بالأخرى ، وأن الجواب عن إحداهما غير الجواب عن الأخرى ، بيان ذلك أن السؤال بما هو إنما هو سؤال عن ذاته واسمه ، وأن السؤال بكيف هو ، إنما هو سؤال عن حاله وأعراضه وهذا لا يجوز أن يوصف به البارئ تعالى ، فلاح الفرق ظاهراً (1) .

فما هي الله عز وجل لا أحد يعلم حقيقتها إلا هو ، ولا نعرف جواباً عليها أكثر مما أجاب به موسى عليه السلام قال تعالى: ﴿ قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴾ قَالَ رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِنْ كُنْتُمْ مُوقِنِينَ ﴿ قَالَ لِمَنْ حَوْلَهُ أَلَا تَسْتَمِعُونَ ﴾ قَالَ رَبُّكُمْ وَرَبُّ آبَائِكُمُ الْأُولِينَ ﴿ قَالَ إِنَّ رَسُولَكُمْ الَّذِي أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ لَمَجْنُونٌ ﴾ قَالَ رَبِّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِنْ كُنْتُمْ تَخْفَلُونَ ﴿ الشعراء/ 23-28 .

قال ابن حزم: إني لا جواب لها هنا لا في علم الله تعالى ولا عندنا إلا ما أجاب به موسى - عليه السلام - لأن الله تعالى حمد ذلك منه وصدق فيه ، ولو لم يكن جواباً صحيحاً تاماً لا نقص فيه لما حمده الله (2) ، وهذا الذي قاله ابن حزم غير مسلم به على إطلاقه ، صحيح عندنا أنه لا جواب عن الماهية إلا ما أجاب به موسى عليه السلام ، أما في علم الله تعالى فلا أحد يحدد إجابة الله عز وجل ، فهو أعلم بحقيقة ذاته وصفاته والدليل هو ما ذهب إليه ابن حزم بنفسه أنه من أنكر الماهية فقد أنكر حقيقة الشيء ، وما أن ماهية الله لا نعلمها ، فقد كان جواب موسى بالصفات الدالة على الله عز وجل .

أما ابن كثير فقد ذهب إلى القول بأن سؤال فرعون ليس سؤالاً عن الماهية (فعند قوله تعالى: ﴿ وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴾ أي قال له فرعون : ومن هذا الذي تزعم أنه رب العالمين غيري ؟ هكذا فسره علماء السلف وأئمة الخلف ، حتى قال السدي هذه الآية كقوله تعالى: ﴿ قَالَ فَمَنْ رَبُّكُمْ يَا مُوسَى ﴾ قَالَ رَبُّنَا الَّذِي أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ قَلْبَهُ ثُمَّ هَدَى ﴿ طه 49-50 . قال : ومن زعم من أهل المنطق وغيرهم أن هذا سؤال عن الماهية فقد غلط ، فإنه لم يكن مقراً بالصانع حتى يسأل عن الماهية ، بل كان جاحداً له بالكافة فيما يظهر (3) . والراجح - والله أعلم - أن سؤال فرعون يحتمل الوجهين معاً ، ففيه استفهام عن ماهية الإله الذي يدعو إليه موسى عليه السلام ، وفيه استنكار له لأنه دعا إلى عبادة رب العالمين ، بينما كان فرعون يزعم أنه هو الإله ، ولهذا قال القرطبي عند قوله تعالى: ﴿ وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴾ (ر) فاستفهمه استفهاماً عن مجهول من الأشباه ، فقال مكي وغيره : كما استفهم عن الأحناس فلذلك استفهم بما . قال مكي : وقد ورد له استفهام بمن في موضع آخر ويشبه أنها مواطن ، فأتى موسى بالصفات الدالة على الله من مخلوقاته التي لا يشترك فيها مخلوق ، وقد سأل فرعون عن الجنس ولا جنس لله تعالى ، لأن الأجناس محدثة ، فعلم موسى جهله فأضرب عن سؤال و أعلمه بعظيم قدرة الله تعالى التي تبين للسامع أنه لا مشاركة لفرعون فيها (4) وبذلك يتبين أن سؤال فرعون لموسى - عليه السلام - سؤال عن الجنس و معرفة حقيقة الشيء .

(1) الفصل 2/175 .

(2) المصدر نفسه ، ص 174 .

(3) ابن كثير تفسير ابن كثير 107/5 .

(4) القرطبي (ابو عبد الله محمد) الجامع لأحكام القرآن ، دار لكتاب العربي ، د.ت ج 13 ص 98 .

المبحث الرابع :

الصفات

تعد مسألة الصفات من المسائل التي وقع فيها الخلاف بين المتكلمين وتعددت فيها آراؤهم، وليس الغرض في هذا المبحث التطرق إلى موضوع الصفات بالتفصيل، بقدر ما هو بيان موقف ابن حزم من هذه المسألة على وجه الإجمال، خصوصاً وقد كثر الحديث عن موافقته المعتزلة في نفي الصفات، ومن المعلوم أن الله عز وجل متصف بكل صفات الكمال، بمنزله عن جميع صفات النقصان (1) ومذهب سلف الأمة وأئمتها أن يوصف الله بما وصف به نفسه، وبما وصف به رسوله من غير تحريف ولا تعطيل، ومن غير تكيف ولا تمثيل، فلا ينفون عن الله ما أثبتته لنفسه، ولا يمثلون صفاته بصفات خلقه، بل يحلمون أن الله ليس كمثله شيء، لا في ذاته ولا في صفاته، ولا في أفعاله، فكما أن ذاته لا تشبه الذوات، فصفاته لا تشبه الصفات (2) (1) فهذه هي الطريقة التي سلكها السلف الصالح قبل ظهور مذاهب المتكلمين، وخوضهم في المسائل العقديّة، خصوصاً المعتزلة.

1- المعتزلة :

مذهب المعتزلة في توحيد الله، هو تنزيه صفاته عن صفات المخلوقين، وكلمة التوحيد هي السمة الأساسية في مذهبهم والأصل الأول من أصولهم الخمسة، قال أبو الحسين الخياط في كتابه الانتصار (1) وليس يستحق أحد منهم اسم الاعتزال حتى يجمع القول بالأصول الخمسة، التوحيد، والعدل، والوعد والوعيد، والمنزلة بين المنزلتين، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فإذا كملت في الإنسان هذه الخصال الخمس فهو معتزلي (2) .

لقد وجد المعتزلة النصارى يصفون الله بثلاثة أقاليم متحدة في جوهر واحد: أقنوم الأب، ويطاقونه على الذات الإلهية، وأقنوم الابن أي الكلمة، وأقنوم روح القدس أي الحياة، فهذه الأقاليم الثلاثة تشكل ذاتاً واحدة، فردوا عليهم بقولهم: «أن قولكم أنه تعالى جوهر واحد ثلاثة أقاليم مناقضة ظاهرة، لأن قولنا في الشيء أنه واحد، يقتضي أنه في الوجه الذي صار واحداً لا يتجزأ ولا يتبعض، وقولنا ثلاثة يقتضي أنه متجزئ، وإذا قلتم أنه واحد ثلاثة أقاليم كان في التناقض بمنزلة أن يقال في الشيء أنه موجود معدوم أو قديم محدث. وعلى أنه تعالى ليس بجوهر، إذ لو كان جوهرًا لكان محدثًا وقد ثبت قدمه، ففسد قولهم أنه جوهر واحد ثلاثة أقاليم (3)»، كما لا حظوا أن هناك طوائف من غلاة الشيعة ومشبهة أهل الحديث مالوا إلى تشبيه الله عز وجل بخلقهم، فقد ذكر أن داود الجواربي ومقاتل بن سليمان المحدث المشهور قد قالوا: «إن الله

(1) ابن تيمية «مجموع الفتاوى» تحقيق عبد الرحمن قاسم، مكتبة المعارف، الرباط المغرب 478/11.

(2) الخياط (أبو الحسين عبد الرحيم) «كتاب الانتصار والرد على ابن الرواندي الملحد» تحقيق د. نيرج، مكتبة الدار العربية للكتاب القاهرة، د.ت ص 126، 127.

(3) القاضي عبد الحبار «شرح الأصول الخمسة» المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر 1990م، 211/1.

جسم ، وأنه جثة على صورة الإنسان لحم ودم وشعر وعظم ، له حوارح وأعضاء من يد ورجل ولسان ورأس وعينين ، وهو مع هذا لا يشبهه غيره ولا يشبهه (1) ، وقد أصبح تيار التجسيم بهدد عقيدة المسلمين ، فلا تخلو طائفة ممن يقول بالتجسيم ، وأمام هذا الخطر المنفاقم وقف المعتزلة بدافعهم عن التوحيد ، فجردوا الذات الإلهية من كل ما يوهم التشبيه وقالوا: (إن الله واحد ليس كمثله شيء وهو السميع البصير ، وليس بجسم ، ولا شبح ، ولا صورة ، ولا لحم ، ولا دم ، ولا شخص ، ولا جوهر ، ولا عرض ، ولا بذى لون ، ولا طعم ولا رائحة ولا مجسة ، ولا بذى حرارة ولا رطوبة ولا يبوسة ، ولا طول ولا عرض ، ولا عمق ، ولا اجتماع ولا افتراق ، ولا يتحرك ولا يسكن ، ولا يتبعض ، وليس بذى أبعاد وأجزاء ، وجوارح وأعضاء ، وليس بذى جهات ، ولا بذى يمين وشمال وأمام وخلف وفوق وتحت ولا يحيط به مكان ، ولا يجرى عليه زمان ، ولا تجوز عليه المماساة ولا العزلة ولا الحلول في الأماكن . ولا بوصف بشيء من صفات الخلق الدالة على حدوثهم ... (2) ، فمن أجل تنزيه الله عز وجل ، ونفي التشبيه عنه ، لجأ المعتزلة إلى وصفه بصفات السلب (ليس كمثله شيء) ، ثم أثبتوا له بعض الصفات الإيجابية (وهو السميع البصير) ، فقالوا: (لم يزل عالما قادرا حيا ، ولا يزال كذلك ، لا تراه العيون ولا تدركه الأنصار ، ولا تحيط به الأوهام ، ولا يسمع بالأسماع ، شيء لا كالأشياء ، عالم قادر حي لا كالعلماء القادرين الأحياء وأنه القديم وحده و لا قديم غيره (3) . واعتبروا القدم أخص أوصاف ذاته ، فنفوا الصفات القديمة حتى لا يثبتوا قدماء مع الله عز وجل ، فقالوا : هو عالم بذاته ، قادر بذاته ، حي بذاته ، لا يعلم وقدرة وحياة ، لأنها صفات لو شاركته في القدم لأدى ذلك إلى تعدد القديم ، كما هي الحال عند النصارى . وذكر الشهرستاني أن مبحث الصفات لم يكن ناضجا في بداية أمره عند المعتزلة ، (وقد كان واصل حين عطاء بشرع فيها على قول الظاهر ، وهو الاتفاق على استحالة وجود إلهين قديمين أزليين ، قال : ومن أثبت معنى وصفة قديمة فقد أثبت إلهين ، وإنما شرعت أصحابه فيها بعد مطالعة كتب الفلاسفة وانتهى نظرهم فيها إلى رد جميع الصفات إلى كونه عالما قادرا ثم الحكم بأنهما صفتان ذاتيتان هما اعتباران للذات القديمة كما قاله الجبائي أو حالتان كما قاله أبو هاشم ، وميل أبو الحسين إلى ردهما إلى صفة واحدة ، وذلك عين مذهب الفلاسفة (4)) فالصفات الإلهية عند المعتزلة هي عين الذات ، ولا توصف بأنها مستقلة عنها ، وإلا وقعنا في القول بتعدد القدماء ، فالله عالم قادر حي بذاته ، لا يعلم وقدرة وحياة . وكان العلاف يقول : (إذا قلت أن الله عالم ثبت له علما هو الله ونفيت عن الله جهلا ودلت على معلوم كان أو يكون ، وإذا قلت قادر نفيت عن الله عجزا وأثبت له قدرة هي الله سبحانه ودلت على مقدور ، وإذا قلت لله حياة أثبت له حياة وهي الله ونفيت عن الله موتا (5) .

(1) الأشعري ، مقالات الإسلاميين 283/1 .

(2) المصدر نفسه ، ص 235/1 .

(3) المصدر نفسه ، الصفحة .

(4) الملل والنحل (على هامش الفصل) 58، 57/1 .

(5) مقالات الإسلاميين 245 /1 .

أما الآيات التي توهم التشبيه كذلك التي تثبت لله يدا ووجها وعينا وغيرها فقد أولها المعتزلة وفق منهجهم في تنزيه الله عز وجل ، فاليد تفيد القوة والسخاء والنعمة ، والوجه يفيد الذات ، والعين تفيد العلم والعناية وهكذا سائر آيات الصفات .

(2) الأشاعرة :

ذهبت الأشاعرة إلى إثبات الصفات لله تعالى ، وأنها قائمة بذاته ، فالله تعالى حي بقاء ، قادر بقدره ، مريد بإرادة ، عالم بعلم ، متكلم بكلام ، سميع بسمع ، وبصير ببصر ، فهذه الصفات قائمة بذاته لا هي هو كما قالت المعتزلة ، ولا هي غيره كما اعتقدت النصارى ، ومعنى ذلك أن الصفة ليست عين ذات الموصوف ، فالعلم غير العالم ، ولكن الصفة لا تقوم بذاتها بل بالذات فإذا عدت بقدره الله فقد عدت بصفة من صفاته ولم تعد بغير الله ، وهذه الصفات أزلية قائمة بذاته (1) وقد ألزم الأشاعرة المعتزلة في قولهم : أن الله عالم لنفسه وقادر لنفسه فهذا يعني أن يكون نفسه علما وقدره لأن حقيقة العلم ما به يعلم العالم ، والقدرة ما بها يقدر القادر (2) .

أما الصفات الخيرية مثل الوجه والعين واليد والقدم وغيرها من الصفات التي توهم التشبيه فقد تأولها الأشاعرة ، فأولوا الوجه بالذات ، واليد بالقدرة والنعمة ، والعين بالرؤية ، والاستواء بالاستيلاء والقهر ونفاذ القدر . وهكذا مع سائر الصفات الخيرية ، وقد تطرقنا إلى هذه المسألة عند حديثنا عن الصفات بالتفصيل (3) .

(3) رأي ابن حزم في الصفات :

يرى ابن حزم أن إطلاق لفظ الصفات على الله تعالى محال لا يجوز ، لأنه -تعالى- لم ينص في كلامه المنزل على لفظة الصفات ولا لفظ الصفة ، ولا حفظ عن النبي -صلى الله عليه وسلم- أن لله تعالى صفات ، ولا صح عن أحد من الصحابة -رضى الله عنهم- ، ولا عن أحد من خيار التابعين أو تابعي التابعين ، فلا يحل لأحد أن ينطق به ، ولو قلنا أن الإجماع قد تيقن على ترك هذه اللفظة لصدقنا ، فلا يجوز القول بلفظ الصفات ، ولا اعتقاده بل هي بدعة منكورة (4) .

ويذهب ابن حزم إلى القول بأن أول من اخترع لفظ الصفات هم المعتزلة و هشام بن الحكم ، ثم سلك سبيلهم قوم من أصحاب الكلام ، سلكوا غير مسلك السلف الصالح ، وربما أطلق هذه اللفظة من متأخري أئمة من الفقهاء ممن لم يحقق النظر فيها ، فهي وهلة من فاضل وزلة عالم (5) . وقد استدل ابن حزم على صحة مذهبه في نفي الصفات باللغة والنقل والعقل .

(1) المشهور ستاني ، الملل والنحل 1 / 122 ، البغدادي ، أصول الدين ص 90 .

(2) البغدادي ، كتاب أصول الدين ص 92 .

(3) فصل الصفات من هذا البحث ص 98 .

(4) أنظر : الفصل 2 / 120 ، 121 ، والدرء ص 262 .

(5) الخليل 2 / 121 .

أولاً : الاستدلال باللغة :

فمن ناحية اللغة فإنه لا تعقل الصفة و الصفات في اللغة التي نزل بها القرآن وفي سائر اللغات وفي وجود العقل وفي ضرورة الحس إلا أعراضاً محمولة في الموصوفين ، فإذا جوزوها غير أعراض بخلاف المعهود فقد تحكموا بلا دليل ، إذ إنما يصر إلى مثل هذا فيما ورد به نص ، ولم يرد قط نص بلفظ الصفات ولا بلفظ الصفة ، فمن المحال أن يؤتى بلفظ لا نص فيه يعبر به عن خلاف المعهود (1) فلفظ الصفة في اللغة العربية ، وفي جميع اللغات ، هو عبارة عن معنى محمول في الموصوف بها ، فلا معنى للصفة غير هذا . وهذا أمر لا يجوز إضافته إلى الله تعالى إلا أن يأتي نص بشيء أخبر الله تعالى به عن نفسه ، فنؤمن به وندري حينئذ أنه اسم علم لا مشتق من صفة أصلاً ، وأنه خبر عنه تعالى لا يراد به غيره عز وجل ، ولا يرجع منه إلى سواء (2) ، فالصفة لا تقع إلا على عرض مركب في جسم ، وهذا لا يجوز في حق الله تعالى . و مفهوم الصفة عند ابن حزم لا يختلف عن مفهومه عند الفلاسفة الغربيين ، فالصفة بمعناها الميتافيزيقي هي الخاصية الأساسية للمادة ، و يطلقون هذا المفهوم على الصفات الإلهية (3) ، و هذا المفهوم يتوافق مع مفهوم الأكانيم الثلاثة المكونة للذات الإلهية عند النصارى .

كما يلزمهم من ناحية اللغة أن « من أطلق أن لله صفة ، و صفات أن يطلق - ولا بد - أن له نعوتاً و نعوتاً ، و سمة و سمات ، لأنه لا فرق بين نعت ، و صفة ، و سمة في لغة العرب أصلاً ، و لم يأت بلفظ الصفة نص ، و لا إجماع متيقن ، فنجب الوقوف عنده ، دون ما كان في معناه ، وإنما قاله ابن له تعالى صفة استدلالاً و هذا يوجب عليهم ضرورة أن له - تعالى - نعوتاً ، و سمات ، و لا فرق (4) . »

ثانياً : الاستدلال بالقرآن والسنة :

استدل ابن حزم على نفي الصفات بما ورد من القرآن الكريم من الآيات مثل :

قوله تعالى : ﴿ إِنِّي إِذْ أَنزَلْتُ إِلَيْكَ الذِّكْرَ وَإِنِّي لَأَنزَلُ إِلَيْكَ الدُّرُودَ وَأَنَا اللَّهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴾ . النجم / 23 . قال ابن حزم : « فصح أن الأسماء لله - تعالى - وفي الدين لا يجوز أن تؤخذ إلا من القرآن ، أو عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - من نقل صحيح ، مسند ، و ما عدا هذا فباطل ، ولم يسم الله تعالى قط ، و لا رسوله - صلى الله عليه وسلم - و لا أحد من الصحابة رضی الله عنهم ، علم الله صفة له ، و لا القرآن صفة له ، تعالى ، و لا شيئاً مما ذكرناه ، (5) و منها قوله تعالى : ﴿ سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعَزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴾ الصافات 180 . قال ابن حزم عند هذه الآية : « فأنكر

(1) الفصل ، 173/2 .

(2) الفصل ، 159/2 وانظر : الدرّة ص 264 .

(3) Michel allard . le problème des attributs divins dans la doctrine d'al Asari et de ses premiers grands disciples . ed de l'imprimerie catholique Beyrouth 1965 .

(4) الدرّة ص 264 .

(5) الفصل ، 264 .

تعالى إطلاق الصفات جملة (1) . وقد جاء في حديث صحيح عن ابن أبي هلال أن أبا الرجال محمد بن عبد الرحمن حدثه عن أمه عمرة بنت عبد الرحمن ، وكانت في حجر عائشة زوج النبي -صلى الله عليه وسلم- عن عائشة أن النبي -صلى الله عليه وسلم- بعث رجلا على سرية ، وكان يقرأ لأصحابه في صلاته فيختم بـ ﴿قل هو الله أحد﴾ فلما رجعوا ذكروا ذلك للنبي -صلى الله عليه وسلم- فقال ﴿سألوه لأبي شيء ، يصنع ذلك﴾ فسألوه ، فقال : **لأنما صفة الرحمن ، وأنا أحب أن أقرأ بها ، فقال النبي -صلى الله عليه وسلم- ﴿أخبروه أن الله يحبه﴾ (2)** ، وقد ضعف ابن حزم هذا الحديث ، ولم يقبل بصحته . فقال : (إن هذه اللفظة أنفرد بها سعيد بن أبي هلال (3) وليس بالقوى ، قد ذكره بالتخايط يحيى وأحمد بن حنبل (4) .

كما أن الخير الواحد لا يفيد العلم ، وإنما يفيد الظن ، كما ذهب إليه أكثر أهل الأصول و معظم المتكلمين ، وغرض ابن حزم أن يلزم خصومه من المعتزلة والأشاعرة . لأن الخير الواحد عندهم لا يفيد العلم ولكنه يوجب العمل (5) .

وكذلك لو صح الحديث ، فليس فيه ما يثبت الصفات مثل العلم والقدرة والقوة والكلام والإرادة والسمع ... الخ وإنما فيه ﴿قل هو الله أحد﴾ خاصة صفة الرحمن ، وهذا الخبر تخصيص لقوله -قل هو الله أحد- وحدها . وهي خبر عن الله تعالى بما هو الحق (6) .

ثالثا : الاستدلال بالعقل :

أما من ناحية العقل فإن ابن حزم يرى أن من أثبت الصفات من العلم والقدرة والإرادة والسمع والبصر والكلام والحياة وأنها قديمة وأزلية ، فقد أثبت شركاء مع الله عز وجل ونقض توحيده ، لأنه إذا كان مع الله تعالى شيء غيره لم يزل معه ، فقد بطل أن يكون الله وحده بل قد صار له شريك في أنه لم يزل وهذا كفر مجرد ونصرانية محضة ، مع أنها دعوى ساقطة بلا دليل أصلا (7) .

1) الفصل 2/7 وأنظر : الدرّة ص 262 .

2) أخرجه البخاري في صحيحه : كتاب التوحيد ، (باب ما جاء في دعاء النبي -صلى الله عليه وسلم- أمته إلى التوحيد الله تبارك وتعالى) ج 8 ص : 164 ، 165 . صحيح مسلم : كتاب صلاة المسافرين ، (باب فضل قل هو الله أحد) ج 2 ص : 200 . سنن النسائي : كتاب الإفتاح ، (باب الفضل في قراءة قل هو الله أحد) ج 1 ص : 214 رقم الحديث : 949 ، قل عنه الألباني : صحيح .

3) سعيد بن أبي هلال اللبني مولاهم ، أبو العلاء المصري ، قيل : مندي الأصل . وقال ابن يونس : بل نشأ بها ، صدوق ، ثم أرسل ابن حزم في تضعيفه سلفا ، إلا أن الساجي حكى عن أحمد أنه اختلط من السادسة ، مات بعد الثلاثين ، وقيل قتلها ، قيل قتل الخمسين بسنة ، أنظر ابن حجر العسقلاني تقريب التهذيب - تحقيق مصطفى عطا ، دار الكتب العلمية بيروت ، ط أولى 1993 ، ص 366/1 .

4) الفصل 2/121 ، الدرّة ص 263 .

5) أنظر الجويني ، البرهان في أصول الفقه ، ت عبد العظيم محمود الذيب ، دار الوفاء مصر ط الأولى 112 هـ 1992 ، ج 1 ص 388 ، ومحمد الخضري بك ، أصول الفقه ، دار إحياء التراث الإسلامي ، بيروت ط السابعة 1412 هـ 1991 ، ص 228 .

6) الفصل 2/121 ، 122 ، وأنظر : الدرّة ص 263 .

7) الفصل ، 2/135 .

وكذلك من قال إن صفات الله لا هي هو ، ولا هي غيره ، فكلامه فاسد متناقض يبطل بعضه بعضاً فمثلاً عند قولهم : «علم الله تعالى ليس هو الله فقد أوجبوا بهذا القول ضرورة أنه غيره ، ثم إذ قالوا ولا هو غيره فقد أبطلوا الغيرية وأوجبوا بهذا القول ضرورة أنه هو ، فصح أنه سواء قول القائل لا هو هو ولا غيره وقول القائل هو هو وهو غيره فإن معنى هاتين القضيتين واحد لا يختلف ، وكلا العبارتين باطل متناقض لا يعقل نفي وإثبات معا وهذا تخليط» (1) .

4- نقد مذهب ابن حزم في نفي الصفات :

إن ما ذهب إليه ابن حزم في نفي صفات الله تعالى ، وعدم جواز إطلاق لفظ الصفة عليه بحجة عدم ورود الشرع بإطلاقها، هو في الحقيقة يتفق تماماً مع مذهب المعتزلة الذين يثبتون الأسماء الحسنى ، وينكرون صفات المعاني، وإن كانوا يثبتون أحكامها فيقولون علم بذاته ، قادر بذاته ، حي بذاته ، سمع بذاته ، بصير بذاته ، دون أن يثبتوا له قدرة ، وعلماً ، وحياة ، وسمعاً ، وبصراً ، إن ما حملهم على نفي الصفات كونهم تصوروا أن في إثباتها إثبات القدماء بقدر تعدد هذه الصفات ، ولا يلزم اتفاق ابن حزم مع المعتزلة في نفي الصفات أن يصنف ضمن دائرتهم ، لأن هناك خلافاً منهجياً بين مدرسة الاعتزال التي تميل إلى الرأي ، ومدرسة الظاهرية التي تميل إلى النص و تصنف ضمن دائرة أهل الحديث، إن اعتراض ابن حزم بأن الصفة تحمل على معنى محمول في الموصوف بها ، ولا تقع إلا على عرض مركب في الجسم، فهذا القول لا يصدق إلا على الشاهد ، أما بالنسبة لله تعالى فالأمر مختلف، إذ وصف نفسه بالقدرة ، فقال : **﴿إِنَّ اللَّهَ عَلَوٌ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾** البقرة /20 . ووصف عباده بالقدرة ، فقال تعالى : **﴿إِنَّا الَّذِينَن تَابُوا مِن قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ﴾** المائدة /34 . فهناك فرق بين قدرة الله المطلقة ، وقدرة العبد المحدودة . وقد وصف نفسه بالسمع والبصر فقال تعالى : **﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾** الشورى /11 ، ووصف عباده بالسمع والبصر ولا يقتضي ذلك مماثلة وتشيهاً ، قال تعالى : **﴿إِنَّا خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِن نُّطْفَةٍ أَمْشَامٍ نَّبَاتِيهِ فَجَعَلْنَاهُ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾** الإنسان /2 ، ووصف نفسه بالحياة فقال : **﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾** البقرة /255 ، وهو وصف بعض مخلوقاته بالحياة ، فقال : **﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾** الأنبياء /30 .

ومعلوم أن صفة الحياة بالنسبة للمخلوق تختلف كلية عن صفة الحياة بالنسبة للمخلوق ، كما تختلف ذات الخالق سبحانه عن ذات المخلوق ، فالقول في الصفات كالقول في الذات (2) ، قال ابن نيمية : «وهذا كان مذهب السلف والأئمة إثبات الصفات ، ونفي مماثلتها بصفات المخلوقات ، فالله تعالى موصوف بصفات الكمال الذي لا نقص فيه ، منزّه عن صفات النقص مطلقاً ، ومنزّه عن أن يماثله غيره في صفات كماله ، فالقول في صفاته كالقول في ذاته ، والله تعالى ليس كمثل شيء لا في ذاته ولا في أفعاله ، لكن يفهم من ذلك أن نسبة هذه الصفة إلى موصوفاً كمنسبة هذه الصفة إلى موصوفاً ، فعلم الله وكلامه

(1) الفصل . 2 . 137 .

(2) لتأيد أنظار محمد الأمين الشنقيطي منهج و داسات لأدات الأسماء و الصفات ، دار البيان ، طبعة الحادي 1989

ونزوله واستواؤه هو كما يناسب ذاته ويليق بها ، كما أن صفة العبد هي كما يناسب ذاته وتليق بها ، نسبة صفاته إلى ذاته كنسبة صفات العبد إلى ذاته (1). فالعلم بكيفية الصفة يتبع العلم بكيفية الموصوف ، جهلنا بحقيقة الذات الإلهية يستلزم جهلنا بكيفية صفاتها ، والمطلوب شرعا هو إثباتها من غير تحريف ولا تعطيل ، ومن غير تكيف ولا تمثيل . وذات الله عز وجل لا بد أنها متصفة بصفات الكمال ففيما أخبر به عن نفسه من تنزيه الكفاء والسمي والند وضرب الأمثال له ، بيان أن لا مثل له في صفاته ولا أفعاله ، فإن التماثل في الصفات والأفعال يتضمن التماثل في الذات ، فإن الذاتين المختلفتين يمنع تماثل صفاتهما وأفعالهما ، إذ تماثل الصفات والأفعال يستلزم تماثل الذوات ، فإن الصفة تابعة للموصوف بها ، والفعل أيضا تابع للأفعال . بل هو مما يوصف به الفاعل (2) . فما يصدق على الشاهد من التعدد والتركيب والحسمية لا يصدق على الغائب لتباين الذاتين . وأما اعتراض ابن حزم بأن من أثبت لله صفات يلزمه ضرورة أن يثبت له تعالى نعوتا وسمات ، فهذا الاعتراض غير مسلم به ، لأنه قد صح الحديث باطلاق الصفة ، وقد أثبت الله لنفسه صفات كما في قوله : ﴿ أَنْزَلَهُ بِعَلَمِهِ ﴾ النساء/166 ، وقوله : ﴿ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينِ ﴾ الأحزاب/58 «والصفة هي النعت ، لأن المراد بالصفة والنعت المعنى القائم بالذات ، وحيث أثبتنا لله تعالى الأسماء الحسنی ، ولا معنى للحسنی إذا كانت مجرد ألفاظ غير دالة على معان ، وإذا ثبت المعنى ، فيقال عنه صفة ، أو نعت ، أو سمة ، ولا حرج ، لأن ذلك خبر عن الله تعالى ، والإخبار بما كان صدقا ليس معتبرا ، وقد قال الرسول -صلى الله عليه وسلم- في حديث الشفاعة الطويل : ﴿ فافتح الله علي ، ويلهمني من محامده ، وحسن الثناء عليه ما لم يفتح علي أحد قبلي ﴾ (3) . والمحامد والثناء لبس الأوصاف ، والنعوت (4) إن المانع من إطلاق النعوت والسمات بدل الصفات ، هو الوقوف عند النص حيث تدل لفظ الصفة . ومما يرد به على ابن حزم في إثباته الأسماء دون الصفات أنه إذا كان إثبات الصفات يستلزم التشبيه ، فإن إثبات الأسماء يستلزم التشبيه ، وإذا كان إثبات الأسماء لا يستلزم التشبيه فإن إثبات الصفات لا يستلزم التشبيه ، والتفريق بين الأسماء والصفات ماله التناقض (5) .

1) ابن تيمية ، شرح حديث التاول ، ص 10 .

2) المصدر نفسه ، ص 7 .

3) البخاري ، الصحيح البخاري :ك التوحيد ، باب قول الله تعالى (و هو يومئذ ناضر) ج 8 ص 181 ، 184 ، وباب كلام العرب ، وحل مع الأنبياء ج 8 ص 201 ، صحيح مسلم :ك الإيمان ، باب أدنى أهل الجنة منزلة فيها ج 1 ص 124 ، 127 ، 128 ، صحيح التامدي :محاء ، في الشفاعة ، أبواب صفة القيامة ج 2 ص 293 ، 294 رقم الحديث :1982 قال عنه الألباني صحيح حسن إن ماحة :ك الرهد باب ذكر الشفاعة ج 2 ص 1442 رقم الحديث :4312 .مسند أحمد 436/2

4) تعليق لمحققي الدرّة لابن حزم ، ص 265 .

5) أنظر نقايب التدمرية ، للشيخ محمد صالح بن عثمان ، دار الحيل بيروت ، ومكتبة السنة القاهرة ، ط 1993 م ، ص 29 .

وأما ما استدل به ابن حزم من مثل قوله تعالى: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا أَسْمَاءٌ سُمِّيَتْ بِهَا أَنْتُمْ وَأَبَاؤُكُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ﴾ النجم/23. فليس فيها ما يدل على نفي الصفات عن الله تعالى، وقد جاءت في سياق إنكاره تعالى عبادة المشركين، وكانت اللات بالطائف، فتختر بها ثقب على كل من داهم من العرب، أما العزى فكانت شجرة عليها بناء بنخلة وهي بين مكة والطائف كانت قريش تعظمها، أما مناة فكانت بالمشلل عند قديد بين مكة والمدينة، وكانت قبيلة خزاعة والأوس والخزرج يعظمونها. وقد أنكر الله تعالى عليهم ما ابتدعوه وأحدثوه من الكذب والافتراء والكفر من عبادة الأصنام وتسميتها الهة مع أنها مجرد أسماء سميت بها وأباؤكم من قبل (1).

وأما قوله تعالى: ﴿سَبِّحْ رَبَّكَ رَبَّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ الصافات/180. فليس فيه دليل على نفي الصفات كما ظن ابن حزم، وإنما معناه أن الله عز وجل نزه نفسه عما أضافه إليه المشركون من الصاحبة والولد، ومعنى «يصفون» بكذبون والتقدير عما يصفون من كذب، فقد ادعوا أن الملائكة بنات الله، ثم عبدوهم من دون الله، وكل منها كاف في التخليد في جهنم (2).

أما قول ابن حزم في سعيد بن أبي هلال بأنه ليس بالقوى، وقد ذكره يحيى وأحمد بن حنبل بالتخليط، فقد رده علماء الحديث، ولم يقبلوا تضعيفه له، قال عنه ابن بونس: صدوق، وقال عنه أبو حاتم: لا بأس به (3) وذكره ابن حبان في الثقات (4) وقال عنه ابن حجر: «لم أر لابن حزم في تضعيفه سلفاً، إلا أن الساجي حكى عن أحمد أنه اختلط من السادسة، مات بعد الثلاثين» (5)، وقال عنه في فتح الباري: (وسعيد متفق على الاحتجاج به فلا يلتفت إليه - أي ابن حزم - في تضعيفه) (6) فقد جاء النص بإطلاق الصفة، وصح الحديث ويكفي أنه مما اتفق البخاري ومسلم على تخريجه.

أما ما احتج به ابن حزم من أن من أثبت صفات قديمة لله تعالى فقد أثبت تعدد القدماء ونقض توحيده، فهذا الاحتجاج مردود، فإثبات صفات قديمة لا يستلزم إثبات تعدد القدماء، وقد أجاب علماء الكلام عن هذه الشبهة، ولا يخفى علينا أن هذه الشبهة قد أثارها المعتزلة في إطار اعتراضاتهم على الصفاتية، ولهذا قال القاضي عبد الجبار عند عرضه مبحث الصفات «وعند الكلاية، أنه تعالى يستحق هذه الصفات لمعان أزلية و أراد بالأزلي القديم، إلا أنه لما رأى المسلمين متفقين على أنه لا قديم مع الله تعالى لم يتجاسر على إطلاق القول بذلك. ثم نبغ الأشعري، وأطلق القول بأنه تعالى يستحق هذه الصفات لمعان

(1) ابن كثر، نفس ابن كثير 6/267، 268.

(2) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن 140/15، 142. وابن كثير، تفسير ابن كثير 6/24، 25.

(3) العزى (جمال الدين)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، ط 2، ص 94.

(4) 1408 هـ/1987 م، رقم ترجمة 2372، 94/911.

(5) الحافظ محمد بن حبان، كتاب الثقات، مؤسسة الكتب الثقافية، ط أولى 1980 م، ج 6، ص 374.

(6) المسقلاني (ابن حبان)، تقييد التهذيب، رقم الترجمة 2417، ج 1، ص 366.

(7) فتح الباري 12/357.

قديمة ،لوقاحتها وقلة مبالاته بالإسلام و المسلمين (1) .

هكذا كانت نظرة المعتزلة للصفات عموما والأشاعرة على الخصوص ،وليس هناك تناقض في عبارة الأشعري بأن صفات الله لا هي هو ، ولا هي غيره ،أي أن صفاته ليست هي عين ذاته كما قالت المعتزلة ، ولا هي مستقلة قائمة بنفسها كما قالت النصارى لأنها صفة ، و الصفة لا تقوم بنفسها ،و المحال في تعدد القدماء أن تتعدد الذوات القديمة لا أن تتعدد صفات لذات واحدة ؛(2) .

فالقول بإثبات صفات زائدة عن الذات في حقيقته هو إثبات صفات زائدة عن الذات المجردة التي لا وجود لها إلا في الذهن ،ولذلك يقول ابن تيمية ؛(إن الذات المجردة عن الصفة لا توجد إلا في الذهن ، والذهن يقدر ذاتا مجردة عن الصفة ،ويقدر وجودا مطلقا لا يتعين ،وأما الموجودات في أنفسها فلا يمكن فيها وجود ذات مجردة عن كل صفة ،ولا وجود مطلق لا يتعين ولا بتخصص ؛(3) .

والعين الفاحصة تدرك ، لأول وهلة ،المغالطة التي لم يلتفت إليها ابن تيمية ،وهي قياس الغائب على الشاهد صحيح أنه لا يمكننا تصور موجود بلا صفات في الشاهد ،وهذا لا ينطبق عن الذات الإلهية ،لأننا لا نعلم حقيقة ذاته ،فلو أخبرنا تعالى بأن ذاته مجردة لوجب علينا الإيمان بها فلا نثبت شيئا لم يثبت الله تعالى لنفسه كما لا ننفي شيئا أثبتته الله لنفسه ،وهذا ما اعترض به على ابن حزم عندما لحأ إلى الشاهد وقال لا توجد صفة إلا في جسم مركب ،وهذا لا يجوز في حق الله تعالى ،فالصفات ثابتة بالنص ولأن حقيقة الصفات متعلقة بحقيقة الذات ،والله سبحانه أعلم بذاته وصفاته .

(1) شرح الأصول الخمسة 120/1 .

(2) البوطي (محمد سعيد رمضان) كبرى اليقينيات الكونية ، دار الفكر ط السادسة 1399 هـ ،ص 99 .

(3) ابن تيمية ، شرح حديث النزول ، ص 8 .

المبحث الخامس

الأسماء

1- أسماء الله الحسنى :

لا خلاف بين المسلمين أن الله تعالى له الأسماء الحسنى ندعوه بها ولكن الخلاف في عددها، فقد ذهب ابن حزم إلى أن الله عز وجل له تسعة وتسعون اسما، ومائة غير واحد، وهي أسماءه الحسنى ولا يجوز لأحد أن يطلق أسماء زائدة عن هذا العدد، فمن زاد شيئا فقد أهدى في أسمائه، قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ﴾ الأعراف/180 .

فمنع تعالى أن يسمى بغيرها، وأخبر أن من سماه بغيرها فقد أهدى، والأسماء الحسنى بالالف واللام لا تكون إلا معهودة، لا معروف في ذلك إلا ما نص الله تعالى عليه، ومن ادعى زيادة على ذلك كلف البرهان على ما ادعى ولا سبيل له إليه، (1) وأسماء الله الحسنى هي الأسماء المذكورة في القرآن والسنة مثل قوله تعالى: ﴿هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ ﴿١﴾ هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ السَّلَامُ الْمُؤْمِنُ الْمُهَيَّبُ الْعَزِيزُ الْجَبَّارُ الْمُتَكَبِّرُ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٢﴾ هُوَ اللَّهُ الْخَالِقُ الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ لَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ سورة الحشر /22، 24.

فلا يحل لأحد أن يزيد اسما لم يرد في كتاب الله ولا في سنة رسوله - عليه الصلاة والسلام -، وقد قال -صلى الله عليه وسلم-: ﴿إن لله تسعة وتسعين اسما مائة إلا واحدا من أحصاها دخل الجنة﴾ (2) وفي بعض طرق الحديث زاد ﴿إنه وتر يحب الوتر﴾ . ويذهب ابن حزم إلى أن أسماء الله تعالى كلها ليست مشتقة، برهان ذلك قوله تعالى: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾ مريم/65 . فلو كانت أسماءه مشتقة من صفات فيه، لكان كل من اشتق له اسما من صفات الرحمة والعلم والحياة وغيرها سميا لله تعالى .

وكذلك لو كانت الأسماء من صفات فيه لكانت محدثة بعد أن لم تكن وهذا لا يقولون به، ولو قالوا أنها لم تزل مشتقة، فقد أوجبوا قدم الأفعال وأزليتوها .

وقد قال تعالى: ﴿هُوَ السَّمَاءُ وَمَا بَيْنَهُمَا﴾ الشمس/5، وقال: ﴿وَإِكْبِدْ كَيْدًا﴾ الطارق/16 وقال: ﴿هُوَ مَكْرُوهًا وَمَكْرُوهًا لِلَّهِ وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَاكِرِينَ﴾ آل عمران/54.

ومع ذلك فلا يحل لأحد أن يسميه البناء ولا الكياد ولا الماكر ولا المتحجر ولا المستكبر، لا على وجه

(1) المحلى 29/1 • الفصل 165/2 • الدرر ص 274 .

(2) صحيح البخاري: باب الدعوات، باب إن لله مائة اسم غير واحد ج 7 ص 169، وك التوحيد، باب أن لله مائة اسم، لا واحد ج 8 ص 169، صحيح مسلم: باب الذكر والدعاء، باب في أسماء الله تعالى ج 8 ص 63، وفيها من حفظها بدل أحصاها، سنن الترمذي: جامع الدعوات، باب رقم: 86 ج 5 ص 191 رقم الحديث: 3573. المستدرک للحاكم: باب الإيمان ج 1 ص 16، وقال عنه: هذا حديث فدا، جاء في الصحيحين بأسانيد صحيحة دون ذكر الأسماء فيه، والعلة فيه عندهما أن الوليد بن مسلم قد نقله بسياقه بطوله، وذكر الأسماء ولم يذكرها غيره.

المجاز ، ولا على وجه الحقيقة ، ومن ادعى غير هذا فقد أهدى في أسمائه تعالى وتناقض ، وقال على الله تعالى الكذب وما لا برهان له به (1) ، فصح أن أسماءه تعالى أسماء أعلام ، ليست أوصافاً ولا مشتقة أصلاً . ولا خلاف في أن ما اشتق للمرء من صفة فيه فإنما هو وصف له ، وليس هو اسم له ، وهذه أسماء بالنص ، فصح أنها غير مشتقة (2) .

و يتفق ابن تومرت مع ابن حزم في عدم الإشتقاق من أسمائه تعالى فيقول: (1) و أسماء الباري سبحانه موقوف على إذنه لا يسمى إلا بما سمى به نفسه في كتابه أو على لسان نبيه ، ولا يجوز القياس والإشتقاق و الاصطلاح في أسمائه ، يسمى المخلوق فقها سخيا لعلمه و كرمه ، و لا يقاس عليه الخالق سبحانه ، و يسمى المخلوق راميا قاتلا لرميه و قتله ، و لا يقاس عليه الخالق سبحانه . و ليس للمخلاق أن يتحكم على خالقه ، فيسميه بما لم يسم به نفسه في كتابه ، ما نفاه عن نفسه في كتابه نفاه عنه ، و ما أثبتته لنفسه أثبتته له من غير تبديل و لا تشبيه و لا تكيف (3) .

و من الواضح أن رأي ابن تومرت في الأسماء كان ظاهريا حزميا ، و دراسته للمذهب الظاهري و تأثيره بأراء ابن حزم العقدي لا خلاف فيه (4) فابن تومرت لم يخض في مسألة الصفات ، و لا في أحكامها بل فوض أمرها الى الله عز و حل ، و وصفه بالكمال ، و عبّر عن ذلك بالأسماء الحسنى التي أمرنا - تعالى - بأن ندعوها بها (5) ، و لم يلتزم ابن تومرت بمذهب معين إذ كان إنثقانيا ، فتارة مفوضا و تارة أشعاريا و أخرى ظاهريا ، خاصة في مبحث الأسماء و الصفات .

2- نقد رأي ابن حزم في الأسماء :

مذهب ابن حزم تحديد أسماء الله الحسنى لا يسلم به على الإطلاق ، صحيح أن الله عز و حل أمرنا أن ندعوه بأسمائه الحسنى ، وفي وصف الأسماء بالحسنى وجهان :

الأول : أنها دالة على معان حسنة لأن أكمل الصفات وأجلها وأعلاها هي صفات الله تعالى .

الثاني : المراد بالأسماء هاهنا الأوصاف الحسنة ، وهي الوصف بالوحدانية والجلال والعزة والإحسان وانتفاء شبه الخلق (6) ، أما قوله تعالى : **﴿ وَذَرُوا الَّذِينَ يَلْمِذُونَ فِي أَسْمَائِهِ ﴾** الأعراف/180 ، فمعنى الإلحاد في اللغة هو الزيغ والميل وترك القصد ، ومنه اللحد في القبر لأنه في ناحيته ، والإلحاد في أسماء الله تعالى بحتمل عدة أوجه منها :

(1) ابن حزم ، الغمل 2/146

(2) الدرة ص 279 .

(3) ابن تومرت ، العقدة ، كتاب (أعز ما يطلب) ت. عمار طالبي ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر 1985م ص 221 .

(4) YAMILE BOUABBA , LES ALMOHADES SNED . ALGER P9

(5) عبد المحيد النجار ، المهدي ابن تومرت ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ط 1 ، 1983م ، ص 202 .

(6) الرازي (فخرا الدين) شرح أسماء الله الحسنى تحقيق طه عبد الووف سعد ، الناشر : كليات الأزهر ط 1396م .

1976م ، ص 47 .

التعبير فيها كما فعله المشركون فسموا بها أو ثابتهم، فأستقوا اللات من الله، والعزى من العزيز... أو الزيادة فيها بالتشبيه مثل ما فعله النصارى بوصفه بأنه جوهر بثلاثة أقاليم، وبالتجسيم عند المجسمة، أو النقصان منها بسلب ما وصف به نفسه مثلما فعلت المعطلة (1).

وأما ما استدلل به من الحديث على أن أسماء الله تسعة وتسعون اسما فقط فهذا غير مسلم به، فتعيين الأسماء لا يقتضي أنها محدودة بالعدد، فقد ثبت أن أسماء الله عز وجل أكثر من تسعة وتسعين اسما مثل قوله صلى الله عليه وسلم: في حديث الشفاعة ﴿ فأقوم فأتي تحت العرش فأقع ساجدا لربي عز وجل ثم يفتح الله علي ويلهمني من محامده وحسن الثناء عليه شيئا لم يفتحه علي أحد قبلي ﴾ (2)، وقوله صلى الله عليه وسلم في دعاء الكرب: ﴿ اللهم أني أسألك بكل اسم هو لك سميت به نفسك أو أنزلته في كتابك أو علمته أحدا من خلقك أو استأثرت به في علم الغيب عندك أن تجعل القرآن العظيم ربيع قلبي ونور صدري، وجلال حزني وذهاب همي وغمي ﴾ (3) ففي هذين الحديثين دليل على أن أسماء الله وصفاته أكثر مما هي معروفة ومتداولة، لأن ما فتحه الله على نبيه من الحمد والثناء لم يفتحه علي أحد قبلي، وما استأثر الله به في علم الغيب عنده غير ما هو معروف عندنا، وهذا يدل على أن أسماء الله أكثر من تسعة وتسعين. وقد عدها ابن بركان الأسييلي في كتابه -في أسماء الله الحسنى- مائة واثنين وثلاثين اسما مستخرجة من القرآن والأحاديث المقبولة، وذكر القرطبي أن له كتابا سماه -الأسنى في شرح الأسماء الحسنى- ذكر ما ينيف على مائتي اسم (4)، كما عد أبو بكر بن العربي أن عددها ستة وأربعون ومائة (5). ولهذا علق البيهقي على الحديث بقوله: ((وليس في قول النبي -صلى الله عليه وسلم- تسعة وتسعون اسما نفي غيرها، وإنما وقع التخصيص بذكرها لأنها أشهر الأسماء وأبينها معاني، وفيها ورد الخبر أن من أحصاها دخل الجنة، وفي رواية سفيان ﴿ من حفظها ﴾ وذلك يدل على أن المراد بقوله من أحصاها من عدها وقيل معناه من أطاها بحسن المراعاة لها، والمحافظة على حدودها في معاملة الرب بها، وقيل معناه من عرفها وعقل معانيها وأمن بها (6).

(1) أنظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن 328/7، والرازي، شرح أسماء الله الحسنى، ص 48.

(2) سبق تخريجه من 89.

(3) مسند أحمد 1/391، 453، مستدرک الحاكم: ك الدعاء ج 1 ص: 510، قال عنه الحاكم: وهذا صحيح على شرط مسلم إن سلم من إرسال عبد الرحمن بن عبد الله عن أبيه فإنه مختلف في سماعه عن أبيه. وجاء في مجمع الزوائد: ورجال أحمد و أبي يعلى رجال الصحيح غير أبي سلمة الجهني وقد وثقه ابن حبان. ج 10 ص 136.

(4) محمد الطاهر بن عاشور، تفسير التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر، تونس، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ط 1984م، ج 9 ص 188.

(5) أبو بكر بن العربي، أحكام القرآن، تحقيق علي محمد البجاوي، دار الفكر، د.ت ج 2/804 815.

(6) الأسماء والصفات ص 6

وأما ذهب إليه ابن حزم من عدم اشتقاق اسم أو صفة لله فغير مسلم به ، فقد أخبرنا الله تعالى بأن له أسماء حسنى ندعوه بها ، ولا يجوز أن نسميه بأسماء أو نصفه بصفات تدل على الحدوث و النقصان ، وقد فصل عبد القاهر البغدادي في هذه المسألة فقال: ((أسماء الله تعالى على ثلاثة أقسام : قسم منها يستحقه لذاته كوصفه بأنه شيء و موجود وذات وغني ونحو ذلك . وقسم منها يستحقه لمعنى قام به كالحي و العالم والقادر والمريد والمتكلم والسميع والبصير . وقسم منها يستحقه لفعل من أفعاله كالخالق والغافر ونحو ذلك)) (1) ، وأسماءه تعالى دالة على صفاته ، فكل ما كان من أسمائه مشتقا من معنى قائما به فذلك المعنى صفة أزلية له (2) ، فأسماءه موقوفة كما قال ابن حزم لكن صفاته غير موقوفة ، ولا يجوز أن نطاق عليه تعالى أسماء بالقياس قال الرازي: ((مذهب أصحابنا أنها توقيفية ، وقالت المعتزلة والكرامية أن اللفظ إذا دل العقل على أن المعنى ثابت في حق الله سبحانه جاز إطلاق ذلك اللفظ على الله تعالى سواء ورد التوقيف به أو لم يرد ، وهو قول القاضي أبي بكر الباقلاني من أصحابنا ، واختار الشيخ الغزالي أن الأسماء موقوفة على الإذن أما الصفات فغير موقوفة على الإذن ، وهذا هو المختار)) (3) .

فأسماء الله عز وجل لها معان قائمة به ، وليست أسماء أعلام فارغة من معانيها ، ولا يجوز إطلاق بعض الأسماء إلا بالإضافة مثل الجلال والإكرام ، ومقلب القلوب والأبصار وغيرها . وقد عد أبو بكر بن العربي (رابع ثلاثة) و (سادس خمسة) من أسماء الله الحسنى (4) ، الواردة في قوله تعالى : **لَمَّا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَا أَمْنَى مِنْ ذَلِكَ وَأَكْثَرُ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيَّنَ مَا كَانُوا** المجادلة/7 ، وهذا لا يسلم له به ، ولهذا عقب عليه الشيخ الطاهر بن عاشور بقوله: ((ولا تخفى سماحة من عد نحو رابع ثلاثة و سادس خمسة فإنها وردت في القرآن في سياق المجاز الواضح ولا مناص من تحكيم الذوق السليم ، وليس مجرد الوقوف عند صورة ظاهرة من اللفظ)) (5) . فأسماء الله عز وجل أكثر من تسعة وتسعين اسما ، يجوز الاشتقاق منها خلاف ما ذهب إليه ابن حزم . ومذهب جمهور العلماء أن أسماء الله تعالى دالة على صفات ومعان ، وليست أعلاما جامدة كما ذهب إليه ابن حزم ، قال ابن القيم: ((ولو لم تكن أسماء ذات معان وأوصاف لكانت جامدة كالأعلام المحضة التي توضع لمسامها باعتبار معنى قام به ، فنكون كلها سواء ، ولم يكن فرق بين مدلولاتها ، وهذه مكابرة صريحة فإن من جعل اسم القدير هو المعنى اسم السميع البصير ، ومعنى اسم التواب هو اسم المنتقم ، ومعنى اسم المعطي هو معنى اسم المانع ، فقد كابر

(1) البغدادي (عبد القاهر) ، كتاب أصول الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط الثالثة 1401هـ / 1981م ص 121 ، 122 .

(2) المصدر نفسه ص 123 .

(3) شرح أسماء الله الحسنى ص 36 .

(4) أحكام القرآن ج 2/ 804 ، 815 .

(5) التحرير والتنوير ج 9 قسم 1 ص 188 .

العقل واللغة والفطرة فنفي معاني أسمائه من أعظم الإلحاد فيها (1)، وكذلك ليس في الحديث حصر لأسمائه، وليس معنى ذلك أنه تعالى ليس له من الأسماء أكثر من تسعة وتسعين، و لكن الراجح أن هذه تسعة وتسعين اسما من أحصاها دخل الجنة، وبناء على ذلك فإن ابن حزم خالف جمهور العلماء في حصره أسماء الله تعالى وعدم إطلاقها أكثر من تسعة وتسعين .

التسعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

(1) ابن القيم مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين، ت محمد حامد الفقي، دار الكتاب العربي، بيروت ط.

الفصل الرابع

الصفات

التمهيد

- 1 . **المبحث الأول** : النفس و الذات
- 2 . **المبحث الثاني** : الحياة
- 3 . **المبحث الثالث** : العلم
- 4 . **المبحث الرابع** : القدرة
- 5 . **المبحث الخامس** : الإرادة
- 6 . **المبحث السادس** : الكلام
- 7 . **المبحث السابع** : السمع والبصر
- 8 . **المبحث الثامن** : الكبرياء والعزة والرحمة والأمر
- 9 . **المبحث التاسع** : الوجه والعين والأعين اليد و الأصابع الساق و القدم و الرجل
- 10 . **المبحث العاشر** : الاستواء
- 11 . **المبحث الحادي عشر** : النزول
- 12 . **المبحث الثاني عشر** : الروية

التمهيد:

اختلف العلماء في تقسيم الصفات الإلهية إلى مذهبين: مذهب السلف ومذهب المتكلمين .
 أما السلف الصالح -رضى الله عنهم- (فلم يكن شأنهم التوسع في تقسيم الصفات وتنبوعها ، إذ ليس من شأنهم الإسراف في الكلام في الصفات الإلهية ، بل كانوا لا يتجاوزون الكتاب والسنة (1) .
 ولكن لما ظهر علم الكلام وخاض الناس في مباحث الصفات وغيرها ، اضطرت أئمة هذا المذهب إلى الدفاع عن عقيدة السلف ، فقسموا الصفات إلى قسمين : صفات ذاتية وصفات فعلية .

أما الصفات الذاتية : فهي الصفات التي لا تنفك عن الذات ، وهي ملازمة لها أزلا وأبداً ، وهي الأخرى قسمان : سمعية وعقلية أي ما يكون معلوماً بالدليل السمعي فيوافقه الدليل العقلي مثل القدرة والإرادة والكلام والعلم والحياة ... الخ . وخبرية أي ما يكون معلوماً بالدليل السمعي فقط مثل الله حه واليدين ، والعين ، والقدم ... الخ .

أما الصفات الفعلية : فهي الصفات المتعلقة بمشيئة الله وقدرته في كل وقت ، يفعلها متى شاء وكيف شاء فهي قسمان : سمعية وعقلية كالخلق والتصوير والإعطاء والمنع ... الخ وخبرية كالنزول إلى سماء الدنيا ، والإتيان والمجيء ، والاستواء ... الخ (2) .

أما المتكلمون ، وخاصة الأشاعرة ، فقد قسموا الصفات إلى أربعة أقسام :

1- الصفة النفسية : وهي الحال الواجب للذات مادامت الذات غير معلة بعل (3) وهي صفة واحدة وهي الوجود .

2- الصفات السلبية : وهي الصفات التي سلبت أمراً يليق بالله كالقدم ، وهو نفي سبق العدم على الوجود . أو هو نفي الأولوية للوجود (4) .

3- صفات المعاني : وهي كل صفة قائمة بموصوف زائدة على الذات ، موجبة له حكماً (5) وهي الصفات السبع ، الحياة ، والقدرة ، والإرادة ، والعلم ، والكلام ، والسمع ، والبصر .

4- الصفات المعنوية : وهي ملازمة لصفات المعاني ، ويقصد بها الأحوال الواجبة للذات ، مادامت المعاني قائمة بالذات (6) .

(1) شعبة العقيدة بين أبي الحسن الأشعري والمنتسبين إليه في العقيدة ، أبو بكر أحمد الموصلي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط الأولى (1990م) ص 95 .

(2) أنظر: شرح العقيدة الطحاوية ص 127 . وابن حزم وموقفه من الإلهيات ، لأحمد ناصر الحمد ص 219 ، وشعبة العقيدة لأبي بكر الموصلي ص 90 .

(3) شرح أم البراهين للسنوسي ص 33 .

(4) أنظر: شرح أم البراهين للسنوسي ص 33 .

(5) النوطي ، كبرى العقائد الكونية ص 98 .

(6) القنوسي ، شرح أم البراهين ، ص 39 . النوطي ، كبرى العقائد الكونية ، ص 108 .

الفصل الرابع

الصفات
أما ابن حزم فقد أنكر الصفات، وما ألف المتكلمون النظر إليه كصفات، اعتبره أسماء أعلام غير مشتقة، فمسألة تقسيم الصفات لا وجود لها عنده، وعند حديثه عن الأسماء والصفات فإنه يذكرها بقوله: «الكلام في سميع وبصير، الكلام في الحياة، الكلام في الوجه واليد والعين، مسائل في السخط والرضا» ونحو ذلك، ولهذا فضلنا عرض مذهبه في الصفات بالتفصيل ومقارنته مع غيره ونقده قدر الإمكان.

الجمعة الأمير عبد القادر للعطوم الإسلامية

المبحث الأول :

النفس والذات

1- ذاته سبحانه :

ذهب ابن حزم إلى إثبات الذات والنفس لله تعالى ، فقد قال في كتابه " الدرّة فيما يجب اعتقاده " **«أن لله تعالى علما ، وكلاما ، وقدرة ، وعزة ، وجلالا ، وإكراما ، وبدا ، وبديين ، وأيدي ، وعينا ، وأعينا ، ووجها ، وذاتا ، ونفسا . كل ذلك حق ، لا مجاز ، وكل ذلك لم يزل غير مخلوق ، وكل ذلك ليس هو غير الله - تعالى - ولا يرجع من كل ذلك إلى شيء آخر سوى الله عز وجل» (1)** فذاته تعالى لا تشبه ذوات المخلوقين ، فهو تعالى لا يشبهه شيء من خلقه ، ولا يتمثل في صورة شيء مما خلق ، ولو تمثل في صورة شيء لكانت تلك الصورة مثالا له ، وقد قال تعال : **﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴾** الشورى / 11 ، وقال تعالى : **﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴿۱﴾ اللَّهُ الصَّمَدُ ﴿۲﴾ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ﴿۳﴾ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ ﴾** الإخلاص (2) ويرى ابن حزم أن الذات هي أنية الشيء وهو بته سواء سواء ، فلا بد لكل موجود حق من أن يعبر عنه بذاته ، أي بأنيته ، فذات الله هي أنية التي هي ماهيته ، وقد نظرنا إلى هذه المسألة في مبحث الماهية (3) .

2- نفسه سبحانه :

يرى ابن حزم أن القول في النفس كالقول في الذات لا فرق ، فنفس الله تعالى إخبار عنه لا عن شيء غيره (4) وقد وردت نصوص قرآنية تثبت النفس لله تعالى منها قوله تعالى : **﴿ وَإِذَا جَاءَكَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِنَا قُلْ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهْلَةٍ ثُمَّ نَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَطَاعَ فَإِنَّهُ غُفُورٌ رَحِيمٌ ﴾** الأنعام / 54 . وقوله تعالى : **﴿ وَيَحْذَرُكُمْ اللَّهُ نَفْسَهُ وَاللَّهُ رَؤُوفٌ بِالْعِبَادِ ﴾** آل عمران / 30 . وقوله تعالى : **﴿ ثُمَّ جِئْتَهُ عَلَى قَدَرٍ يَمْوَسِي ﴿۱﴾ وَأَضْمَتْهُ إِلَى نَفْسِهِ ﴿۲﴾ طه / 40، 41 .**

ويرى أحد الباحثين أن (مذهب ابن حزم في إثبات النفس والذات لله تعالى مذهب صحيح فيما نرى ، موافق لما ورد بالنص من إثبات النفس له تعالى . ولم تصح عبارة ابن حزم التي يسوقها بعد كل إثبات يدعيه إلا في هذا الموضع وهي "إن هذا إخبار عن الله لا عن شيء غيره" وهذا محلها التي له لا لسائر الصفات الثابتة لله تعالى من العلم والقدرة والكلام ونحو ذلك (5) فابن حزم يثبت النفس

(1) الدرّة ص 248، 249 . وأنظر الفصل 172/2 .

(2) المحلى 1 / 29، 7 .

(3) الدرّة ص 254، 255 ، الفصل 174، 175 / 2 . وأنظر مبحث الماهية ص 81

(4) الفصل 172 / 2 .

(5) أحمد بن ناصر الحمد ، ابن حزم وموقفه من الإلهيات ، ص 285 .

والذات لله كما هو مذهب أهل السنة (1) بينما ينكر وصف الله بالقدرة والعلم والكلام والحياة لأنه لم يأت نص يثبت له هذه الصفات ، وهذا ما سنتعرض له فيما بعد .

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

(1) ابن خزيمة ، كتاب التوحيد ، ص 8 . وأنظر: سليمان الأشقر ، العقيدة في الله ، قصر الكتاب ، البلدة ، الجزائر ط (1990م ص 155 .

المبحث الثاني :

أحياء

يطلق ابن حزم اسم (الحي) على الله عز وجل، ويستدل على ثبوت هذا الاسم بما ورد من نصوص قرآنية منها قوله تعالى: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ البقرة/255. وقوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَكُنْ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾ آل عمران/1-2، وقوله تعالى: ﴿وَتَحْتِ الْوُجُوهُ لِلْحَيِّ الْقَيُّومِ وَقَدْ خَابَ مَنْ حَمَلَ ظُلْمًا﴾ طه/111، وقوله تعالى: ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى الْحَيِّ الَّذِي لَا يَمُوتُ وَسِعْتَ بِحَمْدِهِ﴾ الفرقان/58. والشاهد في هذه الآيات أن الله عز وجل سمي نفسه بالحي ولم يصف نفسه بصفة الحياة، لم يأت نص بأن له تعالى حياة ولا بأنه إنما سمي حيا عالما قادرا لنفي أضداد هذه الصفات عنه، لكن لما جاء النص بأن الله تعالى يسمى الحي العالم القدير سميناه بذلك، ولم لا النص ما حاز لأحد أن يسمى الله تعالى بشيء من ذلك لأنه كان يكون مشبها له بخلقه (1).

ويستدل ابن حزم - كذلك - على صحة مذهبه بأن لفظة الحي في اللغة تقع على العلم المميز بالحقائق كما قال تعالى: ﴿لِيُنذِرَ مَنْ كَانَ حَيًّا وَيَجْعَلَ الْقَوْلَ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾ يس/70. فالمراد بالحي ههنا العالم المميز بالإيمان المقرب به (2) فلو كان الباري تعالى حيا بحياة لم يزل وهي غيره لوجب ضرورة أن يكون تعالى مؤلفا مركبا من ذاته وحياته وسانر صفاته، ولكن كثيرا لا واحدا وهذا إبطال الإسلام (3). فلا يجوز إطلاق صفة الحياة عليه، لأن لفظ الصفة في جميع اللغات هو عبارة عن معنى محمول في الموصوف بها، وهذا أمر لا يجوز إضافته إلى الله تعالى إلا أن يأتي نص فندرى حينئذ أنه اسم علم لا مشتق من صفة. كما لا يجوز الاستدلال بالشاهد على الغائب فيما يتعلق بالذات الإلهية، فقولهم أن الفاعل عندنا لا يكون الا حيا عالما قادرا، وهذا لا يوجب أن يكون الباري الفاعل للأشياء حيا بدهاء عالما بعلم قادرا بقدرة، فلا يجوز أن يقاس شيء إلا على نظيره عند القائلين بالقياس، والله تعالى لا يشبه خلقه فكيف يقاس له (4).

وأما دعواهم أن في بديهة العقول لا يكون الفاعل إلا عالما بعلم هو غيره، حيا بحياة هي غيره، قادرا بقدرة هي غيره، متكلمًا بكلام هو غيره، سميعا بسمع هو غيره، بصيرا ببصر هو غيره فكل هذا صحيح عند ابن حزم لو لم يقم البرهان على خلافه، فكيف وقد جاء أن نارا محرقة تنبت في الشجر المثمر وهذه صفة جهنم، وهل يعقل أن طيرا حيا يؤكل دون أن يموت أو يعاني بنار وهذه صفة الجنة، - وبضيف ابن حزم - وقد أبطلت الدهرية حدوث العالم بدعواها أن في بديهة العقول أن الشيء لا

(1) الفصل 2/158.

(2) لامه ربه 2/158.

(3) لامه ربه 2/156.

(4) لامه ربه 2/159.

يوجد من عدم، كما أبطلت المعتزلة الروية بدعوى أن في بديهية العقول أنه لا يرى إلا جسم في حيز. فثبت أن كلا منهم يدعي الباطل على العقول، وهي أحكام في الحقيقة مرجعها الحواس أو بعبارة أيق قياس الغائب على الشاهد (1).

و يظهر أن ابن حزم يلتزم بإثبات ما ورد لله تبارك و تعالى من الأسماء بألفاظها الواردة بحرفيتها إثباتاً مجرداً، دون إثبات ما تدل عليه تلك الأسماء من الصفات، أثبت الله ^{حي}، دون أن يقول بأن له حياة لعدم ورود ذلك بالنص. الصريح (2).

نقد مذهب ابن حزم في صفة حياة الله تعالى:

إن إنكار ابن حزم صفة الحياة بناء على موقفة من الإشتقاق مخالف لمذهب أهل السنة والجماعة، إذ ذهب ابن حزم إلى أن أسماء الله تعالى أعلام جامدة لا يجوز الإشتقاق منها، فمزا أثبت له صفة الحياة قديمة و أزلية فقد أثبت أنه -تعالى- مؤلف و مركب من ذاته و من صفة الحياة، و قد سبق أن تطرقنا، عند مبحث الصفات، إلى أن مذهب أهل السنة و الجماعة هو إثبات الصفات و لا يعني ذلك إثبات القدماء مع الله تعالى لأن تعدد الصفات لا يعني تعدد الذات. يقول ابن أبي العز الحنفي «الحي الذي الحياة من صفات ذاته اللازمة لها، هو الذي وهب المخلوق تلك الحياة الدائمة، فهي دائمة بإدامة الله لها، لا أن الدوام وصف لازم لها لذاتها، بخلاف حياة الرب تعالى. و كذلك سائر صفاته، فصفا الخالق كما يليق به، و صفات المخلوق كما يليق به» (3).

وتعتبر صفة الحياة من الصفات التي لم يقع حولها خلاف طويل بين الملل، فبالإضافة إلى ثبوتها بالسمع، فإن العقول المقررة بوجوده تعالى معترفة بأنه عالم قادر حي، يقول الغزالي (ندعى أنه تعالى حي وهو معلوم بالضرورة، ولم ينكره أحد ممن اعترف بكونه تعالى عالماً قادراً. فإن كون العالم القادر ضروري إذ لا يعني بالحي إلا ما يشعر بنفسه ويعلم ذاته وغيره، والعالم بجميع المعلومات والقادر على جميع المقدورات كيف لا يكون حياً، وهذا واضح والنظر في صفة الحياة لا يطول» (4). ويرى محمد إقبال أن تخرج ابن حزم من تصور حياة على مثال حياة البشر هو الذي حدا به إلى التردد في نسبة الحياة إلى الله، إذ رأى ابن حزم أن الله ينبغي أن يسمى حياً، لا لأنه حي بحياة البشر بل لأن القرآن وصفه بالحياة، ولما كان ابن حزم قد قصر همه على ظاهر تجربتنا الشعورية، غافلاً عن أغوارها العميقة فلا بد أنه اعتبر الحياة تغيراً متتابعاً، وتعاقبا لأطوار في بيئة معرقة. ولا خفاء في أن التغيير المتتابع علامة على النقص. وإذا اقتصرنا على هذا الرأي في التغيير أصبح التوفيق بين الكمال

(1) الفصل 2/158.

(2) ابن حزم، الفصل 2/156، 157.

(3) شرح العقدة للطحاوية، ص 124.

(4) الغزالي (أبو حامد) الاقتصاد في الاعتقاد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط أولي 403 هـ، 1983 م، ص 65.

و أنظر: كتاب قواعد العقائد (من إحياء علوم الدين) ص 13.

الإلهي وبين حياة الله معضلة مستعصية على الحل (1) ولعل هذا هو الدافع الرئيسي عند ابن حزم لإثبات الكمال للذات الإلهية بنفي صفة الحياة عنه. وإذا كانت الذات الإنسانية تتجدد أحوالها من الداخل فتحدث فيها تغييرا من حالة النقص إلى حالة الكمال النسبي، أو العكس من حالة الكمال إلى حالة النقص، فإن هذا لا ينطبق على حياة الذات الإلهية، التي توجد في ديمومة باعتبارها خلقا مستمرا (ولا يمينا فيهِ الْغُوثُ) فاطر/35 ﴿وَلَا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ البقرة/255. وينتقد إقبال تصور ابن حزم للذات الإلهية على أنها غير قابلة للتغيير بهذا المعنى من معاني التعبير الذي فيه تصور على أنها جمود مطلق، وحيدة راكدة مجردة من البواعث، وعدم مطلق، وهذا التصور يظهر لنا تأثر ابن حزم بأرسطو. فكمال الذات الخالقة ليس في أنها ركود نتصوره تصورا أليا... وإنما كمال هذه الذات في الأصول الشاملة لقتها الخالقة وبصيرتها المبدعة التي لاحد لمداهما (2).

ولنا عدة ملاحظات من موقف محمد إقبال من ابن حزم :

1- إن موقف ابن حزم من صفة الحياة لا يختلف عن موقفه من سائر الصفات التي ينفيها عن الله تعالى، لأن الصفة عنده هي عبارة عن معنى محمول في الموصوف بها، وهذا يفيد التركيب والتجسيم فهو لم ينف صفة الحياة لأنه قد قصر همه على ظاهر تجربتنا الشعورية كما ظن محمد إقبال، لأن موقفه من الحياة هو صورة طبق الأصل لموقفه من العلم والقدرة والإرادة والسمع والبصر وغيرها من الصفات، والأصل في ذلك هو جموده عند حرفية النصوص فلا يثبت من الألفاظ إلا ما ورد به النص .

2- إن ما قاله محمد إقبال عن الذات الإلهية وكونها في ديمومة ينقطع فيها التغيير عن أن يكون تعاقبا لأحوال متخالفة فهذا كلام من جنس كلام الصوفية، ولا يمكن وصف الذات الإلهية بألفاظ محملة لأنها تدخل الوهم في مفهومها، وقد تخفى على الكثير فينكرون ما هو حق، ويثبتون ما هو باطل، وهذا خلاف مسعى ابن حزم الذي يعتمد على ألفاظ الشرع.

3- إن إتهام ابن حزم بالجمود، وتصوره للذات الإلهية بأنها في ركود على نحو تصور أرسطو لها بالمحرك الذي لا يتحرك، هو إتهام يحمل في طياته تصور قياس الغائب على الشاهد، لأن الأصل أن نثبت ما أثبتته الله لنفسه وننفي ما نفاه عن نفسه، فلا نصفها بالركود والجمود ولا العكس من ذلك، لأننا لا نعرف حقيقة ذاته تعالى وقد قال ابن حزم أن نفي الحركة عن الله تعالى لا يعني إثبات نقيضها وهو السكون لأننا لا ننفي إلا ما نفاه عن نفسه، ولا نثبت إلا ما أثبتته لنفسه .

والحياة عند أهل السنة والجماعة صفة أزلية قائمة بذاته تعالى يتأتى بها ثبوت بقية الصفات (3) لأن الحياة مستلزمة لجميع صفات الكمال، فلا تتخلف عنها صفة إلا لضعف الحياة، ولما كانت حياته تعالى أكمل حياة وأتمها، استلزم إثباتها إثبات كل كمال يضاد نفيه كمال الحياة (4).

(1) محمد إقبال، تحديد التفكير الديني في الإسلام، ص 71

(2) محمد إقبال، تحديد التفكير الديني، ص 72.

(3) كبرى العقائد الكونية، ص 107.

(4) شرح العقيدة الطحاوية، ص 125.

المبحث الثالث :

العلم

أثبت ابن حزم أن لله تعالى علما حقيقة لا مجازا ، فقد أخبر الله تعالى بأن له علما في خمسة مواضع من القرآن الكريم ، منها قوله تعالى : ﴿ أَنْزَلَهُ بِعِلْمِهِ النِّسَاءَ / 166 ، وقوله تعالى : ﴿ وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أَنْثَى وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلْمِهِ ﴾ فاطر / 11 ، وقوله تعالى : ﴿ وَلَا يَحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ ﴾ البقرة / 255 . وقوله تعالى : ﴿ بَلْ كَذَّبُوا بِمَا لَمْ يُحِيطُوا بِعِلْمِهِ ﴾ بونس / 39 . وقوله تعالى : ﴿ وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أَنْثَى وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلْمِهِ ﴾ فصلت / 47 ، فعلم الله لم يزل وهو غير مخلوق وليس هو غير الله تعالى ، فمن ادعى أن ليس لله تعالى علم فهذا مخالف للقرآن ، وما خالف القرآن فهو باطل ، ولا يحل لأحد أن ينكأ ما نص الله تعالى عليه ، وقد نص تعالى على أن له علما فمن أنكره فقد اعترض على الله تعالى (1) .

تعريف العلم :

إن مفهوم العلم عند ابن حزم هو «التيقن الشيء على ما هو عليه ، إما عن برهان ضروري موصل إلى تيقنه كذلك ، إما أول بالحس أو ببديهية العقل ، وإما حادث عن أول العقل أو الحس إما من قرب وإما من بعد ، وإما عن إتباع لمن أمر الله باتباعه فوافق فيه الحق وإن لم يكن ضروري ولا عن استدلال» (2) . ويبدو أن هذا التعريف ينطبق ويصدق على العلم الحادث ، لأن علم العبد بالأشياء تنبع لها ، ومستفاد منها ، وحاصل بها ، سواء بالبديهيات أو بمقدمات عقلية وحسية ، أما علم الله عز وجل فهو غير مستفاد من الأشياء ، ولا حاصل بها ، بل هي مستفادة منه وحاصلة به ، فعلمه أزلي والأشياء حادثه ، فعلم الله لا يدخل تحت حد ، وإنما معناه لا يخفى عليه شيء في الأرض ولا في السماء ، ولا نهاية لعلمه .

ولهذا حمل ابن حزم على الذين لم يفرقوا بين علم الحادث و علم القديم فقال : «وقد تحذلق قوم فأداهم ذلك إلى الهلكة . فقالوا : الحدود لا تختلف في قديم ولا محدث ، وهذا كلام موجب الكفر لأنهم يوقعون بذلك الباري تعالى تحت الحدوث لأن كل محدود متناه ومركب ، وكل مركب فمخلوق لأنه مركب من جنسه وفصله المميز له مما جامعته تحت جنسه ، فقد جعلوا ربهم محدثا تعالى الله عن ذلك» (3) .

يفرق ابن حزم بين علم الله و علم العبد ، فعلم الله قديم أزلي فهو في غير زمان لا يتبدل ، وإنما يتبدل المعلوم الذي يخضع للزمان ، (4) وقد ثبت ضرورة أن علم الله تعالى ليس عرضا ولا حسما أصلا لا محمول فيه ولا في غيره ولا هو شيء غير الباري عز وجل فبالضرورة نعلم أن معنى قوله عز وجل : ﴿ وَلَا يَحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ ﴾ البقرة / 255 إنما المراد العلم المخلوق الذي أعطاه عباده

(1) الفصل 2/126، 127. الدرة ص 384، 385.

(2) الإحكام 36/1.

(3) المقدم: 19، 37، 38.

وهو عرض في العالمين محمول فيهم ، وهو مضاف إلى الله عز وجل بمعنى الملك ﴿(1)﴾ ، ويرفض ابن حزم إطلاق لفظ الصفة على علم الباري تعالى ، ووجته تنبع من موقفه العام من الصفات ولهذا انتقد من حدّ العلم بقوله : «حد العلم أنه صفة لا يتعذر بوجودها على الحي القادر أحكام الفعل» ﴿(2)﴾ ، وهذا حد فاسد لأن التحل لا يتعذر عليها أحكام بناء الشمع ووضع العسل ، لا تسمى عالمة ، وقد لحا بعض المتكلمين إلى حد العلم «أنه صفة يتبين بها المعلوم على ما هو عليه من أحواله» ﴿(3)﴾ ويرد ابن حزم هذا التعريف بأن الصفة إما أن تكون هي والموصوف شيئا واحدا ، وهذا ما يوافق خصه مهم المعتزلة الذين يقولون بأن الصفات هي عين الذات ، فقد ذهب العلاف إلى القول «أن الباري تعالى عالم بعلم وعلمه ذاته» ﴿(4)﴾ ، وهذا يبطله العيان «لأن كون الصفة و الموصوف شيئا واحدا أمر غير موجود في العالم ، لأن الصفات تتعاقب على الموصوفات فتفنى والموصوف باق بحسبه ولا شك في أن الفاني غير الباقي» ﴿(5)﴾ .

وكذلك فإن الصفة عرض ، وعلم الله لا صفة ولا عرض ، ولا يسمى الله عالما ، وإنما سمي نفسه بعلم وجب الوقوف عند النص لأن أسماءه تعالى أسماء أعلام وليست مشتقة ﴿(6)﴾ فمن قال أن علم الله تعالى ليس هو الله ، ولا هو غيره ولكنه صفة الذات لم تنزل ، فعلى رأي ابن حزم أن هذا الكلام فاسد ومتناقض ، لأن من قال أن علم الله ليس هو الله فقد أثبت أنه غيره ، ثم ناقض قوله بقوله ولا هو غيره فأبطل الغيرية ، وسواء من قال لا هو هو ولا هو غيره ، ومن قال هو هو ، وهو غيره فالمعنى واحد لا يختلف ، وكلتا العبارتين باطلة ومتناقضة فلا يعقل نفي وإثبات معا ﴿(7)﴾ ولم يستسغ فقيه قرطبة عبارة الأشعري في الصفات لأنها تؤدي إلى التناقض ، فهي تثبت وتنفي معا ، والمعلوم أن حد التغاير في الغيريين هو أن كل شيء أخير ما يكون ذلك الخبر في ذلك الوقت خيرا عن الشيء الآخر ، فهو بالضرورة غير ما شاركه في ذلك الخبر . وحد الهوية هو أن كل ما لم يكن غير الشيء فهو هو بعينه ، إذ ليس بين الهوية والغيرية وسيطة يعقلها أحد ، فما خرج عن أحدهما دخل في الآخر ﴿(8)﴾ وكما لا يجوز إثبات صفات متعلقة بالذات خلاف ما ذهب إليه الأشاعرة ، فكذلك لا يجوز تسمية علم الله بأنه الله عن طريق الاستدلال خلاف ما ذهب إليه العلاف ، دون أن ينتبه إلى أنه تعالى «لا خلاف كل ما خلق ،

(1) الفصل 133/2 .

(2) ابن حزم ، الأحكام 38/1 .

(3) الأحكام 38/1 .

(4) الشهرستاني ، الملل والنحل 62/1 .

(5) ابن حزم ، الأحكام 38/1 .

(6) ابن حزم ، الأحكام 38/1 . الدرّة ، ص 262 .

(7) الفصل 137/2 .

(8) الفصل 138/2 . الدرّة ، ص 257 .

فلا دليل يوجب تسميته بشيء من الأسماء التي يسمي بها شيء من خلقه، ولا أن يوصف بصفة يوصف بها شيء من خلقه، ولا أن يخبر عنه بما يخبر به عن شيء من خلقه إلا أن يأتي نص بشيء من ذلك فيوقف عنده، فمن وصفه تعالى بصفة يوصف بها شيء من خلقه، أو سماه باسم نص بشيء من خلقه استدلالاً على ذلك بما وجد في خلقه فقد شبهه تعالى بخلقه وألحد في أسمائه (1) فإن حزم لا يثبت العلم كصفة من صفات الله تعالى بل يثبت الذات والأسماء كأعلام ^{بمنهج} جامدة، لا يجوز الإشتقاق منها، فعلمه لم يزل، وهو غير مخلوق، وليس هو غير الله، وليس هو غير القدرة، لا القدرة غير العلم إذ لم يأت دليل يفيد المغايرة (2).

ولا خلاف فيما ذهب إليه ابن حزم من أن الله تعالى علماً حقيقة لا مجازاً، وأن علمه لم يزل وهو غير مخلوق، وتعد مسألة علم الله ذات أهمية كبرى عند ابن حزم لتعلق معظم صفات الله بها وإنكار ابن حزم أن يكون العلم صفة أزلية قائمة بذاته تعالى له ما يبرره، فهو يرى أن لفظ الصفة لم يرد به الشرع وإنما وضع من طرف المتكلمين، كما أن الصفة هي عبارة عن عرض في جسم، أما علم الله فهو لم يزل، وليس هو غير الله تعالى، ولعل ابن حزم أدرك خطورة قول المتكلمين عن الصفات لا هي هو ولا هي غيره، الذي وصفه عدة مرات بالفاسد والمتناقض، وهو نفس الموقف اتخذ فيلسوف قرطبة ابن رشد الذي لم يرتض طريقة الأشاعرة والمعتزلة في مسألة الصفات، هل هي عين الذات أم زائدة عن الذات، لأن القول بأنها زائدة عن الذات مثل قولهم عالم بعلم زائد عن ذاته كالحال في الشاهد يلزمهم أن يكون الخالق جسماً لأنه يكون هنالك صفة وموصوف، وحامل ومحمول. هذه هي حال الجسم، كما انتقد المعتزلة في قولهم الصفات عين الذات وهذا لا يجوز، لأن العلم بحسب أن يكون غير العالم (3).

ومنهج ابن رشد في نقد مسلك المتكلمين لا يختلف كثيراً عن منهج ابن حزم بل يعتمد على نفس الحجج مما يترجح لدينا أثر ابن حزم في الذين جاؤوا من بعده، ولعل هذه النظرة النقدية لطريقة المتكلمين، والتي كانت نقطة بدايتها على يد ابن حزم هي التي جذبت إهتمام أحد أقطاب التصوف في مسألة علاقة الصفات بالذات، وهو الشيخ محي الدين بن العربي فقد كان ظاهرياً في الفروع وباطنياً في الأصول و يظهر أثر ذلك عنده في بعض المسائل العقديّة: ففي مبحث الصفات ينتقد مسلك المتكلمين فيقول: (1) ومن هنا تعلم أن صفاته لو كانت زائدة على ذاته كما يقوله المتكلم من الأشاعرة لحكم على الذات ما هو زائد عليها ولا هو عينها، وهذه مسألة زلت فيها أقدام كثيرين من العلماء، وأضلهم فيها قياس الشاهد على الغائب أو طرد الدلالة شاهداً وغائباً، وهذه غابة الغلط فإن الحكم على المحكوم عليه بأمر ما من غير أن يعلم ذات المحكوم عليه وحقائقه جهل عظيم من الحاكم عليه بذلك،

(1) الفصل 2/139، (المجلد 1 ص 29، 30).

(2) الفصل 2/139.

(3) ابن رشد، الكشف عن مناهج الأدلة، ص 75.

فلا تطرد الدلالة في نسبة الأمر إلى شيء من غير أن تعرف حقيقة ذلك المنسوب إليه (1) .
فمسألة علاقة الصفات بالذات هي الأصل في نظرنا الذي دفع باین حزم إلى إنكار لفظ الصفات، مع أنه كان ينبغي علينا أن نثبت الصفات كما وردت في الشرع، وأن نتجنب قياس الشاهد على الغائب، والآن نع في التشبيه بالأجسام أو التشبيه بالمعاني، فهو تعالى عالم قادر حي، وليس هو غير الله، كان بإمكانه أن يثبت العلم كصفة قديمة وأزلية دون أن يتطرق إلى الحديث عن علاقتها بالذات الإلهية، حتى لا يتسرب قياس الغائب على الشاهد (و فالذي ينبغي أن يعلم الجمهور من أمر هذه الصفات هو ما صرح به الشرع فقط، وهو الاعتراف بوجودها دون تفصيل الأمر فيها هذا التفصيل، فإنه ليس يمكن أن يحصل عند الجمهور في هذا يقين أصلا (2)) يحتمل أن يكون الهدف الذي سعى إليه ابن حزم، وهو إثبات العقائد، لا على طريقة المعتزلة التي تميل إلى التأويل ولا على طريقة المتكلمين الذين يقعون في قياس الغائب على الشاهد ضمنيا دون شعور منهم، بل أراد تأسيس منهج جديد في عرض المادة العقديّة وفق طريقة علماء الظاهر من أهل الحديث. إن مذهب أهل السنة والجماعة اثبات العلم كصفة قائمة بذاته تعالى يتأتى بها كشف الأمور والإحاطة بها على ما هي عليه في الواقع، أو على ما ستكون عليه في المستقبل (3). ولا يعد ابن حزم معطلا لأنه أثبت أحكام الصفات، وإن لم يطلق لفظ الصفة عليها، واكتفى بالألفاظ الواردة في القرآن الكريم .

وقد خالف ابن حزم مذهب المتكلمين عندما لم يجعل العلم مختلفا عن القدرة، وهذا لا يستقيم مع ظاهر النصوص التي أفادت أن معنى العلم يخالف معنى القدرة والإرادة وغيرها من الصفات، كما أن تعلقات العلم تختلف عن تعلقات القدرة والإرادة، فصفة العلم تتعلق بالواجبات والممكنات والمستحيلات، مثلها كمثل صفة الكلام، فصفة العلم تكشف عن حقائق الأشياء على ما هي عليه دون أي تأثير فيها، ومن المحال أن لا يكون ذلك بالنسبة إليه سبحانه وتعالى متناولا لسانا الواجبات والممكنات والمستحيلات، وأما صفة القدرة والإرادة فتعلقتهما بالممكنات فقط ولا شأن لهما بهما أحب والمستحيل، فلا يمكنهما إعدام الواجب أو إيجاد المستحيل، وإلا لم يكن الواجب واجبا ولا المستحيل مستحيلا (4) .

وكان من الأولى باین حزم أن يلتزم اللغة وظاهر النصوص القرآنية التي تفرق بين العلم والقدرة والإرادة وغيرها كما تفرق بين أضدادها، فهناك فرق بين الجهل والعجز، وظاهر الشرع دل على تباينهما، وقد قلنا أن تعدد الصفات لا يعني تعدد الذات، إلا إذا أصرونا على إقحام قياس

(1) محي الدين بن العربي، « الفتوحات المكية » دار الفكر، ط ج 3 ص 468.

(2) الكشف عن مناهج الأدلة، ص 76.

(3) البوطي، « كبرى العقائد الكونية »، ص 100.

(4) نظا محمد سعيد، مضان البوطي في كتاب « كبرى العقائد الكونية »، ص 108.

الغائب على الشاهد. فالقول بأن علم الله هو الله لا يسلم من التناقض، وقد زعم أبو الهذيل العلاف أن علم الله هو الله فحعل الله عز وجل علما، وألزم، فقيل له: إذا قلت أن علم الله هو الله، فقل يا علم الله اغفر لي وارحمني، فأبى ذلك فلزمته المناقضة (1). أما ابن حزم فأجاز أن يبصر تعالى المسموعات ويسمع المرئيات بمعنى يعلم بها، وإذا كان هذا لا يدخل في المحال فإن القول بأن علم الله هو الله مخالف للغة التي نزل بها القرآن، ولم يأت نص يجيز ذلك فكان الأولى الوقف حيث لم يرد نص .

الجمعة الأمير عبد القادر للعطوم الإسلامية

(1) الأشعري (أبو الحسن) * الأمانة في أصول الديانة * دار القادسية، بيروت، ط أولى 1991م ص 66.

المبحث الرابع :

القدرة

ذهب ابن حزم إلى القول أن الله تعالى فعال لما يشاء وهو على كل شيء قدير ، وبهذا جاء القرآن وكل مسؤول عنه وإن بلغ الغاية من المحال ، فهم أو لم يفهم فالله تعالى قادر عليه (1) . واستدل على صحة مذهبه بما ورد من القرآن الكريم منها قوله تعالى : ﴿ فَعَالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴾ البروج/16 . وقوله تعالى : ﴿ وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَهْتَارُ ﴾ القصص/68 ، وقوله تعالى : ﴿ عِنْدَ رَبِّكَ مَقْتَدِرٌ ﴾ القمر/55 . وقوله تعالى : ﴿ إِنَّهُ كَانَ عَلِيمًا قَدِيرًا ﴾ فاطر/44 .

ويرى ابن حزم أن الله أطلق القدرة كما أطلق القول بأنه عليم ، ولا فرق ، فليس هناك شيء يسأل عنه إلا ويقدر عليه ، فكما أن علمه مطلق فكذلك قدرته فهي مطلقة ، فالله تعالى قادر على كل ما يسأل عنه السائلون من جور وكذب ، وظلم ، ومحال ، وغير ذلك ، إلا أن من جملة ذلك ما لا يستحل سماعه ولا أن نستمع إلى كلام السائل عنه ، وهو كل ما لا يجوز إطلاقه على الله تعالى ، ولا على رسوله ، ولا على أنبيائه وملائكته ، والصالحين من عباده ، فالله قادر على كل ما يسأل عنه سائل أو يخطر في خاطر فمن ادعى أن الله عز وجل لا يوصف بالقدرة على المحال ، ولا القدرة على الظلم ، ولا القدرة على غير ما علم أنه يكون فقد أهدى لأنه خالف القرآن ، ووصف ربه بالعجز (2) .

1- مفهوم المحال :

يقسم ابن حزم المحال إلى أربعة أقسام :

أولاً : المحال بالإضافة : مثل نبات لابن ثلاث سنين أو ائباله امرأة وما أشبه هذا ، فهذه المعاني موجودة في العالم مما هي ممكنة منه ممتنعة من غيرهم .

ثانياً : المحال في الوجود : كإنتقال الجماد حيواناً ، والحيوان جماداً وكنطق الحجر وما أشبه هذا وهذا ليس ممكناً عندنا ولا موجوداً ولكنه متوهم في العقل متشكل في النفس . وتدخل معجزات الأنبياء على صدقهم ضمن المحال بالإضافة و المحال بالوجود .

ثالثاً : المحال في بنية العقل : مثل كون المرء قائماً قاعداً ففيه جمع بين التقيضين ، كسوء النا هل يقدر ربنا على أن يجعل المرء قاعداً قائماً وغيرها مما لا يتشكل في العقل .

فالمحال بالإضافة و المحال بالوجود و المحال في بنية العقل من المحالات التي يمكن أن يسأل عنها ويصح منه السؤال ويلزم الجواب كأن يسأل هل يقدر الله عليها ؟ فهذا السؤال صحيح ويلزم الجواب عنه بنعم يقدر الله عليها ، وإن كان المحال في بنية العقل لا يكون في هذا العالم لا معجزة لني ولا غير ذلك .

(1) الفصل 185/2 ، الدة ص 319، 320.

(2) الدة ص 317، 318، 319، 320.

رابعا : المحال المطلق : وهو كل سؤال أوجب على ذات الباري تغييرا ، فهذا هو المحال الميتة الذي ينقض بعضه بعضا ويفسد آخره أوله ، وهذا النوع لم يزل محالا في علم الله تعالى ولا هو ممكن فهمة وإذا وقع سؤال عنه فلا يقتضي جوابا على تحقيقه أو توهمه ، ولكن يقتضي جوابا بنعم أو لا لئلا ينسب العجز إليه تعالى ، مثل من سأل هل يقدر الله تعالى على إحداث ما لا أول له ، فهذا محال قيل حدوث العقل وبعد حدوثه . وهذا لا يفعله الله أبدا ولا نقول بعدم القدرة عليه وإلا نسبنا له العجز (1) ، ولا خلاف في وصف الله تعالى بالقدرة على المحال بالإضافة والمحال بالوجود ، لأن معجزات الأنبياء تدخل ضمن هذين الوجهين ، وإنما الخلاف في المحال في بنية العقل وهو القسم الثالث ، فلا يستبعد ابن حزم أن يفعله الله تعالى في عالم آخر ، ووجهه في ذلك أن الله هو الذي خلق العقل بعد أن لم يكن ، وهو قوة من قوى النفس ، عرض محمول فيها ، أحدثه الله تعالى ، وأحدث رتبته على ما هي عليه مختارا لذلك وبضرورة العقل نعلم أن من خلق العقل على هذه الصفة قادر على أن يخلقه على صفة أخرى وبخلافه فما خلقه محالا في العقل إنما أصبح محالا منذ أن جعله الله محالا لا قيل ذلك ، ولو شاء ألا يجعله محالا لما كان محالا ، فمن قدر على اختراع شيء لا على مثال سلف ، لا عن ضرورة أوجب ذلك فإنما اخترعه مختارا وهو قادر على ترك اختياره (2) .

فمن قال أن الله لا يوصف بالقدرة على المحال فقد جعل قدرته تعالى متناهية وقوته محدودة ومعنى ذلك أن قدرته عرض لأنها متناهية ومحدودة وفي هذا تشبيه الخالق بالمخلوق .

وأساس المشكلة التي دفعت بالمتكلمين من المعتزلة والأشاعرة إلى عدم وصف الله تعالى بالقدرة على المستحيل هو اعتقادهم ضمينا مماثلة الغائب للشاهد ، فما هو محال في الشاهد يصدق على الغائب ، ولهذا حمل عليهم ابن حزم واتهمهم بتحديد - قدرة - الله تعالى المطلقة (1) فلو لم يكن تعالى كذلك - قادرا - لكان متناهي القدرة ، ولو كان متناهي القدرة لكان محدثا ، تعالى الله عن ذلك ، وهو تعالى مرتب كل ما خلق ، وهو الذي أوجب الواجب وأمكن الممكن وأحال المحال ، ولو شاء أن يفعل كل ذلك على خلاف ما فعله ، لما أعجزه ذلك ، لو كان قادرا عليه ، ولو لم يكن كذلك لكان مضطرا لا مختارا (3) # ولهذا فلو شاء الله أن يجعل المحال واجبا ، والواجب محالا لقدرة على ذلك ، فصح أن كل شيء ممكن في قدرة الله ، فهو الذي خلق العالم وابتدأه ، ووضع على الرتبة التي هو عليها الآن فلو شاء أن يخلقه على خلاف هذه الرتبة لفعل ، ولكنه تعالى لا يفعل إلا ما قد علم أنه يفعله ، ولا يفعل ما قد أمننا من أنه لا يفعله لأنه خلق العقل ورتب فيه أن هذا محال وجوده فلا يفعله (4) .

(1) الفصل 181/2 . المحلى 33/4

(2) الفصل 182/2 .

(3) المحلى 33/1 .

(4) الأداة ص 322 - المحلى 33/1 . الفصل 182/2 .

2- أسس مذهب ابن حزم في قدرة الله تعالى :

تتلخص رؤية ابن حزم في قدرة الله تعالى المطلقة في عدة عناصر نعتبرها ضرورية لفهم موقفه العام منها ،حيث انتقد مسلك المتكلمين سواء كانوا معتزلة أو أشاعرة ،وانتهج مسلكا متماشيا مع منهجه الظاهري .

(أ) نظر ابن حزم إلى النصوص القرآنية فوجدتها تثبت قدرة الله المطلقة ،فهو فعال لما يريد ،وهو على كل شيء قدير ،فقدرته عامة حتى في المحال ،ومن أنكر ذلك فقد أنكر عموم قدرة الله .
(ب) أنكر ابن حزم أن تكون القدرة صفة بناء على موقفه العام من الصفات،ورأى أن الله أطلق القدرة كما أطلق القول بأنه عليم ،فليست القدرة غير العلم ،ولا العلم غير القدرة ،فكما أن علمه مطلق فكذلك قدرته .

(ج) - إن الله خلق الكون واخترعه وفق نظام ورتبة معينة ،فلو شاء لجعله على خلاف ذلك ،فجعل ما كان محالا واجبا أو ممكنا ،وكذلك خلق العقل ورتب أحكامه ،فجعل فيه المحال والواجب والممكن ،ولو شاء لجعله خلاف ذلك ،فمن الممكن أن يقدر الله على المحال في بنية العقل في عالم آخر .

(د) وكذلك بنسبة لسؤال السائل عن قدرة الله على المحال ،فقد اضطرب المتكلمون في الجواب عنها . يرى ابن حزم أن السؤال إذا كان بلفظ يفهم منه مراده ،فهو سؤال صحيح و الجواب عنه لازم كمن سأل هل يقدر الله على المحال بالإضافة أو المحال بالوجود أو المحال في بنية العقل ،فهذا كله جائز عند ابن حزم ،والجواب عنه بنعم ،وإن كان المحال في بنية العقل لا يتحقق بيننا في هذا العالم ،أما إذا تعلق السؤال بالمحال المطلق فهذا سؤال فاسد لأنه لا يمكن فهم معناه ولا يتشكل في النفس فهو ينقض آخره أوله .

3- نقد مذهب ابن حزم في قدرة الله تعالى :

إن إنكار ابن حزم أن تكون القدرة صفة من صفات الله تعالى ،وقوله بالأسماء كأعلام جامدة قد خالف به مذهب أهل السنة والجماعة الذين يثبتون الصفات ،ويرون جواز اشتقاق الصفات من أسمائه وقد تعرضنا لهذه المسألة عند الحديث عن إثبات صفات الله عز وجل (1) ومذهب أهل السنة والجماعة هو إثبات القدرة كصفة أزلية قائمة بذاته تعالى ولها تعلق بالممكنات ،وبناء على ذلك لا يصح إدعاء ابن حزم بعموم قدرة الله تعالى بالمحال المطلق والمحال لذاته لسبب بسيط هو عدم تعلق القدرة بهما ،قال الغزالي (2) ومن حكمها أنها متعلقة بجميع المقدورات ،وأعني بالمقدورات الممكنات كلها التي لا نهاية لها ،ولا يخفى أن الممكنات لا نهاية لها فلا نهاية إذا للمقدورات (2) فكل ممكن مقدر أما المحال فليس بمقدور ،والقدرة عند المتكلمين لها تعلقان :تعلق صلوحى قديم وهو صلاحيتها في الأزل لإيجاد

(1) انظر مبحث إثبات الصفات ص 88

(2) الاقتصاد في الاعتقاد ص 54 . وأنظر الإيجي ،المواقف ،الموقف الخامس ص 283 .

الممكنات أو إعدامها أو تكييفها. وتعلق تنجيزي حادث وهو إيجاد الممكنات وإعدامها أو تكييفها بالفعل (1)، ولا يعني إنكارنا تعلق القدرة بالمستحيل إثبات القصور لله تعالى لأن القدرة والإرادة صفتان مؤثرتان (ومن لازم الأثر أن يكون موجودا بعد عدمه، يلزم أن ما لا يقبل عدم أصلا كالواجب لا يقبل أن يكون أثرا لهما، وإلا لزم تحصيل الحاصل، وما لا يقبل الوجود أصلا كالمستحيل لا يقبل أيضا أن يكون أثرا لهما، وإلا لزم قلب الحقيقة برجوع المستحيل عين الجائز، فلا قصور أصلا في عدم تعلق القدرة والإرادة القديمتين بالواجب والمستحيل بل لو تعلقتا بهما لزم حينئذ القصور، لأنه يلزم على هذا التقدير الفاسد أن يجوز تعلقهما بإعدام أنفسهما بل وبإعدام الذات العلية، وبإثبات الألوهية لما لا يقبلها من الحوادث، ويسلبها عن تجب له، وهو مولانا جل وعز، بأي نقص وفساد أعظم من هذا) (2) وإنما يتحقق العجز والقصور إذا تعلقا بالقدرة، أما إذا كانا لعدم تعلق القدرة بهما فلا بعد عجزا.

ولهذا رد الشيخ السنوسي على ابن حزم قوله إنه تعالى قادر أن يتخذ ولدا إذ لو لم يقدر عليه لكان عاجزا، فقال: «فانظر اختلال هذا المبتدع كيف غفل عما يلزمه على هذه المقالة الشنيعة من اللوازم التي لا تدخل تحت وهم؟ وكيف فاتته أن العجز إنما يكون لو كان القصور جاء من ناحية القدرة أما إذا كان لعدم تعلق القدرة فلا يتوهم عاقل أن هذا عجز» (3)، وبذلك يتبين لنا أن القدرة والإرادة متعلقتان بالممكنات فقط، ولا شأن لهما بالواجب والمستحيل، فلو قيل هل يستطيع الله أن يخلق شريكا مثله؟ فمعنى ذلك أن واجب الوجود مسبوق بالعدم، وهذا مستحيل، ولو أصررنا على قبول هذه النتيجة فمعنى ذلك أن واجب الوجود قد أصبح في نفس الوقت ممكن الوجود وهذا تناقض لا يقبله العقل.

فتعلق القدرة والإرادة بالممكنات لا يعني العجز أو النقصان وإنما يعني أن الإرادة الكاملة التامة ليس من شأنها أن تتجه إلى الواجب ما دام أنه واجب، أو إلى المستحيل ما دام مستحيلا، وكذلك القدرة (4)، وبذلك يظهر ضعف قول ابن حزم بتعلق القدرة والإرادة بالواجب والمستحيل.

(1) أنظر تحفة المرید شرح جوهرة التوحيد، إبراهيم البيهقوري، دار الكتب العلمية بيروت طبعة أولى 1983م

ص 82. وأنظر: البوطي، كبرى اليقينيات الكونية ص 101.

(2) السنوسي، شرح أم البراهين، ص 35.

(3) نفس المصدر، ص 35.

(4) كبرى اليقينيات الكونية، ص 108، 109.

المبحث الخامس :

الإرادة

ذهب ابن حزم إلى القول بأن إرادة الله تعالى هي خلقه ، وهو -تعالى- يريد فيكون مراده ، ولا يريد فلا يكون ما لا يريد (1) . واستدل على صحة مذهبه بما ورد من نصوص قرآنية ، منها قوله تعالى : ﴿ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ يس/82 . وقوله تعالى : ﴿ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ ﴾ البقرة/185 . وقوله تعالى : ﴿ أُولَئِكَ الَّذِينَ لَمْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْتَدِ قُلُوبَهُمْ ﴾ المائدة/41 . وقوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ يس/82 . فصح بهذه الآيات أن أمر الله -تعالى- ، وإرادته هي قوله للشئ (كن) كل ذلك هو تكوينه بما كون فقط (2) . ويرى ابن حزم أن شاء وأراد لفظتان مشتركتان تقعان على معنيين :

أحدهما: الرضى والاستحسان فهذا منهي عن الله تعالى أنه أراده أو شاءه في كل ما نهى عنه .
ثانيهما: أن يقال أراد و شاء بمعنى أراد كونه و شاء وجوده فهذا هو الذي نخبر به عن الله عز وجل في كل موجود في العالم من خير أو شر (3) .

فإرادة الله هي خلقه ، فما شاء الله كان ، وما لم يشأ لم يكن ، فهو فعال لما يريد ، فما يريد يكون وفق مراده ، ولا يكون المراد إذا كان تعالى لا يريد . فالأشياء الموجودة في الكون أرادها الله عز وجل وفق إرادته ومشينته ، أما الأشياء المعدومة في الوجود فهي التي لم يردها تعالى ولم يشأها . قال تعالى ﴿ إِذَا قَضُوا أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ مريم/35 . وقوله تعالى : ﴿ لِمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَسْتَقِيمَ ﴾ وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴾ التكويد/28-29 .

مفهوم الإرادة :

ذهب ابن حزم إلى أن الإرادة هي المشيئة ، والنزح بمنهجه الظاهري وهو عدم حدها ، وإرادته ما لا نهاية لها ، وما لا نهاية له لا يجوز حده ، وقد عاب مذهب المتكلمين في الإرادة فهي عندهم ((صفة أزلية قائمة بذاته تعالى من شأنها تخصيص الممكنات ببعض ما يجوز عليها ، من وجود ، وعدم وتكيف)) (4) وقد انتقد ابن حزم هذا التعريف لسببين :

أحدهما : إن الله تعالى لم ينص على أنه يريد ولا على أن له إرادة ، لأنه لا يجوز أن تشتق لله أسماء ولا صفات .

(1) الدرر ص 261 . الفصل 3/44

(2) المعروة- ص 261 .

(3) الفصل 3/142 .

(4) أنظر : شرح أم البراهين ، ص 34 ، نوحفة المريد ، ص 83 . كبرى البغنيات الكونية ، ص 100 .

ثانيتها : لو كانت الإرادة لم تنزل لكان المراد لم ينزل (1) .

ولهذا أنكر ابن حزم جعل الإرادة صفة الذات لم تنزل لما فيها وصف الله تعالى بما لم يصف به نفسه ، كما أنكر على المعتزلة إثبات إرادات لا محل لها يكون الباري تعالى مريدا بها ، ويعتبر العلاف أول من أحدث هذه المقالة وتابعه عليها المتأخرون (2) ويرد ابن حزم على المعتزلة بأنه يلزمهم من قولهم بإرادة حادثة أن تكون هذه قد خلقت بإرادة أخرى والإرادة الثانية تحتاج إلى إرادة أخرى وهكذا يوجب محدثات لا نهاية لعددتها ، وهذا قول الدهرية . وإن قالوا هي مراده بإرادة قالوا بالمحال الذي يبطله العقل ولم يأت به النص (3) وبناء على ذلك ينكر ابن حزم أن تكون الإرادة صفة قديمة قائمة بذاته ، كما ينكر أن تكون الإرادة حادثة ، كما قالت المعتزلة بل جعلها هي الخلق ، وفي ذلك يقول : ولو أن قائلنا يقول أن الخلق هو المراد كونه من الله تعالى وهو الإرادة نفسها ، وأنه لا إرادة إلا ما خلق لما أنكرنا ذلك (4) .

إن ما ذهب إليه ابن حزم من أن الإرادة هي المشيئة ، فالله تعالى يريد فيكون ما يريد ، ولا يريد فلا يكون ما لا يريد ، هو رأي يتفق تماما مع مذهب أهل السنة والجماعة ، فالله تعالى يريد على الحقيقة (5) ، والإرادة صفة تؤثر في إختصاص أحد طرفي الممكن من وجود وعدم أو طول وقصر ونحوهما ، فلا يوجد مولانا عز وجل من الممكنات أو بعدم بقدرته إلا ما أراد تعالى وجوده أو إعدامه وتأثير الإرادة عند أهل الحق على وفق العلم ، فكل ما علم الله تعالى أنه يكون من الممكنات أو لا يكون فذلك مراده جل وعز (6) .

وهذا بخلاف رأي المعتزلة الذين جعلوا تعلق الإرادة تابعا للأمر ، فلا يريد الله تعالى شيئا إلا ما أمر به سواء تحقق مراده أو لم يتحقق ، فقد أمر الله تعالى فرعون بالإيمان وهو مراده سواء وقع ذلك أو لم يقع ، وهذا إدعاء على الله تعالى بالباطل ويلزمهم أنه وقع عجز وقصور في ملك الله وإرادته ، فالصحيح أن إيمان فرعون مأمور به غير مراد له تعالى . لأن الإرادة من شأنها تخصيص الممكنات من عدم ووجود وتكيف (7) ، فمذهب أهل السنة أن الله وإن كان يريد المعاصي قدرا فهو لا يحبها ولا يرضاها ولا يأمر بها ، بل يبغضها ويكرهها وينهى عنها ، ويقسمون الإرادة إلى نوعين : إرادة كونية خلقية : وهي المشيئة الشاملة لجميع الموجودات ، فما شاء الله كان ، وما لم يشأ لم يكن مثل

(1) الفصل 2/176 .

(2) الشهرستاني ، الملل والنحل 1/63 .

(3) الفصل 2/178 .

(4) الفصل - 2/178 . الدرر ص 261 .

(5) الأشعري ، الإبانة ص 73 . الإقلاني ، التمهيد ، ص 474 ، الغزالي ، الاقتصاد في الاعتقاد ، ص 65 .

(6) انظر الاقتصاد في الاعتقاد ، ص 66 ، السنوسي ، شرح أم البراهين ، ص 34 . البوطي ، كبرى اليقينيات ، ص 100 .

(7) السنوسي ، شرح أم البراهين ، ص 34 ، 35 .

قوله تعالى: ﴿وَلَيَكُنَّ اللَّهُ يَفْعَلُ مَا يَبْرِيءُ﴾ البقرة/253. وقوله تعالى: ﴿فَعَالَ لِمَا يَبْرِيءُ﴾ البروج/16. وإرادة دينية أمرية شرعية: وهي المتضمنة للمحبة والرضى مثل قوله تعالى: ﴿يَبْرِيءُ اللَّهُ بِكُمْ الْبَيْتَ وَلَا يَبْرِيءُ بِكُمْ الْمَضَرَّ﴾ البقرة/185. وقوله تعالى: ﴿يَبْرِيءُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سَبِيلَ الذِّبْنَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ النساء/26 فهذه الإرادة هي المذكورة في مثل قول الناس لمن يفعل القبائح: هذا يفعل ما لا يريد الله، أي لا يحبه ولا يرضاه ولا يأمر به (1). وأما إنكار ابن حزم أن تكون الإرادة صفة أزلية قائمة بذاته بدعوى أنها لو كانت لم تنزل لكان المراد لم ينزل، فهذا ما لم يسلم له به، وهو يقترب برأيه هذا من مذهب أصحاب أبي الهذيل العلاف فيما ذكره الأشعري، أن إرادة الله غير مراده وغير أمره، وأن إرادته لمفعولاته ليست بمخلوقة على الحقيقة، بل هي مع قوله لها (كوني) خلق لها، وإرادته للإيمان ليست بخلق له، وهي غير الأمر به وإرادة الله قائمة به لا في مكان (2).

فمذهب أهل السنة هو إثبات صفة الإرادة وأنها من صفات الله المقدسة، وليس في إثباتها إثبات تعدد القدماء مع الله تعالى، فالتعدد في الصفات لا في الذات، والقدرة والإرادة متعلقهما واحد، وهو الممكنات دون الواجبات والمستحيلات، إلا أن جهة تعلقهما بالممكنات مختلفة، لأن القدرة صفة تؤثر في وجود الشيء وعدمه أو تكيفه، أما الإرادة فهي صفة تؤثر في إختصاص أحد طرفي الممكن من وجود وعدم، كما أن الإرادة لها تعلقان:

تعلقه صلوحى قديم: وهو صلاحيتها في الأزل لتخصيص الممكن بالوجود وبالعدم على أي صورة أرادها الله تعالى.

وتعلقه تنجيزي: وهو تعلقها بالممكن حين وجوده بالفعل، والاختلاف إنما هو في تعلقاتها، أما الإرادة فهي واحدة قديمة وأزلية وبذلك يتبين لنا أن تأثير القدرة فرع تأثير الإرادة، فلا يوجد من الممكنات بقدرته تعالى إلا إذا أراده وبناء على ذلك فإن إثبات قدم الإرادة لا يلزم إثبات قدم المراد كما اعتقد ابن حزم.

وتأثير الإرادة لا يكون إلا وفق العلم، فكل ما علم الله تعالى أنه يكون من الممكنات أولاً يكون فذلك مراده عز وجل (3). فحق العلم أن يتعلق بالممكن كما هو عليه، فإن اقتضت صفة الإرادة وقوعه في وقت معين، تعلق العلم بتعيين وجوده في ذلك الوقت لعله تعلق الإرادة به، فتكون الإرادة للتعيين علة، ويكون العلم متعلقاً به تابعا له غير مؤثر فيه (4).

(1) شرح المفيدة الطحاوية ص 116، 117.

(2) مقالات الإسلاميين 266/1.

(3) أنظر شرح أم البراهين، ص 343، 35، تحفة المرید ص 83. كبرى البقبيات الكونية، ص 100.

(4) الغزالي، الاقتصاد في الاعتقاد، ص 66.

المبحث السادس :

الكلام

تعتبر مسألة خلق القرآن من أكثر الموضوعات إثارة في تاريخ علم الكلام و العقيدة الإسلامية ، لما ترتب عنها من صراع عنيف بين المعتزلة من جهة والحنابلة من جهة أخرى ، لا سيما بعد أن تبنت الدولة العباسية في زمن المأمون والمعتصم الاعتزال كمذهب رسمي ، مما تسبب في إراقة الدماء وأمتحن الفقهاء وعلى رأسهم الإمام أحمد .

ومذهب المعتزلة في القرآن الذي هو كلام الله و صفة فعل مخلوق ، أنه ليس أزلياً ، فلو كان كلام الله تعالى قديماً لكان القرآن مثلاً لله في القدم ، ولشاركه في الأوهية لأن القدم من صفات الذات ، بينما نجد القرآن يتجزأ ويتبعض ، وفيه المتقدم والمتأخر ، والسابق واللاحق ، وفيه أخبار الأمم البائدة ، وفيه أوامر ونواه ، ووعد ووعيد ، ولا يعقل أن تتساوى الإرادة والمراد في القدم . وقد خاطب الله تعالى عباده بطاعته وعبادته فمن غير المعقول أن تكون العبادة والطاعة التي هي معدومة مأمورة في الأزل ، ولو كان قديماً لوجب أن يكون عالماً لذاته قادراً لذاته كالقديم سواء والمعلوم خلافه ، و هذا ينفي كون كلام الله قديماً .

أما الأشاعرة فالكلام عندهم على معنيين :

1- الألفاظ المعبرة عن المعنى والمكونة من الحروف والكلمات ، فهي مخلوق ومحدث غير قائم بذاته ، وهذا لا خلاف بين المحققين أنه حادث .

2- هو إعتبارهم أن كلام الله تعالى صفة ذات لم تنزل غير مخلوقة ، فهو صفة أزلية قائمة بذاته تعالى هو بها أمر و ناه و مخبر . وهي غير علم الله تعالى (1) .

ويرد عليهم ابن حزم بقوله : (2) أما الأشعرية فيلزمهم في قولهم أن كلام الله غير الله ما ألزماهم في العلم وفي القدرة سواء بسواء (2) .

رأى ابن حزم في كلام الله تعالى :

عرّف ابن حزم القرآن بأنه كلام الله عز وجل على الحقيقة بلا مجاز ، تنزل به جبريل على قلب

محمد -صلى الله عليه وسلم- (3) ، وأستدل على صحة مذهبه بما ورد من القرآن الكريم منها قوله

تعالى : (نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ ﴿١٥﴾ عَلَوْا قُلُوبَكُمْ لِنَنصُرَنَّكُمْ مِنَ الْغَافِلِينَ ﴿١٦﴾ الشعراء/193-194 .

(1) البغدادي ، أصول الدين ص 106 ، الجويني ، الإرشاد ص 108-109 ، البيهقوري شرح الجوهرة ص 71 .

البوطي ، كبرى اليقينيات الكونية ص 102-103 .

(2) الفصل ج 3 ص 5 .

(3) النعمان 7/3 ، وأنظر : الدرّة ص 255 .

وقوله تعالى: ﴿وَأَقْدَمَ كَانَ قَرِيبًا مِنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلِمَ اللَّهِ ثُمَّ يَحِرُّونَهُ مِنْ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَغْلَمُونَ﴾ البقرة/75 وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلِمَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْخِثْهُ مَأْمُونًا﴾ التوبة/6 وغيرها من الآيات، فاسم القرآن يقع على خمسة معان يعبر عن كل معنى منها بأنه قرآن وأنه كلام الله هي:

1- أننا نسمي الصوت المسموع و الملفوظ به قرآنا وأنه كلام الله تعالى على الحقيقة وبرهان ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلِمَ اللَّهِ﴾ التوبة/6. وقوله تعالى: ﴿وَأَقْدَمَ كَانَ قَرِيبًا مِنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلِمَ اللَّهِ ثُمَّ يَحِرُّونَهُ مِنْ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ﴾ البقرة/75. وقوله تعالى: ﴿فَأَنْزَعُوا مَا تَبَيَّنَ مِنَ الْقُرْآنِ﴾ المزمل/20، فصحح أن الصوت المسموع الملفوظ يسمى قرآنا حقيقة وهو كلام الله حقيقة.

2- ونسمي المفهوم من ذلك الصوت قرآنا و كلام الله على الحقيقة، فإذا فسرنا الزكاة المذكورة في القرآن والصلاة والحج وغير ذلك قلنا في كل هذا كلام الله هو القرآن.

3- ونسمي المصحف كله قرآنا وكلام الله برهان ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ﴾ في كتاب مَكْنُونٍ ﴿الواقعة/77-78، وقوله تعالى: ﴿بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَجِيدٌ﴾ في لَوْمٍ مَحْفُوظٍ ﴿البروج/21-22. وقوله تعالى: ﴿فَمَنْ شَاءَ ذَكَرْهُ﴾ في صَحْفٍ مَكْرَمَةٍ ﴿مَرْفُوعَةٍ مَطْمَرَةٍ﴾ بِأَيْدِي سَفَرَةٍ ﴿كِرَامٍ بَرَرَةٍ﴾ عبس/12-16. وعن ابن عمر رضي الله عنهما أن الرسول الله -صلى الله عليه وسلم- نهى أن يسافر بالقرآن إلى أرض العدو (1).

4- ونسمي المستقر في الصدور قرآنا وهو كلام الله حقيقة، قال تعالى: ﴿بَلْ هُوَ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ فِي صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ﴾ العنكبوت/49. فهذه أربع مسميات كلها مخلوقة ومحدثة.

5- ويطلق على علم الله، فهو لم يزل وهو كلام الله تعالى وهو القرآن وهو غير مخلوق وليس هو غير الله تعالى، ومن البرهان على أن القرآن الكريم هو علم الله وأنه غير مخلوق قوله تعالى: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا﴾ الأنعام/115. وقوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَّحْتَ مِنْ رَبِّكَ لَفُضِيَ بَيْنَهُمْ فِيمَا فِيهِ يَفْتَلِحُونَ﴾ يونس/19. فصحح بقينا أنه تعالى أراد علمه السابق، فعلمه هو كلامه، وهو غير مخلوق، والقرآن كلام الله تعالى فهو غير مخلوق (2).

(1) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب دعاء النبي صلى الله عليه وسلم إلى الإسلام، باب السفر بالمصحف إلى أرض العدو، ج 4 ص 15، ومسلم في ك الإمامة، باب النهي أن يسافر بالمصحف إلى أرض الكفار ج 6 ص 30، سنن أبي داود ك الجهاد، باب في المصحف يسافر به إلى أرض العدو ج 3 ص 36 رقم الحديث: 2610، سنن ابن ماجة ك الجهاد، باب النهي أن يسافر بالقرآن إلى أرض العدو ج 2 ص 146 رقم الحديث: 2327، و 2328 قال عنه الألباني: صحيح. وأخرجه الإمام أحمد في مسنده ج: 2 ص 55، 10، 7، 6.

(2) الدرر ص 255، 256، الفصل 8، 7/3، المحلى 32/1.

ولهذا يقرر ابن حزم ذلك بقوله: «ولما كان اسم القرآن يقع على خمسة أشياء وقوعا مستويا صحيحا منها أربعة مخلوقة وواحد غير مخلوق لم يجز ألبة لأحد أن يقول أن القرآن مخلوق ولا أن يقال أن كلام الله مخلوق، لأن قائل هذا كاذب إذ أوقع صفة الخلق على ما لا عليه اسم قرآن واسم كلام الله عزوجل، ووجب ضرورة أن يقال أن القرآن لا خالق له ولا مخلوق، وأن كلام الله تعالى لا خالق ولا مخلوق، لأن الأربعة المسميات منه ليست خالقة، ولا يجوز أن تطلق على القرآن ولا على كلام الله تعالى اسم خالق، لأن المعنى الخامس غير مخلوق، ولا يجوز أن توضع صفة البعض على الكل الذي لا تعمه تلك الصفة، بل واجب أن يطلق نفي تلك الصفة التي للبعض على الكل» (1)، فعلم الله غير مخلوق، وكلام الله غير مخلوق، والقرآن غير مخلوق.

وينتقد ابن حزم قول من يقول من أهل السنة أن الصوت غير مخلوق، وكذلك الخط، لأن الصوت هواء مندفع من الحلق والصدر واللسان إلى أذان السامعين وهو حروف الهجاء، وأما المصحف فإنما هو ورق من جلود الحيوان ومن مداد وكل ذلك مخلوق. كما تصدى للمعتزلة في أولها أن كلام الله صفة فعل مخلوق، فلو كان القرآن مخلوقا، وكلام الله مخلوقا لكان إما جسما أو عرضا، فلو كان جسما لأخذ حيزا واحدا، وأصبح القرآن الذي هو عندنا غير الذي عند غيرنا، ولو عرضا لاقتضى حاملا، ولو كان كلام الله الذي هو عندنا هو غير كلامه الذي عند غيرنا وهذا محال (2). ويظهر من خلال عرضنا لمذهب ابن حزم في كلام الله تعالى أنه لا يختلف عن مذهب السلف في النفي والإثبات وإن كان هناك خلاف طفيف مع ابن حزم في قوله أن القرآن ليس غير الله، وهذه المسألة تعد من السمات الأساسية في مذهب ابن حزم العقدي، وبها يتباين مذهبه عن مذهب الصفاتية، وقد أسهبنا في طرح هذه الإشكالية، وقلنا أن مذهب السلف والخلف هو إثبات الصفات لله تعالى، ولا يعني ذلك أننا أثبتنا تعدد القدماء مع الله تعالى، فتعدد الصفات لا يعني تعدد الذات، يقول ابن تيمية: «والقول في الصفات كالقول في الذات، فإن الله ليس كمثل شيء لا في ذاته، ولا في صفاته، ولا في أفعاله، فإذا كان له ذات حقيقة لا تماثل الذوات، فالذات متصفة بصفات حقيقة لا تماثل سائر الصفات» (3)، ولما كان موقف ابن حزم من كلام الله لا يختلف عن موقفه من سائر الصفات والقدرة والإرادة، فهو لا يثبتها كصفات قائمة بالذات وإنما يقول كلام الله ليس هو غير الله، كما أنه لم يتطرق إلى النزاع الذي حدث حول جنس الحروف التي تكلم الله بها في القرآن وغيره وعن الأصوات التي تكلم بها، مما أحدثه المتكلمون من مباحث لا طائل من ورائها، واكتفى بمعالجة مسألة القرآن الذي هو بين أيدينا. وموقفه هذا يتماشى مع مذهب السلف، فكلهم متفقون على أن كلام الله غير مخلوق (4)، ولا يختلف

(1) الفصل 10، 9/3. الدورة 555

(2) - الفصل 5/3

(3) الرسالة التدمرية ص 22، وأنظر: محمد بن عثمان، تقريب التدمرية 1 ص 22.

(4) مجموعة الرسائل والمعامل، ابن تيمية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ثانية 1992م، 1/455.

مذهب ابن حزم عن مذهب الإمام أبي حنيفة في كلام الله حيث قال: ﴿والقرآن في المصاحف مكتوب، وفي القلوب محفوظ بوعلى الألسن مقروء بوعلى النبي -صلى الله عليه وسلم- منزل ولفظنا بالقرآن مخلوق بالقرآن غير مخلوق﴾ (2).

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المبحث السابع :

السمع والبصر

ذهب ابن حزم إلى القول بأن الله تعالى أخبر عن نفسه بأنه سميع بصير كل ذلك حقيقة لا مجاز، ولا يجوز أن يزداد على ذلك، فيقال أن له سمعا، وبصرا، أو حياة، أو أنه متكلم، لأن الله عز وجل لم يقل شيئا من ذلك، ولا صح عن رسوله - صلى الله عليه وسلم - ولا أحد من الصحابة رضی الله عنهم (1) قاله سميع بصير بذاته، وهو لم يزل سميعا للمسموعات بصيرا بالمبصرات يرى المرئيات ويسمع المسموعات ومعنى هذا كله أنه عالم بكل ذلك كما قال تعالى: ﴿إِنِّي مَعَكُمْ أَسْمَعُ وَأَرَىٰ طه/46﴾. وهذا كله معنى العلم الذي لا يقتضي وجود المعلومات لم تزل، لكن يعلم ما يكون أنه سيكون على حقيقته، ويعلم ما هو كما هو، ويعلم ما قد كان كما قد كان (2)، وبناء على ذلك ينكر ابن حزم إطلاق صفتي السمع والبصر حيث لم يأت فيهما نص، فمن نسب هذا إلى الله فقد أهدى في أسماؤه .

ويرى ابن حزم أن المعنى في سميع وبصير عن الله تعالى هو المعنى في عليم، وينكر على الذين يقولون أن لله تعالى سمعا وبصرا مختصين بالمسموع والمبصر تشبيها بخلقه، فلا يجوز أن نخبر على الله بغير ما أخبر به عن نفسه، لأنه تعالى يقول: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ الشورى/11﴾ .

فهو تعالى سميع ليس كمثل شيء من السامعين، بصير ليس كمثل شيء من المبصرين (3). ومذهب ابن حزم في صفتي السمع والبصر يوافق مسلك المعتزلة البغداديين، فقد ذهب أبو الحسين الخياط إلى القول بأنه سميع بمعنى أنه عالم بالمسموعات وبصير أنه عالم بالمبصرات (4) وقال الكعبي وهو تلميذ الخياط: (وأن الله تعالى لا يسمع شيئا على معنى الإدراك المسمى بالسمع، وتأولوا وصفه بالسميع البصير على معنى أنه عليم بالمسموعات التي يسمعها غيره والمرئيات التي يراها غيره) (5). ويرد على ابن حزم أنه وردت آيات قرآنية تفرق بين العلم وبين السمع والبصر منها قوله تعالى: ﴿إِنِّي مَعَكُمْ أَسْمَعُ وَأَرَىٰ طه/46﴾. فقد فرق في هذه الآية بين السمع والرؤية .

وقوله تعالى: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِي إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَا إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ المجادلة/1﴾ وقوله تعالى: ﴿أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ بَلَىٰ

(1) الدرّة ص 265

(2) الفصل 2/124، 125، الدرّة ص 273، 274

(3) الفصل 2/124 - 125 - 144 - 145.

(4) الشهرستاني الملل والنحل 98/1.

(5) البغدادي الفرق بين الفرق ص 166.

وَرَسَلْنَا لَهُمُ مَكْتَبُونَ ﴿ الزخرف/80. فهذه الآيات تفرق بين العلم والسمع والبصر ، وهناك آيات تفرق بين العلم والبصر منها قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ اللَّهَ يَرَوُ ﴾ العلق/14. وهناك آيات تفرق بين العلم والسمع منها قوله تعالى : ﴿ الَّذِي يَرَا كَرِيمِينَ تَقْوَمُ ﴿ وَتَقَابُكَيْهِ الْعَجُوبِينَ ﴿ إِنَّهُ هُوَ الْعَلِيمُ الْعَلِيمُ ﴾ الشعراء /218-220 . وقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلُقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيمٌ عَلِيمٌ ﴾ البقرة/227. وغيرها من الآيات التي تفرق بين العلم والسمع والبصر فلو كان السمع بمعنى العلم لكان قوله تعالى (أسمع وأرى) بمعنى أعلم وأعلم . والدليل على أن السمع والبصر ليسا العلم قوله -صلى الله عليه وسلم- : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَرْبَعُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ فَإِتِّمُوا أَصْمًا وَلَا غُثْبًا ، إِنَّمَا تَدْعُونَ سَمِيعًا بَصِيرًا إِنْ الَّذِينَ تَدْعُونَ أَقْرَبَ إِلَى أَحَدِكُمْ مِنْ عُنُقِ رَاحِلَتِهِ ﴾ (1) .

فهذا يثبت أن السمع والبصر صفتان أزليتان قائمتان بذاته تتعلقان بالمسموعات والمبصرات وصفتا السمع والبصر مشتقتان من أسمائه تعالى سميع وبصير ، يقول الأشعري : ﴿ وجدنا اسم عالم أشتق من علم ، واسم قادر أشتق من قدرة ، وكذلك اسم حي أشتق من حياة ، واسم سميع أشتق من سمع واسم بصير أشتق من بصر ، ولا تخلو أسماء الله عز وجل من أن تكون مشتقة أما لإفادة معناه أو على طريق التلقين ، فلا يجوز أن يسمى الله عز وجل على طريق التلقين باسم ليس فيه إفادة معناه ، وليس مشتقا من صفة ﴾ (2) فصفات الله عز وجل مشتقة من أسمائه ، وتعدد صفاته لا يعني تعدد ذاته .

(1) صحيح البخاري : ك الجهاد باب ما يكره الصوت في التكبير ج4 ص 16 : ك التوحيد باب وكان الله سميعا بصيرا ج8 ص 168 . وابن خزيمة ، كتاب التوحيد ، ص 49 ، وأحمد في مسنده ج4 ص 394 .
(2) الأشعري ، الإبانة ، ص 69 .

المبحث الثامن :

الكبرياء، والعزة والرحمة والأمر

1- العزة والكبرياء :

أثبت ابن حزم العز والكبرياء لله تعالى (1) ،وقسم العزة إلى قسمين :

- أ- عزة مخلوقة : مثل قوله تعالى : ﴿ سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴾ الصفات/180. فهذه العزة مخلوقة لأنها مربية ،وكذلك العزة في قوله تعالى : ﴿ قَالَهُ الْعِزَّةُ جَمِيعًا ﴾ فاطر/10 ،فالعزة المذكورة في هذه الآية لا توجب أنها لم تنزل لأنه تعالى قال : ﴿ قَالَهُ الْمَكْرُ جَمِيعًا ﴾ الرعد/42. وقال تعالى : ﴿ قُلْ لِلَّهِ الْعِزَّةُ جَمِيعًا ﴾ الزمر/44. وهذان غير موجبين أن المكر والشفاعة غير مخلوقتين.
- ب- عزة غير مخلوقة : أثبتها الله لنفسه وهي ليست غير الله تعالى ،مثل العزة التي أقسم بها جبريل فقد روى عن أبي هريرة عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- في حديث خلق الله تعالى الجنة والنار - أن جبريل قال لله تعالى : ﴿ وَعِزَّتِكَ لَقَدْ خَشِيتُ أَنْ لَا يَدْخُلَا أَحَدٌ ﴾ (2) وكذلك ما روى عن أبي سعيد الخدري وأبي هريرة -رضى الله عنهما- قالا : قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم : ﴿ الْعِزُّ إِزَارُهُ وَالْكِبْرُ رِدَاؤُهُ ﴾ (3) فهذه العزة غير مخلوقة وهي التي أقسم بها إبليس فقال : ﴿ فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ ص/82 . وهذا التقسيم يتوافق مع مذهب أهل السنة غير أن ابن حزم لا يثبت العزة والكبرياء على أنها من صفات الله تعالى بل قال عنهما : ﴿ ولو كان شيء من ذلك غير الله تعالى لكان إما لم يزل وإما محدثا ،فلو كان لم يزل لكان مع الله تعالى أشياء غيره لم تنزل ،وهذا شرك مجرد ، ولو كان محدثا لكان تعالى بلا علم ولا قوة ولا قدرة ولا عز ولا كبرياء قبل أن يخلق كل ذلك ﴾ (4) وهذا الرأي يتوافق مع رأي المعتزلة الذين يرون أن الصفات هي عين الذات ،وقد ذهب أبو الهذيل العلاف إلى أن العزة والعظمة والجلال والكبرياء وغيرها من الصفات هي الباري كما قال في العلم والقدرة (5) .

(1) الفصل 1/171 . المحلي /33،34 . الدرر ص 248،251.

(2) أخرجه ابوداود في سننه بك السنة باب في خلق الجنة والنار ج4 ص 236 رقم الحديث :4733 ،والترمذي في سننه ،ابواب الجنة باب ماجاء أن الجنة حفت بالمكاره ج4 ص 97 رقم الحديث :2685 ،قال عنه الألباني :حسن صحيح ، والتمسني في سننه ك الأيمان والنذور ،باب الحلف بعزة الله ج2 ص 797 رقم الحديث :3523 قال عنه الألباني :حسن صحيح . وأحمد في مسنده ج2 ص 332،333،354،373.

(3) أخرجه مسلم في صحيحه ك البر والصلة والآداب باب تعريم الكبر ج8 ص 36 ،وأبو داود ك اللباس ، باب ماجاء في الكبر ج 4 ص 59 رقم الحديث : (4090) . وأحمد في مسنده ج2 ص 427،248 . ج6 ص 19.

(4) المحلي 1/34.

(5) الأشعري ، مقالات الإسلاميين 1/245.

2- الرحمة :

يختلف موقف ابن حزم من الرحمة عن موقفه من العزة، فإذا كان قد أثبت العزة بقسميها المخلوقة وغير المخلوقة، فإنه أثبت أن الرحمة كلها مخلوقة، ويرى أنه لا خلاف بين أحد من الأمة في أن من أدخله الله في الجنة فإنما أدخله برحمته تعالى، وأن بعثة محمد -صلى الله عليه وسلم- رحمة لمن آمن به، وكل ذلك مخلوق، واستدل على صحة مذهبه بقوله -صلى الله عليه وسلم-: **(بهل الله الرحمة مائة جزء، فأمسك عنده تسعة وتسعين جزء، وأنزل في الأرض جزءاً واحداً، فمن ذلك الجزء تتروم الخلق حتى ترفع الفرس حافرها عن ولدها، خشبة أن تصيبه)** (1)، وهذا دليل على أن الرحمة مخلوقة (2). فالرحمة عند ابن حزم من صفات الفعل، وهي المشار إليها في الحديث السابق، فهي رحمة متعددة ومتجزئة إلى مائة جزء ولا تكون تامة إلا يوم القيامة. وهذا لا خلاف فيه مع ابن حزم، وإنما الخلاف في إطلاق صفة الرحمة على اعتبار أنها مخلوقة، وهذا لا يسلم له به، لأن الرحمة مثل العزة فهي رحمتان :

رحمة من صفات الفعل وهي الرحمة المخلوقة والمتعددة والمتجزئة كما جاء ذكره في الحديث .

و رحمة من صفات الذات وهي غير مخلوقة ولا تتعدد ولا تتجزأ أثبتتها الله لنفسه مثل ما جاء في قوله تعالى: **(رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْنَا مَا لَنَا طَاقَةً لَنَا بِهِ وَأَعْفَ عَنَّا وَأَعْفِزْنَا وَأَرْحَمْنَا)** البقرة/286.

وقوله تعالى: **(وَرَبُّكَ الْغَفُورُ ذُو الرَّحْمَةِ)** الكهف/58. وقد ذكر تعالى أنه بالمؤمنين رحيم فقال: **(لِيَغْرِجَكُمْ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ وَكَانَ بِالْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا)** الأحزاب/43.

3- الأمر :

ذهب ابن حزم إلى القول بأن الأمر مخلوق، واستدل على صحة قوله بما ورد من القرآن الكريم

منها قوله تعالى: **(وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ مَفْعُولًا)** الأحزاب/37.

والمفعول مخلوق، وقوله تعالى: **(وَاللَّهُ غَالِبٌ عَلَى أَمْرِهِ)** يوسف/21، وبلا شك في أن المغلوب عليه مخلوق وأنه غير الغالب عليه. وقوله تعالى: **(لَا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا)** الطلاق/1 وهذا بيان جلي لا إشكال فيه على أن الأمر محدث (3).

(1) صحيح البخاري بك الأديب، باب جعل الله الرحمة مائة جزء . ج7 ص 75، وك الرقائق، باب الرجاء مع الخوف ج7 ص 183، صحيح مسلم ك التوبة، باب في سعة رحمة الله ... ج8 ص 96، سنن الترمذي الدعوات باب (107) ج5 ص 209 رقم الحديث: 3609 قال عنه الألباني: صحيح، سنن ابن ماجة ك الزهد، باب ما يرجى من رحمة الله ج2 ص: 427 رقم الحديث: 3465، 3466، صحيحه الألباني . الحاكم في مستدركه ك الإيمان ج1 ص 56 وقال : هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه بهذا اللفظ إنما إتفقا على حديث الزهري عن حميد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة ، وسليمان التميمي عن أبي عثمان مختصرا . وأحمد في مسنده ج5 ص 439 .

(2) الفصل 171/2 الدرر ص 281 282.

(3) - الفصل 169/2 الدرر ص 279.

ويعترض ابن حزم على من قال أن الأمر من صفات الله الأزلية، بأن الله تعالى لم يزل أمرا لكل من أمره بما يأمره به إذا وجد. ويرى أن هذا لا يصح لأنه لو كان صحيحا لكان الله تعالى لم يزل أمرا لنا بالصلاة إلى البيت المقدس ولم يزل أمرا لنا بأن لا نصلي إلا إلى الكعبة، فيكون أمرا بفعل الشيء وتركه معا وهذا تخليط. وكذلك لو كان الأمر غير مخلوق ولم يزل لكان قوله تعالى: ﴿ قُلِ الرُّومُ مِنْ أُمَّرٍ وَبِهِ ﴾ الإسراء/85. أن الروح لم يزل لأنه من أمر ربي ولا خلاف بين المسلمين في أن ارواحهم مخلوقة (1) فمذهب ابن حزم في الأمر وأنه مخلوق لا يختلف عن قوله في الرحمة فهي كذلك مخلوقة. إن رأى ابن حزم في الأمر لا يصح على إطلاقه، بل يحتاج إلى التفصيل. فمن الأمر ما هو مخلوق، ومنه ما هو قديم أزلي، فما استدل به ابن حزم في كون الأمر حادثا ومخلوقا فصحيح ولا نزاع في ذلك، وأما كون الأمر غير مخلوق فمثل ما جاء في قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ يَكُنْ لَهُ الْفَلَقُ وَالْأَمْرُ ﴾ الأعراف 54. ومثل قوله تعالى: ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ تَقُومَ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ بِأَمْرِهِ ﴾ الروم/25.

القادر للعلوم الإسلامية

المبحث التاسع :

الوجه والعين والأعين واليد والأصابع والساق والقدم والرجل

1 - الوجه

أثبت ابن حزم الوجه لله ، لا بمعنى أنه جزء من الذات كما ذهبت إليه المجسمة ، ولا بمعنى أنه صفة تليق بذاته كما ذهبت إليه الصفاتية ، وإنما أثبتته كما أثبت بقية الأسماء التي ترجع إلى الذات ، فوجه الله إنما يراد به الله عز وجل واستدل على صحة مذهبه بقوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا نَظَّمْكُمْ لَوَجْهِ اللَّهِ ۙ لَنُرِيدَ بِكُمْ جَزَاءً ۙ وَلَا شُكُورًا ﴾ الإنسان/9 ، فصح يقينا أنهم لم يقصدوا غير الله تعالى ، بقوله تعالى : ﴿ فَأَيْنَمَا تَوَلَّوْا فَجْهَ اللَّهِ ﴾ البقرة/115 . إنما معناه فم الله تعالى يعلمه وقبوله لمن توجه إليه . فوجه الله ليس هو غير الله تعالى ولا يرجع منه إلى شيء سوى الله تعالى (1) . ورغم أن ابن حزم ينتقد قول العلاف بأن وجه الله هو الله لأنه لا ينبغي أن يطلق لكونه تسمية وتسمية الله لا تجوز إلا بنص فإننا نرى أنه لا خلاف بينهما في حقيقة الوجه ، فكلاهما يطلقه على الذات الإلهية فالوجه تذكره العرب وتريد الشيء نفسه كقولهم : هذا وجه الحق ووجه الرأي ، وهذا معنى قوله تعالى : ﴿ كُلَّ شَيْءٍ قَالِكُلاً ۙ وَجْهَهُ ﴾ القصص/88 معناه إلا هو (2) ، فمفهوم الوجه عند ابن حزم والمعتزلة هو الذات نفسها لا الصفات .

وقد أثبت الله تعالى لنفسه الوجه ووصفه بالجلال والإكرام ، و دللت الآيات والأحاديث الشريفة على ثبوت صفة الوجه ، منها قول -صلى الله عليه وسلم- : ﴿ إن الله عز وجل لا ينام ، ولا ينبغي له أن ينام يخفض القسط ويرفعه يرفع إليه عمل الليل قبل النهار . وعمل النهار قبل عمل الليل حجاب النور ، ولو كشفه لأحرقت سبحات وجهه ما انتهى إليه بصره من خلقه ﴾ (3) .

وغيرها من الأحاديث التي تثبت الوجه كصفة من صفات الله تعالى قال ابن خزيمة رحمه الله ﴿ أثبت الله لنفسه وجهها وصفه بالجلال والإكرام وحكم لوجهه بالنقاء ونفي الهلاك عنه ، فنحن وجميع علمائنا من أهل الحجاز وتهامة و اليمن والعراق والشام ومصر مذهبنا أننا نثبت لله ما أثبتته الله لنفسه نقر بذلك بقلوبنا من غير أن نشبه وجه خالقنا بوجه أحد من المخلوقين ﴾ (4) . كما لا يصح حمل الوجه على الذات في قوله تعالى : ﴿ وَيَبْقَى وَجْهَ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ ﴾ الرحمن/27 .

(1) الفصل 2/166 • الدورة ص 248-249 • المحلى 1/33.

(2) الفصل 2/166 أنظر : الأشعري مقالات الإسلاميين 1/290 . وابن عباد ، الإبانة ، ص 14 .

(3) أخرجه مسلم ، كتاب الإيمان باب قوله عليه السلام : إن الله لا ينام ، ج 1 ص 111 ، 112 . وابن ماجة باب في ما أنكرت الجهمية ، من المقدمة ج 1 ص 38 رقم الحديث : 161 ، 162 ، أحمد في مسنده ج 4 ص 401 ، 405 ، وابن خزيمة كتاب التوحيد ص 19

(4) ابن خزيمة ، كتاب التوحيد ، ص 10-11 .

فذكر الوجه مضموماً في هذا الموضع مرفوعاً ، وذكر الرب بخفض الباء بإضافة الوجه ولو كان قوله ﴿نو الجلال والإكرام﴾ مردوداً إلى ذكر الرب في هذا الموضع لكانت القراءة ذي الجلال و الإكرام مخفوضاً كما كان الباء في ذكر الرب ﴿ربك﴾ جل وعلا (1) . فالنصوص في إثبات الوجه من الكتاب والسنة لا تحصى كثرة ، وكلها تنفي تأويل المعطلة الذين يفسرون الوجه بالجهة أو الثواب أو الذات وينكرون أن يكون الوجه صفة غير الذات .

2 - العين والأعين

أثبت ابن حزم أن لله تعالى عينا و أعينا حقيقة لا مجازاً ، وكل ذلك لم يزل غير مخلوق ، وكل ذلك ليس هو غير الله تعالى . ولا يجوز إثبات عينين له لأن النص لم يأت بذلك (2) واستدل على صحة قوله أن النص أثبت العين و الأعين لقوله تعالى : ﴿وَأَلْقَيْتُ عَلَيْكَ مَحَبَّةً مِّنِّي وَلِتُصْنَعَ عَلَيَّ عَيْنِي﴾ طه/39 . وقوله تعالى : ﴿وَأَصْنَعُ الْفَلَاحَ بِأَعْيُنِنَا وَوَهَبْنَا﴾ هود/37 .

وقوله تعالى : ﴿وَأَشْبِهْ لَكُمْ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا﴾ الطور/48 و قوله تعالى : ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا جَزَاء لِمَن كَانَ كَفِرًا﴾ القمر/54 ، ولا يثبت ابن حزم العين والأعين كصفتين حقيقتين لله تعالى ، بل يثبتهما كما أثبت الوجه والعلم والقدرة وغيرها من الأسماء وكلها ترجع إلى الله تعالى ، لأن في إثباتها كصفات قائمة بالذات ، هو إثبات تعدد القدماء مع الله تعالى .

و أولت الأشاعرة العين بالرؤية والبصر ، فمعنى قوله تعالى : ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَيَّ عَيْنِي﴾ طه/39 أي على رؤية مني ، كما قال : ﴿إِنِّي مَعَكُمْ أَسْمَعُ وَأَرَى﴾ طه/46 ، فعينه رؤيته للأشياء (3) .

إن ما ذهب إليه ابن حزم من عدم إثبات عينين له تعالى لأن النص لم يأت بذلك نراه رأياً وجيهاً وسديداً فإدعاء أن لله تعالى عينين دعوى تتضمن قياس الغائب على الشاهد ، فلا يجوز لنا أن نثبت صفة لم يأت نص بتحديد عددها ، وما استدل به على إثبات العينين لله تعالى من حديث أنس بن مالك أن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- قال : ﴿ما من نبي إلا حذر أمته الأعور، الكذاب إلا أنه أعور و أن ربكم ليس بأعور ومكتوب بين عينيه كفر﴾ (4) فهذا ليس فيه دليل على إثبات العينين لله تعالى .

(1) ابن حزمهنة -ص 248-249

(2) الدرّة ص 248-249 . الفصل 2/166 المحلى 1/33-34 .

(3) البغدادي -أصول الدين ص 110 ، الجويني الإرشاد - ص 146 .

(4) أخرجه البخاري في صحيحه ، ك الجهاد ، باب كيف يعرض الإسلام على الصبي ج 4 ص 33 و ك التوحيد ، باب

قول الله تعالى (ولتصنع علي عيني) ج 8 ص 172 ، ومسلم : ك الإيمان ، باب ذكر المسيح ابن مريم ج 1

ص 107 ، 108 و ك الفتن ، باب ذكر الدجال وصفته ج 8 ص 194 ، 195 ، وأبو داود : ك السنة ، باب في الدجال ج 4

ص 231 رقم الحديث : 4757 ، الترمذي : أبواب القدر ، باب ما جاء في أن الدجال لا يدخل المدينة ج 2 ص 50 ، 51 رقم

الحديث : 1826 ، 1830 قال عنه الألباني : صحيح ، وأحمد في مسنده ج 3 ص 228 ج 5 ص 38 ، 221

وأما إدعاء أنه جاء في القرآن إثبات الأعين بالجمع ، والعين بالأفراد ، وعليه يصح إثبات العينين لأنه جائز في اللغة فهو غير مسلم به، لأننا لو أثبتنا له عينين لجاز أن نثبت له ساقين ورجلين و قدمين وهذا لا يقوله مسلم ، فالأسلم هو الوقوف عند النص كما أكد ذلك ابن حزم . ومن صرح بإثبات العينين صفة لله تعالى ابن خزيمة ، وأبو يعلى الحنبلي و ابن تيمية وغيرهم (1)، فالأسلم هو عدم إضافة صفات أكثر مما ثبتت بالنص و إلا لجاز أن نقول أنه قادر بقدرتين ، بصير ببصرين ، وهذا لا يقوله مسلم .

أما إثبات العين كصفات لله تعالى فهذا ما دل عليه ظاهر النصوص قال البيهقي (2) والذي يدل عليه ظاهر الكتاب و السنة من إثبات العين له صفة لا من حيث الحدقة (2) .
فلو أنهم حملوا قوله تعالى: ﴿ قَالِكَ بِأَعْيُنِنَا ﴾ على صفات الذات وكانت صفة واحدة و الجمع فيها على معنى التعظيم لكان أولى من حملها على المثني .

وقد أكد الشيخ زاهد الكوثري أن التثنية لم ترد في الكتاب ولا في السنة ، وما يروي عن أبي الحسن الأشعري من ذلك فمدسوس في كتبه بالنظر إلى نقل الكافة عنه ، وأما من قال له عينان يتنظر بهما فهو مشبه قائل بالجارحة تعالى الله عن ذلك . و ابن خزيمة و ابن حامد شيخ أبي يعلى جد مسكين في هذه المباحث (3). ولم يذكر الأشعري العينين و إنما قال أن الله عز وجل له وجه وعين لا يكيف ولا يحد (4) وذكر عن أهل الحديث أنهم قالوا له يدان وعينان بلا كيف (5)، فلا نثبت إلا ما أثبتته الله لنفسه ، فقد أثبت تعالى - أن له عينا و أعين بلا كيف ، و أنها صفة الذات .

3 - اليد واليدان والأيدي

أثبت بن حزم أن لله تعالى يدا و يدين و أيد، كل ذلك حق ، وهو إخبار عنه تعالى لا يرجع إلى شئ سواه ، وقد وردت آيات قرآنية ، وأحاديث صحيحة تثبت اليد له تعالى ، منها قوله تعالى: ﴿يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ الفتح/10 ، وقوله تعالى: ﴿ مَا مَلَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ إِذَا خَلَقْتَ بِيَدَيْهِ ﴾ ص/75 وقوله تعالى: ﴿ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُدْفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ ﴾ المائدة/64 . وأثبت الأيدي بقوله تعالى: ﴿مِمَّا عَمَلْنَا آيَاتِنَا أَنْعَمًا فَهُمْ لَمَّا مَلِكُونَ﴾ يس/71 (6) .

(1) أنظر 1 ابن حزم وموقفه من الألهيات ، ص 296-297-299 .

(2) الأسماء والصفات ص 313 .

(3) تعليق على كتاب البيهقي ، الأسماء والصفات ، ص 313 .

(4) الإبانة في أصول الديانة ص 60 .

(5) مقالات الإسلاميين 1 / 290 .

(6) الفصل 2/166 . المحلى 1/33 - الدرر ص 248-249 .

وقوله -صلى الله عليه وسلم- : ﴿المقسطون عند الله يوم القيامة على منابر من نور على يمين الرحمن وكلتا يديه يمين الذين يعدلون في حكمهم وأهليهم وما ولوا﴾ (1). ويرى ابن حزم أن معنى (يمين الرحمن وكلتا يديه يمين) هو مثل قوله تعالى : ﴿وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ النساء/36 يريد وما ملكتم ، لأن اليمين في لغة العرب يراد بها الحظ الأفضل كما قال الشماخ .

إذا ما راية رفعت لمجد ❀❀❀❀ تلقاها عرابة باليمن.

يريد أنه يتلقاها بالسعي الأعلى ، فكذاك المراد من الحديث في قوله ﴿وكلتا يديه يمين﴾ أي كل ما يكون منه تعالى من الفضل فهو الأعلى (2). وقد ناقض ابن حزم هنا منهجه إذا ليس في حمل اليدين في الحديث على الحقيقة اللائقة بالله مانع من نص أو إجماع أو ضرورة حسية ، و الحق أن الله تعالى له يدان كلتاهما يمين ، يمين عليه كريمة مباركة لأن المياسر تنقص عن الميامن في القوة والبطش والتمام ، أو يكون المراد العطاء باليدين جميعاً لأن اليمنى هي المعطية فإذا كانت اليدين يمينين كان العطاء بهما (3) . وهذا بخلاف رأيه في رسالة الدرة ، فقد حمل الحديث على ظاهره دون اللجوء إلى تأويله وفيه دليل إثبات اليدين (4) .

ومذهب ابن حزم في إثبات اليد واليد والأيدي أقرب إلى رأي صاحب بن عباد المعتزلي الذي يرى أن معنى قوله تعالى : ﴿مَلَكَتْ يَدَيْهِ﴾ ص/75 . أي خلقته ، وذكر اليد مجاز (5) .

أما جمهور المعتزلة فقد تأولوا اليد بمعنى النعمة والقدرة لأن العرب كانت تقول كم يد لي عند فلان ، أي كم نعمة لي قد أسديتها له بمثل قوله تعالى : ﴿بِمَا عَمِلْتِ أَيْدِينَا أَنْعَمْنَا﴾ يس/71 ، أي عملنا بقدرتنا (6) ، وبذلك يظهر الفرق جلياً بين ابن حزم والمعتزلة في إثبات اليد لله تعالى ، وقد دلت أحاديث على أن لله يدا وهي صفة من صفاته ، منها ما روى عن أبي هريرة -رضي الله عنه- قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم- : ﴿احتج آدم وموسى . فقال يا آدم أنت أبونا خيبتنا ، وأخرجتنا من الجنة، فقال له آدم أنت موسى اصطفاك الله بكلامه وخط لك بيده أتقوموني على أمر قد قدره الله علي قبل أن يخلقني بأربعين سنة . فقال النبي صلى الله عليه وسلم : فحج آدم موسى ، فحج

(1) صحيح مسلم :ك الإمارة باب فضيلة الإمام العادل ج6ص7، سنن النسائي :ك أداب القضاة ،باب فضل الحاكم العادل في حكمه ج3 ص 1089 برقم الحديث:4992، قال عنه الألباني :صحيح ،وراه أحمد في مسنده ج1 ص.257، ج2 ص.160.

(2) الفصل 167/2 .

(3) ابن قتيبة ، تأويل مختلف الحديث ص142 ،بو ناصر الحمد ، ابن حزم وموقفه من الألهيات،ص301 .

(4) الدرة ص254 .

(5) ابن عباد ،الإبانة عن المذهب أهل العدل، ص13.

(6) الأشعري ، مقالات الإسلاميين 290/1 ،الباقلائي ، التمهيد، ص296-297 .

آدم موسى (1) و في رواية (و خط لك التوراة بيده) (2) لمذهب أهل السنة والجماعة هو إثبات اليد واليدين كصفة من صفات الله تعالى، وقد قال البيهقي عند قوله تعالى: ﴿فَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَجُلًا يَلْقَىٰ رَبَّهُمْ غَدًّا وَلَا يَسْتَكْبِرُ﴾ (3) أن يجل جلاله واحد، لا يجوز عليه التبعض، ولا على القوة والملك والنعمة والصلة لأن الاشتراك يقع حينئذ بين وليه آدم وعدوه إبليس فيبطل ما ذكر من تفضيله عليه لبطلان معنى التخصيص، فلم يبقى إلا أن يحمل على صفتين تعلقتا بخلق آدم - دون خلق إبليس - تعلق القدرة بالمقدور، (3)

4- الأصابع

ذهب ابن حزم إلى تأويل أصابع الله عز وجل وعدم الأخذ بها على ظاهرها، ففي الحديث عن عبد الله بن عمر بن العاص - رضي الله عنهما - أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: ﴿إِنَّ قُلُوبَ بَنِي آدَمَ كُلَّهَا بَيْنَ أَصْبَعَيْنِ مِنْ أَصْبَاعِ الرَّحْمَنِ كَقَلْبٍ وَاحِدٍ يَصْرِفُهُ كَيْفَ يَشَاءُ﴾ (4).

ويرى ابن حزم أن الأصبع في اللغة يأتي بمعنى النعمة، ومعنى قلب المؤمن بين أصبعين من أصابع الله أي أنه يرى بين تدبيرين ونعمتين من تدبير الله عز وجل ونعمه، إما كفاية تسره، وإما بلاء يأجره عليه، وقلب كل أحد بين توفيق الله وجلاله وكلاهما حكمه عز وجل (5)

وينفي ابن حزم أن تكون الأصابع راجعة إلى الذات، كما ينفي أن تكون من الصفات الحقيقية لله تعالى فهو ينكر القول بالصفات ولا يثبت إلا الأسماء.

إن حمل ابن حزم معنى الأصبعين على النعمتين المحيطتين بالقلب فإلى أي جهة مال فهو في حمايتهما، يعني أن لا ضرورة للدعاء بالثبات بهذا لا يستقيم، لأنه قد صح الترغيب في الدعاء بالكتاب والسنة، ولهذا قال ابن قتيبة (ونحن نقول أن هذا الحديث صحيح وأن الذي ذهبوا إليه في تأويل الأصبع لا يشبه الحديث لأنه - عليه السلام - قال في دعائه: يا مقلب القلوب ثبت قلبي على دينك فقالت له إحدى أزواجه: أو تخاف يا رسول الله على نفسك فقال: أن قلب المؤمن بين الإصبعين من أصابع الله عز وجل).

(1) أخرجه البخاري في صحيحه: ك التوحيد باب قوله وكلم الله موسى تكليماً، ج8 ص203، ومسلم: ك القدر، باب

حجاج آدم وموسى عليهما السلام ج8 ص49، أبو داود: ك السنة باب في القدر ج4 ص226 رقم الحديث 1701..

(2) الترمذي: أبواب القدر، باب ماجاء في التشديد في الخوض في القدر ج3 ص300 رقم الحديث 2217 قال

عنه الألباني: صحيح. ابن ماجه: المقدمة باب في القدر ج1 ص20 رقم الحديث: 65 قال عنه الألباني: صحيح.

(2) ابن خزيمة: كتاب التوحيد، ص56.

(3) البيهقي: الأسماء والصفات، ص319.

(4) صحيح مسلم: ك القدر، باب تصريف الله تعالى القلوب كيف شاء ج8 ص51. سنن الترمذي: أبواب الدعوات،

ج3 ص232 رقم 3757، سنن ابن ماجه: من المقدمة، باب فيما أنكرت الجهمية ج1 ص73 رقم الحديث 199. مسند

الإمام أحمد ج2 ص168، 173، ج3 ص112، 257، ج4 ص182، ج6 ص259، 302، 315.

(5) الفصل 167/2.

فإن كان القلب عندهم بين نعمتين من نعم الله تعالى فهو محفوظ بتينك نعمتين فلاي شئ دعا بالتثبيت، ولم أحتج على المرأة التي قالت له أتخاف على نفسك بما يؤكد قولها ، وكان لا ينبغي أن لا يخاف إذا كان محروسا بنعمتين (1). وكان الأجدر بابت حزم أن يثبت صفة الأصابع وفق منهجه الظاهري لأنه ليس هناك ضرورة حسية أو بديهية عقلية أو مانع لغوي يمنع أخذ الحديث على ظاهره ، فالأصابع صفة قائمة بذاته تعالى .

5- الساق

مذهب ابن حزم في الساق الوارد في قوله تعالى : (**يَوْمَ يَكْشَفُ عَنْ سَاقٍ وَيُدْعَوْنَ إِلَى السُّجُودِ فَآبَسُوا بِمَعْطَبِهِمْ**) القلم/42 ، وفي ما صح عن النبي -صلى الله عليه وسلم- من أحاديث عن يوم القيامة وفيها أن الله سبحانه وتعالى يكشف عن ساق فيخر كل مؤمن ساجدا ، وإنما هو إخبار عن شدة الأمر وهول الموقف ، كما تقول العرب قد شممت الحرب عن ساقها ، وقال جرير :

الأدب سامي الطرف من آل مازن ❁❁❁❁ إذا شممت عن ساقها الحرب شمرا (2) .

وتأويل ابن حزم الساق بالشدة وهول الموقف هو موقف كثير من علماء السلف وليس تأويلا موافقا لتأويل المعتزلة و الأشاعرة كما يذهب إليه أحد الباحثين (3) وتأويله له سند من السلف والخلف، فقد ذكر ابن كثير في تفسيره للأية السابقة (يوم يكشف عن ساق): يعني يوم القيامة وما يكون فيه من الأهوال والزلازل والبلاء و الامتحان و الأمور العظام ، وذكر أن ابن عباس فسر الساق بيوم القيامة يوم كرب وشدة ، وعن مجاهد فسرهُ بشدة الأمر وجده ، وفي رواية أخرى عن ابن عباس قال: حين يكشف المرء وتبدو الأعمال، وكشفه دخول الآخرة وكشف الأمر عنه (4) فهذه روايات السلف والخلف تذهب إلى تأويل الساق بشدة الهول ، فلماذا يتهم ابن حزم بموافقته للمعتزلة ولم يتهم غيره بنفس الإتهام ؟ .

والذي يترجح لدينا أن الساق تأتي بمعنى الشدة كما هو متعارف عليه في اللغة ، ويأتي كصفة من صفات الله تعالى تليق بجلاله وكبريائه ، وقد وردت نصوص كثيرة تثبت الساق كصفة لله تعالى منها ما جاء في حديث طويل قوله -صلى الله عليه وسلم- : (حتى يبقى من كان يعبد الله من بر و فاجر فيقال لهم ما يحبسكم وقد ذهب الناس ، فيقولون : فارقناهم ، ونحن أحوج منا إليه اليوم ، وأنا سمعنا مناديا ينادي ليلحق كل قوم بما كانوا يعبدون ، وإنما ننتظر ربنا ، قال فيأتيهم الجبار في صورة غير صورته التي رأوه فيها أول مرة ، فيقول : أنا ربكم ، فيقولون : أنت ربنا ، فلا يكلمه إلا

(1) ابن قتيبة ، تأويل مختلف الحديث ، ص 141 أو أنظر ابن تيمية ، في الرسالة التلمذية ، شركة الشهاب الجزائر ، ص 35 .

(2) الفصل 169/2 ، و ديوان جرير ص 185 .

(3) أنظر أحمد بن ناصر الحمد في رسالة الدكتوراه ، عن ابن حزم وموقفه من الإلهيات ، ص 323 .

(4) تفسير ابن كثير 50/7 ، 51 .

الأنبياء ، فيقول : هل بينكم وبينه آية تعرفونه ؟ فيقولون : الساق فيكشف عن ساقه فيسجد له كل مؤمن ، ويبقى من كان يسجد لله رياء وسمعة فيذهب كيفما يسجد فيعود ظهره طبقا واحدا (1) . وفي هذا الحديث إثبات الساق كصفة من صفاته تعالى ، لحمل الساق على الشدة في هذا الحديث لا يستقيم ، وبيان عدم صحة حمل الساق هنا على تأويل بالشدة ، وأن المخاطبين في حال من الشدة بلا خلاف ، ولو أراد بالآية التي يعرفونه تعالى بها الشدة لقالوا حين سألهم : كشف الشدة لأنها حالة بهم ، فلما قالوا : الساق ، شيء خاص بالله تعالى هو صفة له ، وليس إذهابا للشدة لأنها موجودة بعد كشفه إذ أن أشد الشدة عند حال السجود خاصة ممن لم يستطع ذلك (2) . والأحاديث في هذا الباب كثيرة تثبت الساق كصفة من صفات الله تعالى ، ليس بمعنى الجارحة لأنه تعالى : (**لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ**) الشورى/11 .

6- القدم والرجل

يرى ابن حزم أن القدم والرجل اللتين ورد ذكرهما في الأحاديث النبوية الصحيحة يحتمل أن تكون بعض الأمم التي تقدم في علمه تعالى أنه يملأ بها جهنم ، وكذلك معنى رجله ، لأن الرجل في اللغة تطلق على الجماعة (3) . وقد جاء في الحديث أن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- قال : (تحتاج الجنة والنار ، فقالت النار : أوثرت بالمتكبرين والمتجبرين ، وقالت الجنة : فمالي لا يدخلني إلا ضعفاء الناس و سقطهم و غرهم ، قال الله - عز وجل - للجنة : أنت رحمتي أرحم بك من أشياء من عبادي ، وقال للنار : أنت عذابي أعذب بك من أشياء من عبادي ، ولكل واحدة منكما ملؤها ، فأما النار فلا تمتلئ حتى يضع الله فيها رجله ، فتقول : قط قط ، فهناك تمتلئ و يزوى بعضها إلى بعض ولا يظلم الله من خلقه أحدا ، و أما الجنة فإن الله عز وجل ينشئ لها خلقا (4) . ومنها قوله -صلى الله عليه وسلم- : (لا تزال جهنم تقول : هل من مزيد ، حتى يضع رب العزة فيها قدمه ، فتقول : قط قط وعزتك ، ويزوى بعضها إلى بعض ، ولا يزال في الجنة فضل حتى ينشئ الله خلقا فيسكنه فضول الجنة) (5) .

(1) صحيح البخاري: ك التوحيد، باب قوله تعالى: بوجوده يومئذ ناضرة ج8 ص 179، 180، مسلم: ك الإيمان، باب معرفة طريق الروية، ج1 ص 115، الحاكم في مستدركه: ك الأهوال ج4 ص 582، 583، مسند أحمد ج2 ص 166، ج3 ص 17 .

(2) ابن حزم ، وموقفه من الألهيات ، ص 326 .

(3) الفصل 2/167 .

(4) صحيح البخاري: ك التوحيد، باب ماجاء في قوله تعالى: (إن رحمة الله قريب من المحسنين) ج8 ص 186، ومسلم: ك الجنة، باب النار يدخلها الجبارون ، ج8 ص 151، مسند الإمام أحمد: ج2 ص 369، 507، ابن خزيمة ك التوحيد ص 92، 94 .

(5) صحيح البخاري باب قوله (وتقول هل من مزيد) رقم الحديث: 4567، 4568 ج4 ص 1835 - 1836 .

وللعلماء في مسألة إثبات القدم أو نفيها تأويلات ، فقد ذهبت طائفة إلى إثبات صفة القدم حتى كادت أن تنضي بمذهبها إلى القول بالتشبيه ، ومن ذلك ما قاله ابن خزيمة في كتاب -التوحيد- حيث قال عند قوله تعالى : ﴿ **الْعَمَّ أَرْجَلٌ يَمْشُونَ بِهَا أَمْ لَعْمٌ أَبْدٍ يَبْتَطِئُونَ بِهَا أَمْ لَعْمٌ أَعْيُنٌ يَبْصُرُونَ بِهَا أَمْ لَعْمٌ أَدَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا قُلْ أَدْعُوا شُرَكَاءَكُمْ بِالْأَعْرَافِ/195.** »

« فأعلمنا ربنا جل وعلا أن من لا رجل له ولا يده له ولا عين له ولا سمع فهو كالأنعام بل هو أضل(1). وفي كلامه هذا زلات من التشبيه والتحسيم لا تخفى على أحد ، مع أن الآية تتحدث عن الهة المشركين فهي لا أرجل لها ولا أيد ولا سمع ولا بصر ، وليس فيه تشبيها بالأنعام ، وإنما وقع تشبيه المشركين بالأنعام في نفس السورة في قوله تعالى : ﴿ **وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ الْجِنِّ وَالإِنسِ لَعْمٌ قُلُوبٌ لَّا يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَعْمٌ أَعْيُنٌ لَّا يَبْصُرُونَ بِهَا وَلَعْمٌ أَدَانٌ لَّا يَسْمَعُونَ بِهَا أُولَئِكَ كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ .** » الأعراف/179.

ولهذا اشتد نكير العلماء عليه وتطرف الشيخ الزاهد الكوثري على ابن خزيمة فحمل على آرائه وسخفها(2) وممن ذهب إلى تأويل هذه الأحاديث التي توهم التشبيه أبو سليمان الخطابي حيث قال: «فبحق علينا أن نطلب لما يرد من هذه الأحاديث إذا صحت من طريق النقل والسند تأويلا يخرج على معاني أصول الدين، ومذاهب العلماء، ولا تبطل الرواية فيها أصلا، إذا كانت طرفها مرضية ونقلتها عدولا(3)».

وقال عند ذكر القدم أنه من المحتمل أن يكون المراد به من قدمهم الله للنار من أهلها ، فيقع بهم استيفاء عدد أهل النار ، وكل شيء قدمته فهو قدم ، كما قيل لما هدمته هدم ، منها قوله تعالى : ﴿ **أَنَّ لَعْمٌ قَدَمٌ يَدْقُ عِنْدَ رَبِّهِمْ** » يونس/2 ، ويؤيده قوله في الحديث : ﴿ **وأما الجنة فإن الله ينشئ لها خلقا** ﴾ فانفق المعنيين أن كل واحدة من الجنة والنار تمد بزيادة عدد يستوفي بها عدة أهلها ، فتمتلى عند ذلك(4) أما الوجه الثاني من وجوه التأويل هو تأويل معنى ﴿ **يضع قدمه عليها** ﴾ أي يجرها ويسكنها من حدثها كما يضع الرجل شيء تحت قدمه . أما الرجل فقد أولت بمعنى جماعة من الناس ، والمتقدمون من أهل الحديث لم يفسروا أمثال هذه الأحاديث ولم يشتغلوا بتأويلها مع اعتقادهم أن الله تعالى واحد غير متبعض ، ولا ذي جارحة (5) .

ويذهب فريق آخر إلى إثبات القدم كصفة من صفات الله تعالى ورفض تأويلها بالجماعة ، فصفة القدم لا تختلف عن بقية الصفات من ناحية ثبوتها ، مثلها كمثل الوجه والعين والأعين واليد والساق

(1) ابن خزيمة كتاب التوحيد ص 90 .

(2) تعليق على هامش الأسماء والصفات للبيهقي ص 351 .

(3) البيهقي - الأسماء والصفات - ص 351 .

(4) المصدر نفسه ص 351 .

(5) التمهيد بنفسه ، ص 355 .

والأصابع وغيرها من الصفات التي توهم التشبيه ، فنثبتها بلا كيف ولا تمثيل ، وقد جاء ذكرها في الأحاديث التي ذكرنا ﴿ أنه ينزوي بعض النار إلى بعض ﴾ أي يقرب بعضها إلى بعض يقال : إنزوي القوم بعضهم إلى بعض ، إذا تدانوا وتضاموا ، والمعنى في الأحاديث أن النار بعد هذا الفعل من الله تعالى تجمع وتضيق على من فيها فتتملك بهم ، ولو أن المقصود بوضع القدم أو الرجل الجماعة لقال في تلك الأحاديث يلقى فيها حتى تمتلئ لأن الجماعة تلقى فيها إلقاء ، ولم يقل ينزوي بعضها إلى بعض (1) ، وكان حربا بابن حزم وفق منهجه الظاهري أن يثبت هذه الصفة إذ لا مانع من لغة أو ضرورة حسية أو بديهية عقلية ، ولكن عذر ابن حزم أنه اهتفى أثر المحدثين في فهمهم القدم والرجل ، و لا مانع هناك من حملها على أنها صفة أزلية قائمة بذاته تعالى .

(1) ابن حزم وموافقه من الأئمة ص 331-332 .

المبحث العاشر :

الاستواء

نفى ابن حزم أن يكون الاستواء صفة ، لأن الاستواء - عنده - في اللغة يقع على انتهاء لقوله تعالى : ﴿ وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُ وَاسْتَوَىٰ ءَاتَيْنَاهُ حُكْمًا وَعِلْمًا ۗ ﴾ القصص/14 أي فلما انتهى إلى القوة والخبر وقال تعالى : ﴿ ثُمَّ اسْتَوَىٰ إِلَىٰ السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ ﴾ فصلت/11 أي أن خلقه وفعله انتهى إلى السماء بعد أن رتب الأرض على ما هي عليه . وبناء على ذلك يكون معنى قوله تعالى : ﴿ الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ ﴾ طه/5 ، أنه فعل فعله في العرش وهو انتهاء خلقه إليه فليس بعد العرش شيء ، لقوله - صلى الله عليه وسلم - ﴿ إِنْ فِي الْجَنَّةِ مِائَةٌ أَلْفَ دَرَجَةٍ أَعَدَّهَا اللَّهُ لِلْمُجَاهِدِينَ فِي سَبِيلِهِ ، كُلُّ دَرَجَتَيْنِ مَا بَيْنَهُمَا كَمَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ ، فَإِذَا سَأَلْتُمُ اللَّهَ فَسْئَلُوهُ الْغُرُوسَ فَإِنَّهُ أَوْسَطُ الْجَنَّةِ وَأَعْلَى الْجَنَّةِ وَفَوْقَهُ عَرْشُ الرَّحْمَنِ ، وَمِنْهُ تَنْجِرُ أَسْمَارُ الْجَنَّةِ ﴾ (1) ، فصح أنه ليس وراء العرش خلق ، وأنه نهاية جرم المخلوقات الذي ليس خلفه خلاء ولا ملاء (2) و انتقد رأى الكلابية الذين يثبتون الاستواء على أنه صفة الذات بمعنى نفى الإعوجاج ، ويرى أن هذا القول في غاية الفساد لاعتبارات منها :

أه تعالى لم يسم نفسه مستويا ولا يحل لأحد أن يسمي الله تعالى بما لم يسم به نفسه .
وأن الأمة مجمعة على أنه لا يدعو أحد فيقول يا مستوي ارحمني ولا يسمي ابنه عبد المستوي .
وكذلك ليس كل ما نفى عن الله عز وجل واجب أن يوقع عليه ضده لأننا ننفي عنه السكون ولا نثبت له الحركة ، ولو كان الاستواء صفة لم تزل لكان العرش لم يزل ، لأنه تعالى علق الاستواء بالعرش . وكذلك لو كان الاستواء نفى الإعوجاج فلا معنى من إضافته إلى العرش (3) فلهذه الاعتبارات أنكر ابن حزم أن يكون الاستواء صفة الذات بل هو فعل فعله الله في العرش بمعنى انتهى خلقه إلى العرش ، ولا خلاف في كون العرش مخلوقا .

كما انتقد قول المجسمة الذين يقولون أن الله تعالى في مكان دون مكان ، فهو فوق العرش ، فيرد عليهم بقوله : ﴿ إِنْ كُلُّ مَا كَانَ فَإِنَّهُ شَاغِلٌ لِذَلِكَ الْمَكَانِ وَمَالٍ لَهُ وَمُتَشَكِّلٌ بِشَكْلِ الْمَكَانِ ، أَوِ الْمَكَانِ مُتَشَكِّلٌ بِشَكْلِهِ [...] وَ إِنْ مَا كَانَ فِي مَكَانٍ فَإِنَّهُ مَتْنَاهُ بِتَنَاهِي مَكَانِهِ ، وَهُوَ ذُو جِهَاتٍ سِتٍّ أَوْ خَمْسٍ مَتْنَاهِيَةٍ فِي مَكَانِهِ ، وَهَذِهِ كُلُّهَا صِفَاتُ الْجِسْمِ ﴾ (4) ، كما انتقد المعتزلة لقولها أن الاستواء بمعنى الاستلاء ، وأنشدوا :

(1) صحيح البخاري: ك التوحيد باب وكان عرشه على الماء ج8 ص: 176 وأحمد في مسنده ج5 ص: 139 .

(2) الفصل 2/125 . الدرّة ص230 .

(3) الفصل 2/123 - 124 .

(4) الفصل 2/127 . الدرّة . 289 ، 230 .

قد استوى بشر على العراق ❀❀❀❀ من غير سيف ودم مهراق (1).

ورد عليهم بقوله لو كان ما ذهبوا إليه صحيحا لما كان العرش أولى بالاستيلاء عليه من سائر المخلوقات ، ولجاز لنا أن نقول الرحمن على الأرض استوى ، لأنه تعالى مستول عليها وعلى كل ما خلق (2) . وحمل ابن حزم الاستواء على معنى الانتهاء ، بمعنى انتهى خلقه إلى العرش . وتأويل الاستواء بمعنى الانتهاء مما خالف فيه ابن حزم ظاهره إذا كان يفترض أن يحمل لفظ القرآن والسنة على ظاهره دون تأويله إلا بنص آخر أو إجماع أو وجود ضرورة مانعة من حمله على ظاهره ، فليس هناك مانع من حمل الاستواء على ظاهره أما قوله أن الأمة مجمعة على عدم دعاء الله بالمستوى فهذا لا خلاف معه فيه ، لأن لفظ المستوى ليس من أسماء الله الحسنى التي أمرنا تعالى أن ندعوه بها وإنما هي إخبار عنه تعالى بأنه مستوى وينزل ويجئ وغيرها من الأوصاف وليس الدعاء كالإخبار .

ومذهب السلف هو إثبات العلو والاستواء لله تعالى ، علواً واستواءً يليق بذاته تعالى بلا كيف . قال عبد الله بن وهب كنا عند مالك بن أنس فدخل رجل فقال : يا أبا عبد الله ، الرحمن على العرش استوى ، كيف استواؤه ؟ قال : فأطرق مالك وأخذته الرخصاء ثم رفع رأسه فقال : الرحمن على العرش استوى كما وصف نفسه ، ولا يقال كيف وكيف عنه مرفوع ، وأنت رجل سوء صاحب بدعة أخرجوه . قال : فأخرج الرجل .

وفي رواية أخرى قال : الاستواء غير مجهول ، والكيف غير معقول ، والإيمان به واجب والسؤال عنه بدعة ، وما أراك إلا مبتدعاً ، فأمر به أن يخرج . وروى في ذلك أيضاً عن أستاذة ربابعة الرأي (3) . وقال ابن خزيمة رحمه الله حاكياً مذهب السلف (باب ذكر الاستواء خالقنا العلي الأعلى الفعال لما شاء على عرشه فكان فوقه وفوق كل شيء عالياً كما أخبرنا الله وعلا في قوله : ﴿ الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى ﴾ طه/5 ، وقال : فنحن نؤمن بخبر الله جل وعلا أن خالقنا مستول على عرشه لا تبدل كلام الله ولا نقول قولاً غير الذي قيل لنا كما قالت المعطلة الجهمية أنه استولى على عرشه لا استوى فبدلوا قولاً غير الذي قيل لهم (4) .

وتأويل ابن حزم الاستواء بالانتهاء يصح لو لم يأت مقيداً ب (على) الذي يفيد معنى العلو والارتفاع مثل قوله تعالى ﴿ وَاسْتَوَى عَلَى السُّورِ ﴾ هود/44 ، وقوله تعالى ﴿ فَاسْتَوَى عَلَى سَوَادِهِ ﴾ الفتح/29 .

(1) الإبانة عن مذهب أهل العدل ، للمصاحب بن عباد ص 14 .

(2) الفصل 123/2 .

(3) البيهقي ، الأشماء والصفات ، ص 408 .

(4) ابن خزيمة ، كتاب التوحيد ، ص 101 .

و أقوال أئمة السلف في إثبات العلو و الاستواء لله تعالى أكثر من أن نحصى ، ويكفي أن الأشعري أثبتها في كتابة مقالات الإسلاميين و أنها مذهب السلف و أهل السنة والجماعة (1).

وقال ابن عبد البر: (أهل السنة مجمعون على الإقرار بالصفات الواردة ، كلها في القرآن والسنة و الإيمان بها و حملها على الحقيقة لا على المجاز، إلا أنهم لا يكيفون شيئاً من ذلك، ولا يجدون فيه صفة محصورة⁽²⁾). و لله استواء على عرشه حقيقة وللعبد استواء على الفلك حقيقة، وليس استواء الخالق كاستواء المخلوقين، فإن الله لا يفترق إلى شئ ولا يحتاج إلى شئ، بل هو الغني عن كل شئ⁽³⁾.

الأمير
عبد القادر للعظم الإسلامي

-
- (1) مقالات الإسلاميين 345/1 .
 - (2) ابن تيمية - الأسماء و الصفات - 150/2 .
 - (3) الأسماء و الصفات ج/51 و مجموعة الرسائل والمسائل - 213/1 .

المبحث الحادي عشر :

النزول

ذهب ابن حزم إلى القول أن الله -تعالى- ينزل كل ليلة إلى السماء الدنيا إذا بقي ثلث الليل فعن أبي هريرة -رضي الله- عنه أن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- قال : ﴿ ينزل ربنا تبارك وتعالى كل ليلة إلى سماء الدنيا ، حين يبقى ثلث الليل الآخر ، يقول من يدعوني فأستجيب له ، من يسألني فأعطيه من يستغفرنني فأغفر له ﴾ (1) . والنزول عند ابن حزم هو فعل يفعله الله تعالى في السماء الدنيا من الفتح لقبول الدعاء ، أو أن تلك الساعة من مظان القبول والإجابة و المغفرة للمجاهدين والمستغفرين والتائبين . وهذا معهود في اللغة نقول نزل فلان عن حقه بمعنى وهبه لي وتطول به علي (2) . ويرى ابن حزم أن النزول إلى السماء الدنيا إنما هو فعل يفعله عز وجل ليس حركة ولا نقلة ، برهان ذلك ما ورد من الأحاديث النبوية التي علفت النزول بوقت محدد مما يدل على أنه صفة فعل لا صفة الذات منها . قوله -صلى الله عليه وسلم- : ﴿ ينزل الله إلى السماء الدنيا كل ليلة حين يمضي ثلث الليل الأول فيقول أنا الملك أنا الملك من ذا الذي يدعوني فأستجيب له من ذا الذي يسألني فأعطيه من ذا الذي يستغفرنني فأغفر له فلا يزال كذلك حتى يضي فجر ﴾ (3) . ومنها قوله -صلى الله عليه وسلم- : ﴿ إذا مضى شطر الليل أو ثلثاه ينزل الله تبارك وتعالى إلى السماء الدنيا ﴾ (4) . ويرى ابن حزم أن أوقات الليل مختلفة باختلاف تقدم غروب الشمس عن أهل المشرق و أهل المغرب ، فصح أنه فعل يفعله الباري عز وجل من قبول الدعاء في هذه الأوقات ، لا حركة والحركة والنقطة من صفات المخلوقين حاشى لله تعالى منها (5) .

وكذلك في قوله تعالى : ﴿ وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴾ الفجر/ 22 ، وقوله تعالى : ﴿ قُلْ يَنْظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ اللّهُ فِي ظُلَلٍ مِّنَ اللَّيْلِ فَتَخِفُّ أَلْمَمُ وَ إِلَى اللّهِ تُرْجَعُ الْأُمُورُ ﴾ البقرة/ 210 . فالمجئ والإتيان يوم القيامة فعل يفعله الله تعالى في ذلك اليوم ، وروى عن إمام أحمد

(1) صحيح البخاري: باب الدعوات، باب الدعاء نصف الليل، ج7 ص 149، وك التوحيد، باب قوله تعالى (و بدون أن يبدوا كلام الله) ج8 ص 197، صحيح مسلم: باب صلاة المسافرين باب صلاة الليل والوتر ج6 ص 36 (شرح النووي) الترمذي: الدعوات، باب رقم 80 ج3 ص 167، رقم الحديث: 2781، مسند أحمد ج2 ص 267، ابن خزيمة: كتاب التوحيد، ص 127، 129، 130، 135.

(2) الفصل 172/2 - المحلي 30/1 - الدرر ص 232 .

(3) صحيح مسلم: باب صلاة المسافرين، باب صلاة الليل والوتر ج6 ص 37 (شرح النووي)، باب الترفع في صلاة التراويح ج6 ص 39 (شرح النووي)، وابن خزيمة: كتاب التوحيد ص 126، 127، 130.

(4) صحيح مسلم: باب صلاة المسافرين، باب صلاة الليل والوتر ج6 ص 37، 38 (شرح النووي)، وابن خزيمة: كتاب التوحيد ص 132، 135.

(5) المحلي 32/1 .

ابن حنبل أنه قال وجاء ربك إنما معناه وجاء أمر ربك (1) ومذهب ابن حزم في النزول و المجيء والإتيان لا يختلف عن مذهب الأشاعرة ، فقد ذهب الجويني إلى تأويل (وجاء ربك) بمعنى وجاء أمر ربك وقضاؤه الفصل وحكمه العدل و تأويل النزول بمعنى إسباغ الله نعماءه على عباده مع تعاديهم في العدوان و إصرارهم على العصيان ، وذهولهم في الليالي عن تدبير آيات الله تعالى ، وتذكر ما هم بصدده من أمر الأخرى (2) ويرى الجويني أنه إذا كان للتأويل مجال رحب ، وللإمكان مجرى سهب ، فلا معنى لحمل الآية على ما يقتضي تثبيت دلالات الحدث (3) .

/ وقد خالف ابن حزم مذهبه عندما لجأ إلى تأويل النزول والمجيء و الإتيان ، فليس هناك مانع من حمل هذه الألفاظ على ظاهرها ، ومذهب السلف في أحاديث الصفات هو إجراؤها على ظاهرها ونفي الكيفية عنها وقد سنل الأوزاعي ومالك وسفيان الثوري والليث بن سعد عن هذه الأحاديث التي جاءت في التشبيه فقالوا : أمروها كما جاءت بلا كيفية ، وسئل أبو حنيفة عن النزول فقال : ينزل بلا كيف . وقال بعضهم : ينزل نزولا يليق بالربوبية بلا كيف ، من غير أن يكون نزوله مثل نزول الخلق بالتجاري والتلمي ، لأن جل جلاله منزّه عن أن تكون صفاته مثل صفات الخلق ، كما كان منزلها عن أن تكون ذاته مثل ذات الغير ، فمجيبته و إتيانه ونزوله حسب ما يليق بصفاته من غير تشبيهه وكيفية (4) .

وقد ذكر أن إسحاق بن راهوية دخل يوما على عبد الله بن طاهر فقال له : يا أبا يعقوب (ابن راهوية) تقول أن الله ينزل كل ليلة ؟ فقلت له : أيها الأمير أن الله تعالى بعث إلينا نبيا نقل إلينا عنه أخبار بها نحلل الدماء ، وبها نحرم ، وبها نحلل الفروج ، وبها نحرم ، وبها نبيح الأموال بها نحرم فإن صح ذا صح ذلك ، وإن بطل ذا بطل ذلك . فأمسك عبد الله (5) .

و رغم كون ابن تومرت الذي يتفق مع ابن حزم في مسألة الأسماء و الصفات فإنه يخالفه في معنى الاستواء و النزول إذ يعتبرهما من المتشابه فيقول : ((للعقول حد تقف عنده لا تتعداه و هو العجز عن التكيف ، ليس وراءه مجال و ملتصق إلا التجسيم و التعطيل ، عرفه العارفون بأفعاله ، و نفوا التكيف عن جلاله لما يؤدي إليه من التجسيم و التعطيل ، و ذلك محال ، و كل ما يؤدي إلى المحال فهو محال ، لشهادة الأفعال على وجود الخالق انفرادا بالإقتدار ، و ما ورد من التشابهات التي توهم التشبيه والتكيف كأية الاستواء ، و حديث النزول و غير ذلك من التشابهات في الشرع يجب الإيمان بها كما

(1) الفصل 2/ 173 .

(2) الإرشاد ص 151 .

(3) المعجم رقم 150 .

(4) البيهقي ، الأسماء و الصفات ، ص 453-456 ، و ابن قتيبة ، شرح حديث النزول ص 10 .

(5) البيهقي ، الأسماء و الصفات ، ص 452 .

جاءت مع نفي التشبيه و التكيف ، لا يتبع المتشابهات في الشرع إلا من في قلبه زيغ (1) و يبدو أن ابن تومرت قد عبر عن رأي أهل السنة من الأئمة و الفقهاء و المحدثين، و كان حريصا بآبائ حزم أن يلتزم منهجه الظاهري و هو حمل النصوص على ظاهرها دون تشبيه و لا تكيف .

ويرى ابن تيمية أن القول في صفاته كالقول في ذاته ، والله تعالى ليس كمثل شئ لا في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله ، لكن يفهم من ذلك أن نسبة هذه إلى موصوفها كنسبة هذه الصفة إلى موصوفها ، فعلم الله تعالى وكلامه ونزوله و استواؤه هو كما يناسب ذاته و يليق بها ، كما أن صفة العبد هي كما تناسب ذاته وتليق بها (2) .

أما ما ذكره ابن حزم من تأويل أحمد بن حنبل ﴿ وجاء ربك ﴾ أي وجاء أمر ربك فهذه الرواية رواها أحمد بن حنبل بن إسحاق ، ولم ينقل هذا غيره ممن نقل مناظرته في المحنة كعبد الله وصالح ابني أحمد ، والمرذوي وغيره و إنما قال بهذا التأويل على سبيل الإلزام لخصومه المعتزلة الذين يقولون أن القرآن مخلوق لأنه يجيء ، فقال لهم : يلزمكم أن تقولوا : جاء نواب القرآن كما قلتكم و جاء أمر ربك .

ولهذا يرى ابن تيمية أن المنقول المتواتر عن أحمد يناقض هذه الرواية ، ويبين أنه لا يقول أن الرب يجيء و يأتي وينزل أمره بل هو ينكر على من يقول ذلك (3) .
كما ذكر أبو الحسن الأشعري مذهب أهل السنة و أصحاب الحديث أنهم يصدقون بالأحاديث التي جاءت عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- في النزول ويقولون أن الله عز وجل يجيء يوم القيامة كما قال (4) .

(1) ابن تومرت ، التوحيد (عز ما يطلب) ص 217 .

(2) ابن تيمية ، الرسالة التيمرية ، ص 22 .

(3) الأسماء والمناقب 274/275 .

(4) مقالات الإسلاميين 3483/1 . و أنظر: خليل إبراهيم الموصللي ، شحنة العقيدة ص 219 .

المبحث الثاني عشر :

الرؤية

ذهب ابن حزم إلى أن المؤمنين يرون ربهم يوم القيامة ، بخلاف الرؤية المعهودة ولكن كما ترى الشمس والقمر لا نضام في رؤيته (1). واستدل على صحة رؤية الله يوم القيامة بقوله تعالى : ﴿وَجِئُوا بِيَوْمِنَا نَاطِرَةً ﴿١٥﴾ إِلِو رَيْبَمَا نَاطِرَةً ﴿١٦﴾ الْقِيَامَةِ/22-23 . وقوله تعالى عن الكفار : ﴿كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَحْجُوبُونَ ﴿١٥﴾ الْمُطَفِّينَ/15 .

يقول ابن حزم : ((فالنظر في القرآن مضاف إلى الوجه ، وبيقين ندري أن العين من جملة الوجه ، فهو تعالى مرني بالعين ، وبجميع الوجه ، ولا يجوز أن يخص بذلك بعض الوجه دون بعض)) (2) ، واستدل بأحاديث صحيحة تثبت رؤية الله يوم القيامة وهي موجبة القبول لتظاهرها وتباعد ديار الناقلين لها ، منها قوله - عليه الصلاة والسلام - عندما سأله الناس هل ترى ربنا ؟ فقال : نعم ، هل تضارون في رؤية الشمس بالظهيرة ، ضوء ليس فيها سحب قالوا : لا يا رسول الله قال : هل تضارون في القمر ليلة البدر ليس دونه سحب قالوا : لا يا رسول الله ، قال : فإتكم ترونه يوم القيامة كذلك ... (3) .

والأحاديث في إثبات رؤية الله تعالى كثيرة ، وهذه الرؤية ستحصل للمؤمنين في الآخرة لا في الدنيا ، يؤكد ابن حزم أن هذه الرؤية حقيقة لا رؤية القلب لأن جميع العارفين بالله يرونه في الدنيا بقلوبهم ، أما رؤية الله عز وجل يوم القيامة فهي كرامة للمؤمنين .

وما ذهب إليه ابن حزم من إثبات رؤية الله تعالى يوم القيامة يتوافق تماما مع رأي أهل السنة والجماعة ، والمخالف في ذلك هم المعتزلة الذين ينكرون رؤية الله عز وجل وقد تمسكوا في نصره قولهم بقوله تعالى : ﴿لَا تَدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ﴾ الأنعام/103 . فهذا نص صريح في نفي تعلق الإدراكات بالله تعالى ، لأن الأبصار إنما تتعلق بما كان في جهة أصلا أو تابعا كالأجسام والهيئات (4) .

وقد أجيب بأن معنى لا تدركه الأبصار أي لا تراه أبصار الكافرين ، وتراه أبصار المؤمنين ، أو يحتمل على نفي الإدراك في الدنيا دون الآخرة ، أو أنه تعالى نفي عنه الإدراك دون الرؤية ، أي نفي

(1) الفصل 2/3 - 3-4 ، وأنظر : الدرّة - ص 234 . المحلى 34/1 - 35 .

(2) الدرّة ، ص 237 .

(3) سبق تخريجه في مبحث الصورة ص 79 .

(4) ابن عباد ، الإبانة ، ص 15-16 .

الإحاطة والتحديد (1). وكذلك مما استدلت به المعتزلة في نفي الرؤية قوله تعالى لموسى عليه السلام عندما سأله الرؤية: ﴿وَلَمَّا جَاءَ مُوسَى لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ قَالَ رَبِّ أَرِنِي أَنظُرَ إِلَيْكَ قَالَ لَنْ نَرَايَ وَلَكِنَ أَنْظُرْ إِلَى الْجَبَلِ فَإِنِ اسْتَقَرَّ مَكَانَهُ فَسَوْفَ نَرَايَ﴾ الأعراف/143. وآية المنصفي في قوله: ﴿لَنْ نَرَايَ﴾ يتضمن التأييد وتحقيق النفي وتأكيد.

وقد أجيب بأن موسى عليه السلام ما سأل الرؤية إلا وهو معتقد بجوازها، كما أن الله تعالى لم ينهه لما طلب الرؤية ولو كانت محالة لأنكر عليه، ولا يجوز أن يكون نبي من الأنبياء عصمه الله يسأل ربه ما يستحيل عليه. ومما يدل على جواز الرؤية أن الله تعالى علق وقوعها على أمر جائز وهو استقرار الجبل وهو مقدور لله تعالى (2). وقد ترك لنا علماء التفسير والحديث والكلام أدلة سمعية وعقلية تثبت رؤية المؤمنين لربهم يوم القيامة.

وبما أن الرؤية المعهودة عندنا لا تقع إلا على الألوان وهذا مبعث عن الباري عز وجل، فقد ذهب ابن حزم إلى القول أنه تعالى يرى في الآخرة بقوة غير هذه القوة الموضوعية في العين الآن، وهي قوة موهوبة من الله تعالى سماها بعضهم بالحاسة السادسة، فيضع الله تعالى في الأبصار قوة تشاهد بها الله ونراه بها كما وضع قوة في أذن موسى عليه السلام قوة سمع بها كلامه (3).

ويذهب بعض الباحثين إلى أن ابن حزم قد خالف رأيه في رسالته الدرر حيث يقول: فهو تعالى مرني بالعين وجميع الوجه، ولا يجوز أن يخص بذلك بعض الوجه دون بعض بينما ذكر في الفصل بأنه يرى بقوة غير هذه القوة (4). والصحيح أنه ليس هناك تناقض في موقف ابن حزم من الرؤية، إذ لم يقل بأن رؤية الله لا تتم بالعين، بل أكد على ذلك في جميع مصنفاته العقديّة، ولكن هذه الرؤية التي تتم بالعين تكون بقوة غير هذه القوة، لأن قوة البصر المعهودة عندنا لا تقع إلا على الألوان وهذا مبعث عن الله تعالى، فكما ذكر الرؤية بالعين في رسالته - الدرر فيما يجب إعتقاده - ذكرها كذلك في كتابه - الفصل - (5). ومذهب ابن حزم في رؤية الله تعالى يوم القيامة هو مذهب أهل السنة والجماعة الذين يثبتون رؤيته في الآخرة ويمنعونها في الدنيا.

- (1) أنظر: الأشعري، الإبانة، ص 33، الدقلاقي، تمهيد، ص 303، البغدادي، أصول الدين، ص 101 - الجويني، إرشاد، ص 168، الغزالي، الإقتصاد، ص 41. الهراس شرح العقيدة الواسطية، ص 71
- (2) أنظر: أبو شامة (شهاب الدين) ضوء الساري إلى معرفة رؤية الباري، تحقيق أحمد ع. الرحمن الشرف، دار الصحو، القاهرة، ط أولى 1405 م ص 147/153.
- (3) الفصل 2/2 المحلي 34/1-35، الدرر ص 234.
- (4) أنظر: د. أحمد بن ناصر الحمد في رسالته، (ابن حزم وموقفه من الألهيات) ص 384.
- (5) الفصل 2/2 4 - المحلي 34/1 - 53 - الدرر ص 234/237.

و خلاصة القول أن مذهب ابن حزم في تقسيمه الصفات يوافق مذهب السلف من جهة ، و يوافق مذهب المتكلمين من جهة أخرى، فالصفات الذاتية و هي الصفات التي لا تنفك عن الذات، مثل السميع البصير . و العليم و القدير و الحي فإن ابن حزم يثبتها على ظاهرها دون تأويل و لكنه لا يعتبرها صفات بل عدما أسماء أعلام.

و إذا كان ابن حزم يثبت الصفات الخيرية كالوجه و اليد و العين على ظاهرها دون تأويل - و كلها إخبار عن الله تعالى لا يرجع إلى شيء سواه - فإنه يؤول بقية الصفات الخيرية كالأصابع و الساق و القدم و الرجل وفق ما تقتضيه اللغة ، و لا نعرف السبب الذي حمل ابن حزم على التفريق بين الصفات الخيرية ، و من المحتمل أن يكون قد أثبتها على ظاهرها لثبوتها بالكتاب و السنة، أما الصفات المؤولة فهي ثابتة بالسنة فحسب عدامعالة الساق الواردة في القرآن فقد أولها على طريقة السلف.

أما الصفات الفعلية كالاستواء و التصوير، و النزول، و المجيء ، فلم يأخذها على ظاهرها بل أولها وفق ما تقتضيه ذلك ، و بهذا المنهج يوضح ابن حزم بأنه لم يخالف ظاهره لأنه إذا كان هناك مانع من حمل اللفظ على ظاهره فإن الضرورة تقتضي حمله و تأويله حسب استعماله اللغوي .

الفصل الخامس :

خلق الأعمال

التسويد

المبحث الأول : موقف ابن حزم من مذهب الجبرية .

المبحث الثاني : موقف ابن حزم من مذهب المعتزلة .

المبحث الثالث : رأي ابن حزم في الاختيار الإلهي والاختيار الإنساني .

المبحث الرابع : رأي ابن حزم في الاستطاعة .

المبحث الخامس : مفهوم القضاء والقدر عند ابن حزم .

المبحث السادس : الهدى والتوفيق والإضلال .

المبحث السابع : الحسن والقبح عند ابن حزم .

أثارت مشكلة خلق الأفعال جدلا كبيرا بين المتكلمين، حيث أخذت حيزا كبيرا في تفكيرهم نظرا لارتباطها بالإرادة الإلهية، و العلم الإلهي، و قدرة الإنسان وعلاقتها بقدرة الله، كما أن لها أثارا جانبية على المستوى السياسي لخطورة القول بالجبر وأثره السلبي في النهوض بالمجتمع و بناء على ذلك عالج ابن حزم مسألة خلق الأفعال وفق منهجه، منتقدا آراء المتكلمين المبنية على المماثلة بين الغائب والشاهد.

المبحث الأول :

موقف ابن حزم من مذهب الجبرية .

أثارت هذه الفرقة التي نادى بالجبر جدلا كبيرا في المجتمع الإسلامي مما لفت أنظار العلماء والمتكلمين إلى الرد عليها وتفنيد ضلالاتها، وقد عرف ابن حزم الجبر لغة بقوله: «المجبر في اللغة هو الذي يقع الفعل منه بخلاف اختياره وقصده» (1) .

أما في الاصطلاح فعرفه الشهرستاني بأنه : نفي الفعل حقيقة عن العبد وإضافته إلى الرب تعالى (2) فمن أنكر الاستطاعة والاختيار، ونفى القدرة والإرادة عن العبد فقد قال بالجبر .

وتنقسم الجبرية إلى قسمين: جبرية خالصة وهي التي لا تثبت للعبد قدرة ولا فعلا وتنسب إلى جهم بن صفوان (3) الذي يرى بأن الإنسان ليس يقدر على شيء ولا يوصف بالاستطاعة وإنما هو مجبور في أفعاله لا قدرة له ولا إرادة ولا اختيار، وإنما يخلق تعالى الأفعال فيه حسب ما يخلق في سائر الجمادات ينسب إليه الأفعال مجازا كما ينسب إلى الجمادات كما يقال أثمرت الشجرة وجرى الماء وتحرك الحجر . (4).

جبرية متوسطة: وهي دون الخالصة لأنها تثبت للعبد قدرة ولكنها غير مؤثرة .

ويدافع الشهرستاني عن الأشاعرة من إتهامات المعتزلة التي تتعتمهم بالجبرية حيث يرى أن من أثبت للقدرة الحادثة أثرا في الفعل الذي أطلقوا عليه لفظ الكسب لا يعد جبريا (5). واستدل الجبرية على صحة مذهبهم بالآيات القرآنية التي يشعر ظاهرها بالجبر مثل قوله تعالى: **(وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ)** الصافات /9. وقوله تعالى: **(وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى)** الأنفال /17. وغيرها من الآيات فالله

(1) الفصل 23/3.

(2) الملل والنحل 108/1.

(3) جهم بن صفوان: ظهرت بدعته بترمد، و قتلته سالم بن أحوز المازني بمرور آخر مُلْكِ بني أمية، و كان ينفي القول بأولية الصفات، و أنه تعالى لا يوصف بصفة يوصف بها خلقه لأن ذلك يقتضي تشبيها، و أن لا استطاعة للعبد و لا قدرة، فأفعاله مجبور عليها، و غيرها من المقالات الشيعة. الشهرستاني، الملل و النحل ج1 ص 109-110.

(4) الملل والنحل 110/1.

(5) الملل والنحل 108/1.

تعالى وحده الفاعل على الحقيقة لهذا يقرر جهم بأنه: «لما كان الله تعالى فعالا وكان لا يشبهه شيء من خلقه وجب ألا يكون أحد فعالا غيره» (1).

نقد ابن حزم لمذهب الجبرية :

ينتقد ابن حزم أصحاب الجبر بأنهم لم يوفقوا في قولهم أن الإنسان لا قدرة له ولا استطاعة وذلك لمخالفتهم اللغة والنص والحس .

(أ) فمن ناحية اللغة يرى ابن حزم أن المجبر (هو الذي يقع الفعل منه بخلاف اختياره وقصده ،فأما من وقع فعله باختياره وقصده فلا يسمى في اللغة مجبرا) (2) فالأفعال الإرادية تقع وفق إرادتنا وقصدنا طالما أحسنا بأننا غير مكرهين عليها ،فهي أفعال اختيارية .وكذلك من ناحية اللغة فإن ألفاظ الجبر والإكراه والأضطرار والغلبة تقع على معنى واحد ،وهو الذي يقع عليه الفعل دون اختياره ،وأما من أثر ما يظهر منه من الحركات والاعتقاد ويختاره ويميل إليه هو ،فلا يقع عليه اسم إجبار ولا اضطرار لكنه مختار والفعل منه مراد متعمد مقصود (3) .

(ب) وأما من ناحية النصوص فهناك شواهد قرآنية تشير إلى حرية الاختيار ،منها قوله تعالى :

﴿ جَزَاءَ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ الواقعة /24. وقوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ ﴾ الصف/2. وقوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ﴾ البقرة /277.

فمن خلال هذه النصوص القرآنية يرى ابن حزم أن الله تعالى نصّ «على أننا نعمل ونفعل ونصنع» (4) كما أثبت الله لنا المشيئة وذلك في قوله تعالى : ﴿ لِمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَسْتَقِيمَ ﴾ وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴾ النكوير /28. فنص تعالى في هذه الآية «على أن لنا مشيئة إلا أنها لا تكون منا إلا أن يشاء الله كونها» (5) .

وبذلك يتضح أن الله عز وجل قد أكد في غير آية من القرآن الكريم أن الإنسان له أفعال وأعمال يقوم بها وفق إرادته وقدرته التي بهما يقع التكليف .

كما نجد في القرآن الكريم أن الله أثنى على عباده الذين دعوه بقولهم: ﴿ رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْنَا مَا آتَاكَ طَاقَتَنَا لِئَلَّا يَكِفُنَا بِهِ ﴾ البقرة /286، وكما هو معلوم في اللغة فإن الطاقة والاستطاعة والقدرة والقوة ألفاظ مترادفة تقع على معنى واحد ،وهذا الدعاء يحمل في ثناياه أنهم كلفوا بأعمال داخلية تحت قدرتهم ، ودعوا الله ألا يكلفهم ما لا طاقة لهم به . وهكذا يقرر ابن حزم أنه «لاشك في أن هؤلاء القوم الذين دعوا هذا الدعاء قد كلفوا شيئا من الطاعات والأعمال ،واجتناب المعاصي ،فلولا أن هاهنا أشياء لهم بها

(1) الفصل 22/3، 23.

(2) الفصل 23/3.

(3) المعجم نفسه والصفحة

(4) المعجم نفسه والصفحة .

(5) المعجم نفسه الصفحة .

طاقة لكان هذا الدعاء حمقا لأنهم كانوا بصيرون داعين الله عز وجل في ألا يكلفهم ما لا طاقة لهم بشيء من الأشياء فيصير دعاؤهم في أن لا يكلفوا ما قد كلفوه ، وهذا محال من الكلام ، والله تعالى لا يثني على المحال (1) ولم يبق للمجبرة لاحتجاج الإقوالهم بأن الله تعالى لما كان فعلا واجب ألا يكون هناك فعال غيره ، وهذا ما يراه ابن حزم خطأ بينا إذ سبق أن أوردنا نصوصا قرآنية تنسب الأفعال للإنسان ، وهو ما نراه بالمشاهدة ونحس به حقيقة .

(ج) ويذهب ابن حزم إلى أننا بشهادة الحواس نجد أن الإنسان له أفعال إضطرارية كالرجفة والتنفس وأفعال اختيارية ، وكلنا ندرك أن هناك فرقا بين فعل مكره عليه والآخر مختار فيه ، كما يظهر الفرق جليا بين الإنسان الصحيح الجوارح والإنسان المشلول الجوارح ، إذ كلنا نعلم وأن بين الصحيح الجوارح وبين لا صحة لجوارحه فرقا لاتحا لجوارحه ، لأن الصحيح الجوارح يفعل القيام والقيود وسائر الحركات مختارا لها دون مانع ، والذي لا صحة لجوارحه لو رام ذلك جهده لم يفعل أصلا (2) فالإنسان الصحيح الجوارح يستطيع أن يقوم بالأفعال وفق قدرته وإرادته ، بينما الذي جوارحه غير سليمة لن يستطيع القيام بها . وهذا فرق واضح على أن هناك أفعالا اختيارية وأفعالا إضطرارية .

المبحث الثاني :

موقف ابن حزم من مذهب المعتزلة

تعتبر المعتزلة أهم فرقة كلامية نادت بحرية الاختيار، فالإنسان حرفي أفعاله وهو مسؤول عنها، وقد أطلق المعتزلة على أنفسهم بأصحاب العدل والتوحيد اللذين هما أصلان من أصولهم الخمسة التي أجمعوا عليها، فمن اعتقدهما استحق اسم الاعتزال، قال الخياط: ((و ليس يستحق أحد منهم اسم الاعتزال حتى يجمع القول بالأصول الخمسة: التوحيد و العدل و الوعد و الوعيد و المنزلة بين المنزلتين والأمر بالمعروف و النهي عن المنكر، فإذا كملت في الإنسان هذه الخصال الخمس فهو معتزلي)) (1) وأما العقاد فيرجع سبب تسميتهم بأصحاب العدل والتوحيد إلى ((أنهم يزعمون أنهم ينفون الظلم عن الله ، ويقولون بأن الإنسان حر فيما يفعل من خير وشر لأن الله لا يجبره على الشر ثم يعاقبه عليه فيظلمه ويجزيه على غير عمله)) (2) وأحيانا يطلق لفظ العدالة على المعتزلة بسبب قولهم بالعدل الإلهي، وإصرارهم على أن الله منفرد بفعل الخير والعدل ،ونفيهم صدور أي ظلم عنه (3).

ويقرر الشهرستاني إجماع المعتزلة على الدفاع عن حرية الإنسان وحقه في اختيار أفعاله حتى يكون مسؤولا عنها إذ يستحيل إضافة الظلم والشر إلى الله عز وجل، كما أن تكليف العبد بفعل الطاعات يتنافى مع القول بالجبر، فيقول: ((واتفقوا على أن العبد قادر خالق لأفعاله خيرها وشرها، مستحق على ما يفعله ثوابا وعقابا في الدار الآخرة، والرب تعالى منزّه أن يضاف إليه الشر وظلم وفعل هو كفر ومعصية، لأنه لو خلق الظلم كان ظالما، كما لو خلق العدل كان عادلا)) (4)، فالله -تعالى- حكيم عادل لا يجوز أن يضاف إليه شر وظلم. والدافع الذي جعل المعتزلة يثبتون الأفعال للعباد وينفونها عن الخالق هو اختلاف ظاهر الآيات القرآنية كقوله تعالى: ((مَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ)) الكهف/29. وقوله تعالى: ((فَمَا لَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ)) وَإِذَا قُرِئَ عَلَيْهِمُ الْقُرْآنُ لَا يَسْجُدُونَ)) الانشقاق/20، 21. وغيرها من الآيات التي تنسب الأفعال للعباد .

نقد ابن حزم لمذهب المعتزلة في خلق الأفعال :

انتقد ابن حزم مذهب المعتزلة ووقف معهم طويلا في نقض آرائهم المخالفة لمذهب أهل السنة والجماعة ،فقد نادت المعتزلة بأن العبد قادر وخالق لأفعاله فهي غير مخلوقة لله -تعالى- وهذا الرأي لقي معارضة شديدة من طرف فقيه قرطبة، حيث قال: ((إن أفعال العباد كلها من طاعة ومعصية، من قول أو عمل، أو عقد بالقلب ،فكلها خلق الله تعالى الحركة والسكون سواء، لاخالق غير الله تعالى، وإنما الفرق

(1) كتاب الانتصار ص 126، 127 .

(2) العقاد (محمود) ، الفلسفة القرآنية ، مكتبة رحاب، الجزائر دت ص 141.

(3) يحي هويدي ، دراسات في علم الكلام والفلسفة الإسلامية ، ص 116.

(4) الملل والنحل 1/55-56.

بيننا وبين الجمادات هو أن الله عز وجل خلق فينا اختيارا وتمييزا وإرادة، ولم يخلق في الجمادات شيئا من ذلك⁽¹⁾. ويرى ابن حزم أن القول بأن جميع أفعال العباد هي من خلق الله عز وجل هو مذهب أهل السنة ومن وافقهم من الأشعرية والجهمية وطوائف من الخوارج والمرجئة والشيعة وضرار ابن عمرو وصاحبه أبو يحيى حفص الفرد من المعتزلة، أما سائر أهل الاعتزال فيرون أن أفعال العباد محدثة خلقها ولم يخلقها الله تعالى⁽²⁾، ورأي المعتزلة تبطله النصوص القرآنية والأحاديث النبوية الصحيحة، والبراهين العقلية وضرورة الحس. فقوله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ خَالِقُ غَيْبِ اللَّهِ﴾⁽³⁾ تنفي وجود خالق سواه، وكذلك قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَا يَخْلُقُونَ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ﴾⁽⁴⁾ والنحل/20: ﴿إِذْ لَوْ كَانَتِ الْحَرَكَاتُ مَخْلُوقَةً لِغَيْرِ اللَّهِ، لَكَانَ ذَلِكَ الْغَيْرُ قَادِرًا عَلَى أَنْ يَأْتِيَ بِهَا عَلَى غَيْرِ مَا هِيَ عَلَيْهِ﴾⁽³⁾ وقوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾⁽⁵⁾ والنحل/17، فهذا نص جلي على إبطال أن يخلق أحد دون الله تعالى شيئا لأنه لو كان هاهنا أحد غيره تعالى يخلق لكان من يخلق موجودا، وكان من لا يخلق لا يشبهه من يخلق وهذا إلحاد عظيم⁽⁴⁾، وبناء على ذلك فإن الله تعالى هو وحده الخالق، وكل ما سواه لا يخلقون شيئا، فلا يستوي من يخلق - وهو الله تعالى - مع من لا يخلق. ويستمر ابن حزم في نقده للمعتزلة مستشهدا بآيات قرآنية موظفا منهجه في توضيح آرائه العقديّة بأسلوب سهل مبتعدا عن الأسلوب الكلامي الذي يتسم عادة بصعوبة عبارته. ومن الآيات الدالة على أن الله هو خالق الأفعال قوله تعالى: ﴿بِذَا خَلَقَ اللَّهُ تَارُوتَ وَمَاذَا خَلَقَ الَّذِينَ مِنْ دُونِهِ﴾⁽⁵⁾ لقمان/11 يقول ابن حزم معلقا على الآية: ﴿وهذا إيجاب لأن الله تعالى خلق كل ما في العالم، وأن كل ما دونه لا يخلق شيئا أصلا ولو كان ههنا خالق لشيء من الأشياء غير الله تعالى لكان جواب هؤلاء المقررين جوابا قاطعا، ولقالوا له: نعم نريك أفعالنا خلقها من دونك﴾⁽⁵⁾ وبما أن الكون كله جواهر وأعراض فهي حتما مخلوقة لله عز وجل فمن المستحيل أن يخلق الله الجواهر ويخلق غيره من العباد الأعراض، فلو كان الناس خالقين للأعراض لأصبحوا شركاء لله قال تعالى: ﴿أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ خَلَقُوا كَخَلْقِهِ فَتَشَابَهَ الْخَلْقُ عَلَيْهِمْ قُلِ اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾⁽⁶⁾ الرعد/16.

فيؤكد ابن حزم أن هذا بيان واضح لا خفاء به لأن الخلق كله جواهر وأعراض، ولا شك في أنه لا يفعل الجواهر أحد دون الله تعالى وإنما يفعله الله عز وجل وحده، فلم يتبق إلا الأعراض، فلو كان الله عز وجل خالقا لبعض الأعراض ويكون الناس خالقين لبعضها لكانوا شركاء في الخلق، وهذا تكذيب لله تعالى ورد القرآن⁽⁶⁾ فلا يجوز أن ننسب خلق الأفعال للعبد، فالله وحده له الخلق ومن العبد الكسب .

(1) الدرّة ص 299 وما بعدها .

(2) أنظر الفصل 54/3.

(3) الدرّة ص 300 وما بعدها .

(4) الفصل 56/3.

(5) لقمان/11.

(6) المصمدر فضله 56/3 وما بعدها .

المبحث الثالث :

الاختيار الإلهي والاختيار الإنساني

إن الإنسان عند ابن حزم له إرادة حرة ، واستطاعة يحقق بها الأفعال الاختيارية فهو يفرق بين الأفعال الاختيارية والأفعال الإضطرارية ، كما يفرق بين الاختيار الإلهي والاختيار الإنساني محاولاً بذلك التوفيق بين النصوص القرآنية التي يشعر ظاهرها أنها متناقضة .

فقد أثبت الله تعالى في هذه الآية حرية الاختيار وأضافها للإنسان ، فهو ذو إرادة وقدر .

فالاختيار الإلهي يعرفه ابن حزم بقوله : « هو فعل الله تعالى وهو منفي عن سواه هو غير الاختيار الذي أضافه إلى خلقه ووصفهم به » (1) والدليل على ذلك قوله تعالى : ﴿ وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ ﴾ القصص/68 .

أما الاختيار الإنساني هو الاختيار الذي أضافه الله تعالى إلى خلقه ، وهو كما يراه ابن حزم متمثلاً فيما (خلق فيهم من الميل إلى شيء ما والإيثار له على غيره فقط) (2) والدليل على ذلك قوله تعالى : ﴿ وَفَعَلْنَا مِمَّا يَتَخَيَّرُونَ ﴾ الواقعة/20 .

فثبت أن الاختيار الذي أضافه الله إلى نفسه غير الاختيار الذي وصف به عباده فقد تفرد به عز وجل عن خلقه حيث يفعل ما شاء كيف شاء وإذا شاء ، وهذه ليست صفات خلقه .

وبذلك يرى ابن حزم أن الاشتراك في الأسماء لا يلزم التشابه بين أفعال الله وأفعال العباد ، ولا بين اختيارنا واختيار الله عز وجل لأننا نقول : الله حي والإنسان حي ، وصفة الحياة بالنسبة لله ليست هي صفة الحياة بالنسبة للإنسان ، والله موصوف بالحلم والكرم وهما صفتان يوصف بهما الإنسان ومع ذلك لا يوجد التشابه بين صفات الله وصفات خلقه ، كما أن أفعال الله تختلف كلية عن أفعال العباد ، ففعل الله (اختراعه وجعله جسماً أو عرضاً أو حركة أو سكوناً أو معرفة أو إرادة أو كراهية ، وفعل عز وجل كل ذلك فينا بغير معاناة منه وفعل الله تعالى لغير علة) (3) وهذا بخلاف أفعالنا التي تنسب إلينا (فإنما كان فعلاً لنا لأنه عز وجل خلقه فينا وخلق اختيارنا له وأظهره عز وجل فينا محمولاً لاكتساب منفعة أو لدفع مضرة ولم نختره نحن) (4) ، وبذلك يبطل ما تعلق به الجهمية بقولها أن إثبات الأفعال للإنسان يوجب أن يكون هناك فعال غير الله عز وجل .

فإذا كانت الأفعال تنسب إلى الله من جهة الخلق فما دور الإنسان في إحداثها حتى يقع عليه التكليف ؟ للإجابة عن هذا السؤال نجد أن ابن حزم يتبنى رأي الأشاعرة في الكسب ، وهو مذهب إختار الوسطية

(1) الفصل ، ج 3 ص 56

(2) الفصل 25/3 .

(3) البصيرة ، الصفحة .

(4) البصيرة ، الصفحة .

بين الجبرية المطلقة والقدرية التي تقول بحرية الاختيار .

وقد عرف الأشاعرة ((المكتسب هو المقدر بالقدرة الحادثة والحاصل تحت القدرة الحادثة)) (1)

ويكون الفعل منسوباً إلى الله من جهة الخلق وإلى العبد من جهة الكسب . أما ابن حزم فيعرف الكسب ((بأنه استضافة الشيء إلى جاعله أو جامعهم بمشيئة له ، وليس بوصف الله تعالى بهذا في أفعالنا فلا يجوز أن يقال هي كسب له تعالى)) (2) ومعنى ذلك أن لفظة الكسب تفيد العلاقة بين العبد وبين الأفعال التي يقوم بها ، ولا يجوز إطلاقها على الله -تعالى- لأنه ((لا يحل صرف لفظة معروفة المعنى في اللغة عن معناها الذي له في التي خاطبنا الله -تعالى- في القرآن إلى معنى غير ما وضعت له ، إلا أن يأتي نص قرآن أو كلام عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- أو إجماع من علماء الأمة كلها على أنها مصروفة عن ذلك المعنى إلى غيره ، أو يوجب صرفها ضرورة حس وأبديها عقل)) (3) فلا بد أن يؤخذ مدلول لفظ الكسب من القرآن الكريم بعد استقراء آياته .

وبناء على ذلك يرى ابن حزم أن ((لا نتعدى باسم الكسب حيث أوقعه الله تعالى مخبراً لنا بأننا نجزي بما كسبت أدينا وبما كسبنا في غير موضع من كتابه ، ولا يحل أن يقال أنه كسب لله -تعالى- لأنه -تعالى- لم يقله ولا أذن في قوله ، ولا يحل أن يقال أنها خلق لنا لأن الله -تعالى- لم يقله ولا أذن في قوله لكن نقول هي خلق لله كما نص على أنه خالق كل شيء ، ونقول هي كسب لنا)) (4) والدليل على ذلك قوله تعالى : ((لَمَّا مَا كَسَبْتُمْ وَعَلَيْهَا مَا أَكْتَسَبْتُمْ)) البقرة/286.

وهكذا يتضح لنا أنه لا تعارض بين الإرادة الإلهية والإرادة الإنسانية ، ولا يلزمنا عند إثبات قدرة الإنسان نفي قدرة الله عز وجل ، كما أنه يمكن إجتماع قدرتين على مقدر واحد ، وذلك لاختلاف الجهتين ، فمن الله الخلق ومن العبد الكسب ، ولا يعني ذلك أنه نوع من الاشتراك كما اعترضت به المعتزلة ، فحدوث هذا الكسب من العدم لا يكون إلا بقدرة الله عز وجل لأنه خالق كل شيء ، فهو خالق الكسب والعبد مكتسب ، كما أنه خالق الحركة والعبد متحرك فليست هناك شركة ، وإنما الشركة -كما يراها عبد القاهر البغدادي ((بين صانعين يكون صنع واحد منهما غير صنع صاحبه في الجنس الواحد ، كالخياطين يشتركان في خياطة قميص واحد، لأن خياطة أحدهما غير خياطة الآخر ، ومن زعم من القدرية أن صنعة في يديه غير صنع الله فيه فهو الذي إدعى المشاركة المذمومة)) (5) وبناء على ما سبق فإن ابن حزم ينتقد مذهب المعتزلة في العدل ، وعلى الرغم من كون هذا المذهب يدافع عن

(1) الملل والنحل 1/124.

(2) الفصل 3/82.

(3) المغنم 3/50.

(4) المغنم 3/81.

(5) أصول الدين، ص 137.

حرية الإنسان باعتباره مسؤول عن أفعاله حتى يتحقق العدل الإلهي فإنه لم يوفق في الفصل بين أفعال الله وأفعال العباد، فما ذهب إليه المعتزلة في العدل يزول في الأخير إلى إضفاء مشاركة العبد في إيجاد الفعل مع الله عز وجل، والأفضل تعبير مناسب لأفعال الإنسان هو لفظة الكسب التي وردت في القرآن الكريم . وبذلك يكون ابن حزم قد وافق الأشاعرة في القول بالكسب الذي هو مذهب الوسط بين الجبر والاعتزال . هذا الكسب الذي قالت به الأشاعرة ووافقهم ابن حزم في الدفاع عنه لقي معارضة شديدة من قبل فيلسوف قرطبة ابن رشد الذي اعتبره في الأخير لا يختلف عن القول بالجبر حيث يقول: 11 وأما الأشعرية فأنهم راموا أن يأتوا بقول وسط بين القولين فقالوا : أن للإنسان كسبا وأن المكتسب و(بكسر السين) مخلوقان لله -تعالى- وهذا لا معنى له ، فإنه إذا كان الاكتساب والمكتسب مخلوقا لله سبحانه ، فالعبد ولا بد مجبور على اكتسابه» (1) .

وأمام هذا الاتهام الذي وجهه ابن رشد للأشاعرة ومن وافقهم في القول بالكسب، - ومنهم ابن حزم الظاهري - كان لزاما علينا تبين مفهوم الاستطاعة عند ابن حزم بمدى صحة اتهام ابن رشد للقائلين بالكسب .

المبحث الرابع :

أي ابن حزم في الاستطاعة

يقرر ابن حزم أن الإنسان حر في أفعاله ، وهو مسؤول عنها ، وذلك بما أودع الله فيه من القدرة والاستطاعة إذ لا يعقل أن يكلف الله عبدا مسلوب الاستطاعة فلا تكليف مع العجز ، والمكلف يحتاج إلى استطاعة ليحقق بها المراد ، وليختار الفعل سواء كان طاعة أو معصية .

يرى ابن حزم أن الاستطاعة في اللغة « هي مصدر استطاع يستطيع استطاعة ، والمصدر هو فعل الفاعل وصفته كالضرب الذي هو فعل الضارب » (1) ، كما أن الاستطاعة عرض يقبل الأشد والأضعف ، تقول استطاعة أشد من أخرى ، وضدها العجز ، وهناك من اعتبر أن الاستطاعة هي كل ما توصل به إلى الفعل مثل : الإبرة والدلو والحبل ، ويرد ابن حزم على هذا الرأي بأنه « قول فاسد تبطله المشاهدة ، لأنه قد توجد هذه الآلات وتعدم صحة الجوارح فلا يمكن الفعل » (2) ، أما ما روى عن ابن عباس و ابن عمر - رضي الله عنهما - أن الاستطاعة هي زاد وراحلة فيرى ابن حزم أنه « لاخلاف بين أحد له فهم باللغة أنهما عنيا بذلك القوة على وجود زاد وراحلة » (3) .

ومرادفات الاستطاعة هي الطاقة والقدرة والقوة وكلها أعراض ، ويبرر ابن حزم رأيه بقوله « أننا وجدنا - بالضرورة - الفعل لا يقع باختيار إلا من صحيح الجوارح التي يكون بها ذلك الفعل ، فصح بقينا أن سلامة الجوارح وارتفاع الموانع استطاعة ، ثم نظرنا سالم الجوارح لا يفعل مختارا إلا حتى يستضيف إلى ذلك إرادة الفعل ، فعلمنا أن الإرادة أيضا محركة للاستطاعة » (4) ولا يعني ذلك أن الإرادة هي الاستطاعة لأنه قد يريد الإنسان شيئا ولكن لا يستطيع تحقيقه فلا بد من صحة الجوارح وإرادة الفعل مع ورود « قوة أخرى من عند الله عز وجل وهذا الوجه مع الفعل باجتماعهما يكون الفعل » (5) ولكن ما حقيقة هذه القوة التي ترد من الله - عز وجل - ولها تأثير في وجود الفعل ؟ هنا يجيبنا ابن حزم أن هذه « القوة التي ترد من الله تعالى على العبد فيفعل بها الخير تسمى بالإجماع توفيقا وعصمة وتأييدا ، والقوة التي ترد من الله تعالى فيفعل العبد بها الشر تسمى بالإجماع خذلانا ، والقوة التي ترد من الله تعالى على العبد فيفعل بها ما ليس طاعة ولا معصية تسمى عوننا أو قوة أوحولنا » (6) فالإنسان السليم الجوارح لا يتحقق له الفعل إلا إذا كانت هناك قوة من الله تساهم في إتمام الاستطاعة وتكون إما توفيقا أو خذلانا أو عوننا حسب ما يريد العبد .

(1) ابن رشد ، الكنف عن مناهج الأئمة ، ص 121 .

(2) الفصل 28/3 . الدرّة . ص : 3/4 .

(3) الفصل 29/3 .

(4) الفصل 29/3 .

(5) الفصل 30/3 ، أنظر : الدرّة ، ص 314 .

(6) الفصل 30/3 .

ف عند ابن حزم أن تكون الاستطاعة تامة، وأن يتحقق وجود الفعل في الخارج إلا إذا توفرت ثلاثة شروط :

- 1- إرادة الفعل : وهي صفة أودعها الله في العبد .
 - 2- سلامة الجوارح مع زوال الموانع .
 - 3- قوة من عند الله : وهي التي تسمى توفيقاً أو خذلاناً أو عوناً (1) .
- والخلاف بين المتكلمين إنما هو حول وقوعها ، هل تكون الاستطاعة قبل الفعل أم بعده ؟
فابن حزم يقسم الاستطاعة إلى قسمين :

(أ) قسم قبل الفعل : وهو صحة الجوارح مع ارتفاع الموانع ، قال الله تعالى : ﴿ وَلَئِي عَلَى النَّاسِ حَمُّ الْبَيْتِ مِنْ أَشْطَطِّهِمْ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ آل عمران/97. فقد أثبت الله عز وجل أن للإنسان استطاعة ، يضاف إليها إرادة الفعل ، (ولا يختلف أحد في أن سالم الجوارح ، مرتفع الموانع لو قال فيما كلفه الله تعالى ، أو كلفه الإمام ، أو سيده لا أستطيع لقليل له : كذبت ، وهذه ضرورة لا محيد عنها (2))

(ب) قسم مع الفعل : وهو التوفيق في الطاعة ، والخذلان في المعصية ، والعون فيما عداها ، وهو مع الفعل ، وهو خلق الله تعالى للفعل في الفاعل ، وظهور الفعل من الفاعل (3) ، ومنه قوله تعالى ﴿ وَكَانُوا لَا يَسْتَطِيعُونَ سَمْعًا ﴾ الكهف/101 ومنها قوله تعالى : ﴿ إِنَّكَ لَنْ تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا ﴾ الكهف/67 أي أنك لم توفق إلى الصبر معي على الرغم من وجود إرادة وصحة الجوارح وبالتالي تكون الاستطاعة التي أثبتها الله قبل الفعل غير الاستطاعة التي نفاها مع الفعل .

أما المعتزلة فيرون أن الاستطاعة تكون قبل الفعل لأنها لو كانت القدرة مقارنة لمقدورها - كما تقول الأشعرية - (الوحد أن يكون تكليف الكافر بالإيمان تكليفاً لما لا يطاق ، إذ لو أطاقه لوقع منه ، فأما لم يقع منه دل على أنه غير قادر عليه ، وتكليف ما لا يطاق قبيح ، والله تعالى لا يفعل القبيح) (4) ، ويقسم القاضي عبد الجبار المجبرة إلى فرقتين :

فرقة تقول : (أن القدرة مقارنة لمقدورها غير صالحة للضدين) (5) وهذا غير صحيح ، فلو كانت هذه القدرة غير صالحة للضدين لوجب أن يكون تكليف الكافر بالإيمان تكليفاً لما لا يطاق ، فلو فرضنا أن القدرة كانت على الإيمان ، فقد وجب حصول الإيمان من الكافر ، ولكن لو فرضنا أن هذه القدرة كانت على الإيمان فإن وجودها أو عدمها سواء ، ويكون تكليف الكافر بالإيمان من المحال . وفرقة تقول : (أن القدرة مقارنة لمقدورها صالحة للضدين) (6) ويرى القاضي عبد الجبار أن هذا الرأي أخذوه

1) الفصل 30/3-31. وأنظر: محمد أبو زهرة ابن حزم حياته وعصره ص 233.

2) الدرر ص 313. الفصل 3 / 30. 31.

3) الهدية ص 314.

4) شرح الأصول الخمسة 81/2.

5) المصدر نفسه 82/2.

6) المصدر نفسه 84/8.

عن ابن الراوندي، وذلك لكي يتجنبوا الوقوع في القول بالتكليف ما لا يطابق، ولا يصح ذلك، لأن القدرة إذا كانت مقارنة لمقدورها صالحة للضدين، يجب من الكافر الكفر والإيمان معاً، أو يكون تكليفه بالإيمان تكليفاً بما لا يطابق، أو أي القولين كان فهو فاسد. ولو كانت صالحة للضدين لكان هناك تخصيص الاختيار يجعل أحد الضدين أولى بالوقوع من صاحبه، إلا أن هذا الاختيار لا يقع إلا بقدرة التي تتعلق هي بنفسها بضدين وتحتاج إلى اختيار آخر، وهكذا يكون التسلسل في الاختيار وهو باطل أو ينتهي إلى اختيار ضروري وهو الجبر بعينه (1) ويصل القاضي عبد الجبار بنقده لرأي الأشاعرة إلى أن الاستطاعة مع الفعل تؤدي إلى القول بتكليف ما لا يطابق، فلا بد أن تكون الاستطاعة قبل الفعل ولا تجوز معه ولا بعده.

فهذا مجمل ما اعترض به القاضي عبد الجبار على الأشاعرة، وهو بموقفه هذا يدافع عن المعتزلة الذين يرون أن الاستطاعة تكون قبل الفعل، ولم يسلم هذا الرأي من نقد الأشعرية له، لأن الفعل إذا وجد في الخارج بعد وجود الاستطاعة، والاستطاعة لا تبقى -فمعنى ذلك وجود الفعل في الخارج في حال انعدام القدرة بزمن طويل جداً، وهذا بين الفساد فإن الإحراق فرضاً لا يمكن أن يقع بحرارة قد عدمت منذ مائة سنة مثلاً (2)، وبناء على ذلك تكون الاستطاعة عند الأشعري مقارنة لوجود الفعل. وإذا تصفحنا موقف ابن حزم وجدناه ينبع من إيمانه العميق بحرية الإنسان، بعيداً عن تطرف المعتزلة الذين قالوا بالحرية المطلقة، وعن الجبرية الذين أثبتوا الجبر ونفوا الاستطاعة عن العبد، وقد تجنب ابن حزم الوقوع في الصراعات الجدلية التي أثارها المتكلمون، وذلك بما استقرأه من الآيات القرآنية التي يفيد ظاهرها الجبر، والآيات التي يفيد ظاهرها حرية الاختيار، والتوفيق بينهما، ورفع التناقض الذي هو في الظاهر فقط.

وإذا كان ابن حزم يلتقي مع المعتزلة في قولهم أن الاستطاعة تكون قبل الفعل، فلا يعني ذلك أنه سار على خط الاعتزال بل خالفهم في تحديد أقسامها، فالمعتزلة اعتبروها استطاعة تامة وكاملة بينما اعتبرها ابن حزم استطاعة ناقصة لم تستوف جميع أقسامها، وبالإضافة إلى قسم الإرادة لا بد كذلك من سلامة الجوارح ووجود قوة ترد من الله على العبد يفعل بها الفعل، وبهذا يتحرر، أنه يلتقي مع المعتزلة في قولهم أن الأفعال تسند إلى العبد باستطاعة أو دعها الله إياه، ولكنه يضم إلى تلك الاستطاعة البشرية القوة الإلهية التي يكون بها التوفيق ويكون بها الخذلان، ومن هنا يفترق عنهم من حيث أنهم لا يرون أن الله يريد الشر (3) كما يلتقي مع الأشاعرة في قولهم أن الاستطاعة تكون مع الفعل، ولكنه يخالفهم عندما أثبتها كذلك قبل الفعل، فإذا كانت هناك استطاعة وسلامة الجوارح وتوفيق من الله كان الفعل.

(1) حاشية الأصول الخمسة، 83/ع.

(2) حمودة غرابية، أبو الحسن الأشعري، ص 109.

(3) أبو زهرة، ابن حزم حياته وعصره، ص 233.

بتلك العقلية النقدية ، وإقصاء منهج المتكلمين ذلك المنهج الجدلي ، والعودة إلى ما جاء في القرآن الكريم والسنة النبوية الصحيحة ، والابتعاد عن الإنزيمات التي شيدها المتكلمون واعتبروها مقدمات برهانية وهي في الحقيقة مقدمات خطابية استطاع ابن حزم بعث علم العقيدة بثوب جديد وسهل .

لقد اعتمد ابن حزم منهج الاستقراء في تعامله مع المسائل الشرعية ، واستطاع أن يتجاوز الإطار الكلامي الذي شيده المتكلمون واعتبروه المرجع الأصيل في فهم العقيدة الإسلامية ورأى أن الإتجاه الصحيح هو جمع الأدلة الشرعية التي استدللت بها الجبرية والمعتزلة والتوفيق بينهما ، وهذا ما وافق عليه ابن رشد حيث يرى « أن مقصد الشرع ليس هو تفريق هذين الاعتقادين ، وإنما قصد الجمع بينهما على التوسط الذي هو الحق في المسألة » (1) فالجمع بين الأدلة السمعية التي ظاهرها يفيد الجبر والأدلة السمعية التي ظاهرها يفيد الاختيار هو المسعى الذي طالما دافع عنه ابن حزم في مشروعه النقدي . ويظهر أن ابن حزم لم يحل مشكلة الجبر والاختيار حلا نهائيا ، فإذا كان القسم الأول من الاستطاعة يتكون من صحة الجوارح وارتفاع الموانع مع توفر الإرادة من العبد حتى ينسب الفعل إليه ، فإن القسم الثاني من الاستطاعة الذي هو التوفيق في الطاعة ، والخذلان في المعصية ، والعون فيما عداها هو نوع من تدخل الإرادة الإلهية في إيجاد الفعل ، وهذا التدخل يضيف نوعا من الجبر على الفعل الإنساني ، وفيه تعلق قدرتين على مقدور واحد ، والذي هو الكسب الذي لا يختلف مفهومه عند ابن حزم عن مفهومه عند الأشاعرة والذي قال عنه ابن رشد بأنه لا معنى له وخاصة إذا كان الإكتساب والمكتسب مخلوقا لله سبحانه ، فالعبد ولا بد مجبور على اكتسابه . (2) .

أما ابن رشد فيرى أن الله تبارك وتعالى قد خلق لنا قوى تقدر بها على اكتساب أشياء هي أضداد ، ولكن لا يمكننا أن نكتسبها إلا إذا توافقت الأسباب الخارجية وزالت العوائق عنها وإذا تمت وفق إرادتنا صحت نسبة الفعل إلينا « أي إذا كان نظام السببية في أبداننا ومجموع كياننا يسمح بذلك ، وكانت القوى الخارجية موافقة أي إذا كان نظام السببية في العالم الخارجي يسمح هو الآخر بذلك ، قدرنا على فعل ما نريد وفعلناه » (3) .

وبهذا يكون ابن رشد قد نبه على أن وجود الفعل لا ينبع من إرادتنا فحسب بل لابد أن تتوافق الأسباب الخارجية و الأسباب الداخلية حتى يتحقق الفعل ، إلا أن هذا الجواب الحسن لم يحل مشكلة الجبر والاختيار حلا نهائيا ، لأن قوله « في حقيقة أمره قول بالجبر الفلسفي » (4) ، وفي اعتقادنا أن رأي ابن حزم في خلق الأفعال هو الحل الصحيح والأسلم ، وذلك لموافقته لنصوص الكتاب والسنة الصحيحة ، فمن الله الخلق ومن العبد الكسب ، والإنسان حر في أفعاله ، وهو محاسب عليها .

(1) الكشف عن مناهج الأدلة ، ص 122 .

(2) المحمدي نفسه ، ص 181 .

(3) الجابري بنية العقل العربي ص 536 .

(4) أحمد أمين ضحى الإسلام دار الكتاب العربي بيروت ط العاشرة ، الجزء 3/58 .

المبحث الخامس :

مفهوم القضاء والقدر عند ابن حزم

يرى ابن حزم أن القضاء في اللغة يأتي بمعان متعددة منها :

القضاء : قضى بمعنى حكم، فنقول القاضي أي الحاكم، كما يأتي بمعنى أمر، ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَقْضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾ الإسراء/23. وتكون بمعنى أخبر، ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَقْضَيْنَا إِلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ فِي الْكِتَابِ لَتَقْعَدَنَّ فِي الْأَرْضِ مَرْتَيْنِ وَلَنَنْعَلَنَّ عَلْوًا كَبِيرًا﴾ الإسراء/4، أي أخبرناهم بذلك. وتأتي بمعنى أراد، ومنه قوله تعالى: ﴿إِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ آل عمران/47. أما القدر في اللغة هو الترتيب والحد الذي ينتهي إليه شيء، ومنه قوله تعالى: ﴿وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا﴾ فصلت/10، بمعنى رتب أقواتها وحددها (1).

وقد عرف ابن حزم القضاء والقدر شرعا بقوله: «هو الحكم الله تعالى في شيء بحمده أو ذمه أو بكونه وترتيبه على صفة كذا وإلى وقت كذا» (2) أما الأشاعرة فيرجعون معنى القضاء والقدر إلى تعلقهما بصفتي العلم والقدرة، فالقضاء: هو علم الله - عز وجل - في الأزل بالأشياء كلها على ما ستكون عليه في المستقبل.

والقدر : إيجاد تلك الأشياء بالفعل طبقا لعلمه الأزلي المتعلق بها (3)، ومعنى ذلك أن الله - عز وجل - له علم بجميع أفعال عباده، وبكل ما يتعلق بخلقه، وأنه حينما أوجد هذه الأفعال أوجدها وفق ما سبق في علمه الأزلي، ولا يعني ذلك أنه أجبرهم على فعلها بل هو كاشف لما سبق في علمه.

ومذهب ابن حزم في القضاء والقدر هو مذهب تؤيده الأدلة من الكتاب والسنة، قال تعالى: ﴿مَا آتَاكَ مِنْ مَّصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي أَنْفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَابٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ نَبْرَأَهَا﴾ الحديد/22. وقال أيضا: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ القمر/49. وقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ الصافات/96 وقوله تعالى: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ الأنعام/30. في الحديث أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال: ﴿تحتاج آدم وموسى فحج آدم موسى فقال له موسى: أنت آدم الذي غويت الناس وأخر جتهم من الجنة؟ فقال آدم: أنت الذي أعطاه الله علم كل شيء واصطفاه على الناس برسالته؟ قال: نعم. قال: فتلو مني على أمر قدر علي قبل أن أخلق؟﴾ (4).

فمذهب ابن حزم هو مذهب أهل السنة والجماعة، يقول ابن تيمية: «مذهب أهل السنة والجماعة أن الله تعالى خالق كل شيء، وربّه ومليكه لا رب غيره ولا خالق سواه، ما شاء كان وما لم

(1) الفصل ص 51/3. المصطفى 37/1

(2) الفصل، ص 52/3.

(3) البوطي، كبرى العقينيات الكونية، ص 130.

(4) سنن تخريجه ص 109.

يشأ لم يكن وهو على كل شيء قدير ،وبكل شيء عليم ،والعبد مأمور بطاعة الله ،وطاعة رسوله منهي عن معصية الله ،ومعصية رسوله ،لأن أطاع كان ذلك نعمة ،وإن عصى كان مستحقاً للذم والعقاب، وكان لله الحجة البالغة ،ولا حجة لأحد على الله تعالى .وكل ذلك كانن بقضاء الله وقدره ومشيتته وقدرته «(1) فهذا النص هو مذهب أهل السنة والجماعة وهو عين مذهب ابن حزم في القضاء والقدر.

الجمعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

(1) مجموع فتاوي ابن تيمية 64،63/8. وأنظر: الرسالة التتمرية له ، ص 91 وشرح العقيدة الواسطية - لمحمد خليل هراس ص 105-106. و شرح العقيدة الطحاوية . لأبي العز ص 276.

المبحث السادس :

المهدى والإضلال

يوظف ابن حزم تجربته الذاتية ومعرفته بأحوال النفس ، وأنها مميزة وعاقلة ، إذ جعلها الله مأمورة ومنهية ، معذبة وملتذذة ، وخلق فيها قوتين متضادتين في التأثير وهما :
 التمييز الذي خصت به نفس الإنسان والجن والملائكة وحرّم منه الحيوان .
 الهوى : وقد خص به الإنسان والجن والحيوان .

وهاتان القوتان تتصارعان كل واحدة منهما تريد السيطرة على النفس ، (فإذا عصم الله -تعالى- العبد غلب التمييز بقوة من عنده هي له مدد وعون ، فجرت أفعال النفس -على ما رتب الله تعالى فيها تمييزها من فعل الطاعات وهذا الذي يسمى العقل ، وإذا خذل الله تعالى النفس أمد الهوى بقوة هي الإضلال فجرت أفعال النفس على ما رتب الله تعالى في هواها من الشهوات وحب الغلبة ، والحرص والبغى وسائر الأخلاق الرذيلة والمعاصي) (1) .

فهذه هي وجهة نظر ابن حزم في كيفية صدور الأفعال من الإنسان ، فما موقفه من القوة التي ترد من الله عزوجل للعبد لاختيار فعله ؟

الهدى والتوفيق : يرى ابن حزم أن لفظة الهدى في اللغة العربية من الأسماء المشتركة التي تقع على مسمين مختلفين بنوعهما ، فتأتي كلمة الهدى بمعنى الدلالة ، تقول : هديت فلانا الطريق بمعنى أريته إياه ووقفته عليه ، وأعلمته إياه ، سواء سلك هذا الطريق أو لم يسلكه ، وهذا هو الهدى الذي هداه الله ثمود والإنس والجن ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ فَاسْتَحَبُّوا الْعَمَىٰ عَلَى الْهُدَىٰ ﴾ فصلت/17 .
 وقوله تعالى : ﴿ إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا ﴾ الإنسان/3 .

ويوضح ابن حزم (أن الله تعالى أخبر أنه هدى ثمود فلم يهتدوا وهدى الناس كلهم السبيل ، ثم هم بعد ذلك ، إما شاكرا وإما كفورا ، وأخبر في الآيات الأخرى أنه هدى قوما فاهتدوا ، ولم يهد آخرين فلم يهتدوا ، فعلمنا ضرورة أن الهدى الذي أعطاه الله عز وجل جميع الناس هو غير الذي أعطاه بعضهم ومنعه بعضهم فلم يعطهم إياه) (2) .

كما تأتي لفظة الهدى بمعنى التوفيق والعون على فعل الخير والتيسير له وخلق له لقبول الخير في النفوس ، وهذا هو الهدى الذي أعطاه الله للملائكة ووفق به عباده الصالحين المهتدين ، ومنه قوله تعالى : ﴿ ذَلِكُمْ هُدَى اللَّهِ يَهْدِي بِهِ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ ﴾ الأنعام/88 . فبين الله تعالى أن عنده هدى يهدي به من يشاء من عباده .

(1) الفصل 3/51 .

(2) للمعنى 3/44 .

ومنه قوله تعالى: ﴿فَمَنْ يَرِدِ اللَّهُ أَنْ يَخْدِيَهُ يَخْضِرْهُ صَدْرُهُ لِإِسْلَامٍ وَمَنْ يَرِدْ أَنْ يَهْجَاهُ يُجْعَلْ صَدْرُهُ حَصِيْقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصْعَدُ فِي السَّمَاءِ﴾ (الأنعام/125).

فنص تعالى «أن من أراد هداه شرح صدره للإسلام، ومن يرد إضلاله ولم يرد هداه ضيق صدره وأحرجه حتى يكون كمريد الصعود إلى السماء، فهذا لا يؤمن البتة ولا يستطيع وهو في ظاهره مستطيع بصحة جوارحه» (1) وبذلك يتبين لنا استقرار ابن حزم النصوص القرآنية التي تتحدث عن المشيئة الإلهية، وبرهن على صحة موقفه عندما أكد أن الاستطاعة لا تحقق الفعل إلا إذا كان هناك توفيق من الله عز وجل .

الإضلال :

وردت لفظة الإضلال في القرآن الكريم بصور مختلفة، فقد تأتي بمعنى تضيق الصدر عن قبول الحق، وقد بين ابن حزم أن إضلال الله (المن أضل من عباده إنما هو أن يضيق صدره عن قبول الإيمان، وأن يحرجه حتى لا يرغب في تفهمه والجنوح إليه، ولا يصبر عليه، ويوعر عليه الرجوع إلى الحق حتى يكون كأنه يتكلف في ذلك الصعود إلى السماء) (2) كما تأتي بمعنى يجعل الله أكنة على قلوب الكافرين، فيحول بين قلوبهم وبين فهم القرآن الكريم وتفقه معانيه . وترد كذلك بصورة أن يجعل الله حجابا بين رسوله وبين المستهزئين بمنعمهم من الهداية والتوفيق، فيكون ذلك هو الخذلان، أو يختم على قلوبهم أو يطبع عليها فيحرمون من الفوز والنجاة .

وقد وردت آيات كثيرة تبين حقيقة الإضلال وأنه خلق من الله عز وجل من بينها قوله تعالى :

﴿وَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَجَعَلْنَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآيَةِ حِجَابًا مَسْتُورًا ﴿٤٦﴾ وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَنْ يَفْقَهُوهُ وَفِي آذَانِهِمْ وَقْرًا ﴿٤٥﴾﴾ (الإسراء/45-46).

فقد نص تعالى على أنه منعهم من أن يفقهوا القرآن . وبذلك يتبين لنا أن لفظة الإضلال فيها نوع من الجبر وذلك ما أكده ابن حزم نفسه، ففي رده على الذين قالوا أن إضلال الله لعباده إنما هو خاص بالذين لا يؤمنون به، مستدلين بقوله تعالى: ﴿وَمَا يَهْدِ لَهُ إِلَّا الْغَاسِقِينَ﴾ (البقرة/26). وقوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ يَطْبَعُ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِ الْكَافِرِينَ﴾ (الأعراف/101).

قال ابن حزم معلقا عليهما: «أن الله تعالى لما أضلهم صاروا ضالين فاسقين حين أضلهم لا قبل أن يضلهم، وكذلك إنما صاروا لا يؤمنون حين جعل بينهم وبينه حجابا، وحين جعل على قلوبهم أكنة وفي آذانهم الوقر لا قبل ذلك، وإنما صاروا كافرين حين طبع على قلوبهم لا قبل ذلك» (3) وواضح أن مذهب ابن حزم - رغم كونه قد دافع عن حرية الإنسان في أحداث الفعل - فإنه لم يفلح كلية في حماية مذهبه من الجبر المتوسط .

(1) الفصل 3/42.

(2) الامهنة نفسه، ص 47

(3) المصدر نفسه، ص 40

ففي قوله تعالى: ﴿ خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةً وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ البقرة/7.

فسره بقوله: « ختم على قلوب الكافرين ، وأن على سمعهم وأبصارهم غشاوة حائلة بينهم وبين قول الحق ، فمن هو الجاعل هذه الغشاوة على سمعهم وعلى أبصارهم إلا الذي ختم على قلوبهم عز وجل وهذا هو الخذلان » (1).

ومذهب ابن حزم في الهدى والإضلال مذهب تؤيده الأدلة القرآنية ، والأحاديث النبوية الصحيحة ، وهو مذهب أهل السنة والجماعة قال ابن القيم: « وقد إتفقت رسل الله من أولهم إلى آخرهم وكتبه المنزلة عليهم على أنه سبحانه يضل من يشاء ويهدي من يشاء وأنه من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضل فلا هادي له ، وأن الهدى والضلالة بيده لا بيد العبد ، وأن العبد هو الضال أو المهتدي ، فالهداية والإضلال فعله سبحانه وقدره ، والاهتداء والضلال فعل العبد وكسبه » (2) ، فالله عز وجل هو الخالق ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن ، ويهدي من يشاء إلى الصراط المستقيم ويضل من يشاء لا يسأل عما يفعل وهم يسألون .

(1) الفصل 51/3.

(2) ابن القيم الجوزية ، شفاء العليل ، ص 142.

المبحث السابع :

موقف ابن حزم من الحسن والقبح

يرى ابن حزم أن الأشياء لا تحمل في ذاتها حسنا ولا قبحا حتى يتسنى للعقل إدراكها، فالحسن هو ما حسنه الله ومدح فاعله، والقبح هو ما قبحه الله وذم فاعله، فلا شيء حسن لذاته ولا شيء قبيح لذاته، فالشرع هو المثبت والمبين «وقد سمي الله تعالى خلقه لكل شيء في العالم حسنا فهو كله من الله تعالى حسن، وسمى ما وقع من ذلك من عباده كما شاء، فبعض ذلك قبحه فهو قبيح، وبعض ذلك حسنه فهو حسن، وبعض ذلك قبحا ثم حسنا، وبعض ذلك حسنه ثم قبحه فكان حسنا ثم قبحا كما صارت الصلاة إلى الكعبة حسنة بعد أن كانت قبيحة» (1) .

فصح أن كل ما سماه الله تعالى حسنا فهو حسن، وكل ما سماه قبيحا فهو قبيح، ولا يستحق شيء مدحا ولا ذما إلا ما مدحه الله وأثنى عليه أو ذمه ونهى عنه، ألا ترى أن الكذب شيء قبيح ومع ذلك حسنه الشرع في عدة مواضع منها الكذب عن مسلم متستر من إمام ظالم يطلبه، فإنه لا خلاف بين المسلمين أنه من صدقه ودله على مكانه فإنه مأجور وفعله حسن، وكذلك إذا كذب رجل على زوجته من أجل مودتها وحسن معاشرتها وأيضا إذا كذب رجل لتخليص المسلمين من المشركين فكذبه هذا حسنا منه، ويكون الصدق في بعض الحالات قبيحا مثل: إذا دل شخص على مكان نبي متستر من عدو يطلبه، فصدقه قبيح. ويؤكد ابن حزم «أنه إنما قبح الكذب حيث قبحه الله عز وجل ولولا ذلك ما كان قبحا بالعقل أصلا، إذ ما وجبا بضرورة العقل فمحال أن يستحيل في هذا العالم البتة عما رتبته الله عز وجل في وجود العقل إياه كذلك، فصح كذبهم على العقول» (2) .

ومعنى ذلك فلو كان الحسن والقبح ذاتيين - كما تقوله المعتزلة - لاستحال أن ينقل بما هو قبيح ذاتيا إلى صورة حسن مثلما وجدناه في الكذب الذي أخذ عدة مواضع حسنة، فصح أن الحسن والقبح يكون حكمهما حسب إضافتهما إلى فعل الفاعل فقتل مجرم حسن، وقتل نبي قبيح.

وينبع موقف ابن حزم - في الحسن والقبح - من تصور الظاهري للعقل ووظيفته التي تتمثل في التمييز بين صفات الأشياء، إذ العقل إنما هو مميز بين صفات الأشياء الموجودة، وموقف الاستدلال به على حقائق كميّات الأمور الكائنات وتمييز المحال منها (3) .

فالعقل لا يقبح ولا يحسن، ولا يحلل شيئا ولا يحرم، فهو لا يوجب «أن يكون الخنزير حراما أو حلالا، أو تكون صلاة الظهر أربعاً وصلاة المغرب ثلاثاً...» أو يقتل من زنى وهو محصن. فهذا لا

(1) الفصل 66/3. وانظر: ابن حزم وهو قفا من الإلهيات ص: 441، 442 .

(2) الفصل 110/3 .

(3) ابن حزم، الأحكام 27/1 وما بعدها .

مجال للعقل فيه لا في إيجابه ولا في المنع منه . وإنما في العقل الفهم عن الله تعالى لأوامره (1)، ولا يوافق ابن حزم المعتزلة على أن من عمل شيئاً وجب أن ينسب إليه ، يسمى نفسه به فلا يعقل ولا يوجد غير هذا لأن من فعل الكفر فهو كافر ، ومن فعل الظلم فهو ظالم ، وحسب رأيه فإن الذي دفعهم إلى هذا القول هو تصورهم الخاطيء عندما ظنوا (أن عقولهم حاكمة على الله تعالى في أن لا يحسن منه إلا ما حسنت عقولهم ، وأنه يقبح منه تعالى ما قبحت عقولهم ، وهذا هو تشبيه مجرد لله تعالى بخلقه إذ حكموا عليه بأنه تعالى يحسن منه ما حسن منا ، ويقبح منه ما قبح منا ، ويحكم عليه في العقل بما يحكم علينا (2) فمن الضلال أن نحكم على الله عز وجل بحكم جار على خلقه اعتماداً على الشاهد، أي قياس الغائب على الشاهد وهو مسلك ضعيف . فإشتقاق اسم الفاعل من فعله لا ينطبق كلية على الشاهد فضلاً على الله تعالى، لأننا نجد إنساناً يقول الكفر وهو كافر ، ويقول حاكباً وهو ليس بكافر، وإذا كان من فعل الظلم في الشاهد فهو ظالم ، فهذا لا يصدق على الله عز وجل ، لأننا إذا نسبنا الفعل إلى الله فهو من جهة الخلق والاختراع ، أما إذا نسبناه إلى العبد فهو كسب ، وظهور الفعل عرض محمول في فاعله .

ويحتنا ابن حزم على النظر في القرآن الكريم ففيه الجواب الكافي ، فقد أخبرنا الله تعالى بأن له كيدا واستهزاء ومع ذلك لا يجوز وصفه بأنه مكرر من أجل أنه له مكر ، ولا مستهزئ من أجل أنه ذكر أن له استهزاء ، فليس هناك شيء ممدوح لذاته ، ولا مذموم لذاته ما لم ينص عليه الله -تعالى- ويرد ابن حزم على المعتزلة الذين يوافقونه على (أن الله تعالى خلق الخمر وحبل النساء ولا يجوز أن يسمى خميراً ولا محبلاً) [...] وأنه تعالى بنى السماء والأرض ولا يسمى بناء ، وأنه تعالى سقانا الغيث ومياه الأرض ولا يسمى سقاء ولا ساقياً [...] ، فأى فرق بين هذا كله ، وبين أن يخلق الشر والظلم والكفر والكذب ومعاصي عباده ، ولا يسمى بذلك مسيئاً ولا ظالماً ولا كافراً ولا كاذباً (3) .

ومذهب ابن حزم في نفي الحسن والقبح العقليين نقيض مذهب المعتزلة وكلاهما حاد عن الصواب ، لأن من نفي الحسن والقبح فقد نفي أن تكون الأفعال مشتملة على صفات هي أحكام وهذا خلافاً للمعقول والمشاهدة ، فكثير من الأمم تميز الأفعال الحسنة من الأفعال القبيحة رغم عدم ورود الشرع إليها ، والصواب في مسألة التحسين والتقبيح أنه ثلاثة أنواع :

الأول : ما يكون فيه الفعل مشتملاً على مصلحة أو مفسدة ، ولو لم يرد الشرع بذلك كالعدل والظلم ، فهذا يدرك بالعقل لكن العقاب على الفعل القبيح لا يحصل إلا بعد ورود الشرع بذلك لقوله تعالى : (وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا) (الإسراء/15) .

الثاني : ما ورد في الشرع بالثناء على فاعله فهو حسن ، وما ورد في الشرع بذم فاعله فهو قبيح .

(1) ابن حزم ، الأحكام 28/1

(2) الفصل 3/98 .

(3) للمع 73/34

الفصل الخامس خلق الأفعال

الثالث : ما أمر الله تعالى به لحكمة في نفس الأمر للامتحان هل يطاع أم يعصى ، وليس المراد فعل الأمور به ، وقد يكون الأمر به حسنا في العقل وقد يكون قبيحا . مثل أمر الله لسيدنا إبراهيم بذبح ابنه . وإثبات هذه الأقسام هو مذهب الحكماء والجمهور (1) .
وبذلك يتبين لنا أن مذهب ابن حزم في الحسن والقبح قد جانبه الصواب بنفيه الحسن والقبح العقليين .

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

(1) أنظر: أحمد بن ناصر الحمد ، ابن حزم وموقفه من الإلهيات ، ص 441-442 بتصرف .

الفصل السادس:

النبوات

1. **المبحث الأول** : منكر ونبوات
2. **المبحث الثاني** : إمكانية النبوة
3. **المبحث الثالث** : ضرورة النبوة
4. **المبحث الرابع** : حقيقة النبوة
5. **المبحث الخامس** : نبوة النساء
6. **المبحث السادس** : المعجزة
7. **المبحث السابع** : الكرامة
8. **المبحث الثامن** : حقيقة السحر
9. **المبحث التاسع** : موقف ابن حزم من وجه إعجاز القرآن الكريم

المبحث الأول :

منكر و النبوات

بعد أن برهن ابن حزم على حدوث العالم و أنه يستحيل أن يكون قديماً، و أنه أحدثه الباري تعالى الذي لم يترك البشرية أن تستمر في ضلالها و عبثها، فكان من رحمته أن يرسل رسلاً منذرين و مبشرين، فمن الناس من آمن برسالتهم و منهم من أنكرها، و يذكر لنا ابن حزم أن البراهمة أنكروا بعثة الرسل، و عرفهم بقوله: «البراهمة و هم قبيلة بالهند فيهم أشراف أهل الهند، و يقولون أنهم من ولد برهمي ملك من ملوكهم قديم [...] و هم يقولون بالتوحيد على نحو قولنا إلا أنهم أنكروا النبوات» (1) و مما لا شك فيه أن البراهمة لا تنسب إلى ولد (برهم) كما ظن ابن حزم لأن برهما معناه الخالق (2). و كان إطلاق البرهمية على الديانة ابتداءً من القرن الثامن قبل الميلاد نسبة إلى براهما وهو القوة السحرية العظيمة، «و من براهما أشتقت كلمة البراهمة لتكون علماً على رجال الدين الذين كان يعتقد أنهم يتصلون في طبائعهم بالعنصر الإلهي» (3).

أما عن إنكارهم النبوات فيذهب أحد الباحثين إلى أن ابن الرواندي خدع الناس حين عبر عن آرائه الخاصة في إنكاره النبوة واستتر بنسبتها إلى البراهمة ذلك لأن البراهمة لا ينكرون النبوات، و حجته في ذلك أن أبا محمد النوبختي أثبت في كتابه «الآراء والديانات» أن البراهمة أثبتوا الخالق، و الرسل و الجنة و النار، و وافقه البيروني في كتابه المشهور «تحقيق ما للهند من مقولة، في العقل أو مرذولة» فتحدث عن أنبياء البراهمة و رسلهم (4) و قد أخطأ المتكلمون كالباقلائي و ابن حزم و البغدادي و الشهرستاني في قولهم أن البراهمة ينكرون النبوات، بينما نجد علماء الهندوس يقدسون كل جديد «و أنهم يعتبرون كل مصلح رسولا منزلا من السماء، و إليها بصورة البشر» (5).

و قد احتج البراهمة لصحة قولهم بأن الناس ليسوا بحاجة إلى مجيء الرسل بما يلي:

- 1 - اعتبارهم أن الله عز و جل حكيم في تصرفاته، عليم بشؤون خلقه، منزّه عن العيب الذي لا يليق بالمخلوق أن يتصف به فضلا عن الخالق «و كان من بعث رسولا إلى من يدري أنه لا يصدق فلا شك أنه متعنت عابث فوجب نفي بعث الرسل عن الله عز و جل لنفي العيب و العنت عنه» (6).

(1) الفصل 69/1

(2) فصول في أديان الهند، محمد ضياء الرحمن الأعظم، دار البخارى المدينة المنورة ط أولى 1997م ص 57-58

(3) أديان الهند الكبرى، أحمد شلبي، ط ثامنة 1986 م مكتبة النهضة المصرية ص 43

(4) آراء أبي بكرين العربي الكلامية، عمار طالبي، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر ج 1 ص 269.

(5) فصول في أديان الهند، ص 16

(6) الفصل 69/1

2 - وكذلك إذا كانت حكمة الله عز وجل في إرسال الرسل إلى الناس لهدايتهم وإرشادهم إلى الطريق المستقيم، (لقد كان أولى به في حكمته وأتم لمراده أن يضطر العقول إلى الإيمان به) (1) بدلا أن يجعلهم عرضة للتكذيب والاستهزاء، وهدفا للاضطهاد والتنكيل.

وهذه مجمل اعتراضات البراهمة التي أوردها ابن حزم، وهناك اعتراض آخر ذكره المتكلمون وهو لا يخرج في مضمونه عن التكليف من جهة العقل، فقد ذكر البغدادي أن البراهمة يرون أن كل إنسان لا يخلوا قلبه من خاطرين: أحدهما من قبل الله عز وجل غرضه توجيه الإنسان إلى استعمال النظر والاستدلال لمعرفة الله وصفاته وفق ما توجيه العقول. و ثانيهما من جهة الشيطان و غرضه توجيه المكلف إلى فعل الشر، و دفعه إلى ارتكاب أفعال مضادة لخاطر الخير، و بذلك يقع الصراع بين الخاطرين، و يختار المكلف أحد الدافعين، دافع الخير، و دافع الشر، و لو جعل الله دافع الخير وحده لأصبح الإنسان مجبرا على فعل الخير و لأسقط التكليف عنه (2).

ومهما يكن فإن البراهمة يرون أن في العقل كفاية و استغناء عن بعثة الرسل، لأن ما حسنه العقل فهو حسن و ما قبحه العقل فهو قبيح (وربما قالوا: إن ما أتى به الأنبياء لا يخلو، إما أن يكون موافقا للعقل ففي العقل غنية عنه و كفاية، أو مخالفا له و ذلك ما يوجب أن يرد عليهم و أن لا يقبل منهم) (3). و ينتقد ابن حزم حجة البراهمة المبينة على قولهم أنه من العبث أن يرسل رسلا إلى من يدري أنه يعصيه، فيقول: ((إنكم اضطركم هذا الأصل الفاسد الحاكم بذلك إلى موافقة المنانية على أصولها في أن الحكيم لا يخلق من يعصيه و لا من يكفر به و يقتل أوليائه، و هم يقولون أن الله تعالى خلق الخلق ليد لهم به على نفسه، و يقال لهم قد علمنا و علمتم أن في الناس كثيرا يجحدون الربوبية و الوجدانية، فقولوا أنه ليس حكيمًا من خلق دلائل لمن يدري أنه لا يستدل بها [...] فيعنة -تعالى- الرسل هي بعض دلائله التي خلقها تعالى ليدل بها على المعرفة به -تعالى- و على توحيده) (4) أما اعتراضهم الثاني أن في العقول كفاية و استغناء عن بعثة الرسل، و كان أولى به أن يضطر العقول إلى الإيمان به، فيرى ابن حزم أن هذا الاعتراض في غاية الضعف، إذ يلزمهم على أصلهم ألا يحثهم على النظر والاستدلال لأنه ((قد علم فيهم من لا يستدل، و أن فيهم من يغمض عليه الاستدلال، فكان الأولى في الحكمة أن يضطر عقولهم إلى الإيمان به، و لا يكلفهم مؤنة الاستدلال و أن يُلطف بهم إطفاء يختار جميعهم مع الإيمان كما فعل بالملائكة) (5).

(1) الفصل 1/69

(2) أنظر: أصول الدين ص 155

(3) القاضي عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة 224/2

(4) الفصل 1/69، 70.

(5) ص 70، نفسه 1/70.

وأما تفسيرهم التكليف من جهة الخواطر، فهذا لم يسلم من نقد المتكلمين له، إذ يرى البغدادي أنه (يلزمه أن يكون تكليف الشيطان بخاطرين أحدهما من الله و الآخر من شيطان آخر ثم كذلك القول في شيطان آخر والثاني والثالث حتى يتسلسل ذلك لا إلى نهاية) (1) وإذا كان العقل في كثير من الأحوال يفصل بين المصلحة و المفسدة فإنه لا يقدر أن يفصل لنا في الأمور الغيبية التي جاءت بها الرسل من الموت والقيامة و البعث و الحشر والحساب والجنة والنار فهذه الأمور لا يحكم العقل عليها لا بالتحسين ولا بالتقبيح.

الأمير عبد القادر للعظم الإسلامية

المبحث الثاني :

إمكانية النبوة

ذهب ابن حزم إلى إثبات إمكانية النبوة بناء على ما أثبتته سابقا من حدوث الأشياء و أن لها محدثا، لم يزل، و قدرته غير متناهية، فقد أخرج العالم كله إلى الوجود بعد العدم، بلا كلفة، و لا معاناة و لا مثال سلف، و لا علة موجبة لذلك، فإذا شاء فعل، و إذا لم يشأ لم يفعل. فإذا بعث تعالى الأنبياء ((فليس لأحد أن يقول لم بعثهم أو لم بعث هذا الرجل و لم يبعث هذا الآخر، و لا لم بعثهم في هذا الزمان دون غيره من الأزمان، و لا لم بعثهم في هذا المكان دون غيره من الأماكن، كما لا يقال لم حياه بالسعد في الدنيا دون غيره، و هكذا كل ما في العالم إذا نظر فيه -تعالى- الذي لا يسأل عما يفعل و هم يسألون)) (1) .

ويرى ابن حزم أن الممكن لا يأخذ حالا واحدا عندنا، ألا ترى أن فك الإشكالات العويصة واستخراج المعاني الغامضة و قول الشعر البديع و صناعة البلاغة و غيرها ممكن لدى الذهن اللطيف و الذكاء النافذ، و غير ممكنة من ذي البلادة الشديدة و الغباوة المفرطة (2) .

وكذلك فما كان ممتنعا بيننا لكونه ليس في طبيعتنا و لا من عادتنا فهو غير ممتنع على الله تعالى الذي لا طبيعة له و لا عادة عنده و لا علة لازمة له، و لا نهاية امقدوراته، فإذا صح هذا فقد صح أن النبوة في الإمكان ((و هي بعثة قوم قد خصمهم الله تعالى بالفضيلة لا لعله إلا أنه شاء ذلك فعلمهم الله تعالى العلم بدون تعلم، و لا تنقل في مراتبه و لا طلب له)) (3)، وهكذا يرى ابن حزم أنه ليس من الحكمة أن ننفي إمكان النبوة لمجرد أنها غير متاحة لجميع الناس، أو لعجزنا عن معرفة حقيقتها، فالله تعالى قادر على إرسال الرسل و الأنبياء لا لعله أو جبت ذلك بل فضل منه و رحمة بعباده. فهل يستطيع الإنسان إلا استغناء عنها ؟ هذا ما سنعرفه في المبحث الموالي.

(1) الفصل 70/1

(2) المعهود لنفسه، ص 71

(3) المعهود لنفسه، ص 71

المبحث الثالث :

ضرورة النبوة

لم يكتف ابن حزم بإثبات إمكانية النبوة قبل بعثة الأنبياء، بل أكد على أن وجودها ضروري والواقع خير شاهد على ذلك، فلا يمكن للإنسان أن يهتدي إلى هذه العلوم و الصناعات بمفرده، فلا بد أنه تلقاها على يد إنسان تحصل عليها عن طريق الوحي ابتداء دون معلم، ولهذا يؤكد ابن حزم أن هذه العلوم و الصناعات لا يمكن لأي إنسان أن يتوصل إليها بمفرده دون تعليم كالطب و معرفة الأمراض وأسبابها، و معرفة الأدوية المناسبة لها، التي لا تنهياً له إلا بعد آلاف من السنين، و كعلم النجوم و معرفة دوراتها و قطعها و عودها إلى أفلاكها مما لا يتم إلا في عشرة آلاف من السنين، و كاللغة التي لا يصح تربية و لا عيش و لا تصرف إلا بها، و لا سبيل إلى الإتقان عليها إلا بلغة أخرى، و لابد من مبدأ للغة (1).

و يعتمد ابن حزم على إثبات ضرورة النبوة على فكرة التعليم، لأنه يستحيل على الإنسان أن يتوصل إلى اختراع شيء دون الإلمام بمبادئ العلوم و الصناعات، لذلك ((نجد كل من لم يشاهد هذه الأمور لا سبيل له إلى اختراعها البتة، كالذي يولد و هو أصم فإنه لا يمكن له البتة الإتهاد إلى الكلام و لا إلى مخارج الحروف)) (2).

و بناء على ذلك نجد كثيراً من الناس في مناطق نائية من العالم يعيشون على الحياة البدائية لأنهم لم يتمكنوا من الإتهاد إلى المعارف و لا إلى الصناعات و لا نقلها من غيرهم. و نرى هذا المسلك الذي اعتمده ابن حزم في تقرير ضرورة النبوة لا يختلف عن مسلك المتكلمين، فقد ذهب الغزالي إلى تأكيد حقيقة النبوة و اضطرار كافة الخلق إليها قال: ((ودليل وجود معارف في العالم، لا يتصور أن تنال بالعقل كعلم الطب، و النجوم فإن من بحث عنها علم بالضرورة أنها لا تدرك إلا بإلهام إلهي، و توفيق من جهة الله تعالى، و لا سبيل إليها بالتجربة، فمن الأحكام النجومية ما لا يقع إلا في كل ألف سنة فكيف ينال ذلك بالتجربة، و كذلك خواص الأدوية)) (3).

و نجد أثر ابن حزم في فكر الغزالي واضحاً، و لا يخفى علينا اهتمام الغزالي بابن حزم رغم الصراع القائم بين المدرسة الظاهرية و المدرسة الأشعرية المتمثلة في فقهاء المالكية بالأندلس، و قد ذكر الذهبي إعجاب الغزالي بابن حزم حيث قال: ((ووجدت في أسماء الله تعالى كتاباً ألفه أبو محمد ابن حزم الأندلسي يدل على عظم حفظه و سبلان ذهنه)) (4).

(1) الفصل 72/1

(2) المصدر نفسه 72/1

(3) المنقذ من الضلال ص 131/132

(4) سير أعلام النبلاء ج 18 ص 187

ويؤكد ابن حزم أن حاجة البشرية إلى النبوة هي « برهان ضروري على حدوث العالم و أن له محدثا مختارا و لا بد ، إذ لا بقاء للعالم البتة إلا بنشأة و معاش، و لا نشأة و لا معاش إلا بهذه الأعمال والصناعات و الآلات، و لا يمكن وجود شيء من هذه كلها بتعليم الباري -تعالى- فصح أن العالم لم يكن موجودا إذ لا سبيل إلى بقاءه إلا بما ذكرنا، ثم وجد معلما مدبرا مبتدئا بتعليمه على ما ذكرنا» (1)، و بعد أن برهن ابن حزم على ضرورة النبوة و حاجة البشر إليها أكد على أنه لا نبوة بعد نبوة نبينا محمد - صلى الله عليه و سلم - و هذا الامتناع لم يكن من جهة العقل إذا العقل لا يحيل استمرارها، وإنما الامتناع من جهة النقل لأنه صح عنه قوله - صلى الله عليه و سلم - لعلي أبي طالب « أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى غير أنه لا نبي بعدي» (2) و بذلك يكون ابن حزم قد عالج هذه المسألة وفق منهجه في توظيف الأدلة السمعية و الأدلة العقلية.

(1) الفصل 73/1

(2) صحيح البخاري: ك المغازي، باب غزوة تبوك ج5 ص 129، صحيح مسلم: ك الإمارة باب الأمر بالوفاء ج6 ص 17، بوك فضائل الصحابة، باب من فضائل علي ج8 ص 120، سنن ابن ماجة: باب فضائل أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ج1 ص 45 رقم الحديث: 121، سنن الترمذي: أبواب المناقب، باب مناقب علي بن أبي طالب ج5 ص 302، رقم الحديث: 3807، 3808، وصححهما الألباني، مسند الإمام أحمد ج2 ص 172، 212، ج3 ص 32، ج5 ص 278.

المبحث الرابع :

حقيقة النبوة

جاء في مختار الصحاح في مادة نبأ: النبأ الخبر يقال نبأ و نبأه و أنبأ أي أخبر و منه النبي لأنه أنبأ عن الله (1) وفي لسان العرب النبأ هو الخبر، والجمع أنباء و النبي المخبر عن الله عز وجل، وكتباً الرجل أدعى النبوة.

وفي مادة نبأ، النبوة و النبأة و النبي، ما ارتفع من الأرض و النبي : العلم من أعلام الأرض الذي يهتدى بها. قال بعضهم : و منه أشتق النبي لأنه أرفع خلق الله و ذلك لأنه يهتدى به (2).

أما اصطلاحاً فيعرف ابن حزم النبوة بقوله: «أن ينبي الله عز وجل من يشاء عباده بوحي يعلمه به ما يكون قبل أن يكون» (3) ويظهر من خلال التعريف أن ابن حزم لم يشترط التبليغ في النبوة فهي مجرد إعلام من الله تعالى لمن أوحى إليه يعلم لم يكن يعلمه، فهي تختلف عن مفهوم الرسالة التي تتضمن التبليغ ولهذا يعرفها بقوله: «الرسالة هي النبوة و زيادة و هي بعثته إلى خلق ما بأمر ما» (4)، فالتبليغ شرط في الرسالة لا في النبوة التي هي إخبار و إعلام بحكم أو بأمر يحدث في المستقبل، كما لم يشترط ابن حزم الذكورة في الموحى إليه، و هذا يلزمه أن كل من جاءه الوحي فهو نبي، سواء كان رجلاً أو امرأة، و هذا ما أكده و دافع عنه إذ عقد فصلاً في نبوة النساء و فصلها بقوله «هي اختصاص الله عز وجل رجلاً أو امرأة من الناس بإعلامه بأشياء لم يتعلمها، إما بواسطة الملك أو بقوة يضعها في نفسه خارجة عن قوى المخلوقين تعضدها خرق العادات، و قد انقطعت بعد محمد صلى الله عليه وسلم» (5).

كذلك يظهر من خلال تعريفه للنبوة أنها فضل من الله لا تنال عن طريق المجاهدة و الاستبطان كما ذهب إليه متفلسفة الصوفية و الإشراقيون الذين «يكادون يقولون بأن النبوة مكتسبة مثل الولاية وليست فطرية و باصطفاء من الله و أن الوحي نفسي في بعض الحالات، جاء من تطوير النفس وإعدادها، فيعكس على صفحاتها ما في العقول و النفوس من معان و أخبار» (6)، فإذا كان الفيلسوف

(1) مختار الصحاح، محمد بن أبي بكر الرازي، دار الفكر بيروت، ط 1401 هـ، 1981 م ص 642

(2) لسان العرب، ابن منظور، دار المعارف، بيروت دت، 4315/6، 4333

(3) الدرر، ص 380، المحلي 50/1

(4) المحلي 50/1

(5) الأحكام في أصول الأحكام 40/1

(6) إبراهيم إبراهيم هلال (نظرية المعرفة الإشراقية وأثرها في النظرة إلى النبوة، دار النهضة العربية القا، ط

1977م ج 1 ص 180

عند الفارابي يتلقى الحقائق من العقل الفعال فان النبي يتلقاها بمخيلته (1) ولا يمتنع أن يكون الإنسان إذا بلغت قوته المتخيلة نهاية الكمال، فيقبل في يقظته عن العقل الفعال الجزئيات الحاضرة و المستقلة، أو محاكاتها من المحسوسات ، و يقبل محاكات المعقولات المفارقة و سائر الموجودات الشريفة و براها، فيكون له بما قبله من المعقولات نبوة بالأشياء الإلهية، فهذا هو أكل المراتب التي يبلغها الإنسان بقوته المتخيلة (1) فالنبوة عند الفارابي مكتسبة مثلها مثل سائر الحقائق التي يتلقها الفيلسوف من العقل الفعال في حين يتلقاها النبي منه بمخيلته .

أما عند ابن حزم فهي فضل من الله يخص بها من يشاء من عباده عن طريق الوحي (2) إما بمجيء الملك به إليه و إما بخطاب به في نفسه و هو تعليم من الله تعالى لمن يعلمه دون وساطة معلم (2) فالنبوة وحي من الله تعالى لا تنال بالخلوة و المجاهدة و الإشراق الروحي و لا بالإلهام و الفيض من العقل الفعال، ولا تطورت عن الكهانة و التنجيم و السحر، والتي هي صناعات مكتسبة و لم يشترط ابن حزم الذكورة في الموحى إليه بينما اشترطها في الرسالة و هذا ما سنعرفه بالتفصيل في موقفه من نبوة النساء.

(1) المدينة الفاضلة و مختارات من كتاب الملة ص(91)

(2) الفصل 17/5

المبحث الخامس :

موقف ابن حزم من نبوة النساء

أثارت مشكلة نبوة النساء جدلاً واسعاً بالأندلس، وقد اختلفت فيها الآراء و تضاربت، و ذكر ابن حزم هذه المسألة بقوله: ((هذا فصل لا نعلمه حدث التنازع العظيم فيه إلا عندنا بقرطبة، و في زماننا، فإن طائفة ذهبت إلى إبطال كون النبوة في النساء جملة، و بدعت من قال ذلك، و ذهبت طائفة إلى القول بأنه قد كانت في النساء نبوة و ذهبت طائفة إلى التوقف في ذلك)) (1). ومما يؤكد أن مسألة نبوة النساء قد أخذت حيزاً معتبراً من المجادلات الكلامية بالأندلس، مشاركة العامة في إثارة الخصومات حولها، ذكر الحميدى أن ((محمد بن موهب القيرى الفقيه العالم جد أبي الوليد بن خلف الباجي لأمه عندما عاد من القيروان إلى الأندلس في أيام العامرية، أظهر شيئاً من علوم المعاني والكلام كاللحام في نبوة النساء و نحو هذه المسائل التي لا يعرفها العوام، فشنع بذلك عليه و اتفق له بذلك أسباب اختلاف و فرقة)) (2).

و بما أن النبوة عند ابن حزم ((هي الوحي من الله تعالى بأن يعلم الموحى إليه بأمر ما يعلمه لم يكن يعلمه قبل)) (3)، فهي خارجة عن مفهوم العرفان و الإلهام و الكهانة و التنجيم التي هي مكتسبة، و يظهر من خلال تعريفه للنبوة أن كل من جاءه الوحي يعلمه ما يكون قبل كونه فهو نبي، سواء كان ذكراً أو أنثى، كما لا يشترط في تعريفه التبليغ، و الوحي هو النبوة إذ يقول: ((بل الوحي الذي هو النبوة قصد من الله تعالى إلى إعلام من يوحي إليه بما يعلمه به و يكون عند الوحي به إليه حقيقة خارجة عن الوجوه المذكورة، يحدث الله عز وجل لمن أوحى به إليه علماً ضرورياً بصحة ما أوحى به كعلمه بما أدرك بحواسه و بديهته عقله سواء لا مجال للشك في شيء منه)) (4).

و في كتابه الإحكام يعرف ابن حزم أن النبوة « هي إختصاص الله عز وجل رجلاً أو امرأة من الناس بإعلامه بأشياء لم يتعلمها إما بواسطة ملك أو بقوة يضعها في نفسه خارجة عن قوى المخلوقين تعضدها خرق العادات و هو المعجزات، و قد انقطعت بعد محمد - صلى الله عليه و سلم - » (5). و ذكر ابن حجر العسقلاني عدم اشتراط الذكورة في النبوة عند أبي الحسن الأشعري و القرطبي فالنبي عند الأشعري ((هو من جاءه الملك عن الله بحكم من أمر أو نهى أو بإعلام مما سيأتي فهو نبي)) (6).

(1) الفصل 17/5

(2) جنوة المفتيس، ص 150

(3) المطلى 50/1 • الدرّة ص 380 • الأصول و الفروع 275/2

(4) الفصل 17/5

(5) ابن حزم • الإحكام 40/1

(6) ابن حجر • فتح الباري 447/6

و هذا يصدق على الرجال و النساء معا، و كذلك الأمر عند القرطبي قد ذهب إلى القول بنبوة مريم فقال: «الصحيح أن مريم نبيّة ، لأن الله تعالى أوحى إليها بواسطة الملك كما أوحى إلى سائر النبيين» (1) و بذلك يتبين لنا أن القول بنبوة النساء لم ينفرد به ابن حزم بل قال به غيره من العلماء و المجتهدين رغم كونه مخالفا لمذهب جمهور العلماء .

واستدل ابن حزم على صحة مذهبه بما ورد من القرآن الكريم من آيات يفيد ظاهرها ثبوت النبوة للنساء منها قوله تعالى: ﴿ وَأَمْرَاتُهُ خَائِمَةٌ فَضَمِكْتَ فَبَشَّرْنَا بِإِسْحَاقَ وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ ﴾ قَالَتْ يَا وَيْلَتَى أَنَا أُعْجُزُ وَأَنَا بَعْجُزٌ وَ هَذَا بَعْجِي شَيْخًا إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عَجِيبٌ ﴿ قَالَوا أَتَعْجَبِينَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ رَفَعَتِ اللَّهُ وَبَرَكَتُهُ عَلَيْكُمْ أَهْلَ الْبَيْتِ ﴿هود/72-73 ، و علق ابن حزم على هاتين الآيتين بقوله: «فهذا خطاب الملائكة لأم إسحاق عن الله عز وجل بالشارة لها بإسحاق ثم يعقوب، ثم يقولهم لها أتعجبين من أمر الله و لا يمكن أن يكون هذا الخطاب لغير نبي بوجه من الوجوه» (2) فأم إسحاق نبيّة بنص لا يحتمل التأويل.

واستدل على نبوة مريم بقوله تعالى: ﴿ فَارْتَضْنَا لَهَا فَرَاتِنًا لَهَا بِبَشْرًا سَوِيًّا ﴾ قَالَتْ إِنِّي أَعُوذُ بِالرَّحْمَنِ مِنْكَ إِنْ كُنْتَ تَقِيًّا ﴿ قَالَ إِنَّمَا أَنَا رَسُولُ رَبِّكِ لِأَهَبَ لَكِ غُلَامًا زَكِيًّا ﴿ مريم/18 فهذه نبوة صحيحة و رسالة من الله تعالى إليها، و كان زكرياء يحد عندها رزقا و لهذا طمع أن يرزقه الله و لذا كما وجد عندها رزقا، و استدل على نبوة أم موسى بقوله تعالى: ﴿ إِذْ أَوْهَيْنَا إِلَىٰ أُمِّكَ مَا يُوحَىٰ ﴿ أَنْ اقْضِي فِيهِ فِي النَّبُوتِ فَأَقْضِي فِيهِ فِي الْيَمِّ فَلْيَلْقِهِ الْيَمُّ بِالسَّجَلِ بِأَخْذِهِ عَدُوًّا لِمِ وَعَدُوًّا لَهُ ﴿ طه/38-39، فهذه نبوة صحيحة و وحي من الله تعالى إليها (و لو لم تكن واثقة بنبوة الله عز وجل لها لكانت بإلقاء ولدها في اليم برؤيا تراها، أو بما يقع في نفسها، أو قام في هاجسها في غيبة الجنون» (3)، فصح أن الوحي الذي ورد إليها في الإقاء ولدها في اليم كالوحي الوارد على سيدنا إبراهيم في رؤيا ذبح ولده، و يرى ابن حزم أن الله تعالى ذكر مريم عليها السلام في جملة الأنبياء قال تعالى: ﴿ أُولَئِكَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ مِنْ ذُرِّيَةِ آدَمَ وَ مِمَّنْ حَمَلْنَا مَعَ نُؤْمٍ وَ مِنْ ذُرِّيَةِ إِبْرَاهِيمَ وَ إِسْرَائِيلَ وَ مِمَّنْ هَدَيْنَا وَ اجْتَبَيْنَا ﴿ مريم/58 و هذا عموم لها معهم و لا يجوز تخصيصها من جملتهم، و يلحق ابن حزم بهن امرأة فرعون لقوله -صلى الله عليه و سلم-: ﴿ كمل من الرجال كثير، و لم يكمل من النساء إلا آسية امرأة فرعون، و مريم بنت عمران، وإن فضل عائشة على النساء

(1) القرطبي • الجامع لأحكام القرآن: 83/4

(2) الفصل 18/4، و أنظر: الأصول و الفروع 276/2

(3) الفصل 18/4

كفضل الثريد على سائر الطعام (1) ففي هذا الحديث تخصيص لامرأة فرعون و مريم بنت عمران و تفضيل لهما على سائر من أو تهيئت النبوة من النساء ((فالكمال في نوعه هو الذي لا يلحقه أحد من أهل نوعه، فهم من الرجال الرسل الذين فضلهم الله تعالى على سائر الرسل و منهم نبيا وإبراهيم عليهما الصلاة و السلام بلا شك للنصوص الواردة بذلك في فضلها على غيرهما، و كمل من النساء من ذكر عليه الصلاة و السلام ((2).

إن ما ذهب إليه حزم من إثبات نبوة النساء مخالف لمذهب جمهور العلماء الذين ينفون ذلك، قال الرازي: ((فقد اتفق الأكثرون على أن أم موسى -عليه السلام- ما كانت من الأنبياء و الرسل فلا يجوز أن يكون المراد من هذا الوحي هو الوحي الواصل إلى الأنبياء، و كيف لا نقول ذلك، و المرأة لا تصلح للقضاء و الإمامة بل عند الشافعي -رحمه الله- لا تمكن من تزويجها نفسها فكيف تصلح للنبوة ((3) كما لا يسلم له أن يكون النبي غير مأمور بالتبليغ و التوجيه و إرشاد الناس، فلا فرق بين نبي و رسول في هذا، و أما الفرق في كون النبي مرسل بتشريع رسول سابق (4). أما ما ورد في الحديث (كمل من الرجال كثير) فيحتمل أن يكون المراد به كمال غير الأنبياء فلا يصح دليلا على نبوة النساء (5) فقد يكون معنى الكمال أنهم بلغن النهاية في جميع الفضائل التي تتاح للنساء .

وليس صحيحا أن كل من خاطبته الملائكة نبي و إلا يلزمه القول بنبوة النفر الثلاثة من بني إسرائيل، الأعرع و الأبرص، و الأعمى و غيرهم من الأشخاص الذين خاطبتهم الملائكة و لم يعذبوا أنبياء ، هذا و قد نقل القاضي عياض عن جمهور الفقهاء أن مريم ليست بنبية (6) و نقل النووي في الأذكار عن إمام الحرمين أن الإجماع وقع على أن مريم ليست بنبية (7)، و لكن لا إجماع مع ثبوت هذا الخلاف، و جاء عن الحسن البصر ليس في النساء نبية و لا في الجن (8).

(1) رواه البخاري: ك بدء الخلق باب فضل عائشة ج4 ص 220، بوك الأظعمة باب الثريد ج6 ص 205 و الترميدي في سننه: أبواب الأظعمة ، باب ما جاء في فضل الثريد ج3 ص 179 رقم الحديث 1894 قال عنه الترميدي حديث حسن صحيح ، و ابن ماجة في سننه : كتاب الأظعمة ، باب فضل الثريد على الطعام ج 2 ص 1091 ، قم الحديث 3280.

(2) الفصل 19/4

(3) الرازي ، تفسير الرازي 51/22

(4) الرسل و الرسائل، عمر الأشقر ، قصر الكتاب البليدة الجزائر دت ص 87

(5) فتح الباري 347/6

(6) نفس المصدر 366/6،

(7) النووي ، كتاب الأذكار ، دار الفكر ، دمشق ، ط1 ، 1403هـ ، 1983م ص 197. و نقله ابن تيمية عن القاضي

أبي بكر ، و أبي المعالي و أبي يعلى، أنظر : فتاوى ابن تيمية 396/4

(8) فتح الباري 366/6

فلا تكون النبوة و الرسالة لأنثى ، و لا يصح إدعاء أن النبي غير مأمور بالتبليغ، فالنبوة فيها معنى التبليغ المنطوق أو المفهوم و هذا التكليف فيه حرج و مشقة لأنثى بحكم تكوينها الجسدي و النفسي المختلف عن الرجل. و الإشكالية المطروحة هي في حالة إذا جاءنا مدعي النبوة و أخبرنا بأنه مرسل من قبل الله تعالى فما هو الطريق لإثبات صحة دعواه ؟ و ما هو موقف ابن حزم من هذه المسألة ؟

المبحث السادس :

المعجزة

المعجزة لغة : من مادة عجز، و العجز الضعف .وأعجزه الشيء فاتته، و عجزه تعجيزا ثبته أو نسبه إلى العجز (1) و جاء في -لسان العرب- عجز: العجز نقيض الحزم، عجز عن الأمر يعجز، وعجز عجزا فهما ، والمعجزة عدم القدرة، و التعجيز التثبيط، إذا نسبته إلى العجز، و معنى الإعجاز القوت و السبق (2) .

أما في اصطلاح المتكلمين هي ((ظهور أمر خلاف العادة في دار التكليف لاطهارة صدق ذي نبوة من الأنبياء أو ذي كرامة من الأولياء مع نكول من يتحدى به عن معارضة مثله))(3).

أما ابن حزم فيرى أن المعجزة أمر خارق للعادة مع دعوى النبوة و تعذر معارضتها فالعادة لا تخرق إلا لنبي، هي بمثابة شهادة الله على صدقهم، فلا يجوز البتة وجود معجزة، وإحالة طبيعة لغير نبي أصلا، لو كان ذلك لما كان بين النبي و غير النبي فرق (4). ويعترض ابن حزم على الذين يجيزون اختراق العادة لغير الأنبياء كالأولياء، لأن المعجزة هي الدليل الوحيد على صدق النبوة، فوجب أن يكون الدليل مستلزما للمدلول و مختصا به، أما إذا اشترك مع غيره خرج عن كونه دليلا، وبناء على ذلك فإن الطبايع الذاتية للأشياء ، لا سبيل لأحد أن يحيلها إلا إذا كانت معجزة لنبي، فكل ما قيل من إحالة العادة لغير أنبياء لا يصح بعد ختم النبوة. كما ينتقد ابن حزم ما اشترطه المتكلمون في حد المعجزة و كونها يتحدى بها المدعي حتى تكون مخالفة للكرامة ((لأن اشتراط التحدي لم يأت به الله تعالى في شروط الإعجاز، و لا رسول الله -صلى الله عليه و سلم- و لا أجمع المسلمون عليه فهو باطل بيقين، بل ما أحال الطبيعة فهو معجزة، قد يتحدى بها النبي -صلى الله عليه و سلم- و قد لا يتحدى)) (5)، فلم يتحد الرسول -صلى الله عليه و سلم- أحدا عندما حن إليه الجذع، و نبع الماء في القدح من بين أصابعه، و سقى الجيش الكبير، و غيرها من المعجزات و لم يتحد إلا بمعجزة القرآن، ويرى ابن حزم أن اشتراط التحدي في المعجزات دعوى سخرية لا دليل على صحتها، و لو كان التحدي شرطا في المعجزات لسقطت أكثر آيات الرسول - صلى الله عليه و سلم - لأنها حدثت دون التحدي، و صح الإجماع على أن الآيات لا يأتي بها ساحر و لا فاضل، فلو جاز ظهورها منهما لبطل

(1) مختار الصحاح ص:414

(2) لسان العرب، مادة عجز 2817/4

(3) البغدادي أصول الدين ص 170

(4) الفصل 7/5

(5) الدرر ص 197

التحدي الذي يزعمونه كما إدعت غلاة الشيعة عن علي -رضي الله عنه- (1) .

ويتفق ابن حزم مع المعتزلة في مفهوم المعجزة، فقد ذهب القاضي عبد الجبار إلى القول: «أن من حق المعجز أن يكون واقعا من الله تعالى حقيقة أو تقديرا، وأن يكون مما تنقض به العادة المختصة بمن أظهر المعجز فيه، وأنه يتعذر على العباد فعل مثله في جنسه أو صفته، وأن يكون مختصا بمن يدعي النبوة، على طريقة التصديق له، فما إختص بهذه الصفات و صفناه بأنه معجز من جهة الإصطلاح» (2) .

فخوارق العادات لا تكون إلا للأنبياء كدليل على صدق نبوتهم، فلا يجوز أن يشاركهم فيها غيرهم و ولهذا يرى أبو هاشم الجبائي «أن الأعلام إنما تدل على النبوات عن طريق الإبانة والتخصيص، لا على الوجه الذي تدل عليه سائر الأدلة، لأنه يجب أن تحصل و تدل على نبوته [...] وإذا ثبت أنها تدل من جهة الإبانة فيجب ألا يصح ظهورها على غير النبي، لأن ذلك ينقض كونها إبانة» (3) .

ويستدل ابن حزم على صحة النبوة ببرهان مؤلف من مقدمتين ضروريتين :

المقدمة الأولى: و يقرر فيها أن الله عز وجل مرتب هذه الرتب التي في العالم و مجريها على طبائعها المعلومة منا، الموجودة عندنا، و أنه لا فاعل على الحقيقة غيره -تعالى- (4) و ينكر ابن حزم على المتكلمين اعتبارهم إتساق الظواهر الطبيعية و جريانها على قوانين مطردة مجرد عادة وأسباب جعلية، فهذه الطبائع و العادات مخلوقة خلقها الله عز وجل، فرتب الطبيعة على أنها لا تستحيل أبدا، و لا يمكن تبديلها عند ذي عقل، كطبيعة الإنسان بأن يكون ممكنا له التصرف في العلوم و الصناعات إن لم يعترضه آفة، و طبيعة الحمير و البغال بأنه غير ممكن منها ذلك (5) ، فالقوانين المطردة الخاضعة لقانون السببية و التي تتحكم في ظواهر الطبيعة لا يمكنها أن تتخلف، فالنار تولد حرا، و الثلج يولد بردا.

المقدمة الثانية : وهي أننا وجدنا رجالا يدعون الناس إلى عبادة الله، و يخبرونهم بأنه تعالى أرسلهم إليهم و أيدهم بالمعجزات التي هي إحالة الطبائع عن حقيقتها، فرأينا (خلافا لهذه الرتب و الطبائع قد ظهرت و وجدنا طبائع قد أحييت، و أشياء في حد الممتنع وجبت و وجدت، كصخرة انقلبت عن ناقة، و عصي إنقلبت حية، و ميت أحياء إنسان، و منتبين من الناس رووا و توضنوا من ماء يسير في قدح صغير (6) ، فقد ظهرت على أيديهم أشياء مخالفة لظواهر الطبيعة، مخالفة للقوانين المطردة الصارمة،

(1) أنظر: الفصل 5/87

(2) القاضي عبد الجبار، المغني 15/199

(3) المعروضه 15/217

(4) الفصل 1/73، الدرّة، ص 181 .

(5) الفصل 5/16 . المعالي، ج 1 ص 36، الدرّة، ص 181

فإذا تقرر هذا كله علمنا لا علما ضروريا لا مجال للشك فيه أنهم مبعثون من قبله عز وجل، و أنهم صادقون فيما أخبروا به عنه تعالى، إذ لا سبيل في طبيعة مخلوق في العالم إلى التحكم على الباري، ولا على طبائع خلقه بمثل هذا (1) فوجب التصديق بالنبوة على كل من ادعاها و أحال الطبائع عن حقيقتها بقوله أنها معجزة، و هذه نتيجة لازمة إذ لا يقدر على إحالة الطبائع ساحر و لا فاضل.

و بناء على ذلك يؤكد ابن حزم أن المعجزة هي الطريق الوحيد لإثبات صحة النبوة فإذا جاءنا مخبر عن الله عز وجل، أو ادعى أنه مرسل من قبله تعالى، سألناه برهانا على صحة دعواه، فإذا أتى بأمر معجز معتنع، خارج عن الطبيعة، أيقنا أن الله عز وجل خالق العالم الذي لا خالق غيره، قد شهد له بصدق قوله، بممكنه من أن يحدث له -تعالى- في العلم ما يضطر العقول إلى تصديقه (2) فالمعجزات هي إحالة الطبائع والعلاقة بين النار والاحتراق علاقة سببية، ليست مجرد عادة أو أسباب جعلية كما قال الأشاعرة ليبرهنوا على تقبل وقوع المعجزات من جهة العقل .

ومنهج ابن حزم في إثبات النبوة يتوافق تماما مع مذهب المعتزلة الذين يرون أن المعجزة هي الطريق الوحيد لإثبات صحة إدعاء النبوة (3). ولقد قرر القاضي عبد الجبار أن الفعل لا يدل على صدق المدعي للنبوة إلا إذا كان على هذه الشروط :

- 1- أن يكون من جهة الله تعالى أو في الحكم كأنه من جهته عز وجل، كإحياء الموتى وقلب العصا حية.
- 2- أن يكون واقعا عقب دعوى المدعي للنبوة، لأنه لو تقدم الدعوى لم تتعلق به، وكذلك فلو تراخى عنه لم تتعلق به .
- 3- أن يكون مطابقا لدعواه، فإنه لو لم يكن كذلك وكان بالعكس لم يكن يتعلق بدعواه فلا يدل على صدقه .
- 4- أن يكون ناقضا لعادة بين ظهرانيه، لأنه لو لم يكن كذلك لم يكن ليدل على صدق من ظهر عليه أصلا . فمتى حصل المعجز على هذه الأوصاف والشرائط التي راعيناها كان دالا على صدق المدعي للنبوة (4) .

وبناء على هذه الشروط يقرر المعتزلة أن هناك فرقا بين المعجزة وبين الشعوذة والحيل، لأن الشعوذة أو المحتال لا ينفذ حيلته إلا على من لم يكن من أهل صناعة، ولا يكون له بها دراية ومعرفة، وليس هذا حال الأنبياء عليهم السلام، فإنهم يأتون بالمعجزات وفق ما يتعاطاه أهل زمانهم، فحعل الله

(1) الفجل 1/74.

(2) الدرّة ص 181.

(3) و هو مذهب الحويني، الإرشاد ص 278 .

(4) القاضي عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة، 229/2-230.

معجزة موسى عليه السلام قلب العصا حية ،لما كان الغالب على أهل ذلك الزمان السحر، وجعل معجزة عيسى -عليه السلام- إبراء الأكمه والأبرص ،لما كان الغالب على أهل زمانه الطب، وجعل معجزة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم القرآن وجعله في أعلى طبقات الفصاحة ،لما كانت الغلبة للفصاحة والفصحاء في ذلك الزمان ،وبها كان يفاخر أهله وبتباهي (1) .

وهكذا يتضح لنا جليا الفرق بين المعجزات وبين حيل المشعوذين والمحتالين ،وأن العادة لا تخرق إلا لنبي ،والضابط في ذلك كله أنه ((قد استدل الخلق على ذلك بأن دلالة النبوة ،لو ظهرت على من ليس بنبي لخرجت من أن تكون دلالة ،لأن من حقها أن تدل أينما حصلت ،ومتى جوز أن تحصل في موضع ولا تدل ،انتقض كونها دلالة))(2) وهكذا يتفق ابن حزم والمعتزلة على أن المعجزة هي الدليل على صدق النبوة .

والناظر في هذه المسألة يرى أن ما ذهب إليه ابن حزم والمعتزلة بقولهم أن المعجزة هي الطريق الوحيد لإثبات النبوة لا يسلم به على إطلاقه ،لأنه من الممكن أن نعرف صدق مدعي النبوة بغير المعجزات ،كما نعرف كذب مدعي النبوة دون أن نطالبه بالمعجزة ((والناس يميزون بين الصادق والكاذب بأنواع من الأدلة في إدعاء المعرفة ،كما أنهم يميزون بين الصادق والكاذب في العمل، فما من أحد يدعي العلم بصناعة أو مقالة إلا والتفريق في ذلك بين الصادق والكاذب له وجوه كثيرة))(3) .

والنبوة مشتملة على أقوال وأفعال وصفات يعرفها كل من عرف آثار الأنبياء والرسل ،واطلع على سيرتهم وصفاتهم ،يقول الغزالي: ((فإن وقع لك الشك في شخص معين ،أنه نبي أم لا ؟ فلا يحصل اليقين إلا بمعرفة أحواله .إما المشاهدة أو بالتواتر والسماع ،فإنك إذا عرفت الطب والفقہ يمكنك أن تعرف الفقهاء والأطباء ،بمشاهدة أحوالهم ،وسماع أقوالهم ،وإن لم تشاهدهم ،ولا تعجز أيضا عن معرفة الشافعي رحمة الله فقيها))(4) فإذا تعلم الإنسان الطب أو الفقہ وأطلع على تصانيفه أمكنه أن يميز بين الفقيه الصادق وبين مدعي الفقہ ،وأمكنه معرفة الطبيب الحاذق من مدعي الطب .

وكذلك ذهب ابن تيمية إلى أن المعجزة ليست هي الطريق الوحيد لإثبات النبوة مع كونها أعظم دليل على اختصاصها بالأنبياء ((بل طريق معرفة الأنبياء كطريق معرفة نوع من الأدميين خصهم الله بخصائص يعرف ذلك من أخبارهم واستقراء أحوالهم كما يعرف الأطباء والفقهاء))(5) .

(1) المهيني 232/2 .

(2) القاضي عبد الجبار ، المغني 231/15 .

(3) محمود احمد خفاجي منهج السلفية في إثبات النبوة (مجلة كلية الدعوة وأصول الدين) ،جامعة أم القرى ،المملكة العربية السعودية ،العدد الأول السنة 1409هـ/1403هـ ص 49 .

(4) المنقذ من الضلال ،ص 132 .

(5) ابن تيمية ، كتاب النبوات ، ص 37 .

وبناء على ذلك يمكننا معرفة النبوة بمعرفة أحوال مدعيها ،ولقد عرف ورقة بن نوفل وخديجة بنت خويلد والنجاشي، وهرقل ملك الروم وغيرهم صحة نبوة محمد -صلى الله عليه وسلم - دون أن يطلبوا معجزة كدليل على صدقه ،بل نظروا إلى أحواله وصفاته وحقيقة دعوتَه فعرفوا أنها من جنس النبوة (1) ومع ذلك تبقى المعجزة أعظم دليل على اختصاصها بالأنبياء .

وإذا كانت المعجزة عند ابن حزم هي الطريق الوحيد لإثبات صحة النبوة فلما موقفه من اختراق العادة للأولياء كما هو مذهب أهل السنة والجماعة ؟وما موقفه ممن أجازها لساحر ؟ للإجابة عن هذين السؤالين فضلنا عرض موقف ابن حزم من الكرامة والسحر .

عبد القادر للعطوم الإسلامية

(1) أنظر: مختصر سيرة ابن هشام ، محمد عفيف الزغبى ، دار النهضة ، ط 39 .ص 39.

الكرامات

أنكر ابن حزم ظهور خوارق العادات لغير الأنبياء، وحجته في ذلك أنه «لا يجوز البتة وجود ذلك لا من ساحر ولا من صالح بوجه من الوجوه لأنه لم يتم برهان بوجود ذلك ولا صح به نقل وهو ممتنع في العقل [...] ولو كان ذلك ممكناً لأستوى الممتنع والممكن والواجب وبطلت الحقائق كلها وأمكن الممتنع» (1) و يرى أن الكرامات قد انتهت بعد وفاة النبي -صلى الله عليه وسلم- خاتم الأنبياء، فلا يجوز أن تخرق العادة لأحد بعد وفاته -صلى الله عليه وسلم-، واستدل على صحة مذهبه بما ورد من القرآن الكريم، قال تعالى: (وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا لَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِهِ) الأنعام/115، قال تعالى: (وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّمَا) البقرة/31 و قال عز وجل: (مَا كَانَ لِرَسُولٍ أَنْ يَأْتِيَ بِآيَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ) الرعد/38 .

فقد رتب الله العالم وأوقع كل اسم على مسماه، ولو جاز خرق العادة لفاضل أو ساحر لكان ذلك تبديلاً لكلمات الله، ولتغيرت الصفات التي من أجلها أوقعنا عليها ذلك الاسم، ولاكتسبت علينا الحقائق لعدم ثبوتها وبقائها وفق قوانين مطردة، ولأصبحت المعجزات لا تختلف في حقيقتها عن الكرامات والسحر (2) .

فالعادة لا تخترق ولا تتغير إلا من وجهين:

(أ) إما استحالة معهودة جارية على رتبة واحدة، وعلى ما بنى الله تعالى عليه العالم من استحالة المنى حيواناً، والنوى والبذور شجرة ونباتاً و سائر الاستحالات المعهودة .
 (ب) وإما استحالة لم تعهد قط ولا بنى الله تعالى العالم عليها، وهذا مثل معجزات الأنبياء وكرامات الأولياء قبل وفاة الرسول -عليه الصلاة والسلام-، لأنه لو جاز ذلك بعد وفاته لأشكل الأمر، ولم نكن في مأمن من إدعاء أنها أية لذلك الفاضل ولذلك الفاسق، وكان إشكالا في الدين وتلبيساً من الله تعالى على جميع عباده أولهم عن آخرهم، وهذا خلاف وعد الله تعالى لنا وأخباره بأنه قد بين لنا الرشد من الغي (3).

و أجاز ابن حزم ظهور الكرامات لغير نبي إذا كانت أية لذلك النبي، ولا مانع أن تقع خوارق العادات لغير الأنبياء إذا كانت قبل وفاة النبي -صلى الله عليه وسلم-، أما بعده فمن المحال الممتنع. أما ما روي عن الثلاثة أصحاب الغار وانفراج الصخرة عندما ذكروا أعمالهم فليس فيه إحالة طبيعة ولا

(1) الفصل 3/5

(2) أنظر المحلي 36/1

(3) الفصل 10/5

قلب عين، لأن تكسير الصخرة ممكن في كل وقت و لكل أحد بلا إعجاز، و ما كان هكذا فجائز وقوعه بالدعاء و بغير الدعاء لكن وقع وفاقا لتمنيه (1) ، و هذا بخلاف المعجزات التي تأتي بها الأنبياء لأنها خارجة عن الرتب و عن طبائع كل ما في العالم، كشق القمر، و فلق البحر، و اختراع طعام و ماء، و قلب العصا حية و احياء ميت، و إخراج الناقة من الصخرة، و ما أشبه هذا من إحالة الصفات الذاتية التي بوجودها تستحق الأسماء .

أما ما أصطلح عليه بالكرامات و ليس فيه إحالة طبيعة و لا قلب عين فهذا لا خلاف في وقوعه و لا يعد من خوارق العادات، كمن دعى الله بأن يحميه من العدو فسخر له أسدا في خدمته، فهذا يقع للفاضل و للفاسق على حد سواء، و لا يكون الفاضل أحق بها من الفاسق من المسلمين .

وينتقد ابن تيمية رأي من يذهبون مذهب ابن حزم في الكرامات فيقول: 1) و المنازع لهم يقول هي موجودة مشهودة لمن شهدها، متواترة عند كثير من الناس أعظم مما تواترت عندهم بعض معجزات الأنبياء، و قد شهدها خلق كثير لم يشهدوا معجزات الأنبياء فكيف يكذبون بما شهدوه و يصدقون بما غاب عنهم و يكذبون بما تواتر عندهم أعظم مما تواتر غيره (2)؟

ومثل هذا الاعتراض الذي ذكره ابن تيمية لا يصمد أمام النقد ، فقد انتقد ابن حزم مثل هذه الإدعاءات حيث يقول: (فكل ما ذكر عن نبي من قلب عين أو إحالة طبيعية فهو كذب إلا ما وجد من ذلك في عصر نبي فإنه أية كذلك لذلك النبي ، وكذلك الذي ظهرت عليه أية بمنزلة الجذع الذي ظهر فيه الحنين و الذراع الذي ظهر فيه النطق، و العصا التي ظهرت فيها الحياة و سواء كان الذي ظهرت فيه الآية صالحا أو فاسقا) (3).

و الناظر في مذهب ابن حزم في نفيه الكرامة للأولياء يجده قد خالف مذهب جمهور أهل السنة و الجماعة فقد جاء في جوهرة التوحيد :

و اثبتن للأولياء الكرامة و من نفاها أنبتن كلامه .

قال الشارح أي اعتقد ثبوت الكرامة للأولياء بمعنى جوازها و وقوعها لهم في الحياة و بعد الموت كما ذهب إليه جمهور أهل السنة و ليس في مذاهب الأربعة نفيها بعد الموت، بل ظهورها حينئذ أولى لأن النفس حينئذ صافية من الأكدار (4).

وقد استدلل جمهور أهل السنة على ثبوت الكرامة للأولياء ما وقع لمريم -عليها السلام- قال تعالى :

(كَلَّمَآ فَمَلَّ عَلَيْنَا مَكِئَرًا الْمِغْرَابِ وَجَدَ عِنْدَهَا رِزْقًا ، قَالَ بِمَرِيَمَ أَنَّى لَكَ هَذَا قَالَتْ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ ،

(1) الفصل: 10/5

(2) ابن تيمية ، كتاب النبوات، ص 6

(3) الفصل: 9/5

(4) تحفة المرشد شرح جوهرة التوحيد، ص 153

إِنَّ اللَّهَ يَنْزِلُ مِنْ يَشَاءَ بِغَيْبٍ مُصَابٍ ﴿ آل عمران/37 قال الرازي ﴿ لا يمكن أن يكون ما وقع لمريم عليها السلام معجزة لذكرياء عليه السلام كما قالت المعتزلة ، لأنه لو كان ذلك معجزة له لكان عالما بشأنه وحاله ، أو ألا يشتبه عليه فيقول لمريم : ﴿ أَوَلَيْكَ هَذَا ﴾ و قوله : ﴿ إِنَّا لَكَ دَعَا زَكْرِيَّا رَبَّهُ ﴾ آل عمران/38 ، فعندما رأى انخراق العادة لمريم طمع في الولد من امرأة عقيم وشيخة ، و بقي القول هو إما كرامة لمريم أو كرامة لعيسى و كلا الأمرين حاصل فثبت الكرامة ﴿ (1) وكذلك ما قصه القرآن عن أصحاب الكهف قال تعالى : ﴿ فَخَرَّبْنَا عَلْوَاءَ إِذَا يَمْ فِي الْكَهْفِ سِنِينَ عَدَدًا ﴿ ثُمَّ بَعَثْنَاهُمْ لِنِعْمِ آيَةِ الْيُزُبَيْنِ أَخْصُوا لِمَا لَبِثُوا أَهْدَى ﴾ الكهف/11-12 . وقوله تعالى : ﴿ وَابْتَلَوْنَا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ وَازْدَادُوا تِسْعًا ﴾ الكهف/25 ، فقد لبثوا في كهفهم ثلاث مائة و تسعة سنين نياما من غير أكل و لا شرب و هي من خوارق العادات ، و لا يصح إدعاء بأن هذه الكرامات إنما وقعت لنبي في ذلك الزمان أو هي إرهاب بمبعث نبي آخر ، لأنه لم يثبت وجود نبي في عهدهم (2) .

أما من جهة العقل فقد استدلوا على جواز وقوعها بقولهم : ﴿ ما من أمر يخرق العوائد إلا و هو مقدور للرب تعالى ابتداء ، و لا يمتنع وقوع شيء لتقبح العقل لما عهدناه فيما سبق ، و ليس وقوع الكرامة ما يقدح في المعجزة ، فإن المعجزة لا تدل لعينها ، و إنما تدل لتعلقها بدعوى النبي الرسالة ، ونزولها منزلة التصديق بالقول ، و الملك الذي يصدق مدعي الرسالة بما يوافقه و بما يطابق دعواه ، لا يمتنع أن يصدر مثله إكراما لبعض أوليائه ﴿ (3) ، و ليس في وقوع الكرامة قدح في المعجزة ، لأن المعجزة تتعلق بدعوى النبوة بينما الكرامة لا تتعلق بها دعوى ، و مما يدل كذلك على جوازها أنه ﴿ لا يلزم من فرض وقوعها محال ، و كل ما كان كذلك فهو جائز ﴿ (4) وفي الحقيقة أن هذا الدليل لا يصمد أمام النقد ، لأنه لا يلزم وجود الشيء بالفعل لكونه جائزا في العقل ، فهناك صور نتخيلها بعقولنا و لا تدخل في المستحيل و مع ذلك لا يلزم وجودها ، فإحالة الطبيعة لا ليس هو جواز الذي طبيعة الموجودات ، مثل قولنا المطر جائزا أن ينزل و أن لا ينزل ، و ذلك أن جواز الذي هو من طبيعة الموجود هو أن يحس أن شيء يوجد مرة ويفقد أخرى ، كالحال في نزول المطر ، فيقتضي العقل حينئذ قضاء كليا و باتا على أن هذه الطبيعة لا يمكن أن تتغير ﴿ (5) .

و المنازع لهم في هذه المسألة هو عدم تجويزها بعد وفاة الرسول -صلى الله عليه وسلم- ، و يتوقف

(1) أنظر تفسير الرازي 32/8-33-34

(2) خوارق العادات في القرآن الكريم ص 246 .

(3) الجويني «الإرشاد» ص 269 .

(4) تحفة المريد ص 153 .

(5) ابن رشد ، الكشف عن مناهج الأئمة ص 110 111 .

ثبوت الكرامة بعد وفاة النبي -صلى الله عليه وسلم- على وقوعها بالفعل ، أو عن طريق الخبر الصحيح وهذا ما ينكره ابن حزم و ينفي ثبوته ،وقد حاول ابن تيمية أن يثبت أن كرامات الأولياء لا تبلغ معجزات الأنبياء ، لأن الأنبياء لهم آيات كبرى و صغرى بينما الأولياء لهم آيات صغرى، ويوضح ابن تيمية أن الأنبياء (مختصون إما بجنس الآيات فلا يكون مثلهم ، كالإتيان بالقرآن وإنشقاق القمر|...|و إما بقدرها وكيفية كمنار الخليل ، فإن أبا مسلم الخولاني وغيره صارت النار عليهم بردا وسلاما لكن لم تكن مثل نار إبراهيم في عظمتها كما وصفوها (1))، ويقول أيضا: ((أقد يكون إحياء الموتى على يد أتباع الأنبياء كما قد وقع لطائفة من هذه الأمة و من أتباع عيسى (2) فإذا كانت كرامة أبي مسلم الخولاني لا تختلف عن معجزة سيدنا إبراهيم إلا في القدر و الكيفية فقط ، وإذا كان بعض أتباع عيسى -عليه السلام- يحيون الموتى كما كانت معجزة عيسى -عليه السلام- فأبي فرق بين من تحدى بنار عظيمة ومن تحدى بنار دونها عظمة ؟ أو أي فرق بين معجزة عيسى وبين كرامة أتباعه في إحياء الموتى؟ولهذا رد القاضي عبد الجبار على من يتبنون هذا الرأي فقال: فقد بينا من قبل، أن الصغير في حكم الكبير ، وأنه لا معتبر بالصغر والكبر، فليس لهم أن إحياء صغير الحيوان كرامة، وإحياء الموتى من الناس معجز، لأن الحال في الجميع واحدة إذا استوت في إنتقاض العادة بها (3)).

و يبقى القول بجواز الكرامة على ثبوت المعجزة - كما أشار إلى ذلك الجويني - أصح دليل على وقوعها لغير الأنبياء و إذا كانت العادة تخرق للصالحين إكراما لهم ، و للفاسقين استدراجا لهم فهل تخرق العادة لساحر ، كما خرقت لفاضل ؟ هذا ما نعرفه من موقف ابن حزم من السحر .

(1) ابن تيمية ، كتاب النبوات ، ص 296 .

(2) المصنوع منه ص 298 .

(3) المغني 15 / 243 .

المبحث الثامن :

حقيقة السحر

لا يختلف موقف ابن حزم من حقيقة السحر عن موقفه العام من الكرامات ، إذ يرى أن اختراق العادات لا يكون إلا للأنبياء كدليل على صدق نبوتهم ، و السحر عنده لا حقيقة له فهو مجرد «تخييل وتحيل ، لا حقيقة له ، ولا يقلب عينا ، ولا يحيل طبيعة» (1) .

وإستدل على مذهبه في كون السحر لا يحيل طبيعة ولا يقلب عينا بما ورد من نصوص قرآنية وأحاديث نبوية منها قوله تعالى : (**فَإِذَا جَاءَ السَّحَرَةُ وَمِمَّنْ يَخْبِلُ إِلَيْهِ مِنْ سِحْرِهِمْ إِنَّمَا تَضَعُوهُ**) طه/66 ، والشاهد في هذه الآية أن عمل أولئك السحرة هو نوع من التخييل لا حقيقة له ، وأنه كيد ومكر مثلما جاء في قوله تعالى : (**إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدًا سَاحِرًا وَلَا يَتْلِمُ السَّاحِرَ هَيْدًا أَتَوْا**) طه/69 .

ولو كان السحر يحيل الصفات الذاتية التي بوجودها تستحق الأسماء لكان من جنس أعلام النبوة ، ولأستحالة التمييز بينه وبين المعجزة . أما قوله تعالى : (**سَمَرُوا أَعْيُنَ النَّاسِ وَاسْتَرْهَبُوهُمْ وَجَاءُوا بِسِحْرٍ عَظِيمٍ**) الأعراف/116 . فيرى ابن حزم أنها حيل عظيمة قصدوا بها معارضة معجزات الأنبياء حيث كادوا عيون الناس و أوهموهم أن تلك الحبال و العصي تسعى ، فظنوا أنهم رأوا حيات تضطرب ، ولو فتشوها لوقفوا على حيلة فيها .

وذهب ابن عاشور في تفسيره لهذه الآية أن معنى سحروا أعين الناس أي جعلوها متأثرة بالسحر بما ألقوا من التخييلات و الشعوذة ، وتعدية فعل (سحروا) إلى (أعين) مجاز عقلي ، لأن الأعين آلة إيصال التخييلات إلى الإدراك ، وهم إنما سحروا العقول» (2) .

ومن السنة ما رواه البخاري عن عائشة بأن النبي -صلى الله عليه وسلم- «سحر حتى كان يخيل إليه أنه يفعل الشيء وما يفعله ، وكان الذي سحره لبيد بن الأعصم في مشط و مشافة» (3) فهذا النوع من السحر ليس فيه إحالة طبيعة و لا قلب عين ، بل هو تغيير المزاج حدث بمؤثرات صناعة السحر كما هو الحال في الطلسمات و الرقي .

و ضروب السحر عند ابن حزم متعددة منها ما يدخل في باب الطلسمات كظاهرة القرى التي لا يدخلها جراد ، أو من دخلها حالت به لعنة ، وهي أعمال ذهب من كان يحسنها جملة و لم تبقى إلا آثارهم ، ومنها ما يكون بالرقي مثل ما نراه عند بعض المشعوذات يتكلمن على الذين بمخضون الزبد

(1) الدرر ص 192-193 • الفصل 2/5 • المحلى 36/1 .

(2) تفسير التحرير و التنوير 48/9 .

(3) صحيح البخاري: كتاب الطب، باب السحر ج7 ص 28، 30، صحيح مسلم: كتاب السلام، باب السحر: ج7 ص 14، سنن النسائي: كتاب تحريم الدم، باب السحر ج7 ص 112، 113 قال عنه الألباني: صحيح الإسناد.

من اللين بكلام فلا يخرج الزيد منه ، وهذا كله يدركه من طلب تعلمه ، وكذلك حيل أبي العجائب فهي تدل على خفة اليد (1) هو السحر منه ما يكون قولاً كالرقي التي فيها ألفاظ الشرك ومدح الشيطان وتسخيرها بوعلا كعادة الكواكب و التزام الجنابة و سائر الفسوق ، واعتماداً كاستحسان ما يوجب التقرب إليه و محبته إياه و ذلك لا يستيتب إلا بمن يناسبه في الشرارة و خبث النفس (2) . وممن يذهب مذهب ابن حزم في السحر و أنه تخيل لا حقيقة له المعتزلة، وأبو جعفر الإستربادي من الشافعية، وأبو بكر الرازي من الحنفية و طائفة من العلماء .

والجمهور على أن السحر له حقيقة ، ويدل عليه الكتاب و السنة منها ما ورد في سورة الفلق ، فالأمر بالاستعاذة من النفاثات و من السواحر دليل على أنه له حقيقة .

ورجح الحافظ ابن حجر على أن للسحر حقيقة ، ولكن محل النزاع في قدرته على قلب عين ، فجمهور العلماء على أنه لا يحيل طبيعة ولا يقلب عينا ، و طائفة قليلة قالت بقدرته على قلب عين (3) . والراجح أن السحر لا يحيل طبيعة ولا يقلب عينا .

و خلاصة القول أن موقف ابن حزم من عدم إختراق العادة لغير الأنبياء كدليل على صدق دعوتهم بحمل في طياته إقصاء العرفان الصوفي كمنهج في المباحث العقلية والشرعية ، لهذا كانت دعوة القرآن إلى النظر في الكائنات واستعمال العقل في تقرير الحقائق العلمية والتحذير من التقليد . فما موقف ابن حزم من وجه إعجاز القرآن الكريم ؟

(1) الفصل 4/5-5.

(2) - الأکوسي روح المعاني 338 / 1 .

(3) . فتح الباري 222/10

المبحث التاسع :

موقف ابن حزم من وجه إعجاز القرآن الكريم

كانت معجزات الأنبياء السابقين كلها حسية ، تجبر العقول على التسليم بها ، وتنتهي بمجرد وقوعها ، أما معجزة الإسلام فقد جاءت مناسبة للرسالة الخالدة ، تخاطب العقول و توجهها إلى النظر في الكون ، وتخاطب الوجدان و تنبيهه من غفلته .

و قد تحدى القرآن العرب في أعز ما يملكون و هو صناعة الكلام التي كانوا يفتخرون بها ، ويتنافسون في عرض أجودها ، فتحداهم بأن يأتيوا بسورة من مثله قال تعالى : ﴿ أَمْ يَقُولُونَ إِفْتَوَاهُ قُلْ قَاتِلُوا بِسُورَتِهِ . وَإِلَيْهِ وَاذْعُوا مِمَّنْ اسْتَنْطَعْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴾ يونس/38 . وغيرها من الآيات التي جاء فيها التحدي ، وقد عجزت العرب على أن تأتي بمثله ، فما المانع الذي منعهم على أن يأتيوا بمثله و هم أصحاب اللسان ، ولهم دراية بالبيان ؟ (1)

يرى ابن حزم أن المسلمين اختلفوا في وجه الإعجاز إلى قسمين :

قسم قال أن وجه إعجازه كونه في أعلى مراتب البلاغة .

وقسم قال أن وجه إعجازه أن الله منع الخلق من القدرة على معارضته (2) .

وهناك من العلماء من ذهب إلى الجمع بين الرأيين ، فقال أن وجه إعجازه كونه في أعلى

مراتب البلاغة و إخباره بالأمور الغيبية و المستقبلية ، وأنه منع الخلق من معارضته .

ورجح ابن حزم القول بالصرفة حيث قال : إنا وجدنا الرسول -صلى الله عليه وسلم- قد أتى

بهذا القرآن ، وأخبر الناس إعلانا ، أنه لا يقدر أحد على أن يأتي بمثله ، ولا يمثل سورة منه ،

وكان ذلك خطابا لأهل الفصاحة و البلاغة ، فكلهم عجز عن ذلك في شرق البلاد و غربها و إلى

اليوم ، فالأمر باق بحسبه ، قد حال الله عز وجل ، بين سكان الدنيا منذ أربعمئة عام و ثلاثة

وخمسين عاما ، وبين أن يأتيوا بمثله ، أو يمثل سورة منه !! (3) .

وقبل أن نتطرق إلى عرض مذهب ابن حزم بالتفصيل ، لا بد من تحديد مفهوم الصرفة و من قال به

قبل ابن حزم .

الصرفة هي ((صرف الهمم عن المعارضة ، و إن كانت مقدورا عليها ، و غير معجز عنها إلا

أن العائق من حيث كان أمر خارجا عن مجاري العادات صار كسائر المعجزات)) (4) .

(1) أنظر قصة الوليد بن المغيرة في مختصر سيرة ابن هشام ، ص 46 .

(2) الفصل 17/3 .

(3) البرة ص 181-182 .

(4) الخطابي (أبو سليمان) ثلاث رسائل إعجاز القرآن ، محمد زغلول سلام ، محمد خلف الله ، دار المعارف ط رابعة

و قد ذهب النظام إلى القول بالصرفة وجعله مسألة من مسائل علم الكلام ، حيث يرى أن القرآن معجز من حيث الإخبار عن الأمور الماضية و الآتية ، ومن جهة صرف الدواعي عن المعارضة ومنع العرب عن الإهتمام به جبرا وتعجيزا ، ولو تركهم لكانوا قادرين على أن يأتوا بسورة من مثله بلاغة و فصاحة و نظما (1) وقد رد الجاحظ على أستاذه ، حيث يرى إن إعجاز القرآن يتمثل في كونه في أعلى درجات البلاغة التي لم تعهدها العرب ، ورغم جهوده في إبطال القول بالصرفة إلا أنه لم يسلم من أثر أستاذه ، ولعله فضل الجمع بين القولين (فقد سرد في موضع من كتابه -الحيوان- طائفة من أنواع العجز ، وردها في العلة إلى أن الله صرف أوهام الناس عنها ورفع ذلك القصد من صدورهم ثم عد منها ، ما رفع أوهام العرب وصرف نفوسهم عن المعارضة لقرآنه بعد أن تحداهم الرسول بنظمه) (2) .

وكذلك ينسب القول بالصرفة إلى المرتضي من الشيعة الذي يرى أن الله سلبهم العلوم التي يحتاج إليها في معارضة القرآن و الإتيان بمثله ، ومعنى ذلك أن لهم القدرة على معارضة القرآن في فصاحته و بلاغته و نظمه ولكن ليست لهم علوم حتى ينافسوه في معانيه (3) كما ينسب القول بالصرفة إلى الجويني من الأشاعرة (4) ، ومما يجدر ذكره أن ابن حزم دافع عن القول بالصرفة دفاعا لا نجد له مثيلا عند القائلين بها ، واستدل بجميع الحجج لنصرتها .

ويرى ابن حزم أنه لو كان إعجاز القرآن يعود لكونه في أعلى درجة البلاغة لكان بمنزلة كلام فطاحل الأدباء و الشعراء أمثال امرئ القيس و الجاحظ وغيرهما ، وهذا غير صحيح (لأن كل ما سبق في طبقته لم يؤمن أن يأتي من يمثله ضرورة ، فلا بد لهم من هذه الخطة أو المصير إلى قولنا أن الله تعالى منع من معارضته) (5) و لا يصح إعتراضهم إذ لو كان الله منع الخلق من معارضة القرآن ، لوجب أن يكون القرآن أغث كلام ، لتكون الحجة أبلغ ، فهذا لا حجة لهم فيه لأن الله لا يجب عليه شيء ، فلا يقال له لم عجزت بهذا النظم دون غيره ، لأنه لا يسأل عما يفعل (6) .

كما يلزمهم ابن حزم أن يبينوا وقوع الإعجاز بجميع اللغات ، لأنه من حق العجم أن يدركوا حقيقة إعجازه ليستأنوا في ذلك مع العرب ، دون الحاجة إلى معرفة إعجازه بإخبار العرب .

و ينتقد ابن حزم طريقتهم في الاستدلال بالشواهد القرآنية للبرهنة على الإعجاز البلاغي ، مثل استشهادهم بقوله تعالى : **(وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ)** البقرة/179 ونحوها من الآيات

(1) الملل و النحل 72/1 .

(2) الرافعي (مصطفى صادق) « إعجاز القرآن » مكتبة رحاب ، دت ، ص 147 .

(3) المنجد ، ص 144 .

(4) الجويني ، العقيدة النظامية ، ص 74 .

(5) الفصل 3/ 18 .

(6) للمعترض ، 3/ 171

التي تتضمن الاستعارة والكناية والإيجاز وغيرها ، فتخصيص بعض الآيات دون سائرهما يوهم بأن القرآن فيه ما هو معجز ، وفيه ما هو غير معجز وهذا كفر (1) ويلزمهم أن يبينوا وجه الإعجاز في قوله تعالى : ﴿ إِنَّا أَوْهَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْهَيْنَا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَآلِ عِيسَىٰ وَآلِ مَرْيَمَ وَمَا نُرِيدُ أَن نَبْلُغَ بِالدَّارَةِ الْحَقِيرَةِ آيَاتِنَا وَاللَّهُ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴾ النساء/163. فإن قالوا أنها ليست معجزة فهذا خروج عن الإسلام ، وإن قالوا بل هي في أعلى درجة من البلاغة كإبروا لأنها أسماء رجال فقط (2) .

ويرى ابن حزم أن القرآن في أعلى درجات البلاغة التي لا شيء أبلغ منها ، وهو ليس من كلام المخلوقين حتى نبرهن على فصاحته وبلاغته ، فصح أنه تعالى منع الخلق من معارضته (3) . وهناك نوع من الصرفة يذكره ابن حزم ، وهو منع اليهود من تمني الموت حيث تحداهم - عليه السلام - بأن يتمنوا الموت ، فقال تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَتَمَنَّوْنَ أَن يَمُوتُوا قَدِمْنَا بِالْحَقِّ فِي سَكَنٍ لَّا يَخْتَفُونَ عَنْهُ ﴾ البقرة/95 والصحيح أن عدم تمني اليهود للموت ليس لصرفة كما ذهب ابن حزم ، وإنما لعلمهم عدم صدق دعواهم ، ولعل الدافع الذي جعل ابن حزم يقول بالصرفة هو ما لمسه الشيخ أبو زهرة أن ((المتأمل فيه يجده سائر على مذهبه في نفي الرأي والحكم بظاهر القول من غير تعليل ، فالإتجاه إلى تعليل الإعجاز بأن السبب فيه بلاغته التي علت عن طاقة العرب والتي جعلتهم يخرجون صاغرين بين يديه من غير مرأ ولا جدال يعد تعليلاً ، وهو من باب الرأي الذي ينفيه والتعليل الذي يجافيه ، فلا بد أن يبحث عن سبب غير ما ذكر الله - تعالى -)) (4) .

نقد القول بالصرفة

إن ما ذهب إليه ابن حزم من القول بالصرفة مخالف لمذهب جمهور العلماء قديماً وحديثاً ، وما استشهد به على صحة قوله لا يسلم من الانتقادات .

أ - إذا كان أمر القيس والجاحظ وغيرهما في أعلى طبقتهم وسلما لهما بالسبق والريادة ، فلا يعني هذا أن شعرهما و أدبهما خارق للعادة ((لأن الشرط في العزية الناقضة للعادة أن يبلغ الأمر فيها إلى حيث يبهر ويقهر ، حتى تنقطع الأطماع عن المعارضة ، وتخرس الألسن عن دعوى المداناة ، وحتى لا تحدث لنفس صاحبها بأن يتحدى ، ولا يجول في خلد أن الإتيان بمثله يمكن ، وحتى يكون بأسهم منه وإحساسهم بالعجز عنه في بعضه مثل ذلك في كله)) (5) .

(1) الفصل 18/3 .

(2) للمعنى نفسه 18/3 .

(3) للمعنى نفسه 19/3 .

(4) محمد أبو زهرة ، المعجزة الكبرى ، دار الفكر العربي ، د ت ص : 79 .

(5) الرسالة الشافية ، عبد القادر الجرجاني (ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن) ص 129 .

ب - لو كان الإعجاز بالصرفة لكان عندهم من الشعر والنثر ما يماثل القرآن لأنهم في الجاهلية لم يكونوا مصروفين على إتيان الفصاحة والبلاغة وحسن النظم وإنما منعهم الله عن ذلك بعد الوحي (1) .

ج - القول بالصرفة مخالف لحقيقة التحدي ، فقد تحداهم بأن يأتوا بسورة من مثله ، ولم يقل إني صرفتكم على الإتيان بمثله ، ويرى الجرجاني ((أنه لا يقال عن الشيء يمنعه الإنسان بعد القدرة عليه ، وبعد أن كان يكثر مثله منه ، أني قد جنتكم بما لا تقدرين على مثله ، ولو احتشدتم الإنس والجن إلى نصرتكم فيه ، وإنما يقال أني أعطيت أن أحول بينكم وبين كلام كنتم تستطيعونه و أمنعكم إياه)) (2) .

د - كان الأولى عند القائلين بالصرفة أن يكون المنع في أسهل الأشياء وأكثرها وجودا عند الناس ، لا في الأشياء التي لا تعرف إلى بعيد النظر و استعمال الفكر لأن ((التحدي بالسهل أقطع للحجة فكان يجب أن يقال لهم هذا الذي أنتم قادرين عليه وعلى ما هو أبلغ منه قد صرفوا عنه ، فلا يقدرين على الإتيان بمثله ، فيكون ذلك أقطع لحجتهم من أن يتحداهم بما لا قدرة لهم عليه)) (3) .

هـ - أما اعتراضهم بأن وجه الإعجاز في البلاغة و النظم لا يلزم غير العرب ، فيرى الباقلائي أنه يلزمهم ((من حيث إذا بحثوا و علموا أن العرب أهل اللسان و الفصاحة عجزوا عن سورة منه ، كما يعلم من ليس بساحر عجز السحرة عن آية موسى ، ومن ليس بطبيب عجز الأطباء عن آية عيسى ، فهذا طريق علمهم)) (4) .

و - إن القول بالصرفة كالقول ((إن هذا إله سحر يوثر)) فكلاهما لا يطلق الحرية للخصم في المعارضة ، مع القدرة على الإتيان بمثله ((وهذا رغم رده الله على أمه و أكذبهم فيه ، و جعل القول به ضربا من العمى)) **﴿ أَصَعْمُوا هَذَا أَمْ أَنْتُمْ لَا تَبْصِرُونَ ﴾** الطور/15 ، فأعتبر ذلك بعضه ببعض فهو كالشيء الواحد)) (5) .

ز - إن الله تعالى و صف القرآن بأوصاف ذاتية تجعله في منزلة لا تصل إليها معجزات أخرى ، وهذا يوجب أن يكون الإعجاز ذاتيا وقد قال تعالى : **﴿ وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ أَوْ قُطِعَتْ بِهِ الْأَرْضُ أَوْ كَلِمَ بِهِ الْمَوْتُ بَل لَّهِ الْأَمْرُ جَمِيعًا ﴾** الرعد/31 . فلو كان الإعجاز بالصرفة لكان الله هو الذي أعجزهم وليس القرآن ، لأن الصرفة أمر خارجي بينما إعجاز القرآن ذاتي (6) .

(1) الباقلائي ، إعجاز القرآن ، تحقيق أحمد صقر ، دار المعارف ، مصر 1963 ، ص 30 .

(2) الرسالة الشافية ص 139 .

(3) الباقلائي - نكت التنصير لنقل القرآن - ص 288 .

(4) المهجر ونفسه ص 48

(5) الراجعي (مصطفى) ، إعجاز القرآن ص 136 .

(6) أبو زهرة (محمد) ، المعجزة الكبرى ص 74 .

و خلاصة القول أن مذهب ابن حزم في النبوات لا يختلف كثيرا عن مذهب المعتزلة فهناك تقارب واضح بين المنهجين خصوصا في جانبه العقلي ، و قد استفاد ابن حزم من ردود المعتزلة على خصومهم و إن اختلف معهم في الجانب السمعي و يظهر أثر الاعتزال في موقفه من المعجزات والكرامات و القول بالصرفة ، و قد يختلف معهم في بعض النتائج و هذا راجع إلى ثقافته الشرعية الواسعة و بذلك يتبين لنا أن ابن حزم اعتمد كثيرا على المعتزلة في تقرير الحقائق من الناحية العقلية و إن انتقدهم في كثير من المسائل التي خالفوا فيها النص و تظهر خصوصية المشروع الثقافي الحزمي في اعتماده على البيان و البرهان و إغائه العرفان الصوفي .

الفصل السابع:

الإيمان

المبحث الأول : مفهوم الإيمان .

المبحث الثاني : الاستثناء في الإيمان .

المبحث الثالث : الفرق بين الإسلام و الإيمان .

المبحث الرابع : موقف ابن حزم من الزيادة في الإيمان .

المبحث الخامس : موقف ابن حزم من الاستدلال لصحة الإيمان .

المبحث السادس : موقف ابن حزم من مرتكب الكبيرة .

مفهوم الإيمان

بعد مبحث الإيمان رغم بساطة موضوعه من أقدم المسائل التي تناولها المتكلمون نظرا لخطورته، و حساسية مبحثه، إذ أن أول خلاف وقع بين المسلمين كان حول مرتكب الكبيرة بعد أن رفضت الخوارج التحكيم الذي وقع بين علي و معاوية رضي الله عنهما، و كان تكفير من قبل بالحكم أول بدعة تظهرها الخوارج، أما المرجئة فكانت بدعتها أن قالت لا يضر مع الإيمان كبيرة، و لم تكن المعتزلة أكثر حفا من غيرها فابتدعت المنزلة بين المنزلتين، لهذا اعتبر ابن تيمية أن مسألة ذهاب الإيمان بذهاب العمل هي أصل البدع (1) و ليت الأمر و قف عند هذا الحد بل لقد امتد الخلاف إلى أهل السنة فاختلّفوا في مفهوم الإيمان و ما ترتب عنه من مسائل فرعية، فكان لزاما علينا أن نعرض هذه المسألة كما عرضها فقيه قرطبة ابن حزم .

مفهوم الإيمان عند ابن حزم :

إن مفهوم الإيمان لغة هو التصديق، يقال أمنت بقولك أي صدقتك فيما قلته، و التصديق عند ابن حزم يتضمن التصديق بالقلب و اللسان معا، و ما قالت العرب أن من صدق بقلبه و أعلن الكذب بلسانه يسمى مصدقا به، و كذلك ما سمي التصديق باللسان دون التصديق بالقلب إيمانا (2) . أما تعريفه شرعا فيعرفه ابن حزم بقوله: «الإيمان عقد بالقلب، و قول باللسان، و عمل بالجوارح، ينقص بالمعصية و يزيد بالطاعة، و كل طاعة الله تعالى فهي إيمان» (3) و يرى ابن حزم أن لفظ الإيمان قد نقل من استعماله اللغوي إلى معناه الشرعي، و لهذا لا يمكننا أن نطلق لفظة الإيمان على كل مصدق، بل الواجب علينا ألا نطلقها إلا على من سماه الله مؤمنا، و لا نسقطه إلا عن أسقطه الله عنه، و بناء على ذلك يقرر ابن حزم «أننا لا نسمي في الشريعة اسما إلا بأن يأمرنا الله تعالى أن نسميه أو يبيح لنا بالنص أن نسميه، لأننا لا ندري مراد الله - عز وجل - منا إلا بوحى و ارد من عنده» (4) .

و يستدل ابن حزم على صحة مذهبه في الإيمان بالأدلة الشرعية و العقلية و من هذه الأدلة ما يلي: قوله تعالى: ﴿ أَفَتَوَّافُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَ تَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ ﴾ البقرة/85 .

فمن أمن ببعض الأحكام و كفر ببعضها فهو كافر مع صحة تصديقه بوحداية الله عز وجل و بنبوة محمد عليه الصلاة و السلام، و باليوم الآخر، و لهذا يرى ابن حزم أن إتباع أحكام الله إيمان.

(1) ابن تيمية، كتاب الإيمان، تحقيق الشيخ حسن يوسف الغزال د.ر. إحياء العلوم بيروت طبعة ثالثة هـ 1406 - 1986 م ص: 162

(2) الفصل 3 / 189، و ما بعدها، الدرر ص 333

(3) الدرر ص 326، الفصل 3/191، المحلى 38/1

(4) الفصل 3/191، الدرر ص 335. 195

وقوله تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ نُوْمِنُ بِبَعْضِ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ وَيُرِيدُونَ أَنْ يَتَّخِذُوا بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيْلًا ۗ أُولَٰئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ حَقًّا ۗ﴾ النساء/150، 151، وعلق ابن حزم على هذه الآية بقوله: (فصح أن لا يكون التصديق مطلقا إيمانا حتى يستضيف إليه ما نص الله تعالى عليه) (1) كما أن الاستهزاء بالله و آياته و رسله كفر مخرج عن الإيمان، قال تعالى: ﴿قُلْ أَهْلَ اللَّهِ وَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنْتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ ۗ لَا تَعْتَذِرُوا قَدْ كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ إِنَّ نَعْفَ عَنْ طَائِفَةٍ مِنْكُمْ نَعْدِبُ طَائِفَةَ التَّوْبَةِ/66. فقد حكم الله عليهم بالكفر ولم يقل إني أعلم أن في قلوبكم كفرا بل كفرهم لأفعالهم .
وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا النَّسِيءُ زِيَادَةٌ فِي الْكُفْرِ يُضَلُّ بِهِ الَّذِينَ كَفَرُوا يُحْلِلُونَ عَمَّا وَبِعَرْمَتِهِ عَمَّا لِيُؤْطِقُوا عِدَّةَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ فَيُحِلُّوا مَا حَرَّمَ اللَّهُ﴾ (التوبة /37. وعلق ابن حزم على هذه الآية بقوله:

(1) وبحكم اللغة التي نزل بها القرآن أن الزيادة في الشيء لا تكون البتة إلا منه لا من غيره ،فصح أن النسية كفر وهو عمل من الأعمال ،وهو تحليل ما حرّم الله تعالى ،فمن أحلّ ما حرّم الله تعالى وهو عالم بأن الله تعالى حرّمه فهو كافر بذلك الفعل نفسه ((2) كما استدل ابن حزم على أن تحكيم الرسول - صلى الله عليه وسلم - إيمان لأن الله تعالى أقسم بنفسه ألا يكون مؤمنا من رفض تحكيم النبي - صلى الله عليه وسلم - قال تعالى: ﴿قُلْ وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ۗ﴾ النساء /65.

ويعلق ابن حزم على هذه الآية بقوله: ((إن التحكيم شيء غير التسليم بالقلب، و أنه هو الإيمان نذي لا إيمان لمن لم يأت به، فصح يقينا أن الإيمان اسم واقع على الأعمال في كل ما في شريعة)) (3) ،كما استدل ابن حزم بالبرهان الضروي على أن أعمال البر إيمان حيث ذهب إلى قول بأن الله عز وجل سمى جميع الطاعات و أعمال البر دينا فقال تعالى: ﴿وَمَا أُمُورًا إِلَّا لِيُحِبُّدُوا لِلَّهِ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ مَنَعَاءَ وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ وَذَلِكَ دِينُ الْقِيَمَةِ ۗ﴾ البينة/5، وأن دين عند الله الإسلام. قال تعالى: ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ ۗ﴾ آل عمران/85، وأن الإسلام الصحيح هو الإيمان قال تعالى: ﴿فَأَخْرَجْنَا مَنْ كَانَ فِيهَا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ۗ فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ۗ﴾ الذاريات/35-36.

فأعمال البر و الطاعات هي الدين، و الدين هو الإسلام إنن أعمال البر و الطاعات هي الإسلام و بما أن الإسلام هو الإيمان فليزمن أن تكون أعمال البر و الطاعات هي الإيمان، و هذا البرهان استعملته كذلك المعتزلة خاصة القاضي عبد الجبار (4).

(1) الفصل 3/195.

(2) الجمل 3/204. المرة، ص 335.

(3) الفصل 3/195.

(4) شرح الأصول الخمسة 2/344.

و ينتقد ابن حزم مذهب الكرامية (1) في الإيمان، فقد ذهبت هذه الفرقة إلى أن الإيمان (هو الإقرار والتصديق باللسان دون القلب، و أنكروا أن تكون معرفة القلب أو شيء غير التصديق باللسان إيماناً، وزعموا أن المنافقين الذين كانوا على عهد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - كانوا مؤمنين على الحقيقة، و زعموا أن الكفر بالله هو الجحود و الإنكار له باللسان) (2) فالإيمان هو الإقرار باللسان ولو كان صاحبه معتقداً الزندقة و النفاق فهو مؤمن بإقراره بلسانه.

و يرى ابن حزم أن قول الكرامية في الإيمان هو قول تبطله اللغة و الشرع، فمن ناحية اللغة فإن العرب تطلق لفظة إيمان على التصديق بالقلب و اللسان معاً (و ما سمي قط التصديق باللسان دون التصديق بالقلب إيماناً في لغة العرب أصلاً على الإطلاق) (3)، أما من ناحية الشرع فإن المنافقين غير مؤمنين، و قد نفى الله تعالى الإيمان على من أقر بلسانه و أنكر بقلبه قال تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَ يَأْتِيهِمُ الْآخِرُ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾ البقرة/8 و غيرها من الآيات الكريمة، و بذلك يكون (الإقرار باللسان دون عقد القلب لا حكم له عند الله عز وجل، لأن أحدنا يلفظ الكفر حاكياً وقارناً في القرآن فلا يكون بذلك كافراً حتى يقر أنه عقده) (4)، كما انتقد ابن حزم مذهب أبي حنيفة في الإيمان الذي عرفه بقوله (الإيمان هو المعرفة بالقلب و الإقرار باللسان معاً، فإذا عرف المرء الدين بقلبه و أقر بلسانه فهو مسلم كامل الإيمان و الإسلام، و أن الأعمال لا تسمى إيماناً و لكنها شرائع الإيمان) (5).

و ينتقد ابن حزم تعلقهم باللغة فيقول (إن تعلقكم باللغة لا حجة لكم فيه أصلاً، لأن اللغة يجب فيها ضرورة أن كل من صدق بشيء فإنه مؤمن به، وأنتم و الأشعرية و الجهمية و الكرامية لا تطلقونه إلا على صفة محدودة دون سائر الصفات، و هي من صدق بالله عز وجل و برسوله صلى الله عليه وسلم و بكل ما جاء به القرآن.. (6) ولا تعلق باللغة حيث جاءت الشريعة بنقل الإيمان عن موضوعه في اللغة، و أما احتجاجهم بأن من مات إثر تصديقه بقلبه و إقراره بلسانه فقد مات و هو كامل الإيمان، و يجب ابن حزم أن من آمن ثم مات إثر ذلك فهو (مؤمن ناقص الإيمان بالاضافة إلى من له إيمان زائد بأعمال لم يعملها هذا و كل واحد فهو ناقص الإيمان بالاضافة إلى من هو أفضل أعمالاً منه) (7).

(1) - الكرامية: أصحاب أبي عبد الله محمد بن كرام، كان يثبت الصفات إلا أنه ينتهي فيها إلى التجسيم و التشبيه، و جوز على معبوده الانتقال و التحول و النزول و الاستقرار على العرش، و أطلق عليه اسم الجهر، و غيرها من المقالات. الشهرستاني، الملل و النحل ج 1 ص 144.

(2) الأشعرية - مقالات الإسلاميين 223/1

(3) الفصل 189/3 الدرّة. ص 333

(4) الفصل 206/3

(5) الفصل 188/3. الدرّة. ص 386

(6) الفصل 190/3.

(7) الفصل 211/3

أما من ضيع العمل فهل يعني ذلك أنه ضيع الإيمان؟ فيرد ابن حزم بقوله: «فنحن لا نسمي مؤمنا إلا من سماه الله عز وجل مؤمنا، و لا نسقط الإيمان بعد وجوبه إلا عن أسقطه الله عز وجل عنه، ووجدنا بعض الأعمال التي سماها الله عز وجل إيمانا لم يسقط الله عز وجل اسم الإيمان عن تاركها، فلم يجز لنا أن نسقطه عنه لذلك، لكن نقول أنه ضيع بعض الإيمان و لم يضيع كله» (1) و كذلك لو كان الإيمان معرفة و تصديقا فإنه لا خلاف بين المسلمين على أن إبليس هو أكثر معرفة بالله، و تصديقه بأنه خالقه، و قد دار حوار بينه و بين الله عز وجل، و شهد ابتداء الخلق، و عصى ربه، و طلب النظرة ومع ذلك فهو كافر (2) .

كما انتقد الأشعرية في تعريفهم الإيمان وهو التصديق بالقلب، وأما القول باللسان والعمل على الأركان ففروعه، فمن صدق بالقلب أي أقر بوحداية الله تعالى واعترف بالرسول تصديقا لهم فيما جاؤا به من عند الله تعالى بالقلب صح إيمانه حتى لو مات في الحال كان مؤمنا ناجيا» (3) فالإيمان عبارة عن الاعتقاد والقول سبب لظهوره أما الأعمال فهي خارجة عن مسمى الإيمان، و يرى الرازي الإيمان لغة هو التصديق فمن جعله لغير التصديق فقد صرف الاسم عن المفهوم في اللغة إلى غير المفهوم، وفي تجويز ذلك إبطال اللسان، وتعطيل اللغة ورفع طريق الوصول إلى اللوازم الشرعية والدلائل السمعية» (4) .

و يرى ابن حزم أن مذهب الأشعرية في الإيمان لا يختلف عن مذهب الجهمية فالإيمان عندهما هو التصديق و هذا مخالف للغة، لأن الإيمان في اللغة يطلق على التصديق بالقلب و اللسان معا، لا بأحدهما دون الآخر» و ما سمي قط التصديق بالقلب دون التصديق باللسان معا إيمانا في لغة العرب، و ما قال قط عربي أن من صدق شيئا بقلبه فأعلن التكذيب بقلبه و بلسانه فإنه يسمى مصدقا به أصلا ولا مؤمنا به ألبتة» (5) و هذا النقد الذي وجهه ابن حزم للأشاعرة في تعريفهم الإيمان لغة نجد نظيره عند المعتزلة، فقد انتقد القاضي عبد الجبار الأشاعرة في أصل كلمة الإيمان لغة، و رأى أن هذا الرأي فاسد من حيث الاعتقاد و خطأ من حيث اللغة «لأن التصديق هو قول القائل لغيره صدقت، و هذا إنما يتصور باللسان دون القلب، فلو كان كذلك لوجب فيمن لا يقر بالله تعالى و برسوله و لا عمل بالجوارح أن يكون مؤمنا بأن يكون قد صدق بقلبه، و ذلك خلف من القول» (6) .

(1) العمل 191/3

(2) العمل 198/3، الدرر ص 328

(3) الملل و النحل 132/1 ، و انظر: الجويني «الإرشاد» ص 334 ، الرازي «التمهيد في أصول الدين» ص 127

(4) الرازي «التمهيد في أصول الدين» ص 102

(5) الفصل 189/3، و انظر: الأحكام له 49/1

(6) شرح الأصول الخمسة 347/2

فالإيمان هو التصديق بالقلب و الإقرار باللسان معاً، و ليس في هذا صرف الاسم عن المفهوم في اللغة إلى غير المفهوم، و لا هو تعطيل للغة و إبطال اللسان و يرى ابن حزم أن « أكثر الأسماء الشرعية فإنها موضوعة من عند الله تعالى على مسميات لم يعرفها العرب قط، هذا أمر لا يجهله أحد من أهل الأرض ممن يدرى اللغة العربية، و يدرى الأسماء الشرعية كالصلاة فإن موضوع هذه اللفظة في لغة العرب الدعاء فقط، فأوقعها الله عز وجل على حركات محدودة معدودة» (1) فنقل الأسماء من استعمالها اللغوي إلى استعمالها الشرعي سبق أن عبر عنه المعتزلة في فكرهم الكلامي، فقد أحدث هذا النقل خلافاً في تحديد المصطلحات، و هذا ما أثاره القاضي عبد الجبار بقوله: «إن نقل أسماء جازر هو ما قد ثبت أن أهل الشرع عقلوا معان لم يعقلها أهل اللغة و لا وضعوا لها أسماء فلا يمتنع أن ينتزع أهل الشرع من اللغة أسامي لما قد عرفوه بالشرع» (2).

أما ما اعترضوا به أن الله تعالى كلما ذكر الإيمان عطف عليه بالأعمال الصالحة والفرائض والعطف يفيد المغايرة مثل قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا يَعْزَمُ مَسْجِدَ اللَّهِ مِنْ أَمْنِ بِاللَّهِ وَ الْيَوْمِ الْآخِرِ وَ أَقَامَ الصَّلَاةَ وَ آتَى الزَّكَاةَ ﴾ التوبة /18، فقد ذهب ابن حزم إلى أن العرب تعيد الشيء باسمه و إن كانت قد أجملت ذكره تأكيداً لأمر مثل قوله تعالى ﴿ إِنَّ اللَّهَ جَامِعُ الْمُنَافِقِينَ وَ الْكٰفِرِينَ فِي جَهَنَّمَ جَمِيعًا ﴾ النساء /140 و لا خلاف بين المسلمين أن المنافقين كفار، و قوله تعالى ﴿ وَ إِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ وَ مِنْكَ وَ مِنْ نُوحٍ ﴾ الأحزاب /16، و سيدنا نوح من جملة الأنبياء فصح أن الواو أفادت التأكيد ما أجمل ذكره و قد يفيد التعظيم (3)، و المغايرة بين المعطوف و المعطوف عليه تقتضي الاشتراك في الحكم الذي ذكر لهما و هي على مراتب :

1- أن يكون المعطوف و المعطوف عليه متباينين، ليس أحدهما هو الآخر مثل قوله تعالى ﴿ وَ أَنْزَلَ التَّوْرَةَ وَ الْإِنْجِيلَ ﴾ آل عمران /3 و هذا هو الغالب .

2- أن يكون المعطوف و المعطوف عليه بينهما تلازم كقوله تعالى ﴿ أَطِيعُوا اللَّهَ وَ أَطِيعُوا الرَّسُولَ ﴾ النساء /59 .

3- عطف بعض الشيء عليه كقوله تعالى ﴿ فَخِطُّوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَ الصَّلَاةِ الْوَسْطَى ﴾ البقرة /238

4- عطف الشيء على شيء لاختلاف الصفتين كقوله تعالى: ﴿ غَافِرِ الذَّنْبِ وَ قَابِلِ التَّوْبِ ﴾ غافر /3 (4) أما قولهم لو كان العمل يسمى إيماناً لكان من ضيع عملاً ضيع إيماناً، و فقد سبق أن ذكرنا ردود ابن حزم على هذا الاعتراض، و هو كما يراه ابن تيمية الأصل الذي تفرعت عنه البدع حيث يقول :

(1) الفصل 3/196

(2) شرح الأصول الخمسة 2/343

(3) الفصل 3/223

(4) شرح العقيدة الطحاوية ص 387، 388

((أما قول القائل أن الإيمان إذا ذهب بعضه ذهب كله، فهذا ممنوع، و هذا هو الأصل الذي تقرعت عنه البدع في الإيمان، فإنهم ظنوا أنه متى ذهب بعضه ذهب كله لم يبق منه شيء ما)) (1) .
 و من خلال عرضنا لموقف ابن حزم من مسألة الإيمان و أنه التصديق بالجنان و الإقرار باللسان والعمل بالأركان قد وافق قول جمهور أهل الإسلام و هو مذهب أهل السنة و الجماعة (2) .

الجمعة الأمير عبد القادر للعطوم الإسلامية

(1) كتاب الإيمان ص 162

(2) أنظر: الفصل 3 / 191

المبحث الثاني :

الاستثناء في الإيمان

تعد مسألة الاستثناء في الإيمان من المسائل التي تفرعت عن مفهوم الإيمان، و لم يتطرق ابن حزم إلى اختلاف المسلمين في هذه المسألة كما تناولها المتكلمون، فقد ذكر أن ابن مسعود وجماعة من أصحابه الأفاضل كانوا يكرهون قول المسلم أنا مؤمن و كانوا يقولون أنا مؤمن إن شاء الله (1)، ويرى ابن حزم أن القول في هذه المسألة صفة يعلمها المرء من نفسه فإن كان يدري أنه مصدق بالله عز وجل و برسوله و أنه مقر باللسان فالواجب عليه أن يعترف بأنه مؤمن قطعا في وقته، إذ لا فرق بين قوله أنا مؤمن و مسلم و بين قوله أنا أسود أو أنا أبيض، و ليس هذا من باب الامتداح و العجب لأنه يجب عليه أن يحقن دمه بشهادة التوحيد (2) .

و استدل على صحة مذهبه بقوله تعالى : ﴿ قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنزِلَ إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطِ وَمَا أُوتِيَ مُوسَى وَعِيسَى وَمَا أُوتِيَ النَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمْ لَا نَفِرُّ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ ﴾ البقرة / 136 .

و لهذا لا يجوز الاستثناء في الإيمان إذا تعلق بركن التصديق بالقلب لأنه شك في إيمانه و هذا كفر، أما إذا كان الاستثناء متعلق بركن العمل بالجوارح الذي هو جزء من ماهية الإيمان فهذا الاستثناء جائز لأن الإسلام و الإيمان يقعان على جميع أعمال البر و الطاعات، و بذلك يصح قول ابن مسعود، و يرى ابن حزم إنما منع ابن مسعود من القول بأنه مسلم مؤمن على معنى أنه مستوف لجميع الطاعات و هذا صحيح، و من ادعى لنفسه هذا فقد كذب بلا شك، و ما منع رضي الله عنه من أن يقول المرء إني مؤمن بمعنى مصدق (3) .

و المسألة كما تناولها المتكلمون تنقسم إلى ثلاثة آراء :

الرأي الأول : يذهب إلى عدم الجواز في الاستثناء و هو قول الجهمية و المرجئة فالإيمان عندهم هو التصديق بالقلب دون العمل، و إلى هذا الرأي ذهب الإمام أبو حنيفة و أيده أبو المنصور الماتريدي حيث قال : (الأصل عندنا قطع القول بالإيمان و بالتسمي به بالإطلاق، و ترك الاستثناء فيه) (4) ، فلا يجوز أن نقول أنا إنسان إن شاء الله و يرى فخر الرازي أنه لما كان عندهم أن الإيمان عبارة عن الاعتقاد المجرد لم يكن الشك في العمل موجبا لوقوع الشك في الإيمان (5) فلا حاجة

(1) الفصل 3/228

(2) المجموع 3/229

(3) المجموع 3/229

(4) الماتريدي ، كتاب التوحيد ، ص 388

(5) الرازي ، التمهيد في أصول الدين ، ص 129

لإستثناء ما دام العمل لا يدخل في مفهوم الإيمان .

الرأي الثاني : و ذهب أصحاب هذا الرأي إلى وجوب الاستثناء في الإيمان، و هو مذهب غالبية الكلابية و عندهم «أن الله يحب في الأزل من كان كافرا إذا علم منه أنه يموت مؤمنا، فالصحابة ما زالوا محبوبين قبل إسلامهم، وإبليس و من ارتد عن دينه ما زال الله يبغضه و إن كان لم يكفر بعد و ليس هذا قول السلف، و لا كان يقول بهذا من يستثني من السلف في إيمانه، و هو فاسد»(1) وأن من قال أنا مؤمن و ترك الاستثناء فقد شهد على نفسه بأنه من الصالحين .

الرأي الثالث: و هو جواز الاستثناء في الإيمان بشرط ألا يحمل هذا الاستثناء على الشك في الإيمان، أو يحمل على الشك في العقابة لا في الحال، أو يحمل على التعلق بمشيئة الله، أو يحمل على الشك في العمل .

و نلاحظ أن ابن حزم يتفق تماما مع أصحاب هذا الرأي، و تظهر براعة ابن حزم عندما فصل هذه المسألة فمنع الاستثناء إذا تعلق بالتصديق و أجزئه إذا تعلق بالعمل و هذا هو مذهب السلف، فقد ذكر ابن تيمية أن السلف لم يقصدوا من الاستثناء الموافقة ((بل صرح هؤلاء أن الإيمان يتضمن فعل الواجبات، فلا يشهدون لأنفسهم بذلك، كما لا يشهدون لها بالبر و التقوى، فإن ذلك مما لا يعلمونه و هو تزكية لأنفسهم)) (2) و هذا ما نبه عنه ابن حزم عند عرضه لهذه المسألة.

(1) شرح الفريدة الطحاوية ص 397

(2) كتاب الإيمان ص 324 و ما بعدها

المبحث الثالث :

الفرق بين الإسلام والإيمان

اختلفت آراء المتكلمين حول حقيقة الإيمان و الإسلام، و هل هما بمعنى واحد أم بينهما فرق؟
و قد ذكر ابن حزم أن هناك فريقا ذهب إلى القول بأن الإيمان و الإسلام اسمان يقعان على معنيين مختلفين، فمن الممكن أن نجد مسلما غير مؤمن، و الدليل على ذلك ما ورد في القرآن الكريم مثل قوله تعالى: ﴿ قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُل لَّمْ نُؤْمِنُوا وَ لَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا وَ لَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ ﴾ الحجرات/14 ، و لحديث عمر بن الخطاب أن جبريل - عليه السلام - سأل النبي - صلى الله عليه وسلم - : ﴿ يا محمد، أخبرني عن الإسلام فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - الإسلام أن تشهد أن لا إله إلا الله ، و أن محمدا رسول الله ، و تقيم الصلاة و تؤتي الزكاة، و تصوم رمضان، و تحج البيت إن استطعت إليه سبيلا. قال صدقت قال - أخبرني عن الإيمان ، قال - أن تؤمن بالله و ملائكته، و كتبه و رسله، و اليوم الآخر، و تؤمن بالقدر خيره و شره(1) ففي هذا الحديث أجاب النبي - صلى الله عليه وسلم - عن الإسلام بأشياء تختلف كلية عن الإيمان .

أما الفريق الثاني فيرى أن لفظتي الإيمان و الإسلام مترادفتان، فكل مسلم مؤمن و كل مؤمن مسلم، و احتجوا بما ورد من القرآن الكريم من مثل قوله تعالى: ﴿ يَسْمَعُونَ عَلَيْكَ لَآ تَمَلُّوا عَلَيَّ إِسْلَامَكُمْ بَلِ اللَّهُ يَمَنَّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَاكُمْ لِلْإِيمَانِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴾ الحجرات/17 و قوله تعالى: ﴿ فَأَفْرَجْنَا مَن كَانَ فِيهَا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴿٣٥﴾ فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ﴾ الذريات/35-36. وكذا قوله - عليه الصلاة و السلام - : ﴿الإيمان بضع و سبعون ٤ أو بضع وستون شعبة، فأفضلها قول لا إله إلا الله ، وأدناها إماطة الأذى عن الطريق و الحياء شعبة من الإيمان(2) ، و على الرغم من كون هذا الفريق يرى أن الإيمان هو التصديق بالقلب و أن الإسلام هو

(1) صحيح البخاري: ك الإيمان، باب سؤال جبريل النبي صلى الله عليه وسلم عن الإيمان ج 1 ص 18، صحيح مسلم: ك الإيمان باب اثبات الفدر ج 1 ص 157 (شرح النووي)، و باب أشرط الساعة ج 1 ص 165 (شرح النووي)، سنن أبي داود: ك السنة، باب في الفدر ج 4 ص 224 حديث رقم: 4695. سنن الترمذي: أبواب الإيمان، باب وصف جبريل النبي صلى الله عليه وسلم الإيمان و الإسلام، ج 4 ص 119 ، حديث رقم: 2738، قال عنه الألباني صحيح . سنن ابن ماجه: باب الإيمان ج 1 ص 24 رقم الحديث: 63، 64. سنن النسائي: ك الإيمان ، باب نعت الإسلام ج 3 ص 1025 رقم الحديث: 4617 قال عنه الألباني: صحيح .

(2) أخرجه البخاري في صحيحه : ك الإيمان، باب أمور الإيمان، ج 1 ص 8 و مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان باب بيان عدد الشعب الإيمان ج 2 ص 3 (شرح النووي). سنن أبي داود : ك السنة ، باب في رد الإرجاء ج 4 ص 218 رقم الحديث 4676 ، سنن الترميدي : أبواب الإيمان ، باب إستكمال الإيمان ... ج 2 ص 328 حديث رقم 2108 قال عنه الألباني: صحيح ، سنن النسائي : كتاب الإيمان ، باب ذكر شعب الإيمان ج 8 ص 110.

الإيمان فإن ذلك يعني أن الإسلام هو التصديق، وهذا لم يقله أحد من أهل اللغة، فالإسلام لغة هو الانقياد والطاعة كما ورد في قوله -صلى الله عليه وسلم-: ﴿اللهم لك أسلمت وبك آمنت﴾ (1).

أبي ابن حزم

يرى ابن حزم أن أصل الإيمان في اللغة يطلق على التصديق بالقلب واللسان معاً، ثم أوقعه الله عز وجل في الشريعة على معان لم تعرفها العرب من قبل. أما لفظة الإسلام فيرى ابن حزم أن أصلها اللغوي هو التبرؤ، وسمى المسلم مسلماً لأنه تبرأ من كل شيء إلى الله عز وجل ثم أوقعه تعالى على جميع الطاعات، وكذلك التبرؤ إلى الله من كل شيء هو التصديق، لأنه لا يبرأ إلى الله تعالى من كل شيء حتى يصدق به (2).

فإذا أريد بالإسلام الذي هو خلاف الكفر، فهو والإيمان بمعنى واحد لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَبْتَغِمْ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ﴾ آل عمران/85.

وقد تأتي كلمة الإسلام بمعنى الاستسلام أي أنه استسلم للملّة خوف القتل، وهو غير معتقد لها، فإذا أريد به هذا المعنى فهو غير الإيمان (3) ومنه قوله تعالى: ﴿قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾ الحجرات/14، وقد عرف ابن حزم الإسلام شرعاً بأنه «إظهار الخضوع والقبول لما أتى به النبي -صلى الله عليه وسلم- وبه يحقن الدم» (4)، ويوضح ابن حزم أن لفظة الإسلام إذا جاءت بمعنى التبرؤ أو اشتملت على التصديق فهي بمعنى الإيمان وبذلك تكون (اللفظة الإسلام والإيمان منقولة عن موضوعها في اللغة إلى معان محدودة معروفة لم تعرفها العرب قط، حتى أنزل الله عز وجل بها الوحي على رسوله -صلى الله عليه وسلم- أنه من أتى بها استحق اسم الإيمان والإسلام، وسمى مؤمناً مسلماً، ومن لم يأت بها لم يسم مؤمناً ولا مسلماً وإن صدق بكل شيء غيرها أو تبرأ من كل شيء حاشي ما أوجبت الشريعة التبرؤ منه» (5)، وهكذا يقرر ابن حزم أن «الإيمان والإسلام شيء واحد» (6) إذ اشتملت لفظة الإسلام على معنى التبرؤ فأى شيء تتبرأ منه فقد أسلمنا من ذلك الشيء، وكذلك التصديق فأى شيء صدقنا به فقد آمننا به، فالإسلام والإيمان معناهما التبرؤ والتصديق اللذان هما خلاف الكفر.

(1) صحيح البخاري: ك التوحيد، باب قوله تعالى (هو الذي خلق السموات والأرض بالحق) ج 8 ص 167، 184، 198، صحيح ابن ماجه: كتاب إقامة الصلاة، باب ما جاء في الدعاء إذا قام الرجل من الليل ج 1 ص 226 رقم الحديث 1114 قال عنه الألباني: صحيح.

(2) الفصل 226/3.

(3) المذهب ونفسه ص 226.

(4) لسان العرب 224/1.

(5) الفصل 227/3.

(6) الفصل 226/3 • الدرّة ص 359.

المبحث الرابع :

الزيادة في الإيمان

الإيمان هو التصديق بالجنان، والإقرار باللسان، والعمل بالأركان، بهذا قال ابن حزم، وتعد مسألة الزيادة في الإيمان من المسائل التي ناقشها طويلا في كتابه (الفصل) لما لها من علاقة مباشرة بحقيقة الإيمان، وهنا لم يتوقف الخلاف بينه وبين القائلين بأن الإيمان هو المعرفة، ولا بينه وبين الأشاعرة بل امتد إلى الذين وافقوه في تعريفه للإيمان، واعتبار العمل جزء من ماهيته، فقد أنكر ابن حزم أن تكون الزيادة أو النقصان في التصديق، ولا يجوز أن يكون تصديق أحدنا أكثر من تصديق غيرنا فمعنى ذلك أن أحد التصديقين حل مكانه الشك، وبذلك يكون قد خرج عن التصديق. ويؤكد ابن حزم ((أن معنى التصديق إنما هو أن يقطع ويوقن بصحة وجود ما صدق به، ولا سبيل إلى التفاضل في هذه الصفة، فإن لم يقطع ولا يقن بصحته فقد شك فيه، فليس مصدقا به، وإذا لم يكن مصدقا به فليس مؤمنا به فصح أن الزيادة التي ذكر الله عز وجل في الإيمان ليست في التصديق أصلا ولا في الاعتقاد ألبتة، فهي ضرورة غير التصديق، وليس هاهنا إلا الأعمال فقط)) (1) وبذلك يتحقق أن البر والطاعات إيمان.

وقد وردت في القرآن الكريم آيات عديدة تنص على الزيادة في الإيمان من بينها قوله تعالى : **﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ السَّكِينَةَ فِي قُلُوبِ الْمُؤْمِنِينَ لِيَزْدَادُوا إِيمَانًا مَعَ إِيمَانِهِمْ﴾** الفتح/4. وقوله تعالى : **﴿فَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا فَزَادَتْهُمْ إِيمَانًا﴾** التوبة /124. وقوله تعالى : **﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَانًا﴾** آل عمران/173. فإن قيل أن زيادة الإيمان في هذه الآية يعني أنها لما نزلت صدقوا بها فزادتهم إيمانا و تصديقا بشيء لم يكن عندهم. ويرد ابن حزم على ذلك بأنه من المحال، لأن المسلمين في أول إسلامهم مصدقون بكل ما يأتيهم به الرسول -صلى الله عليه وسلم- من القرآن في المستأنف فليس هناك زيادة في التصديق لم يكونوا اعتقدوها، فصح أن الزيادة في الإيمان إنما هي زيادة في عمل لم يكونوا عملوه ولا عرفوه من قبل. ويقرر ابن حزم أن ((الزيادة لا تكون إلا في كمية عدد لا فيما سواه، ولا عدد للاعتقاد ولا كمية، وإنما الكمية والعدد في الأعمال والأحوال فقط)) (2) فالتصديق بالقلب لا زيادة فيه، وإنما تتحقق الزيادة في الأعمال التي تقبل العدد والكمية، كما أن الزيادة تقتضي النقص، لأن العمل في صورته الأولى ناقص عن العمل في صورته الثانية عند الزيادة، ولو نقص شيء من التصديق لبطل الإيمان كله .

فإذا ثبتت الزيادة في الإيمان بما ورد من آيات قرآنية، فإن نقصانه ثابت بالأحاديث الشريفة فقد جاء في حديث شريف : **﴿ما رأيت من ناقصات عقل ودين أذهب للب الرجل الحازم من إحدكن. قلن : وما**

نقصان ديننا وعقلنا يارسول الله ؟ قال : أليس شهادة المرأة مثل نصف شهادة الرجل . قلن : بلى ، قال : فذلك من نقصان عقلها ، أليس إذا حاضت لم تصل ولم تصم ؟ قلن : بلى ، قال : فذلك من نقصان دينها (1) ثبت بهذا الحديث أن النقصان يكون في العمل، ويوضح ابن حزم أنه لو نقص من التصديق شيء لبطل الإيمان كله لأن التصديق لا يتبعض وإلا أصبح شكاً، وكما هو معلوم فمن أنكر آية من القرآن الكريم أو سورة منه وصدق بسائره بطل إيمانه، فصح بذلك أن التصديق لا يتفاضل. فإن اعترض بأننا نجد خضرة أشد من خضرة وشجاعة أشد من شجاعة مع العلم أن الشجاعة والتصديق كقياسات من صفات النفس معا ؟ .

ويجيب ابن حزم أن هناك كقياسات تقبل الأشد والأضعف بمزاج، وكقياسات لا تقبل المزاج، فالشجاعة التي هي استسهال النفس للثبات والإقدام عند المعارضة في اللقاء، فإذا ثبت شخصان ثباتاً واحداً، وأقداماً سوياً، فهما في الشجاعة سواء، أما إذا ثبت أحدهما أو أقدم فوق ثبات الآخر أو إقدامه كان أشجع منه، أما الآخر فقد مازج ثباته وإقدامه بجبن وخوف، فهذه الكيقياسات تقبل التفاضل . أما الكيقياسات التي لا تقبل التفاضل، فالصدق لو مازج غيره لصار كذباً، والتصديق لو مازج غيره لصار شكاً وبطل التصديق جملة، وبناء على ذلك يكون الإيمان تصديقاً، وإقراراً، وعملاً، والتفاضل في الأشياء التي تقبل الزيادة (2) .

والتحقيق في هذه المسألة أن التصديق يتفاضل، وهو مذهب السلف والمروي عن كثير من العلماء أهل الحديث، قال الإمام النووي : (والأظهر المختار أن التصديق يزيد وينقص بكثرة النظر، ووضوح الأدلة، ولهذا كان إيمان الصديق أقوى من إيمان غيره بحيث لا يعتريه الشبهة، ويؤيده أن كل أحد يعلم أن ما في قلبه يتفاضل، حتى أنه يكون في بعض الأحيان الإيمان أعظم يقيناً، وإخلاصاً وتوكلاً، منه في بعضها، وكذلك في التصديق والمعرفة بحسب ظهور البراهين وكثرتها) (3) . وما أخرجه البخاري في صحيحه عن أنس أن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال : (يُخرج من النار من قال لا إله إلا الله وفي قلبه وزن الشعيرة من خير، ويخرج من النار من قال لا إله إلا الله وفي قلبه وزن برة من خير، ويخرج من النار من قال لا إله إلا الله وفي قلبه

(1) رواه البخاري في صحيحه: ك الحيض ، باب ترك الحائض الصوم ج 1 ص 78 ومسلم في صحيحه: ك الإيمان، باب نقصان الإيمان بنقص الطاعات ج 1 ص 61، أبو داود في سننه: ك السنة، باب في رد الإرجاء ج 4 ص 219، 220، رقم الحديث: 4679، الترمذي في سننه: أبواب الإيمان، باب استكمال الإيمان ج 4 ص 122، رقم الحديث: 2745 ، وصححه الألباني .

(2) الفصل 220/3 وما بعدها .

(3) فتح الباري 1/46 .

وزن ذرة من خير (1) . فهذا الحديث فيه دليل على أن الإيمان في القلب يتفاضل ويتفاوت من وزن شعيرة إلى وزن برة إلى وزن ذرة .

أما ابن حزم فيشرح الحديث بما يتماشى مع مذهبه من أن التصديق لا يتفاضل فيقول: ((إنما أراد -عليه السلام- من قصد إلى عمل شيء من الخير أو هم به ولم يعمل به بعد أن يكون مصدقاً بقلبه بالإسلام مقراً بلسانه)) (2) .

ومهما دافع ابن حزم عن مذهبه فإن أدلة القائلين بأن التصديق يتفاضل أقوى ، إذ يقول ابن تيمية ((أن العلم و التصديق نفسه يكون بعضه أقوى من بعض وأثبت وأبعد عن الشك والريب وهذا أمر يشهده كل أحد من نفسه ، كما أن الحس الظاهر بالشيء الواحد مثل رؤية الناس للهِلال وأن اشتركوا فيها فبعضهم تكون رؤيته أتم من بعض [...] فكذلك معرفة القلب وتصديقه يتفاضل أعظم من ذلك من وجوه متعددة ، والمعاني التي يؤمن بها من معاني أسماء الرب وكلامه يتفاضل الناس في معرفتها أعظم من تفاضلهم في معرفة غيرها)) (3) فمن عرف أسماء الله ومعانيها وأمن بها، كان إيمانه أكمل من إيمان من أمن بها إجمالاً، فكلما ازداد الإنسان معرفة بأسماء الله وصفاته وآياته كان إيمانه أكمل، ويوضح ابن تيمية أن التصديق المستلزم لعمل القلب أكمل من التصديق الذي لا يستلزم عمله ، لأن الخشية والتوكل ومحبة الله عز وجل تزيد في التصديق ، والعلم بالمحسوب يستلزم طلبه كعلمنا بأن الجنة أعدت للمتقين فيستلزم طلبها ، وأن النار أعدت للعصاة فيستلزم الهرب منها . فإذا لم يحصل اللازم دل على ضعف الملزوم ، ولهذا قال النبي -صلى الله عليه وسلم- : ((ليس المخبر كالمعاین)) (4) فموسى -عليه السلام- لما أخبره الله بأن قومه عبدوا العجل لم يلق الألواح ، فلما رآهم قد عبدوا ألقاهم ، وليس ذلك لشك موسى في خبر الله ، لكن المخبر وأن جزم يصدق المخبر - بكسر الباء - فقد لا يتصور المخبر به نفسه كما يتصوره إذا عاينه ، ولهذا قال إبراهيم الخليل -عليه السلام- كما جاء في قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى ، قَالَ أَوْ لَمْ تُؤْمِنْ ، قَالَ بَلَى ، وَ لَ كِنٌّ لِّبَطْلِينَ قَلْبِي ۚ ﴾ البقرة / 260 .

(1) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب التوحيد ٤ باب قول الله تعالى " لما خلقت بيدي " ج 6 ص 2295-2296 .
حديث رقم: 6975 بوفي رواية عن أبي سعيد الخدري لفظ إيمان مكان الخير - كتاب الرفائق - باب صفة الجنة والنار
ج 5 ص 2400 . حديث رقم: 6192 . ومسلم في صحيحه: ك الإيمان ، باب أدنى أهل الجنة منزلة فيها، ج 1 ص 125 . وابن
ماجة في سننه: ك الزهد باب ذكر الشفاعة ج 2 ص 1442 رقم الحديث: 4312 ، والترمذي في سننه: أبواب صفة
جهنم ، باب ماجاء أن للآثار نفسين ج 4 ص 111 رقم الحديث: 2720 قال عنه الترمذي: حسن صحيح . وأحمد في مسنده،
ج 1، ص 283، 296 .

(2) الفصل 3/ 221 .

(3) كتاب الإيمان ص 170 .

(4) أخرجه الإمام أحمد في مسنده ج 1 ص 215، 271 .

فعند المعاينة يكون التصديق أكمل مما كان عند الخبر (1) ومما لا ريب فيه أن العمل يزيد في السكون إلى عقائد الإيمان، فإذا كان العلم والنظر من الأسباب التي تزيد في التصديق فكذلك العمل فهو من الدوافع التي تدفع الناس إلى التفاضل في الإيمان والزيادة في التصديق ((وذلك بتأثير الطاعات في القلب وهذا لا يدركه إلا من راقب أحوال نفسه في أوقات المواظبة على العبادة، والتجرد لها بحضور القلب مع أوقات الفتور، وإدراك التفاوت في السكون إلى عقائد الإيمان في هذه الأحوال (((2) ولهذا يصعب التشكيك في عقيدة الشخص الذي يواظب على الطاعات، وتقوية إيمانه بالعبادات، بينما يسهل التشكيك في نفوس الضعفاء المداومين على ارتكاب المعاصي .

وقد ذهب بعض علماء الحديث إلى جواز الزيادة في التصديق، ولا يجوز عليه النقصان، ذكر ابن حجر عن ابن بطال قوله: ((التفاوت في التصديق على قدر العلم والجهل، فمن قل علمه كان تصديقه مثلاً بمقدار ذرة، والذي فوفقه في العلم تصديقه بمقدار برة أو شعيرة إلا أن أصل التصديق الحاصل في القلب كل أحد منهم، لا يجوز عليه النقصان، ويجوز عليه الزيادة بزيادة العلم والمعاينة)) (3) أما الإمام النووي فيرى أن التصديق يزيد وينقص وقد سبق أن ذكرنا قوله: ((والأظهر المختار أن التصديق يزيد وينقص بكثرة النظر ووضوح الأدلة)) (4) وهذا هو الراجح فما من زيادة في الشيء إلا ويقابلها النقصان على ما مر ذكره من كلام ابن حزم .

(1) أنظر ابن تيمية «الإيمان» ص 170 وما بعدها . شرح العقيدة الطحاوية ص 377.

(2) إحياء علوم الدين 1/120.

(3) فتح الباري 1/103.

(4) لا بأس بنقضه/46.

المبحث الخامس :

موقف ابن حزم من الاستدلال لصحة الإيمان

ذهب ابن حزم إلى عدم وجوب النظر والاستدلال لصحة الإيمان ،وقال بأنه مذهب جمهور العلماء « فكل من اعتقد بقلبه اعتقادا لا يشك فيه ،وقال بلسانه لا إله إلا الله ،وأن محمدا رسول الله ، وأن كل ما جاء به حق ،وبرئ من كل دين سوى دين محمد -صلى الله عليه وسلم - فإنه مسلم مؤمن ليس عليه غير ذلك» (1) واستدل على صحة مذهبه بأن الله عزوجل لم يكلف عباده بالنظر والاستدلال على سبيل الحتم والإلزام وإنما حثهم على استعماله كل حسب طاقته ،وبما أن النظر والاستدلال ليسا ميسورين لكل الناس نظرا للتفاوت العقلي والاختلاف الاجتماعي والثقافي فقد قسم ابن حزم الناس إلى قسمين :

القسم الأول : وهم الأقلية من الناس وهؤلاء مطالبون بالمعرفة لصحة اعتقادهم وعندهم بقول ابن حزم: «فمن كان من الناس تنازعه نفسه إلى البرهان ،ولا تستقر نفسه إلى تصديق ما جاء به الرسول -صلى الله عليه وسلم - حتى يسمع الدلائل فرض عليه طلب الدلائل لأنه إن مات شاكاً أو جاحداً قيل أن يسمع من البرهان ما يتلج صدره فقد مات كافراً» (2) وإنما فرض عليه طلب البراهين لما فيها نجاته من الكفر ،قال تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُوا أَنفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا وَقْوَاهَا النَّاسُ وَالْعِبَارَةُ ﴾ التحريم/6. فقد فرض الله عزوجل على كل أحد أن يقي نفسه وأهله النار ،وفرض الاستدلال على هذا الصنف من الناس كل حسب طاقته ،إذ كيف يصح إيمانه ونفسه تنازعه إلى طلب البرهان ولا تستقر على أصول الاعتقاد ،ولا يضر طلب العلم بالأدلة إجمالاً إذا تعسر طلبها تفصيلاً كما قال الأعرابي : «البعرة تدل على البعير وأثر الأقدام على المسير أسماء ذات أبراج وأرض ذات فجاج لا تدل على اللطيف الخبير» (3) هذا إذا كان المكلف من هذا القسم لا يقدر على النظر والتحريير والتقرير .

القسم الثاني : وهم الأكثرية من الناس وهؤلاء ليسوا مطالبين بالاستدلال على صحة إيمانهم ،وعندهم قال ابن حزم : «والقسم الثاني من استقرت نفسه إلى تصديق ما جاء به رسول الله -صلى الله عليه وسلم - وسكن قلبه إلى الإيمان ولم تنازعه إلى طلب الدليل توفيقاً من الله عزوجل له ،وتيسيراً لما خلق له من الخير والحسنى ،فهؤلاء لا يحتاجون إلى برهان ولا إلى تكليف استدلال» (4).

إن مقاصد الشرع لا تتمثل في زرع الشكوك في النفوس وتركهم حيارى في كل واد يهيمون ، أو تركهم مذبذبين بين الحق والباطل ثم تكليفهم بالنظر والاستدلال للبرهنة على صحة إيمانهم ،إن هذا

1) الفصل 35/4. المدونة، ص 390 .

2) الفصل 38،37/4.

3) الإيجي ،المواقف ،ص 30.

4) الفصل 38/4.

المسلك المريب ما سلكه النبي -صلى الله عليه وسلم- وما قاله أحد من الصحابة ولا التابعين ولا الأئمة الكبار من بعدهم فهو تكليف مخالف لسماحة الإسلام الذي يرى أن كل إنسان ميسر لما خلق، ولقوله -صلى الله عليه وسلم-: «إن هذا الدين يسر، ولن يشاد الدين أحد إلا غلبه، فسددوا وقاربوا، ابشروا استعينوا بالغدوة والروحة، وشيء من الدلجة» (1) ويرى ابن حزم أن هذا القسم من الناس غير مكلف بطلب الدليل، كما أنهم ليسوا مقلدين لأبيانهم ولا لسادتهم، ولا يدخلون في دائرة التقليد المذموم، لأنهم لو ارتد أبائهم عن الإسلام لكان أبناؤهم أول من يحمل السيوف عليهم، ومن هذا القسم أصحاب الحديث الأئمة الذين يذمون الكلام والجدل وجمهور الناس من العامة .

وهم الذين زين الله الإيمان في قلوبهم قال تعالى: ﴿ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ الْإِيمَانَ وَزَيَّنَهُ فِي قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْمِصْيَانَ أُولَٰئِكَ هُمُ الرَّاشِدُونَ ﴿٨٧﴾ فَخَلَا مِنَ اللَّهِ وَنِعْمَةً وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴿٨٨﴾ الحجرات/7-8 .

ويقول ابن حزم: «قد سمي الله عز وجل راشدين القوم الذين زين الإيمان في قلوبهم وحببه إليهم، وكره إليهم الكفر والمعاصي فضلا منه ونعمة، وهذا خلق الله تعالى للإيمان في قلوبهم ابتداء وعلى ألسنتهم، ولم يذكر الله تعالى في ذلك استدلالا أصلا» (2) فصح أن من اعتقد الحق بقلبه وقاله بلسانه فهو مؤمن كامل الإيمان وليس بمقلد سواء استدل أو لم يستدل، وإنما كانوا مقلدين لو اتبعوا آباءهم وقالوا ندور معهم حيث داروا من غير معرفة إن كان الحق معهم أم عليهم، فهذا هو التقليد الذي حرمه الشرع .

واعتبر الشيخ السنوسي أن عدم اشتراط المعرفة لصحة الإيمان ليس بمذهب الجمهور حيث قال: «وذهب غير الجمهور إلى أن النظر ليس بشرط في صحة الإيمان وليس بواجب أصلا، وإنما هو من شروط الكمال» (3) وهذا الحكم فيه نظر فقد ذهب إلى عدم اشتراط الاستدلال لصحة الإيمان أهل الحديث، وابن حزم والإمام القشيري والغزالي وابن رشد وغيرهم من العلماء اللهم إلا إذا كان مقصوده من الجمهور جمهور المتكلمين .

انتقد ابن حزم مذهب القائلين بوجوب المعرفة فقد ذهب محمد بن جرير الطبري والأشعرية كلها حاشا السمناني إلى أنه لا يكون مسلما إلا من استدل وإلا فليس مسلما، وقال الطبري من بلغ الاحتلام أو الأشعار من الرجال والنساء أو بلغ من النساء ولم يعرف الله عز وجل بجميع أسمائه وصفاته من طريق الاستدلال فهو كافر حلال الدم والمال، وقال أنه إذا بلغ الغلام أو الجارية سبع سنين

(1) رواه البخاري في صحيحه عن أبي هريرة: ك الإيمان باب الدين يسر ج 1 ص 15، والنسائي في سننه: ك الإيمان باب الدين يسر ج 3 ص 1036 رقم الحديث: 4661 قال عنه الألباني صحيح.

(2) الفصل 38/4.

(3) شرح أم البراهين، السنوسي ص 25.

وجب تعليمها وتدريبها على الاستدلال على ذلك . وقالت الأشعرية لا يلزمها الاستدلال على ذلك إلا بعد البلوغ (1) وبما أن معرفة الله تعالى واجبة فالاستدلال يصبح واجبا بناء على القاعدة ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب ، ويوضح الجويني ذلك بقوله : «أجمعت الأمة على وجوب معرفة البارئ تعالى ، واستبان بالعقل أنه لا يتأتى الوصول إلى اكتساب المعارف إلا بالنظر ، وما لا يتوصل الواجب به واجب فهو واجب (2) إذ يجب على المكلف شرعا أن يعرف الله عزوجل وأسمائه الحسنی وصفاته الواجبة ، وما يجوز فيه وما يستحيل في حقه ، ولا يجوز التقليد في الاعتقاد دون طلب الدليل بل الواجب هو طلب البراهين (لأن بمعرفة ذلك يكون مؤمنا محققا لإيمانه على بصيرة في دينه ، وإنما قال أن يعرف ولم يقل أن يجزم إشارة إلى أن المطلوب في عقائد الإيمان المعرفة وهي الجزم المطابق عن دليل ، ولا يكفي فيه التقليد وهو الجزم المطابق في عقائد الإيمان بلا دليل (3) ولم يذكر ابن حزم المعتزلة ضمن القائلين بوجوب الاستدلال لصحة الإيمان مع أن موقفهم مشهور في هذه المسألة ، فمن قال منهم أن المعارف ضرورية زعم أن من اعتقد الإيمان الصحيح ولم يخلطه بفسق فهو مؤمن ، أما إذا مزجه بفسق فهو فاسق ، وليس بمؤمن ولا كافر .

وأما من قال منهم أن المعارف مكتسبة بالنظر والاستدلال فزعم أن من اعتقد الدين تقليدا فهو فاسق بتركه النظر فهو لا مؤمن ولا كافر ، ومنهم من قال بأنه كافر لتركه فريضة الاستدلال (4) .
أول القائلين بوجوب المعرفة :

ذكر ابن حزم أدلة هذا الفريق منها :

1- إذا كان التقليد مرفوضا من جهة العقل فهو أيضا مذموما من جهة الشرع لقوله تعالى : ﴿ إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰ آثَرِهِمْ مُّقْتَدُونَ ﴾ الزخرف/23. وقوله تعالى : ﴿ وَقَالُوا رَبَّنَا إِنَّا أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَاءَنَا فَأَضَلُّونَا السَّبِيلًا ﴾ الأحزاب/67. وغيرها من الآيات القرآنية التي وصفت حسرة وندامة قوم قلدوا آباءهم وسادتهم بغير علم .

2- ورود آيات قرآنية تحث على طلب البرهان منها قوله تعالى : ﴿ قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِمَا لَمْ يُحِبُّوا إِذْ جَاءُوا بِالْحَرَمِ إِذْ هُمْ أَهْلَاءٌ لِّهٖ يَتَّبِعُونَ ﴾ البقرة/111 ، قالوا : لا برهان له فليس صادقا في قوله ، وقالوا ما لم يكن علما فهو شك : وظن ، والعلم هو اعتقاد الشيء على ما هو به عن ضرورة أو استدلال ، قالوا : والديانات لا يعرف صحة الصحيح منها من بطلان الباطل منها بالحواس أصلا ، فصح أنه لا يعلم ذلك إلا من طريق الاستدلال ، فإذا لم يكن الاستدلال فليس المرء عالما بما لم يستدل عليه ، وإذا لم يكن عالما فهو شك ضال (5) .

(1) الفصل 35/4 .

(2) الإرشاد ص 31 .

(3) المنوسي ، شرح أم البراهين ، ص 25 .

(4) أنظر البغدادي ، أصول الدين ، ص 255 .

(5) الفصل 36/4 .

3- فرض الله تعالى النظر على العبد، واكتشاف أسرار الله في خلقه، ودلائل قدرته، وقد قال تعالى : **(قُلْ أَنْظَرُوا مَاذَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ)** بونس/101. قالوا: ((قد ذكر الله عزوجل الاستدلال على الربوبية والنبوة في غير موضع من كتابه وأمر به، وأوجب العلم به، والعلم لا يكون إلا عن دليل)) (1).
4- ومن أدلتهم على وجوب الاستدلال قولهم: ((ما لم يكن علما فهو شك وظن، والعلم هو اعتقاد الشيء على ما هو به عن ضرورة أو استدلال)) (2) والتقليد ليس بعلم، وكما هو معلوم فإن الديانات لا تعرف صحتها من بطلانها بالحواس، فوجب علينا طلب العلم من طريق الاستدلال، فإذا منعنا النظر والاستدلال وجعلناه أمرا غير مسلم به، وغير واجب على المكلف فمعنى ذلك أننا ساهمنا في تعطيل الناس عن الاستدلال الذي هو طريق العلم، ونكون بذلك قد ساهمنا في انتشار ظاهرة الشكوك والضلال سواء عن قصد أو عن غير قصد، لأن الاستدلال هو طريق العلم، وإذا لم يستدل لم يكن عالما، وإذا لم يكن عالما كان شاككا ضالا، فلا يعرف صحة الديانات لأنه لا يعرف الاستدلال.

انتقد ابن حزم أدلة القائلين بوجوب المعرفة التي موهوا بها، معتبرا أن لا حجة لهم فيها :

(1) : إن ما استدلوا به على أن التقليد مذموم باتفاق الأمة صحيح، لأنه لا يجوز أخذ قول إلا ممن أمرنا الله باتباعه، و((التقليد حرام ولا يحل لأحد أن يأخذ بقول أحد بلا برهان)) (3) لأن الله عزوجل يقول: **(اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ)** (الأعراف/3).
ويزيد ابن حزم في توضيح مقصوده ((وإنما التقليد أخذ المرء قول من دون رسول الله -صلى الله عليه وسلم- ممن لم يأمرنا الله عزوجل باتباعه قط، ولا بأخذ قوله بل حرّم علينا ذلك و نهانا عنه)) (4) فالمقلد حسب رأى ابن حزم هو من إتبع قول من لم يأمرنا الله باتباعه، وفعل بخلاف ما أمرنا الله فعله، وهو الذي يتبع قولاً لمجرد أن قاله فلان، فلو لم يقله، ما قال به وما قلده فيه، فهذا كما يقول ابن حزم: ((مقلد مخطيء عاص لله تعالى ولرسوله، ظالم أثم، سواء كان قد وافق قوله ذلك الحق الذي قاله الله ورسوله أو خالفه، وإنما فسق لأنه إتبع من لم يؤمر باتباعه، وفعل غير ما أمره الله عزوجل أن يفعله)) (5)، وبذلك فإن اعتراضهم على أن كل ما لم يعرف باستدلال فهو تقليد اذ لا واسطة بينهما، فهو اعتراض فاسد، وهو كما يراه ابن حزم مجرد شغب ووضع أسماء في غير موضعها وترك التقسيم الصحيح، لأن إتباع أوامر الله عزوجل وسنن نبيه -عليه الصلاة والسلام- وطاعته وتصديقه فيما جاء به والحدز من مخالفته وتكذيبه لا يعد تقليدا وإنما هو إيمان وتصديق وطاعة

(1) الفصل 36/4

(2) البحر في صفح الصفحه

(3) النبذ ص 71.

(4) الفصل 36/4، الدرّة، ص 398، 393.

(5) الفصل 37/4.

لله عزوجل قال تعالى: ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِيهِ
أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيَسْأَلُوكَ تَعْلِيمًا ۖ ﴾ النساء/65. وقوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا
أَطِيعُوا اللَّهَ ۖ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِن تَلَزَعْتُمْ فِيهِ شَيْئًا فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ
وَ الرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ۗ ﴾ النساء/59.

وقد ذم الله إتباع الأباء والكبراء فيما اعتقدوه أو شرعوه لأنفسهم من غير دليل ولا برهان، ولو
أن هؤلاء الأباء والكبراء تركوا دينهم لأقتدى أبناؤهم بهم، وهذا هو التقليد الذي حرّمه الشرع بل
الواجب الاقتداء بالرسول - عليه الصلاة والسلام - .

ومذهب ابن حزم في تحريم التقليد مطلقاً فيه نظر، وقد سبق أن ذكرنا مذهب الجمهور في
الإجتهد وأنه جائز للقادر عليه، وأن التقليد جائز للعاجز عن الإجتهد، وأما التقليد الذي حرّمه الرسول
- صلى الله عليه وسلم - فهو إتباع خلاف ما أمر الله به وما بينه الرسول - عليه الصلاة والسلام - وهذا
لا خلاف فيه مع ابن حزم، فقد انفقت الأمة على تحريمه إذ لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق .

(2) أما قولهم من لا برهان له فليس بصادق واستدلّاهم بقوله تعالى: ﴿ قُلْ هَلْ نَعْلَمُ بِبُرْهَانِكُمْ إِن كُنتُمْ
صَادِقِينَ ۗ ﴾ البقرة/111 . فيرى ابن حزم أن الخطاب موجه للكفار المخالفين لما جاء به الرسول - صلى
الله عليه وسلم - إذ لا برهان لهم على إنكار نبوته، وكل ما جاء به مخبراً عن الله تعالى، وعلى هذا
تكون الآية تحدياً لمن قال بالباطل ولا برهان له ((فكلف المجيء بالبرهان تبكيته وتعجيزاً إن كانوا
صادقين، وليسوا صادقين بلا برهان لهم)) (1) ويكون من إتبع الحق غير مكلف بإثبات البرهان والأدلة
لأنه إتبع الرسول - عليه الصلاة والسلام -، وقد قامت البراهين على صدقه سواء علمها المكلف
أوجهاً، ((فلا يجوز تكليف المحق برهاناً إلا على أن يعلمه فقط على سبيل المعارضة)) (2).

(3) أما ما استدلوا به من آيات قرآنية تدعو إلى استعمال النظر، واكتشاف البراهين الدالة على قدرة
الله في الكون، فيرى ابن حزم أننا لا ننكر بأن الله عزوجل حنّاً على الاستدلال، ورغبنا فيه إذ يقول :
((ونحن لا ننكر الاستدلال بل هو فعل حسن مندوب إليه، محضوض عليه كل من أطاقه لأنه تزود من
الخير، وهو فرض على كل من لم تسكن نفسه الى التصديق)) (3) .

فالمعرفة ليست واجبة على كل مكلف لصحة اعتقاده، بل هي مستحبة، حثّ الشرع على طلبها ويكون
الاستدلال واجبا على كل من لم تسكن نفسه الى التصديق إلا بالبراهين والحجج الصحيحة .

وفي السيرة النبوية أن الرسول - صلى الله عليه وسلم - دعا الناس إلى الإيمان بالله وقبول الإسلام

(1) الفصل 4/39.

(2) ابن حزم - الأحكام - 37/1.

(3) الفصل 4/40.

أو السيف أو الجزية من أهل الكتاب ولم يكلفهم بالنظر وطلب البراهين.

(4) وأما قولهم في تعريف العلم ((بأنه اعتقاد الشيء على ما هو به ضرورة أو استدلال)) (1) وهو تعريف قالت به المعتزلة وينسب إلى الجبائي، ويعترض ابن حزم على هذا التعريف لأنهم أقحموا زيادة فاسدة وغير صحيحة وهي قولهم ((عن ضرورة أو استدلال))، والتعريف المختار عند ابن حزم هو ((اعتقاد الشيء على ما هو به)) (2) فكل من اعتقد شيئاً على ما هو به ولم يدخله شك في اعتقاده فهو عالم به، سواء كان عن ضرورة حس أو عن بديهية عقل أو عن استدلال أو عن تيسير من الله عز وجل. وهذا التعريف وافق فيه ابن حزم الكعبي الذي ذهب إلى نفس تعريف حد العلم، وزاد عليه أبو هاشم المعتزلي، مع سكون النفس، فمن اعتقد شيئاً من الحق وتيقنه في نفسه، فيستحيل عليه ألا يعلمه لأن إيداع ذلك مكابرة، فلو افترضنا أنه لا يعلمه فمعنى ذلك أنه يجهله، واعتقاد الشيء على ما هو به مضاف للجهل به. وقد اعترض على تعريف ابن حزم بأنه غير مانع لدخول التقليد فيه (3)، وعند ابن حزم أن إتباع ما جاء به الرسول -صلى الله عليه وسلم- لا يعد تقليداً، أما تعريف أبي هاشم لحد العلم فيرى الجويني أن المقلد يعتقد بثبوت الصانع، وهو ((اعتقاد المعتقد على ما هو به مع سكون النفس إلى المعتقد، ثم هو ليس بعلم)) (4)، فإمام الحرمين يرى أن هذا التعريف غير مانع، فالمقلد يعتقد شيئاً على ما هو به وتطمئن نفسه إلى صحة اعتقاده رغم كونه ليس بعلم.

وقد رجح الإيجي تعريف الرازي للعلم وهو ((اعتقاد جازم مطابق لموجب)) وقال عنه لا غبار عليه، غير أنه يخرج عنه التصور مع أنه علم، يقال علمت معنى المثلث وحقيقة الإنسان. أما التعريف المختار فقد ذكره بقوله: ((أنه صفة توجب لمحلها تمييزاً بين المعاني لا يحتمل النقيض)) (5).

أما ما ذهب إليه الطبري في تحديده سن طلب النظر والاستدلال وأنه قبل سن البلوغ فيرى ابن حزم أن الصبي غير مكلف وقد رفع عنه القلم حتى يبلغ، وكذلك من حده بعد سن البلوغ كما هو عند الأشاعرة فهذه دعوى بلا برهان، فما حكمه لو مات وهو يبحث عن الأدلة؟ ثم أن النبي -صلى الله عليه وسلم- ما قال لأحد أنني لا أقبل إسلامك حتى تستدل (6). ومذهب السلف الصالح هو عدم اشتراط الاستدلال لصحة الإيمان.

(1) الفصل 39/4 وانظر المواقف للإيجي، ص 10.

(2) الفصل 40/4 . المواقف نفس الصفحة .

(3) البغدادي . أصول الدين ص 5 . المواقف للإيجي، ص 10.

(4) الإرشاد ص 34.

(5) الإيجي . المواقف ص 10 وما بعدها .

(6) الفصل 41/4 وما بعدها .

المبحث السادس :

موقف ابن حزم من مرتكب الكبيرة

ذهب ابن حزم الى تعريف الكبيرة بقوله: ((إن كل ما توعد الله تعالى عليه بالنار أو توعد عليه رسوله -صلى الله عليه وسلم- بالنار فهو كبير، وكل ما نص عليه رسول الله -صلى الله عليه وسلم- باستعظامه فهو كبير)) (1) كالموبقات السبع من الشرك بالله وعقوق الوالدين وغيرهما، فكل ذنب نص عليه الله تعالى بوعيد أو على لسان رسوله -صلى الله عليه وسلم- فهو كبيرة، وانتقد الذين قالوا أن كل ذنب فهو كبيرة كما هو مذهب الجويني الذي قال: ((المرضي عندنا أن كل ذنب كبيرة، إذ لا تراعى أقدار الذنوب حتى تضاف إلى المعصي بها، فرب شيء يعد صغيرة بالإضافة إلى الأقران، ولو صور في حق ملك لكان كبيرة يضرب بها الرقاب)) (2) وقد رفض ابن حزم من قبل مثل هذا التعريف لأنه لا يصح فالقرآن قد فرق بين الكبائر وغيرها ((وبالضرورة ندري أنه لا يقال كبيرة إلا بالإضافة إلى ما هو أصغر منها، والكبائر تتفاضل فالشرك أكبر مما دونه والقتل أكبر من غيره)) (3) ومعنى ذلك أن ابن حزم يوافق الذين قالوا أن كل ما أتى فيه الوعيد فهو كبير، وكل ما لم يأت فيه الوعيد فهو صغير ولهذا عرف الصغائر بقوله: ((وكل ما لم يأت نص باستعظامه ولا جاء فيه وعيد بالنار فليس بكبير ولا أن يكون الوعيد بالنار على الصغائر على انفرادها لأنها مغفورة باجتناب الكبائر)) (4).

ومذهب ابن حزم في مرتكب الكبيرة أنه مؤمن فاسق وقال أنه موافق لمذهب أهل السنة حيث قال: ((وذهب أهل السنة من أصحاب الحديث والفقهاء إلى أنه مؤمن فاسق ناقص الإيمان، وقالوا الإيمان اسم معتقده وإقراره وعمله الصالح، والفسق اسم عمله السيء)) (5)، ويرى ابن حزم أن الله عز وجل وصف القاتل عمدا بالإيمان وذكره ضمن الأخوة بالإيمان حيث قال تعالى: ﴿وَإِن طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ إِقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا فَإِن بَغْتًا إِحْدَاهُمَا عَلَى الْآخَرَى فقتلوا النبي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ فَإِن فَاءت فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسَطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ (6) إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلَحُوا بَيْنَ أَمْوَالِكُمْ وَأَتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْهَمُونَ (الحجرات/9-10). فهذه الآية وصفت المؤمنين المتقاتلين بأخوة الإيمان، ولم ترفع صفة الإيمان عن مرتكب الكبيرة وهي القتل، وقوله تعالى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كَتَبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ الْحَرْ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَأَلْأَنْتُمْ بِالْأَنْتَى فَمَنْ عُقِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبَعْتُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِّنْ

(1) الفصل 57/4.

(2) الإرشاد ص 328.

(3) الفصل 57/4.

(4) الفصل 57/4، 58، الدرّة، ص 340، 341.

(5) الفصل 229/3.

رَبِّكُمْ وَرَحْمَةً فَمَنْ أُعْتِدَىٰ بِغَدَاةٍ فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿ البقرة/178.

وقد علق ابن حزم على هذه الآية بقوله: ((أبابتداً الله عزوجل بخطاب أهل الإيمان من كان فيهم من قاتل أو مقتول ونص تعالى على أن القاتل عمداً وولي المقتول أخوان)) (1) والأدلة في هذا الباب كثيرة وقد انتقد ابن حزم انحراف بعض الإسلاميين في الحكم على مرتكب الكبيرة، فقد ذهب إلى المرجحة إلى القول بأنه مؤمن كامل الإيمان وإن لم يعمل خيراً قط ولا كف عن شر قط، فلا تضر مع الإسلام سيئة كما لا ينفع مع الكفر حسنة (2).

واستدل المرجحة على صحة رأيهم بقوله تعالى: ﴿فَأَنْذَرْتُكُمْ نَارًا تَلَظَّى ﴿ لَا يَصْلَاهَا إِلَّا الْأَشْقَى ﴿ الَّذِي كَذَّبَ وَتَوَلَّى ﴿ الليل/14-16. فهذه الآية دليل على أن النار لا يدخلها إلا الكافر المكذب، وهي كذلك ((مثبة أن كل من توعدده الله عزوجل على قتل أو زنا أو ربا أو غير ذلك فإنما هم الكفار خاصة لا غيرهم)) (3)، ومنها قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ ﴿ الأعراف/56. قالوا: ((ومن قال لا إله إلا الله، محمد رسول الله فقد أحسن فهو محسن، وفرحمة الله قريب منه، ومن رحمه الله فلا يعذب، وقالوا: كما أن الكفر محبط لكل حسنة، فإن الإيمان يكفر كل سيئة، والرحمة والعفو أولى بالله عزوجل)) (4). ويرى ابن حزم أنه لا يجوز التعلق بآيات العفو دون آيات الوعيد، والواجب هو جمع كل تلك الآيات والأخبار إذ كلها من عند الله تعالى، ومن الأدلة على أن الإيمان لا يسقط الكبائر: ﴿الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ بِحُبٍّ مِّنْ لَّدُنْكَ فَذَرُوا الْأَيُّمَ وَالْأَسْفَلَ وَالْجَنَّةَ وَكُلَّ النَّاسِ مَعَهُ فَنَفَخْنَا فِي السَّمَاءِ سُبْحَانَ رَبِّنَا أَلَّا يَتَّخِذَ الْوَعْدَ بِهِنَّ لَهْزَامًا ﴿ الأعراف/10. وقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ بِحُبٍّ مِّنْ لَّدُنْكَ فَذَرُوا الْأَيُّمَ وَالْأَسْفَلَ وَالْجَنَّةَ وَكُلَّ النَّاسِ مَعَهُ فَنَفَخْنَا فِي السَّمَاءِ سُبْحَانَ رَبِّنَا أَلَّا يَتَّخِذَ الْوَعْدَ بِهِنَّ لَهْزَامًا ﴿ الأعراف/10. وقوله تعالى: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ ﴿ وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ ﴿ الزلزلة/7-8. ويرى ابن حزم أن الله قد نص على أن كل نفس بما كسبت وما سعت، وأنه ليس لأحد إلا ما سعى وأنه سيجزى بذلك من أساء بما عمل ومن أحسن بالحسنى وأنه تعالى يوفي الناس أعمالهم، فدخل في ذلك الخير والشر، وأنه تعالى يجازى بكل خير وبكل سوء وعمل، وهذا كله يبطل قول من قال بالتخليد ضرورة وقول من قال بإسقاط الوعيد جملة (5).

وينتقد ابن حزم رأي الخوارج الذين كفروا مرتكب الكبيرة إلا النجدات (6) فإنها لا تكفره، واستدلوا على صحة مذهبهم بآيات الوعيد مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَىٰ ظُلْمًا إِنَّمَا

(1) الفصل 3/235. الدرّة، ص 346 وما بعدها.

(2) الفهم 3/229، 4/47.

(3) الفهم 4/47. الدرّة، ص 348.

(4) الفهم 4/47.

(5) المحرر فضله 4/49.

(6) النجدات أصحاب نجدة، ابن عامر الحنفي خرج باليمامة، واستحل دماء أهل العهد والذمة وأموالهم وقال من سرق وزنا غير مصر عليها فهو مشرك وقد ظهر أيام عبد الملك بن مروان - الملل والنحل 1/166.

يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ ثَارًا وَسَيْطَلُونَ سَعِيرًا ﴿ النساء/10 ﴾ وغيرها من الآيات والأحاديث الشريفة التي فيها وعيد لمن ارتكب الكبائر .

وقد انتقد ابن حزم مذهب الخوارج ورأى أنه لا يجوز التفريق بين آيات الوعيد وآيات العفو والمغفرة وقد نص تعالى على أن كل نفس بما كسبت وعملت، قال تعالى: ﴿ مَنْ عَمِلَ سَيِّئَةً فَلَا يُجْزَى إِلَّا مِثْلَهَا ﴾ غافر/40. فلو كانت كل سيئة أو كبيرة توجب الخلود في جهنم وتحبط الأعمال الحسنة لكانت كل سيئة أو كل كبيرة كفرا، ولتساوت السيئات كلها وهذا خلاف النصوص (1) وقد جاءت النصوص بتقسيم السيئات منها قوله تعالى: ﴿ إِنْ تَجَنَّبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ ﴾ النساء/31. ويوضح ابن حزم أنه « قد صح أن القاتل ليس كافرا وأن الزاني ليس كافرا وأن أصحاب تلك الذنوب المتوعد عليها ليسوا كافرا بما ذكرنا قبل من أنهم مباح لهم نكاح المسلمات، وأنهم مأمورون بالصلوات وأن زكاة أموالهم مقبوضة وأنهم لا يقتلون، وأنه إن عفي عن القاتل فقتله مسلم فإنه يقتل به، وأنه يرث ويورث وتوكل ذبيحته، فإذا ليس كافرا فيبين ندرى أن خلوده إنما هو مقام مدة ما، وأن الصلي الذي نفاه الله تعالى عن كل من لم يكذب ولا تولى إنما هو صلي الخلود» (2) لهذا قال تعالى: ﴿ لَا يَنْظُرُ إِلَّا بِأَشْفَىٰ ۗ الَّذِي كَذَّبَ وَتَوَلَّىٰ ۗ ﴾ الليل/15-16.

كما انتقد الإباضية (3) في قولها أن مرتكب الكبيرة كافر نعمة، وهذا ((لاحجة لهم فيه لأن كفر النعمة عمل يقع من المؤمن والكافر، وليس هو ملة ولا اسم دين، فمن ادعى اسم دين وملة غير الإيمان المطلق والكفر المطلق فقد أتى بما لا دليل عليه)) (4) وكذلك ((فقد يكفر المرء نعمة الله ولا يكون كافرا بل مؤمنا بالله تعالى كافرا لأنعمه بمعاصيه، ولا كافرا على الإطلاق)) (5).

وانتقد المعتزلة في قولها أن مرتكب الكبيرة فاسق ليس مؤمنا ولا كافرا، وما استدلل به المعتزلة من أدلة شرعية لا يختلف عن أدلة الخوارج، فمعتزلة صاحب الكبيرة بين المنزلتين (لأن صاحب الكبيرة له اسم بين الإسمين وحكم بين الحكمين لا يكون اسمه اسم الكافر، ولا اسمه اسم المؤمن، وإنما يسمى فاسقا، وكذلك فلا يكون حكمه حكم الكافر ولا حكم المؤمن بل يفرد له حكم ثالث، وهذا الحكم

(1) الفصل 4/49. السورة 343.

(2) الفصل 4/49، 50.

(3) الإباضية: أصحاب عبد الله بن أباض، خرج أيام مروان بن محمد فوجه إليه عبد الله بن محمد بن عطية فقاتله ببالة. وكان يرى أن مخالفه من أهل القبلة كفار غير مشركين، فتجوز مناكحتهم و موارثتهم، وإن دار مخالفهم من أهل الإسلام دار توحيد إلا معسكر السلطان فإنه دار بغى، وغيرها من المقالات. الشهر صفاني، الملل والنحل ج 1 ص 180، 181.

(4) الفصل 3/231.

(5) اليعمرنمه 3/247.

الفصل السابع الإيمان

الذي ذكرناه هو سبب تقيب المسألة بالمنزلة بين المنزلتين (1) وبما أن الخوارج قالوا هو كافر فاسق وقال غيرهم هو مؤمن فاسق، فقد اختلفوا على فسقته ولم يتفقوا على إيمانه ولا على كفره . ويرد ابن حزم على المعتزلة (بيان هذا خلاف لإجماع من ذكر ، لأنه ليس منهم أحد جعل الفسق اسم دينه، وإنما سموا بذلك عمله ، بالإجماع والنصوص قد صرح كل ذلك على أنه لا دين إلا الإسلام أو الكفر من خرج من أحدهما دخل في الآخر ولا بد إذ ليس بينهما وسيطة (2) .

وأما ما روي عن الحسن البصري من أنه قال بأن مرتكب الكبيرة منافق، فينتقده ابن حزم بقوله: (لا يعلم ما في النفس إلا الله تعالى ثم تلك النفس التي ذاك الشيء فيها فقط ، ولا يجوز أن تقطع على اعتقاد أحد الكفر إلا باقراره بلسانه بالكفر ويوحى من عند الله تعالى ، ومن تعاطى علم ما في النفوس فقد تعاطى علم الغيب ، وهذا خطأ متيقن يعلم بالضرورة ، وحسبك من القول سقوطاً أن يؤدي إلى المحال المتقون (3) وبناء على ذلك فذهب ابن حزم في مرتكب الكبيرة لا يخرج عن مذهب أهل السنة والجماعة الذين أجازوا بين التصوص الشرعية التي قالت بها المرجئة والخوارج ، وبما أن الماصي لا تتعلق بالتصديق والإقرار باللسان فإن مرتكبها يعتبر فاسقاً ونافس الإيمان .

(1) -القاضي عبد الجبار شرح الأصول الخمسة 337/2.

(2) الفصل 244/3. المدة، ص 350 .

(3) العبد 244/3.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم

الختامة

بعد إتمام هذه الرسالة وفق ما توخيناها من منهج النقد والتحليل ، وعرض آراء ابن حزم الكلامية ومقارنتها مع آراء المتكلمين ثم بيان القول الصحيح في تلك المسألة ، فقد كادتنا هذه الدراسة

إلى أهم النتائج بإيجاز :

1- إن الشخصية التي يدور حولها الموضوع هي شخصية ابن حزم ، فلم يعرف في العالم الإسلامي قديما وحديثا عن عالم نشأ نشأة مترفة بين الجوارح الحسان بلغ من العلم ما بلغه ابن حزم ، وأن هذه الشخصية تعرضت للإضطهاد والمطاردة والظنون في النسب وإحراق كتبها بسبب موقفيها الفقهية والسياسية ، ومشروعها الثقافي البديل عن المشروع المالكي الأشعري .

2- إن طموح ابن حزم في نشر مذهبه الظاهري هو في الحقيقة طموح أراد من خلاله إقناع المجتمع الأندلسي من الإقتضاعات الداخلية ، بتألف الخطر الصليبي على الأراضي الإسلامية ، كما أراد من خلاله إيضاح همم العلماء من معنية التقليد والركون إلى الراحة والذعة ، وتحذير الأمراء من معنية إتباعهم في البهر والمجون وترك إصالح الرعية .

3- لقد أظهرت لنا هذه الدراسة أن ظاهرة ابن حزم تشمل الفروع والأصول معا ، وإن كانت مواقفه الكلامية لا تقسم بنفس التشدد الذي طبع مواقفه الفقهية ، وذلك ما نعثر عليه في تأويله بعض الصفات الخيرية والتي لا تخرج عن ظاهر اللغة والضرورة الحسية أو البديهية العقلية ، فهناك إسجام عام بين موقفه الكلامي وموقفه الفقهي ، وبذلك يعتبر ابن حزم أول من طبق أصول المذهب الظاهري على العقيدة .

4- رفض ابن حزم مسلك المتكلمين في تنزيه الذات وإثبات الصفات ، واعتبره مسلكا ضعيفا يقفاس الغائب على الشاهد من المسائل التي زلت فيها أقدام المتكلمين ، لأنه يجمع بين عالمين مختلفين ، عالم الغيب ، وعالم الشهادة ، في حين أن استدلال الغائب بالشاهد لا يصح إلا عند استواء طبيعة الغائب مع طبيعة الشاهد .

5 - استدل ابن حزم على وجود الله بطريقتين : إثبات حدوث العالم و أنه له محدثا أحدثه من العدم وقد رفض ابن حزم طريقة المتكلمين في بيان حدوث العالم على إثبات حدوث جزء لا يتجزأ لأعتبرها مسلكا غير برهاني ، لأنه يقوم على معانطات سبق وأن نبه عليها ، ولهذا فضل أدلة الفلاسفة لإثبات نشأه العالم من ناحية الكم والكيف والعدد ، وهي أدلة سبق أن استعملها الكندي والنظام والماتريدي إلا أن ابن حزم أراد منها أن تكون أدلة عقلية شرعية في أن واحد موصلة بإثبات قرآنية.

6- يوافق ابن حزم مذهب المتكلمين في نفي الجسمية والمكانية والزمانية والحركة والصوره عن الله تعالى ، لأنها من لوازم الحدوث ، وهو رأى سديد لأن الله تعالى منزّه عن الشبيه والنظير .

- 7 - إن مذهب ابن حزم في إثبات الماهية لله تعالى و النفس و الذات هو مذهب أهل السنة و الجماعة فذات الله و ماهيته لا يعرف حقيقتها إلا هو .
- 8- إن ما ذهب إليه ابن حزم في نفي صفات الله تعالى ، وإثبات الأسماء الحسنی مجردة لأنها لو كانت مشتقة من صفات فيه لكانت محدثة موافق لمذهب المعتزلة ، فهم ينكرون صفات المعاني لكن يشيئون أحكامها، و الصواب هو إثبات الصفات و نفي مما تلتها بصفات المخلوقين ، فالقول في صفاته كالقول في ذاته ، و العلم بكيفية الصفة هو العلم بكيفية الموصوف .
- 9 - من خلال دراستنا لمبحث الصفات يتضح لنا أن ابن حزم قد قسمها إلى ثلاثة أقسام .
- (أ) - صفات يرجعها إلى الذات والتي عبّر عنها بالأسماء وهي التي تعرف بالصفات الذاتية ، مثل القدرة و الإرادة و الكلام و السمع و البصر و العلم و الحياة فيثبتها ابن حزم على ظاهرها دون تأويلها .
- (ب) - و صفات يرجعها إلى الذات و يثبتها على ظاهرها دون تأويل كاليد و الوجه و العين و بعضها لا يثبت على ظاهره بل يؤله وفق منهجه في الأخذ بالنصوص مثل الأصابع و الساق .
- (ج) - و صفات يؤولها و لا يثبتها على ظاهرها و هي التي تعرف بالصفات الفعلية مثل النزول و الإتيان و الاستواء .
- 10- مذهب ابن حزم في خلق الأفعال هو مذهب أهل السنة و الجماعة ، فهو يقول بالكسب و يثبت الإستطاعة للعبد ، كما يثبت القضاء و القدر ، و على النقيض من مذهب المعتزلة في التحسين و التقييح العقليين فهو ينكر أن يكون الحسن و القبح عقليين ، فما حسنه الشرع فهو حسن و ما قبحه فهو قبيح . و الصواب أن الأفعال تشتمل على مصلحة أو مفسدة ، و العقل يدرك حسنها من قبحها ، كما أن هناك أفعالا ورد الشرع بتحسينها أو تقييحها، ولكن الثواب و العقاب لا يحصلان إلا بعد ورود الشرع .
- 11- يخالف ابن حزم مذهب جمهور أهل السنة و الجماعة في إثباته نبوة النساء و الصحيح أن لا نبوة في النساء ، و يوافق ابن حزم المعتزلة في كون خوارق العادات لا تكون إلا للأنبياء كدليل على صدق نبوتهم ، فالمعجزة هي الطريق الوحيد لإثبات النبوة . و الصحيح أنه يمكننا معرفة الأنبياء بمعرفة أحوالهم و سماع أخبارهم و أقوالهم كما نعرف الأطباء بطبهم و الفقهاء بفقهم . كما أنكر ابن حزم الكرامة للأولياء بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم و مذهب أهل السنة هو إثبات الكرامة للأولياء .
- 12- إن مذهب ابن حزم في الإيمان هو مذهب أهل السنة و الجماعة ، فهو يوافقهم في معظم مباحث الإيمان إلا في مبحث التفاضل في اليقين فإن ابن حزم يثبت الزيادة أو النقصان في العمل و ينفى في التصديق ، و الصواب أن اليقين يتفاضل كما يتفاضل العمل .
- 13- إن ما ذهب إليه ابن حزم من القول بالصرفة موافق لمذهب النظام المعتزلي ، فالقرآن عنده معجز من جهة صرف الدواعي عن المعارضة لا من جهة كونه في أعلى درجات البلاغة ، و هو قول مخالف لمذهب أهل السنة و الجماعة و الصواب أن الله تحدى الإنس و الجن على أن يأتيوا بمثل هذا القرآن ولم يتحداهم بصرفهم على الإتيان بمثله .
- هذا و نسأل الله عز و جل أن يلهمنا الصواب و السداد و أن يجعل عمالنا هذا خالصا لوجهه الكريم و يجعل خير أعمالنا خواتمها ، و صلى الله على سيدنا محمد ، و آخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

الفهارس

- (1) - فهرس الآيات
- (2) - فهرس الأحاديث
- (3) - فهرس الأبيات الشعرية
- (4) - فهرس الأعلام
- (5) - فهرس الملل و المذاهب العقدية و الفقهية
- (6) - فهرس الأماكن و المدن
- (7) - فهرس المصادر و المراجع
- (8) - فهرس الموضوعات

فهرس الأبات القرآنية

الصفحة	رقم الآية	الآية	إسم السورة
			<u>البقرة</u>
161	7	﴿ ختم الله على قلوبهم و على سمعهم و على أبصارهم... ﴾	
197	8	﴿ و من الناس من يقول: امنا بالله و باليوم الآخر و ما هم بمؤمنين ﴾	
88	20	﴿ إن الله على كل شيء قدير ﴾	
160	26	﴿ و ما بضل به إلا الفاسقين ﴾	
183-66	31	﴿ و علم آدم الأسماء كلها ﴾	
105-104-102	55	﴿ الله لا إله إلا هو الحي القيوم ﴾	
118	75	﴿ و قد كان فريق منهم يسمعون كلام الله... ﴾	
195	85	﴿ أفتمنون ببعض الكتاب و تكفرون ببعض... ﴾	
191	95	﴿ و لن يتموه أبدا بما قدمت أيديهم ﴾	
213-211	111	﴿ قل هتوا برهانكم إن كنتم صادقين ﴾	
126	115	﴿ فأينما تولوا فثم وجه الله ﴾	
201	136	﴿ قولوا امنا بالله و ما أنزل إلينا و ما أنزل إلى إبراهيم ﴾	
63	164	﴿ إن في خلق السموات و الأرض... ﴾	
215	178	﴿ بأيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص في القتلى... ﴾	
190	179	﴿ و لكم في القصاص حياة... ﴾	
116-114	185	﴿ يريد الله بكم اليسر... ﴾	
122	227	﴿ و إن عزموا الطلاق فإن الله سميع عليم... ﴾	
199	238	﴿ حافظوا على الصلوات و الصلوة الوسطى... ﴾	
116	253	﴿ و لكن الله يفعل ما يريد... ﴾	
105-104-102	255	﴿ الله لا إله إلا هو الحي القيوم... ﴾	
207	260	﴿ و إذ قال إبراهيم ربي أرني كيف تحي الموتى... ﴾	
146	277	﴿ إن الذين آمنوا و علموا الصالحات... ﴾	
151-146-124	286	﴿ لا يكلف الله نفسا إلا و سعتها لها ما كسبت و عليها ما اكتسبت. ﴾	
			<u>آل عمران</u>
102	2-1	﴿ الم، الله لا إله إلا هو الحي القيوم... ﴾	
199	3	﴿ و أنزل التوراة و الإنجيل... ﴾	
100	30	﴿ و يحذركم الله نفسه... ﴾	
184	38-37	﴿ كلما دخل عليها زكرياء المحراب... ﴾	
157	47	﴿ إذ قضى أمرا فإنما يقول له كن فيكون ﴾	

92	54	﴿ و مكروا و مكر الله و الله خير الماكرين ﴾
204	85	﴿ و من يبتغ غير الاسلام ديناً فلن يقبل منه... ﴾
154	97	﴿ و لله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً ﴾
34	173	﴿ الذين قال لهم الناس إن الناس قد جمعوا لكم فأخشوهم... ﴾

النساء

217-216	10	﴿ إن الذين يأكلون أموال اليتامى... ﴾
34	11	﴿ يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين... ﴾
71-51	126	﴿ و كان الله بكل شيء محيطاً ﴾
129	36	﴿ و ما ملكت أيمانكم ﴾
213-199	59	﴿ يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله و أطيعوا الرسول... ﴾
199	140	﴿ إن الله جامع المنافقين و الكافرين في جهنم جميعاً... ﴾
196	151-150	﴿ و يقولون نؤمن ببعض و نكفر ببعض... ﴾
	153	﴿ فقد سألوا موسى أكبر من ذلك... ﴾
191	163	﴿ و أوحينا إلى إبراهيم و إسماعيل و إسحاق... ﴾
105-89	166	﴿ أنزله بعلمه... ﴾

المائدة

34	13	﴿ يحرقون الكلم عن هواضعه... ﴾
88	34	﴿ إلا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم... ﴾
114	41	﴿ أولئك الذين لم يرد الله أن يطهر قلوبهم... ﴾
128	64	﴿ بل يدها مبسوطتان... ﴾

الأنعام

100	54	﴿ و إذا اجاءك الذين يؤمنون بأياتنا فقل سلام عليكم... ﴾
34	82	﴿ و لم يلبسوا إيمانهم بظلم... ﴾
159	88	﴿ ذلك هدى الله يهدي به من يشاء من عباده... ﴾
141	103	﴿ لا تتركه الأبصار و هو يدرك الأبصار... ﴾
183-118	115	﴿ و تمت كلمت ربك صدقاً و عدلاً... ﴾
160	125	﴿ فمن يرد الله أن يهديه يشرح صدره للإسلام... ﴾
157	30	﴿ و ما تشاؤون إلا أن يشاء الله - الانعام 30 ﴾

الأعراف

212	3	﴿ اتبعوا ما أنزل إليكم من ربكم... ﴾
125	54	﴿ ألا له الخلق و الأمر... ﴾
216	56	﴿ إن رحمت الله قريب من المحسنين... ﴾

160	101	﴿ و كذلك يطبع الله على قلوب الكافرين... ﴾
187	116	﴿ سحرُوا أعين الناس و استرهبوهم... ﴾
142	143	﴿ و لما جاء موسى ليمقاتنا... ﴾
93-92	179	﴿ و لقد ذرأنا لجهنم كثيرا من الجن... ﴾
93-92	180	﴿ و ذرُوا الذين يلحدون في أسماته... ﴾
133	195	﴿ ألهم أرجل يمشون بها أم لهم أيدي يطشون بها... ﴾
145	17	﴿ و ما رميت إذ رميت و لكن الله رمى... ﴾
118	6	﴿ و إن أحد من المشركين استجارك... ﴾
199	18	﴿ إنما يعمر مساجد الله من امن بالله... ﴾
196	37	﴿ إنما النسيء زيادة في الكفر... ﴾
196	66-65	﴿ قل أبالله و آياته و رسوله كنتم تستهزون... ﴾
205	124	﴿ فأما الذين ءامنوا فزادتهم إيماناً... ﴾
133	2	﴿ أن لهم قدم صدق عند ربهم... ﴾
118	19	﴿ و لولا كلمة سبقت من ربك... ﴾
189	38	﴿ أم يقولون افتراه قل فأتوا بسورة من مثله... ﴾
105	39	﴿ بل كذبوا بما لم يحيطوا بعلمه... ﴾
39	100	﴿ و يجعل الرجس على الذين لا يعقلون... ﴾
212	101	﴿ قل انظروا ما ذا في السموات و الأرض... ﴾
127	37	﴿ و اصنع الفلك بأعيننا... ﴾
136	44	﴿ و استوت على الجودي... ﴾
175	73-72	﴿ و امرأته قائمة فضحكت فيشرناها بإسحاق... ﴾
124	21	﴿ و الله غالب على أمره... ﴾
51	8	﴿ و كل شيء عنده بمقدار. ﴾
149	16	﴿ أم جعلوا لله شركاء خلقوا كخلقه فتشابه الخلق عليهم... ﴾
192	31	﴿ و لو أن قرءانا سيرت به الجبال... ﴾
183	38	﴿ ما كان الرسول أن يأتي بأية إلا بآذن الله... ﴾
123	42	﴿ قلله المكر جميعاً ﴾

الأطفال

التوبة

يونس

هود

يوسف

الرعد

- 157 4 ﴿ و قضينا إلى بني إسرائيل في الكتاب... ﴾
- 163 15 ﴿ و ما كنا معذبين حتى نبعث رسولا... ﴾
- 157 23 ﴿ و قضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه... ﴾
- 160 45 ﴿ و إذ قرأت القرآن جعلنا بينك و بين الذين لا يؤمنون بالآخرة حجابا مستورا ﴾
- 60 70 ﴿ و لقد كرّمنا بني آدم و حملناهم في البر و البحر... ﴾
- 125 85 ﴿ قل الرّوح من أمر ربي... ﴾

الكهف

- 185 25 ﴿ و لبثوا في كهفهم ثلاث مائة سنين و ازدادوا تسعا. ﴾
- 148 29 ﴿ فمن شاء فليؤمن و من شاء فليكفر... ﴾
- 124 58 ﴿ و ربك الغفور ذو الرّحمة... ﴾
- 154 67 ﴿ إنك لن تستطيع معي صبرا... ﴾
- 154 101 ﴿ و كانوا لا يستطيعون سماعا... ﴾

مريم

- 175 18 ﴿ فأرسلنا إليها روحنا... ﴾
- 114 35 ﴿ إذا قضى أمرا فإنما يقول له كن فيكون... ﴾
- 175 58 ﴿ أولئك الذين أنعم الله عليهم من النبيين... ﴾
- 92 65 ﴿ هل تعلم له سميا... ﴾

طه

- 136-135 5 ﴿ الرّحمان على العرش استوى... ﴾
- 175 39-38 ﴿ إذ أوحينا إلى أمك ما يوحي... ﴾
- 127 39 ﴿ و ألقيت عليك محبة مني... ﴾
- 100 41-40 ﴿ ثم جنّت على قدر ياموسى... ﴾
- 127-121 46 ﴿ إنني معكما أسمع و أرى... ﴾
- 82 50-49 ﴿ قال فمن ربكما ياموسى... ﴾
- 187 66 ﴿ فإذا جبالهم و عصيهم يخيل إليه من سحرهم أنها تسعى... ﴾
- 187 69 ﴿ إنما صنعوا كيد ساحر... ﴾
- 102 111 ﴿ و عنفت الوجوه للحى القيوم... ﴾

الأنبياء

- 88 30 ﴿ و جعلنا من الماء كل شيء حي... ﴾

المؤمنون

- 61 14-12 ﴿ و لقد خلقنا الإنسان من سلاله من طين... ﴾

102	58	﴿ و توكل على الحي الذي لا يسوت... ﴾
149	3	﴿ هل من خالق غير الله... ﴾ فاطر
82	28-23	﴿ قال فرعون و ما رب العالمين... ﴾
117	194-193	﴿ نزل به الروح الأمين... ﴾
34	195	﴿ بلسان عربي مبين... ﴾
122	220-218	﴿ الذي يراك حين تقوم و تقلبك في الساجدين... ﴾
118	49	﴿ بل هو آيات بينات في صدور الذين أوتوا العلم... ﴾
125	25	﴿ و من آياته أن تقوم السماء بأمره... ﴾
149	11	﴿ هذا خلق الله فأروني ماذا خلق الذين من دونه... ﴾
199	6	﴿ و إذ أخذنا من النبيين ميثاقهم... ﴾
124	37	﴿ و كان أمر الله مفعولا... ﴾
124	43	﴿ ليخرجكم من الظلمات الى النور... ﴾
211	67	﴿ و قالوا ربنا أظننا سئدنا و كبراءنا... ﴾
53	1	﴿ يزيد في الخلق ما يشاء ﴾
149	3	﴿ هل من خالق غير الله ﴾
123	10	﴿ فله العزة جميعا... ﴾
105	11	﴿ ما تحمل من أنثى و لا تضع إلا بعلمه... ﴾
104	35	﴿ ولا يمستأ لغروب ^{فما} ﴾
110	44	﴿ إنه كان عليما قديرا... ﴾
102	70	﴿ لينذر من كان حيا و يحق القول على الكافرين ﴾
129-128	71	﴿ مما علمت أيدينا أنعاما... ﴾
114	82	﴿ إنما أمره إذا أراد شيئا أن يقول له كن فيكون... ﴾
157-145	96	﴿ و الله خلقكم و ما تعلمون... ﴾
123-90-86	180	﴿ سبحان ربك رب العزة عما يصفون ﴾

130-129-128

75

﴿ ما منعك أن تسجد لما خلقت بيدي ﴾

123

82

﴿ فبِعزتك لأغوينهم أجمعين الاعدادك منهم المخلصين ﴾

123

44

﴿ قل لله الشفاعة جميعا ﴾

199

3

﴿ غافر الذنب و قابل التوب ﴾

216

16

﴿ اليوم تجزي كل نفس بما كسبت... ﴾

157

10

﴿ و قد رفها أقواتها... ﴾

135

11

﴿ ثم استوى الى السماء و هي دخان... ﴾

159

17

﴿ و أما ثمود فهديتهم فاستحبوا العمى على الهدى.. ﴾

105

47

﴿ و ما تحمل من أنثى و لا تضع إلا بعلمه ﴾

75

54

﴿ ألا إنه بكل شيء محيط ﴾

-121-100-88

11

﴿ لبس كمثلثه شببي و هو السميع البصير ﴾

132

211

23

﴿ إنا وجدنا آباءنا على أمة ﴾

122

80

﴿ أم يحسبون أنا لا نسمع سرهم و نجواهم... ﴾

205

4

﴿ هو الذي أنزل السكينة في قلوب المؤمنين... ﴾

128

10

﴿ يد الله فوق أيديهم... ﴾

136

29

﴿ فاستوى على سوقه... ﴾

215

10-9

﴿ و إن طافتان من المؤمنين اقتتلوا... ﴾

204-203

14

﴿ قالت الأعراب أمنا... ﴾

203

17

﴿ يمتنون عليك أن أسلموا... ﴾

210

7

﴿ و لكن الله حبيب إليكم الإيمان وزينه في قلوبكم... ﴾

68

21

﴿ و في أنفسكم أفلا تبصرون ﴾

203-196

36-35

﴿ فأخرجنا من كان فيها من المؤمنين... ﴾

الزمر

غافر

فصلت

الشورى

الزخرف

الفتح

الحجرات

الذريات

الطور

192

15

﴿ أفسح هذا أم أنتم لا تبصرون ﴾

127

48

﴿ و أصبر لحكم ربك فإنك بأعيننا ﴾

النجم

90-86

23

﴿ إن هي إلا أسماء سميتموها أنتم آبائكم... ﴾

القمر

157-110

49

﴿ إنا كل شيء خلقناه بقدر... ﴾

127

54

﴿ تجرى بأعيننا... ﴾

الرحمن

126

27

﴿ و يبقى وجه ربك ذو الجلال و الإكرام ﴾

الواقعة

150

20

﴿ و فاكهة مما يتخيرون... ﴾

146

24

﴿ جزاء بما كانوا يعملون ﴾

118

78-77

﴿ إنه لقرآن كريم في كتاب مكنون... ﴾

المجادلة

121

1

﴿ قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها... ﴾

95-75

7

﴿ ما يكون من نجوى ثلاثة إلا هو رابعهم... ﴾

الحشير

92

24-2

﴿ هو الله الذي لا إله إلا هو عالم الغيب و الشهادة هو الرحمن الرحيم ﴾

الصف

146

2

﴿ يأبىها الذين ءامنوا لم تقولون ما لا تفعلون... ﴾

الطلاق

124

1

﴿ لا تدري لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا... ﴾

التحریم

209

5

﴿ يأبىها الذين ءامنوا قوا أنفسكم و أهليكم نارا... ﴾

المك

63

3

﴿ الذي خلق سبع سموات طباقا ما ترى في خلق الرحمن من تفاوت ﴾

القلم

131

42

﴿ يوم يكشف عن الساق... ﴾

الجن

71-54-51

28

﴿ و أحصى كل شيء عددا... ﴾

المزمل

118

20

﴿ فاقرءوا ما تيسر من القرآن... ﴾

القيامة

141 23-22 ﴿وجوه يومئذ ناظرة...﴾

الإنسان

88 2 ﴿إنا خلقنا الإنسان من نطفة أمشاج نبتليه...﴾

126 9 ﴿إنما نطعمكم لوجه الله لا نريد منكم جزاء ولا شكورا.﴾

النازعات

71 33-27 ﴿أنتم أشد خلقا أم السماء بناها...﴾

عبس

61 32-24 ﴿فلينظر الإنسان إلى طعامه...﴾

118 16-12 ﴿فمن شاء ذكره...﴾

التكوير

146-114 29-28 ﴿لمن شاء منكم أن يستقيم...﴾

الإنفطار

77 8-6 ﴿يا أيها الإنسان ما غرّك بربك الكريم...﴾

المطففين

141 15 ﴿كلّا إنهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون﴾

الإنشقاق

148 21-20 ﴿فما لهم لا يؤمنون...﴾

البروج

110 16 ﴿فعال لما يريد...﴾

118 22-21 ﴿بل هو قرءان مجيد...﴾

الطارق

61 7-5 ﴿فلينظر الإنسان مم خلق...﴾

92 16 ﴿وأكيد كيدا...﴾

الغاشية

71-61 20-17 ﴿أفلا ينظرون إلى الإبل كيف خلقت...﴾

الفجر

138 22 ﴿و جاء ربك و الملك صفاً صفاً...﴾

الشمس

92 5 ﴿و السماء و ما بناها...﴾

الليل

216 16-14 ﴿فأنذرتكم نارا تلتظى﴾

العلق

122 14 ﴿ألم يعلم بأن الله يرى...﴾

196	5	﴿ و ما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين حنفاء ﴾	<u>الهيئة</u>
216	8-7	﴿ فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره... ﴾	<u>الترزلة</u>
100	سورة	﴿ قل هو الله أحد... ﴾	<u>الإخلاص</u>

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

فهرس الأحديث الشرفنة

الصفحة	الحديث	رقم الحديث
203	"الإيمان بضع و سبعون"	1
79-78-77	"إن الله خلق آدم على صورته..."	2
126	"إن الله عزوجل لا ينام..."	3
92	"إن لله تسعة و تسعين اسما"	4
135	"إن في الجنة مائة درجة أعدما الله للمجاهدين..."	5
130	"إن قلوب بني آدم كلها بين أصبعين من أصابع الرحمن..."	6
210	"إن هذا الدين يسر..."	7
124	"جعل الله الرحمة مائة جزء"	8
132	"تحتاج الجنة و النار..."	9
132	"لا تزال جهنم تقول : هل من مزيد..."	10
157-129	"احتج آدم و صوسى..."	11
122	"يا أيها الناس أربعوا على أنفسكم"	12
206	"يخرج من النار من قال لا إله إلا الله..."	13
187	"سحر النبي صلى الله عليه و سلم حتى كان يخيل إليه..."	14
123	"العز إزاره و الكبر رداءه..."	15
123	"و عزتك لقد خشيت ألا يدخلها أحد"	16
194-89	"فيفتح الله علي و يلهمني من محامده..."	17
94-89	"فأقوم فآني تحت العرش فأقع ساجدا لربي..."	18
87	"و كان يقرأ لأصحابه في صلاته فيختم بقل هو الله أحد"	19
131	"فيكشف عن ساقه فيسجد له كل مؤمن"	20
175	"كمل من الرجال..."	21
171	"لا نبي بعدي"	22
94	"اللهم إني أسألك بكل اسم هولك"	23
204	"اللهم لك أسلمت"	24
207	"ليس المخبر كالمعينة"	25
205	"ما رأيت من ناقصات عقل ودين..."	26
129	"المقسطون عند الله يوم القيامة..."	27
118	"نهى أن يسافر بالقرآن إلى أرض العدو..."	28
141-79	"هل تضارون في رؤية الشمس بالظهيرة ضوء ليس فيها سحاب"	29
203	"يا محمد أخبرني عن الإسلام..."	30
138	"ينزل الله إلى سماء الدنيا كل ليلة بمضى ثلث الليل الأول"	31
138	"حين يبقى ثلث الليل الآخر..."	32
138	"شطر الليل أو ثلثه"	33
127	"ما من نبي إلا حذر أمته الأعور..."	34

فهرس الأبيات الشعرية

الصفحة

الأبيات الشعرية

131

قال جرير:

إذا شمريت عن ساقها الحرب شمرا

ألا رب سامي الطرف من آل مازن

25

قال ابن حزم:

تضمنه القرطاس بل هو في صدري
وينزل إن أنزل و يدفن في قبري
وقولوا بعلم كي يرى الناس من يدري
فكم دون ما تبعون لله ستر

إن تحرقوا القرطاس لا تحرقوا الذي
يسير معي حيث استقلت ركائبني
دعوني من احراق رق و كاغد
و إلا فعودوا في المكاتب بدأة

17

وقال:

قريش العي أعياصها و العنابس
و لا فعدت بي عن درى المجد فارس

سمابي ساسان و دارا بعدهم
فما أخرت حرب مراتب سوددى

136

وقال الشاعر:

من غير سيف و دم مهراق

قد استوى بشر على العراق

129

قال الشماخ:

تلقاها عرابة باليمن

إذا ماراية رفعت لمجد

فهرس الأءلام

الصفءة	الأسماء
	- أ -
175-157-129-79-78-77-66-60	آءم (ءليه السلام)
207-201-191-186-175	إبراهم (ءليه السلام)
202-198-130	إبلس
21	أوبكر بن ءزم
9	أوبكر بن زهر
55-31-29	إءسان عباس
26	أءمء بن أصبء البمانى
26-23-13	أءمء بن ءسور
140-138-90	أءمء بن ءنبل
140	أءمء ءنبل بن اسءاق
24	أءمء بن رشىق
18-17-16	أءمء بن سعءء بن ءزم
26	أءمء بن عمر بن الءلانى
14	أءمء بن ءءبر
26	أءمء بن مءمء الطلمنى
79-29-3	أءمء بن ناصر ءءمء
26-19	الأزءى أبوالقاسم بن أبى ىزءء
104-75-74-71-70-58-57-53-50-49-48-45-43	أرسطو
33	أرنالءىز
202-191	الأسباط
188	الاسءرباذى أبوءءفر
202-191-175	إسءاق (ءليه السلام)
139	إسءاق بن راهوىة
202-191	إسءاعىل (ءليه السلام)
15	إسءاعىل الرءىنى
24-14	إسءاعىل بن النفرىلة
175	أسىة

32	أسين بلاثيوس
174-155-140-128-122-116-106-91-90-81-3-1	الأشعري
57	الأصم أبو بكر بن كيسان
79-78	الأعمش
56	أفلاطون
65	الإفريقي
191-190	أمرؤ القيس
206-127	أنس بن مالك
139-12	الأوزاعي
214	الأيجي عضد الدين
191	أيوب (عليه السلام)
	- ب -
24-15-12-11	الباجي سليمان أبو الوليد
14	باديس
-192-166-95-74-73-59-3	الباقلاني أبو بكر القاضي
206-187-79	البخاري (الإمام المحدث)
94	ابن برجان الأشبيلي
50	برقلس
166	برهم
28	ابن بشكوال
208	ابن بطل
26	البطلبوسي عبد الله بن محمد
168-167-166-151-94-3	البغدادى عبد القاهر
13	بقي بن مخلد
14-13-8	البلوطي منذرين سعيد
166	البيروني
128-94-79-77-3	البيهقي أبو بكر الحافظ
	- ت -
186-184-181-145-128-119-91-88-75-41-32-3-1	ابن تيمية (شيخ الإسلام)
140-139-93	ابن تومرت

21	التجبيبي
26	التميمي عبد الله بن ربيع
207-202-199-195	- ث -
49-43	ثاليس
139-79	الثورى (سفيان)
	- ج -
191-190	الجاحظ
214-84	الجبائي أبو علي
214-179-84	الجبائي أبو هاتم
203-123-117	جبريل (عليه السلام)
131	جرير (الشاعر)
78	جرير (المحدث)
6	جعفر المصحفي
66-65	ابن جني أبو الفتح عثمان
145-57	جهم بن صفوان
33-17	جولد زيهير
215-214-211-186-139-3	الجويني (إمام الحرمين)
	- ح -
14	حابوس
90	أبو حاتم
14	الحاجب موسى بن خدير
17	الحاجري طه
128	ابن حامد
90	ابن حبان
79-78	حبيب بن أبي ثابت
188-174-90	ابن حجر العسقلاني
موضوع البحث	ابن حزم علي بن أحمد بن سعيد
218-176	الحسن البصري
84	أبو الحسين البصري
19	الحسين بن علي الفاسي

10-6	الحكم بن عبد الرحمن المستصر
14	الحكم بن المنذر بن سعيد البطاوطي
15	الحلاج الصوفي
26	حمام بن حمام القاضي
174-28-18-11	الحميدي
201-197-139-120	أبو حنيفة (الإمام)
18-17-11	ابن حيان ابومروان (المؤرخ)
	- خ -
18	ابن خاقان الفتح
182	خديجة (رضي الله عنها)
136-133-128-126-78-3	ابن خزيمة محمد بن اسحاق
133	الخطابي أبو سليمان
14	خليل بن اسحاق
186	الخولاني ابو مسلم
148-121-83-50	الخياط أبو الحسين
21-7	خيران (حاكم المرية)
17-16	خلف بن معدان
	- د -
201-191	داود (عليه السلام)
83	داود الجواربي
37-34-33-13	داود الظاهري
24	ابن دحون
8	ابن دراج القسطلي
17	دوزي
66-49-43	ديموقريطس
	- ذ -
170-65-32-17	الذهبي شمس الدين محمد
	- ر -
188	الرازي أبوبكر (الحنفي)
74-70	الرازي أبو بكر (الطبيب)

214-201-198-176-95	الرازبي فخر الدين
29-28	أبو رافع الفضل بن علي بن حزم
166-155-50-47	ابن الراوندي
136	ربيعة الرأي
156-152-107-71-61-60-48-46-14-9	ابن رشد أبو الوليد
41	روجريكون
	- ز -
21-7	زاوي بن زيري الصنهاجي
-133-128	زاهد الكوثري
15	ابن زرب القاضي
185-184	زكرياء عليه السلام
33-23-15-4	أبو زهرة محمد
	- س -
90	الساجي
17	سانثث البرنس
12	سحنون
82	السدّي
29	سعيد الأفعاني
79	أبو سعيد الخدري - رضي الله عنه
24	أبو سعيد الفتى الجعفري
90-87	سعيد بن ابي هلال
191	سليمان (عليه السلام)
21-20-7	سليمان بن الحكم (المستعين)
210	السمناني
210-113	السنوسي أبو عبد الله
66	السيوطي جلال الدين
48	ابن سينا
	- ش -
181-176	الشافعي (الامام)
78	الشبلي

28	الشريح بن محمد الرعيني
129	الشمخ
166-148-145-84	الشهر ستاني محمد عبد الكريم
	- ص -
129	الصاحب بن عباد
56-29-28-22-18-15-10	صاعد بن أحمد
140	صالح بن أحمد بن حنبل
6	صبح
	- ط -
214-210	الطبري محمد ابن جرير
26	ابن الظمنكي احمد بن محمد
	المقرئ
28	الطرطوشي أبوبكر محمد
24	طرفة بن العبد
	- ض -
149-81	ضرار بن عمرو
	- ع -
187-175-87	عائشة (رضي الله عنها)
187-95	ابن عاشور محمد طاهر
153-131-66	ابن عباس
137-27-11	ابن عبد البر
37	عبد الحلیم عويس
21-7	عبد الرحمن بن محمد (المرتضي)
17	عبد الرحمن بن معاوية
7-6	عبد الرحمن بن المنصور بن أبي عامر
78	عبد الرحمن بن مهدي
10-8	عبد الرحمن الناصر
21-7	عبد الرحمن بن هشام (المستظهر)
12	عبد الله بن ابراهيم الأصيلي

140	عبد الله بن احمد بن حنبل
130	عبد الله بن عمر بن العاص
139	عبد الله بن طاهر
201	عبد الله بن مسعود
136	عبد الله بن وهب
27	عبد الله بن يوسف الرهوني
14	عبد الملك بن المنذر
20-18	عبد الملك بن المنصور (المظفر)
12	عبد الوهاب (المالكي)
95-94-28-13	ابن العربي أبو بكر (القاضي)
28-23	ابن العربي أبو محمد (الوزير)
107	ابن العربي محي الدين
103	ابن أبي العز الحنفي
80	عزير
79-78	عطاء بن أبي رباح
57	العطار معمر
148-37	العقاد عباس محمود
195-179-171-13	علي بن أبي طالب (رضي الله عنه)
7	علي بن حمود العلوي
123-116-115-109-106-84-54-52-51-50-45-44	العلاف
203-78-17	عمر بن الخطاب
153-79	ابن عمر عبد الله
23	عمر بن واجب
87	عمرة بنت عبد الرحمن
176	عياض (القاضي)
201-191-186-185-181	عيسى (عليه السلام)
	- غ -
181-170-112-103-95	الغزاني أبو حامد
	- ف -
173-77	الفارابي

27-14	ابن الفرضي عبد الله الأزدي
115-82	فرعون
65	فندرس
49	فيثاغورس
	- ق -
21	القاسم بن حمود
199-198-196-186-179-155-154-91-3	القاضي عبد الجابر
174	القبري محمد بن موهب
130-80-79	ابن قنبة
175-174-94-82	القرطبي أبو عبد الله
161-95	ابن القيم الجوزية
	- ك -
27-24	ابن الكتاني محمد بن الحسن
131-82-63-32	ابن كثير أبو الفداء
121	الكعبي
219-74-70-56-55-54-53-52-51-50-30	الكندي يعقوب بن اسحاق
	- ل -
187	لبيد بن الأعصم
49	لوقيبس
139	الليث بن سعد
	- م -
219-201-70-58	الماتريدي أبو منصور
139-136-15-12	مالك بن أنس
65-18-17-11-8-6	محمد بن أبي عامر (المنصور)
21	محمد بن اسحاق
104-103-41	محمد اقبال
27	محمد بن سعيد بن ثابت
87	محمد بن عبد الرحمن (أبو الرجال)
21-7	محمد بن عبد الرحمن (المستكفي)
15-14	محمد بن عبد الله بن المسرة

78	محمد بن المثنى
20-7	محمد بن هشام (المهدي)
13	محمد بن وضاح
10	مسلم بن أحمد أبو عبيدة الليثي
185-184-176-175	مريم (عليها السلام)
195	معاوية بن أبي سفيان
25	المعتضد بن عباد
7	المعتلي بن حمود
21	أبو المغيرة ابن حزم عبد الوهاب
27-24	ابن مفلت مسعود بن سليمان
83	مقاتل بن سليمان
17-12	المقرئ التلمساني
12	ابن المكوي
82	مكي
207-201-180-171-157-142-129-100-82	سوسى (عليه السلام)
25	المنصور الموحدى
	- ن -
27	ابن نامي عبد الله بن يوسف
182	النجاشي
220-219-190-50-48-47-43	النظام ابراهيم
19	نعم (جارية ابن حزم)
166	النوبختي أبو محمد
175	نوح (عليه السلام)
208-206-176	النووي
	- ه -
182	هرقل
27	الهمداني عبد الرحمن بن عبد الله
138-129-123-79-78	أبو هريرة (رضي الله عنه)
85-73-57	هشام بن الحكم الرافضي
21-20-7-6	هشام بن الحكم (المؤيد)

22-7	هشام بن محمد (المعتد)
41	ابن الهيثم
	- و -
182	ورقة بن نوفل
26-23	الوهراني أبو القاسم عبد الله بن خالد
	- ي -
17	ياقوت الحموي
149	أبو يحيى حفص الفرد
14	يحيى بن سمنية
22	يحيى بن علي الحسيني
27	يحيى بن عبد الرحمن وجه الجنة
90	يحيى بن معين
50	يحيى النحوي
8	يحيى بن يحيى الليثي
201-175	يعقوب (عليه السلام)
128	ابو يعلى الحنبلي
28-21	يعقوب بن علي بن حزم
30-14	يوسف بن النخريلة
212-191-189-133-118	يونس (عليه السلام)
90	ابن يونس

فهرس بأسماء الملل والمذاهب العقديية والفقهية

الصفحة	الإسم
217	الإباضية
12	الأحناف
-127-117-112-111-107-106-98-91-8-87-85-57-48-46-3-2	الأشاعرة
214-205-198-157-152-151-150-145-139	
211-210-198-170-154-152-149-117-41-37-33-15-14-1	الأشعرية
33	الأفلاطونية
15	الأنباز وقلية
133-128-88-83-37-3	أهل الحديث
-142-141-140-137-130-112-108-104-103-101-81-74-33-1	أهل السنة
220-218-215-200-184-161-158-157-149-148	
39-37-35-10	الباطنية
167-166	البراهمة
156-155-147-146-145-144	الجبرية
201-198-150-149-136	الجهمية
218-217-216-149-37-15-13	الخوارج
39	الحشوية
117-12	الحنابلة
102-70-47-46	الدهرية
36	الرواقيون
-202-143-139-137-136-131-119-98-85-83-82-32-15-3-1	السلف
214-206	
24-13-12	الشافعي
179-149-83-39-38-15	الشيعة
39-38-35	الصوفية
219-140-134-112-93-38-34-33-32-24-13-1	الظاهرية
219-170-162-88-38-37-34-33-32-1	الظاهرية
15	القرمطية

13	الكاثوليكي
197-95	الكرامية
202-135-90	الكلابية
219-170-33-25-24-23-8	المالكية
126-94	المجسمة
216-201-149	المرجئة
33	المسرية
-85-84-83-81-74-66-57-56-48-47-37-36-33-15-14-3-2	المعتزلة
-121-119-117-115-112-111-108-107-103-95-91-90-88-87	
-149-148-145-144-142-141-140-135-131-129-126-123	
152-151	
136-127-94	المعطلة
216	النجادات
91-86-85-84-83-80-25-20-14-7	النصارى
15	الهرمسية
191-80-22-14-10-8	يهود

فهرس الأماكن و المدن

الصفحة	الفهرس باسم الأماكن
14	آسيا
29-28-25-13-9	اشبيلية
14	إفريقيا
12	ألبيرة
174-170-48-38-37-31-28-26-17-15-14-13-12-11-10-8-4	الأندلس
11	الأهواز
17	أونبة
10-9	بغداد
20-18	بلاط المغيث
23	بلنسية
22	البونت
10	ببزنطة
126	تهامة
126	الحجاز
21	حصن القصر
11	ديار ربيعة
4	الرباط
20	الزاهرة
17	الزاوية
22	لشاطبة
126-12-11	لشام
90	لطانف
20	طلبيطة
126-17-11	العراق
21-7	غرناطة
17-11	فارس
21	قادس

90	قديد
23-22-21-20-18-14-12-11-9-7-4	قرطبة
22	لاردة
24-18-17	لبلة
23-22-21-7	المرية
90-12	المدينة
90	المشلل
126-38-10	مصر
38-15-13-12-4	المغرب
90	مكة
17	منت لشم
24	ميورقة
20	وادي آرة
126-11	اليمن

عبد القادر للعطوم الإسلامية

فهرس المصادر و المراجع

1- القرآن الكريم

إبراهيم هلال

2- نظرية المعرفة الاشرافية و أثرها في النظرة الى النبوة- دار النهضة العربية القاهرة طبعة 1977 ج1

الأتابكي ، يوسف بن تغرى بردى

3- النجوم الزاهرة في ملوك مصر و القاهرة ، ت إبراهيم على طرخان ، وزارة الثقافة و الارشاد القومي ، و المؤسسة المصرية للتأليف و الترجمة - دت

إحسان عباس

4- تاريخ الأدب الأندلسي عصر سيادة قرطبة ، دار الثقافة ، بيروت لبنان

5- مقدمة الرد على ابن النخيلة و رسائل أخرى لابن حزم ، مكتبة دار العروبة القاهرة. ط 1380 هـ
1960م

6- مقدمة طوق الحمامة ، ضمن رسائل ابن حزم الأندلسي (الجزء الأول)

أحمد أمين

7- ضحي الاسلام، دار الكتاب العربي ، بيروت، ط العاشرة. د.ت.

أرسطو طاليس

8- الأراء الطبيعية لفلوطرخس (مع كتاب النفس لأرسطو طاليس) تحقيق عبد الرحمن بدوي - دار القلم- بيروت الطبعة الثانية 1980م

أسعد حوحد

9- محنة العرب في الأندلس- المؤسسة العربية للدراسات و النشر - بيروت طبعة أولى 1980م

الأشقر عمر

10- الرسل و الرسائل ، قصر الكتاب ، البليدة ، الجزائر 1990 م

11- العقيدة في الله ، قصر الكتاب ، البليدة ، الجزائر ، 1990م

الأشعري ، أبو الحسن

12- الإبانة في أصول الديانة ، دار القادرية ، بيروت ، ط أولى 1991م

13- مقالات الاسلاميين و إختلاف المصلين- تحقيق محي الدين عبد الحميد- المكتبة العصرية بيروت - ط
1995م

الأعظمي، محمد ضياء الرحمن

14- فصول في أديان الهند، دار البخاري المدينة المنورة ، طبعة أولى 1997م

15- تجديد التفكير الديني في الاسلام، ترجمة عباس محمود، لجنة التأليف و النشر، القاهرة، الطبعة الثانية 1968م

الألباني، ناصر الدين

16- صحيح سنن الترمذي بإختصار السند، الناشر : مكتب التربية العربي في دول الخليج -العربية السعودية، الطبعة الاولى 1408هـ 1988م

17- صحيح سنن ابن ماجة ، بإختصار السند، الناشر: مكتب التربية العربي لدول الخليج المملكة السعودية طبعة ثانية 1408هـ، 1988م

18- صحيح سنن النسائي، بإختصار السند، الناشر: مكتب التربية العربي في دول الخليج الرياض، الطبعة الأولى 1409هـ، 1988م

الأوسى، شهاب الدين

19- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم، دار الفكر ، بيروت طبعة 1398هـ، 1978م
الأفغاني، سعيد

20- ابن حزم ورسالة المفاضلة بين الصحابة ، دار الفكر ، بيروت، طبعة 1969م
الإيجي، عضد الدين عبد الرحمن بن احمد

21-المواقف في علم الكلام، عالم الكتب ، بيروت، د.ت
الباقلاني، أبو بكر بن الطيب

22- كتاب تمهيد الأوائل و تلخيص الدلائل -تحقيق عماد الدين أحمد حيدر، مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت-طبعة أولى 1407هـ، 1986م

23- الانصاف فيما يجب إعتقاده و لا يجوز الجهل به، تحقيق محمد زاهد الكوشري الناشر مكتبة الخانجي - القاهرة الطبعة الثالثة 1413هـ، 1993م

24- نكت الانتصار لنقل القرآن، تحقيق محمد زغلول سلام-الناشر: منشأة المعارف بالاسكندرية مصر 1971

25- إعجاز القرآن - تحقيق أحمد صقر ، دار المعارف، مصر 1963م
البخاري، محمد اسماعيل

26-صحيح البخاري ، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع ، بيروت، 1401هـ 1981م
البيسوني، صلاح الدين سلان

27- الأخلاق و السياسة عند ابن حزم، مكتبة نهضة الشرق، جامعة القاهرة
ابن بشكوال، خلف بن عبد الملك

28- كتاب الصلة ، الدار المصرية للتأليف و الترجمة ، طبعة 1966م

البغدادي، عبد القادر بن طاهر

29- كتاب أصول الدين، دار الكتب العلمية ، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة 1405هـ، 1981م

30- كتاب الفرق بين الفرق، منشورات دار الافاق الجديدة، بيروت ط خامسة 1402هـ ، 1982م

البوطي، محمد سعيد رمضان

31- كبرى اليقينيات الكونية، دار الفكر ، طبعة سادسة 1399هـ

البيجوري، ابراهيم

32- تحفة المرید شرح جوهرة التوحيد-دار الكتب العلمية ، بيروت، ط أولى 1983م

بيصار، محمد

33- الفلسفة اليونانية، مقدمات و مذاهب، منشورات المكتبة العصرية ، ميدا، بيروت ط 1401هـ، 1981م

البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي

34- كتاب الأسماء و الصفات، تحقيق محمد زاهد الكوثري، دار إحياء التراث العربي، بيروت، دت

التركي، عبد المجيد

35- مناظرات بين ابن الحزم و الباجي، ترجمة عبد الصبور شاهين، دار الغرب الاسلامي، بيروت ط

أولى 1986م

الترمذي، محمد بن عيسى

36- سنن الترمذي- دار الفكر بيروت ط الثانية 1403هـ 1983م

ابن تومرت محمد

37- كتاب أعز ما يطلب، تحقيق عمار طالبي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1985م

ابن تيمية، أحمد بن عبد الحلیم

38- كتاب الاسماء و الصفات، تحقيق مصطفى عبد القادر عطاء، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى

1418هـ، 1998

39- كتاب الإيمان، ت حسين يوسف الغزال، دار إحياء العلوم، بيروت، ط الثالثة 1406هـ 1986م

40- الرسالة التدمرية، شركة الشهاب ، الجزائر، دت

41- شرح حديث النزول، طبع المكتب الإسلامي ط الخامسة 1397 هـ 1977م

42- شرح العقيدة الإصفهانية، الناشر مكتبة الرشد، الرياض، ط أولى 1415هـ، 1995م

43- مجموع فتاوي، جمع عبد الرحمن قاسم ، مكتبة المعارف، الرباط المغرب-دت

44- مجموعة الرسائل و المسائل، دار الكتب العلمية، بيروت، طبعة ثانية 1412هـ-1992م

45- كتاب النبوات، دار القلم ، بيروت-دت

الجاهري، محمد عابد

46- تكوين العقل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط رابعة 1989 م

الجرجاني، عبد القاهر

47- الرسالة الشافية (ضمن ثلاث رسائل في اعجاز القرآن) تحقيق محمد خلف الله و محمد زغول سلام، دار المعارف، الطبعة الرابعة .

جرير، بن عطية الخطفي

48- ديوان الجرير ، دار بيروت للطباعة و النشر، ط 1406 هـ 1986م

ابن الجني

49- الخصائص، تحقيق محمد على النجار، دار الكتاب العربي، بيروت، دت

الجويني، عبد الملك

50- الارشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد، تحقيق أسعد تميم، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط أولى 1985م

51- البرهان في أصول الفقه، تحقيق عبد العظيم محمود الذيب، دار الوفاء مصر ، ط أولى 1408 هـ، 1988م

52- العقيدة النظامية، تحقيق أحمد حجازي السقا، الناشر مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة 1399 هـ، 1979م

الحاجري، طه

53- ابن حزم صورة أندلسية، دار النهضة العربية ، بيروت 1982م

الحاكم أبو عبد الله

54- المستدرك على الصحيحين، دار الكتاب العربي ، بيروت، دت

ابن حبان، محمد (الحافظ)

55- كتاب الثقات، مؤسسة الكتب الثقافية، حيد آباد الدكن، الهند طبعة أولى 1980م

ابن حجر العسقلاني

56- تقريب التهذيب- تحقيق مصطفى عطا، دار الكتب العلمية، بيروت طبعة أولى 1993م

57- فتح الباري شرح صحيح البخاري، ترقم محمد فؤاد عبد الباقي، تصحيح عبد العزيز بن باز، دار الفكر.

58- لسان الميزان- منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت ط ثانية 1971م

59- لسان الميزان-تحقيق - عادل أحمد عبد الموجود-على محمد معوض- دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ط أولى 1416 هـ -1996م

ابن حزم علي بن أحمد بن سعيد

60- الأحكام في أصول الأحكام، تحقيق إحسان عباس، دار الأفاق الجديدة ، بيروت ط ثانية 1983م

61- الأخلاق و السير، في مداواة النفوس، تحقيق إحسان عباس، ضمن رسائل ابن حزم الاندلسي، ج2،

المؤسسة العربية للدراسات و النشر، بيروت ط أولى 1980م

62- الأصول و الفروع، تحقيق د محمد عاطف العراقي، د سهير فضل الله أبو وافية، د إبراهيم إبراهيم

هلال، المطبعة حسان، مصر، ط أولى 1978م

63- التقريب لحد المنطق و المدخل إليه بألفاظ العامية و الأمثلة الفقهية، تحقيق إحسان عباس منشورات دار مكتبة الحياة، دت

64- التلخيص لوجوه التعليل، تحقيق إحسان عباس، ضمن كتاب الرد على ابن النخيلة مكتبة دار

العروبة ، القاهرة طبعة 1380هـ 1960م و رسائل أخرى

65- الدررة فيما يجب اعتقاده ، تحقيق احمد بن ناصر بن محمد الحمد، و سعيد بن عبد الرحمن القزفي،

توزيع مكتبة التراث، مكتبة ، ط أولى 1408هـ، 1988م

66- رسالة في فضل الأندلس و ذكر رجالها (ضمن رسائل ابن حزم الأندلسي) الجزء الثاني تحقيق

إحسان عباس، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، بيروت، ط أولى 1981م

67- طوق الحمامة (ضمن رسائل ابن حزم الأندلسي الجزء الأولى) تحقيق إحسان عباس المؤسسة العربية

للدراسات و النشر، بيروت ط ألى 1401هـ، 1980م

68- الفصل في الملل و الأهواء و النحل، دار الفكر ، بيروت، طبعة 1400م، 1980م

69- المحلى ، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي، دار الأفاق الجديدة بيروت

70- معرفة النفس بغيرها و جهلها بذاتها، تحقيق إحسان عباس ضمن رسائل ابن حزم الأندلسي الجزء

الثاني

71- ملخص إبطال القياس و الرأي و الاستحسان و التقليد ، تحقيق سعيد الأفغاني دار الفكر ، بيروت، ط

ثانية 1379هـ، 1969م

72- النبذ في أصول الفقه، تحقيق د أحمد حجازى السقا، الناشر مكتبة الكليات الأزهرية ، القاهرة، ط أولى

1401هـ 1981م

حمودة غرابة

73- أبو الحسن الأشعري، منشورات المكتبة العصرية جيداً، بيروت 1393هـ ، 1973م

الحموي ياقوت

74- معجم الأدباء، دار الكتب العلمية ، بيروت، ط أولى 1991م

75- معجم البلدان ، تحقيق فريد عبد العزيز الجندي ، دار الكتب العلمية بيروت ط أولى ، 1410هـ

1990م

الحميدى، محمد بن أبي نصر

76- جذوة المقتبس في تاريخ علماء الأندلس، تحقيق إبراهيم الأبيارى، الناشر دار الكتب الإسلامية، دار

الكتاب المصرى القاهرة، دار الكتاب اللبناني بيروت ط ثانية 1043هـ، 1983م

77- صفة جزيرة الأندلس ، تحقيق لفي بروفنسال ، دت

الحميضي، عبد الرحمن ابراهيم

78-خوارق العادات في القرآن الكريم، دار عكاظ للنشر و التوزيع جدة ط ألي 402/هـ، 1982م

ابن حنبل ، أحمد

79-مسند الإمام أحمد بن حنبل و بهامشه منتخب كنز العمال ، دار الفكر دت

ابن خاقان، أبو نصر الفتح

80- مطمح الأنفس و مرح التأنس في ملح أهل الأندلس ، تحقيق محمد علي شوابكة دار عمار، ومؤسسة

الرسالة ، بيروت، ط أولى 1983م

ابن خزيمة، محمد بن اسحاق

81- كتاب التوحيد و اثبات صفات الرب، راجعه محمد خليل هراس ، دار الجيل لبنان، مكتبة الكليات

الأزهرية ، القاهرة 1408هـ، 1988م

الخطابي، أبو سليمان

82- بيان اعجاز القرآن (ضمن كتاب ثلاث رسائل في اعجاز القرآن) حققها محمد خلق الله و محمد

زغلول سلام، دار المعارف، ط رابعة، دت

الخضري بك، محمد

83- أصول الفقه، دار إحياء التراث الاسلامي، بيروت، ط سابعة 1412هـ، 1991م

ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين

84- و فيات الأعيان و أنباء ابناء الزمان تحقيق إحسان عباس ، دار صادر بيروت ط 1977م

الخطاط أبو الحسين عبد الرحيم

85- كتاب الانتصار والرد على ابن الروندي الملحد، ت د. نبرج مكتبة الدار العربية للكتاب ،القاهرة، دت

أبو داود، سليمان بن الأشعث

86- سنن أبي داود ، دار الفكر ، دت

الذهبي، شمس الدين محمد

87-سير أعلام النبلاء، تحقيق شعيب الأرنؤوط و محمد نعيم العرقوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت 1989م

العبر في خبر من عبر، تحقيق أبوها جر محمد زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت ط أولى 1405هـ

1985م

الرازي، محمد بن أبي بكر

88- مختار الصحاح، دار الفكر، بيروت ط 1401هـ، 1981م

الرازي، محمد بن عمر

89- تفسير الفخر الرازي، دار الفكر، بيروت، دت

90- التمهيد في أصول الدين، تحقيق طه عبد الرؤوف، الناشر، الكليات الأزهرية، القاهرة

91- شرح أسماء الله الحسنى، تحقيق طه عبد الرؤوف، الناشر، الكليات الأزهرية، طبعة 1396هـ

1976م

الرافعي، مصطفى صادق

92- إعجاز القرآن، مكتبة رحاب، الجزائر، دت

ابن الراوندي

93- فضيحة المعتزلة - تحقيق عبد الأمير الأعسم - طبعة عويدات - بيروت 1975م

ابن رشد، أبو الوليد محمد بن أحمد

94- الكشف عن مناهج الأدلة في عقائد الملة (ضمن كتاب فلسفة ابن رشد) منشورات دار الأفق الجديدة،

بيروت ط ثانية 1399هـ 1979م

الرفاعي، أنور

95- الإسلام في حضارته و نظمه، دار الفكر، دمشق، ط ثلثة 1986م

الزغبى، محمد عفيف

96- مختصر سير ابن هشام، دار النهضة، دت

أبو زهرة، محمد

97- ابن حزم، حياته و عصره، أراؤه و فقهه، مطبعة أحمد علي خيمر، ط ثانية دت

98- المعجزة الكبرى، دار الفكر العربي، دت

الزوزني

99- المنتخبات الملقطات من كتاب أخبار العلماء بأخبار الحكماء، مكتبة المثنى، بغداد و مؤسسة الخانجي،

مصر، دت

سالم، يفتوت

100- ابن حزم و الفكر الفلسفي بالمغرب و الأندلس، المركز الثقافي العربي، المغرب، دت

سانشيت ألبرنس

101- ابن حزم قمة إسبانية، ترجمة أحمد الطاهر تمكي ضمن كتابه، دارسات عن ابن حزم مكتبة وهبة،

ط ثانية 1977م

سلطان محمد، هشام

102- العقيدة والفكر الإسلامي، مكتبة رحاب، الجزائر، ط ثانية 1988م .

السنوسي ، أبو عبد الله ،

103- شرح أم البراهين في علم الكلام - تحقيق مصطفى محمد الغماري ، المؤسسة - الوطنية للكتاب
الجزائر 1989 م .

السيوطي ، جلال الدين

104- المزهري في علوم اللغة وأنواعها - تحقيق : محمد جاد مولي بك ومحمد أبو الفضل إبراهيم وعلى
محمد البجاوي ، المكتبة العصرية - بيروت - ط 1987 م

أبو شامة ، شهاب الدين

105- ضوء الساري إلى معرفة رؤية الباري - تحقيق أحمد عبد الرحمن الشريف - دار الصحوة ، القاهرة
- ط أولى 1405هـ - 1985 م .

شرارة عبد اللطيف

106- ابن حزم رائد الفكر العلمي ، منشورات المكتب التجاري للطباعة ، بيروت . د ت .

الشنقيطي محمد الأمين

107- منهج ودراسات لأيات الأسماء والصفات ، دار البيان ، البلدية ، الجزائر 1989 م

الشهر ستاني محمد بن عبد الكريم

108- الملل و النحل ، دار الفكر - بيروت 1400هـ - 1980 م بهامش الفصل

شلمي أحمد

109- أديان الهند الكبرى ، مكتبة النهضة المصرية - ط . ثانية 1986 / م .

الشيرازي ، أبو إسحاق إبراهيم

110- شرح اللمع ، تحقيق عبد المجيد تركي ، دار المغرب الإسلامي بيروت ، ط أولى 1408 هـ 1988 م

الصاحب ابن عباد

111- الإبانة عن مذهب أهل العدل - تحقيق محمد حسن آل ياسين - مكتبة النهضة بغداد - ط ثانية
1383م - 1963م .

صاعد

112- طبقات الأمم ، تحقيق العيد بوعلوان ، دار الطليعة للطباعة والنشر - بيروت ط أولى 1985 م

الضبي أحمد بن يحيى

113- بغية الملتبس في تاريخ علماء الأندلس - دار الكتاب العربي ط 1967 .

طالبى عمار

114- آراء أبي بكر بن العربي الكلامية - الشركة الوطنية للنشر والتوزيع - الجزائر

ابن عاشور ، محمد الطاهر

115- التحرير و التنوير -الدار التونسية للنشر تونس - المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر ط 1984 م

عثيمين، محمد بن صالح

116- تقريب التدمرية، دار الجيل بيروت ، مكتبة السنة ، القاهرة ط 1993م

ابن العربي ، أبو بكر محمد بن عبد الله .

117- أحكام القرآن - تحقيق علي محمد البخاري ، دار الفكر - د ت

118-العواصم من القواصم-تحقيق عمار طالبي- الشركة الوطنية للنشر و التوزيع -الجزائر ط ثانية 1981 م .

ابن العربي ، محي الدين

119-الفتوحات المكية - دار الفكر - د ت

ابن أبي العز الحنفي

120- شرح العقيدة الطحاوية - تحقيق زهير الشاويش - المكتب الاسلام بيروت - الطبعة الخامسة 1399هـ - 1979 م

العقاد، محمود

121- التفكير فريضة إسلامية ، منشورات المكتبة العصرية بيروت، دت

122- الفلسفة القرآنية ، مكتبة رحاب ، الجزائر، دت

ابن العماد الحنبلي .

123- شذرات الذهب في أخبار من ذهب - تحقيق لجنة إحياء التراث العربي ، منشورات دار الأفاق الجديدة . بيروت ، د ت

ابن عميرة ، محمد

124- دور زناتة في الحركة المذهبية بالمغرب الإسلامي-المؤسسة الوطنية للكتاب-الجزائر طبعة 1984م.

غالب مصطفى

125- في سبيل موسوعة فلسفية ، دار ^{أرمط} ومكتبة الهلال ، بيروت ط 1405هـ - 1985 م .

الغزالي أبو حامد

126- الإقتصاد في الاعتقاد ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط أولى 1403هـ ، 1983م .

127- الأملاء في إشكالات الإحياء (ملحق إحياء علوم الدين) - دار المعرفة ، بيروت لبنان - د ت .

128- المنقذ من الضلال ، تحقيق عبد الحليم محمود ، دار الكتاب اللبناني بيروت ط ثانية 1985م .

الفارابي ، أبو النصر .

129-المدينة الفاضلة ومختارات من كتاب الملة - المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية - الجزائر 1990 م

فيلاي ، عبد العزيز

130-العلاقات السياسية بين الدولة الأموية في الأندلس ودول المغرب - الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر ط 1982م .

القاضي ، عبد الجبار بن أحمد

131- شرح الأصول الخمسة - المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية - الجزائر 1990 م .

132- المحيط بالتكليف ، تحقيق عمر السيد عزمي - دار المصرية للتأليف والترجمة .

133- المغني في أبواب التوحيد والعدل (جزء النبوات والمعجزات) تحقيق محمود الخضري ومحمود ،

محمد قاسم - دار المصرية للتأليف والترجمة - طبعة 1385 هـ - 1965 م .

134- فضل الاعتزال و طبقات المعتزلة ، تحقيق فؤاد سيد، دار التونسية للنشر ، تونس ، المؤسسة

الوطنية للكتاب ، الجزائر ط ثانية 1406 هـ 1986 م

ابن قتيبة ، محمد عبد الله بن مسلم .

135- كتاب تأويل مختلف الحديث ، دار الكتاب العربي، بيروت - د ت

القرطبي ، محمد بن أحمد الأنصاري .

136- الجامع لأحكام القرآن ، دار الكتاب العربي - د ت .

القفطي - جمال الدين

137- تاريخ الحكماء ، تحقيق جوليوس ليبار - ألمانيا 1903 م .

ابن قيم الجوزية

138- شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل - دار الكتب العلمية - بيروت ط الثالثة

139- مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين - تحقيق محمد حامد الفقي ، دار الكتاب

العربي ، بيروت 1972 م .

ابن كثير، أبو الفداء

140- البداية و النهاية في تاريخ - دار الفكر ، بيروت - د.ت

141- تفسير ابن كثير ، دار الثقافة - الجزائر . ط أولى 1410 هـ - 1990 م

كرم يوسف

142- تاريخ الفلسفة اليونانية ، دار القلم ، بيروت - د ت .

الكندي ، يعقوب بن إسحاق

143- رسائل الكندي الفلسفية - القسم الأول - تحقيق محمد عبد الوهاب أبو رييدة - دار الفكر العربي،

القاهرة- ط ثانية 1978 م .

الماتريدي ، أبو منصور .

144- كتاب التوحيد ، تحقيق فتح الله خليف - طبعة دار المشرق بيروت لبنان ط ثانية 1982 م .

ابن ماجة ، محمد بن يزيد القزويني

145- سنن ابن ماجة ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، دار الفكر ، د ت .

المزي ، جمال الدين

146- تهذيب الكمال في أسماء الرجال - تحقيق بشار عواد معروف - مؤسسة الرسالة - بيروت ط ثانية 1408هـ - 1987م .

مسلم بن الحجاج القشيري

147- الجامع الصحيح ، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع ، بيروت لبنان، دت

المقرئ أحمد التهاني

148- نفع الطيب من غصن الأندلس الرطيب، تحقيق إحسان عباس، دار صاعد ، بيروت ط 1966م

المكي أحمد الطاهر

149- دراسات عن ابن حزم و كتابه طوق الحمامة ، مكتبة وهبة ، ط ثانية 1977م

ابن منظور ، جمال الدين .

150- لسان العرب ، دار المعارف، بيروت، دت .

ابن ناصر الحمد أحمد

151- ابن حزم و موقفه من الإلهيات، ط شركة العبيكان ، الرياض ط أولى ، 1406هـ 1986م

ابن النديم ، محمد بن إسحاق .

152- الفهرست ، المطبعة الرحمانية ، مصر ، دت .

الموصلى أبو بكر أحمد :

153- شعبة العقيدة بن أبي الحسن الأشعري و المنتسبين إليه ، دار الكتاب العربي، بيروت، ط أولى

1990م

النبهاني أبو الحسن بن عبد الله

154- تاريخ قضاة الأندلس ، دار الأفاق الجديدة - بيروت 1980 م .

النجار عبد المجيد

155- المهدي ابن تومرت ، دار الغرب الإسلامي بيروت . ط أولى 1983م .

النسائي

156- سنن النسائي ، بشرح الحافظ السيوطي، دار الكتاب العربي، بيروت ، دت

النووي محي الدين .

157- الأذكار ، ت أحمد راتب حموش ، دار الفكر دمشق ، ط أولى 1403هـ - 1483م

الهراس ، محمد خليل .

158- شرح العقيدة الواسطية ، مكتبة الزهراء ، الجزائر . ط أولى 1990م هويدي يحي

هويدي يحي

159- دراسات في علم الكلام والفلسفة الإسلامية ، دار الثقافة ، القاهرة ط 1985 م

الموسوعات :

160- الموسوعة الفلسفية- وضع لجنة من العلماء الأكاديميين السوفياتيين ترجمة سمير أكرم ، دار الطليعة - بيروت طسادسة 1987م .

161- الموسوعة الفلسفية المختصرة - نقلها عن الإنجليزية - فواد كامل ، جلال العشري، عبد الرشيد الصادق، دار القلم - بيروت ، لبنان - د.ت

الدوريات :

162- سالم ينفوت ، ابن حزم و نقد منهج المتكلمين ، مجلة دراسات عربية ، بيروت، العدد 10-11 السنة الحادية و العشرون 1985م

163- عويس عبد الحليم ، المذهب الظاهري ، نشأته ومناهجه الأصولية وأشهر رجاله الملتقى السابع للفكر الإسلامي ، وزارة الشؤون الدينية - الجزائر 1983 .

164- محمود أحمد محمد خفاجي ، منهج السلفية في إثبات النبوة ، مجلة كلية الدعوة وأصول الدين - جامعة أم القرى - العدد الأول - السنة الأولى 1402هـ-1403هـ .

المراجع الأجنبية

- 1) - Marie Bernand , le problème de la connaissance d'après le mugni du cadî Abd Al - GABBAR * SNED . Alger 1982
- 2) - Michel Allard S:J Le problème Attributs divins dans la doctrine D' Alasari et de ses premiers grands disciples Edition des imprimeries catholique Beyrouth 1965 .
- 3) - Yamile Bouabba , les Almohades . S . N.E.D Alger

فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
1	المقدمة
5	الفصل الأول : ابن حزم عصره وحياته
6	المبحث الأول : الحالة السياسية
8	المبحث الثاني : الحالة الإجتماعية
10	المبحث الثالث : الحالة العلمية
12	المبحث الرابع : الحالة الدينية
16	المبحث الخامس : مولده ونسبه
19	المبحث السادس : نشأته
23	المبحث السابع : طلبه العلم ووفاته
26	المبحث الثامن : شيوخه وتلاميذته
29	المبحث التاسع : مصنفاته
32	المبحث العاشر : منهجه
42	الفصل الثاني : وجود الله تعالى
43	المبحث الأول : موقف ابن حزم من دليل الجواهر الفردة
44	أدلة القائلين بالجواهر الفرد و نقد ابن حزم لهم.
49	المبحث الثاني : دليل تناهي العالم
49	البرهان الأول: دليل التناهي
51	البرهان الثاني: دليل الحدوث على التناهي في الكم المنفصل
52	البرهان الثالث: دليل تناهي العالم بإسناد إلى قابلية الزيادة
53	البرهان الرابع: دليل الإحصاء
54	البرهان الخامس: دليل التضاف
57	المبحث الثالث : دليل الحركة
59	المبحث الرابع : دليل العلية أو السببية
60	المبحث الخامس : دليل العناية أو التسخير
61	المبحث السادس : دليل الاختراع
63	المبحث السابع : دليل النظام أو الإيقان
65	المبحث الثامن : دليل اللغة

68	المبحث التاسع : دليل الأنفس
70	المبحث العاشر : منهجه في هذه الأدلة
72	الفصل الثالث: تنزيه الذات و الصفات
72	المبحث الأول: نفي الجسمية و المكانية و الزمانية و الحركة
73	(1) نفي الجسمية
74	(2) نفي المكانية و الزمانية عنه تعالى
75	(3) نفي الحركة
77	المبحث الثاني: الصورة
81	المبحث الثالث: الماهية
83	المبحث الرابع: الصفات
83	(1) المعتزلة
85	(2) الأشاعرة
85	(3) رأي ابن حزم في الصفات
88	(4) نقد مذهب ابن حزم
92	المبحث الخامس: الأسماء
92	(1) أسماء الله الحسنى
93	(2) نقد رأي ابن حزم في الأسماء
97	الفصل الرابع: الصفات
98	التمهيد
100	المبحث الأول: النفس و الذات
100	(1) ذاته سبحانه
100	(2) نفسه سبحانه
102	المبحث الثاني: الحياة
102	(1) مذهب ابن حزم في صفة حياة الله
103	(2) نقد مذهب ابن حزم في صفة حياة الله تعالى
105	المبحث الثالث: العلم
105	مذهب ابن حزم في صفة العلم
110	المبحث الرابع: القدرة
110	(1) مفهوم المحال
112	(2) أسس مذهب ابن حزم في قدرة الله تعالى

112	3) نقد مذهب ابن حزم في قدرة الله تعالى
114	المبحث الخامس: الإرادة
114	1) مفهوم الإرادة عند ابن حزم
116	2) مذهب أهل السنة في صفة الإرادة
117	المبحث السادس: الكلام
117	رأي ابن حزم في كلام الله تعالى
121	المبحث السابع: السمع والبصر
123	المبحث الثامن: الكبرياء والعزة والرحمة والأمر
123	1) العزة والكبرياء
124	2) الرحمة
124	3) الأمر
126	المبحث التاسع: الوجه والأعين واليد والأصابع والساق والقدم والرجل
126	1) الوجه
127	2) العين والأعين
128	3) اليد والأيدي
130	4) الأصابع
131	5) الساق
132	6) القدم والرجل
135	المبحث العاشر: الإستواء
138	المبحث الحادي عشر: النزول
141	المبحث الثاني عشر: الروية
144	الفصل الخامس: خلق الأفعال
145	التمهيد
145	المبحث الأول: موقف ابن حزم من مذهب الجبرية
148	المبحث الثاني: موقف ابن حزم من مذهب المعتزلة
150	المبحث الثالث: الاختيار الإلهي والاختيار الإنساني
153	المبحث الرابع: رأي ابن حزم في الاستطاعة
157	المبحث الخامس: مفهوم القضاء والقدر عند ابن حزم
159	المبحث السادس: الهدى والإضلال
162	المبحث السابع: موقف ابن حزم من الحسن والقبح

165	الفصل السادس: النبوات
166	المبحث الأول: منكرو النبوات
169	المبحث الثاني: إمكانية النبوة
170	المبحث الثالث: ضرورة النبوة
172	المبحث الرابع: حقيقة النبوة
174	المبحث الخامس: موقف ابن حزم من نبوة النساء
178	المبحث السادس: المعجزة
183	المبحث السابع: الكرامة
187	المبحث الثامن: حقيقة السحر
189	المبحث التاسع: موقف ابن حزم من وجه إعجاز القرآن الكريم
194	الفصل السابع: الإيمان
195	المبحث الأول: مفهوم الإيمان
201	المبحث الثاني: الإستثناء في الإيمان
203	المبحث الثالث: الفرق بين الإسلام و الإيمان
204	المبحث الرابع: الزيادة في الإيمان
205	المبحث الخامس: موقف ابن حزم من الإستدلال لصحة الإيمان
215	المبحث السادس: موقف ابن حزم من مرتكب الكبيرة
219	الخاتمة
221	الفهارس
222	فهرس الأيات
231	فهرس الأحاديث
232	فهرس الأبيات الشعرية
233	فهرس الأعلام
243	فهرس الملل و المذاهب العقدية و الفقهية
245	فهرس المدن و الأماكن
247	فهرس المصادر و المراجع
259	فهرس الموضوعات